

الاشراف

على مذاهب العلماء

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر
النيسابوري ٣١٨هـ

المجلد السابع

حققه وقدم له وخرج / حاديه

د. أبو حماد صغير أحمد الأنصاري



حقوق الطبع محفوظة للناسر

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

الناسر

مكتبة مكة الثقافية

هاتف : ٠٠٩٧١-٧-٢٣٦١٨٣٥

فاكس : ٠٠٩٧١-٧-٢٣٦٢٨٣٦

ص.ب. ٢٣٢٦

رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

الرموز والمصطلحات التي استعملت في الدراسة والتحقيق :

لقد استعملت خلال ترجمة ابن المنذر ، ودراسة الكتاب ، وفي تحقيق الكتاب رموزاً ومصطلحات للاختصار والتسهيل ، وهي ليست بجديدة إلا البعض ، وقد يتبادر الذهن إلى الأصول في أول نظرة ، لأن معظمها قد تستعمل في كثير من الكتب المحققة ، وهي كالتالي :

- ١- حرف "ح" قبل الرقم إشارة إلى الحديث النبوي .
- ٢- حرف "م" قبل الرقم إشارة إلى المسألة الفقهية ، سواء كانت مجمعا عليها أو مختلفا فيها .
- ٣- "الأصل" إشارة إلى النسخة الخطية من كتاب الإشراف .
- ٤- "ألف" إشارة إلى اللوحة الأولى من الورقة من المخطوطة المصورة .
- ٥- "ب" إشارة إلى اللوحة الثانية من الورقة من المخطوطة المصورة .
- ٦- وكذلك اختصرت أسماء الكتب ومؤلفيها عند ذكرها في الدراسة والتحقيق ، وهي كالتالي :

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| طف : ابن جرير الطبري في تفسيره . | بق : البيهقي في السنن الكبرى . |
| عب : عبد الرزاق في المصنف . | ت : الترمذي في جامعه . |
| قط : الدارقطني في السنن . | جه : ابن ماجه في سننه . |
| م : مسلم بن الحجاج في الصحيح . | حم : أحمد بن حنبل في مسنده . |
| مط : مالك بن أنس في الموطأ . | خ : البخاري في الصحيح . |
| مي : الدارمي في السنن . | د : أبو داود في السنن . |
| ن : النسائي في السنن . | شب : ابن أبي شيبه في المصنف . |
| | ط : طبقات . |



٧٩ - كتاب المكاتب^(١)

قال الله عز وجل : ﴿ والذين يتتغون الكتاب مما ملكت
أيماكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ الآية^(٢) .

١- باب اختلاف أهل العلم في الكتابة : هل تجب فرضاً أو لا ؟

قال أبو بكر :

م ١٨٨٤ - اختلف أهل العلم في وجوب الكتابة ، إذا علم في المملوك خيراً ،
وسأل ذلك^(٣) .

فقال طائفة : هو واجب ، قال عطاء ، وعمرو بن دينار : ما نراه
إلا واجباً .

وقال الضحاك بن مزاحم : عزمة^(٤) .

(١) المكاتب : العبد يشتري نفسه من مالكة بمال معلوم يوصله إلى من كسبه ، ويقال لهذا
التعاقد ، كتابة ومكاتبة ، واشتقاقها يصح أن يكون من الكتابة التي هي الإيجاب ، وأن يكون
من الكتب الذي هو النظم والجمع ، وانظر مفردات الراغب للأصفهاني ٤٢٥ ، تهذيب
اللغات للنووي ١١١/٢ ، فتح الباري ١٨٤/٥ .

(٢) سورة النور : ٣٣ .

(٣) انظر في تفسير الآية وأقوال العلماء فيها ، وفي أحكام المكاتب ، تفسير الطبري ٩٨/١٨ - ١٠٢ ،
أحكام القرآن للجصاص ٣٩٥/٢ - ٣٩٧ ، أحكام القرآن لابن العربي ١٣٦٩/٣ - ١٣٧٣ ،
أحكام القرآن للقرطبي ٢٤٥/١٢ - ٢٥٣ ، تفسير الفخر الرازي ٢١٥/٢٣ - ٢٢٠ .

(٤) أي : إن كان للمملوك مال فعزيمة على مولاه أن يكاتبه أحكام القرآن للجصاص ٣٩٦/٢ .

وسأل سيرين أبو محمد أنس بن مالك : الكتابة ، فأبى أنس ، فرفع
عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدرة ، وتلا : ﴿ فكاتبوهم
إن علمتم فيهم خيراً ﴾ فكاتبه أنس ^(١) .

وفيه قول ثان : وهو أنها ليست بواجبة ، من شاء كاتب ، ومن
شاء لم يكاتب .

روي هذا القول عن الشعبي ، والحسن البصري ، وبه قال مالك ،
والثوري [١٩٨/٢ / ألف] والشافعي .

وفيه قول ثالث : قاله إسحاق بن راهويه قال : لا يسع الرجل ألا
يكاتبه إذا اجتمع فيه الأمانة والخير ، من غير أن يجبر الحاكم عليه ،
وأخشى أن يأثم إن لم يفعل .

وقد احتج بعض من يوجب الكتابة بظاهر قوله
تعالى : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ .

وبأن عمر لم يكن ليرفع الدرة على أنس فيما هو مباح ألا يفعله .

٢- باب معنى قوله تعالى : ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾ ^(٢)

قال أبو بكر :

م ١٨٩٤ - كان ابن عمر يكره أن يكاتب عبده إذا لم يكن له حرفة .

(١) أخرجه "خ" معلقاً ١٨٤/٥ ، ووصله "عب" ٣٧١/٨ رقم ١٥٥٧٧ ، والطبري في

تفسيره ٩٩/١٨ ، و"بق" ٣١٩/١٠ .

(٢) سورة النور : ٣٣ .

وقال مجاهد : في قوله تعالى : ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾
الغنى والأداء .

وقال ابن عباس ، وعطاء : المال .

وقال عمرو بن دينار : المال والصلاح .

وقال النخعي : صدقا ووفاء .

وقال الثوري : ديناً وأمانة .

وقال عكرمة : قوة .

وقال الشافعي : إذا جمع القوة على الاكتساب والأمانة .

٣- باب كتابة من لا حرفة له

قال أبو بكر :

م ٤١٩٠ - واختلفوا في كتابة من لا حرفة له .

فكره ابن عمر أن يكتب من لا حرفة له ، وكره الأوزاعي ،

وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، أن يكتب من لا حرفة له .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وسلمان ،

ومسروق : معنى ذلك ^(١) ، ورخص مالك ، والثوري ، والشافعي ،

أن يكتب من لا حرفة له .

وقد اختلف فيه عن مالك ^(٢) .

قال أبو بكر : يجوز أن يكتب من لا حرفة له ، ولا كسب ،

استدللاً :

(١) راجع "عب" ٣٧٤/٨ ، و"بق" ٣٢٠/١٠ .

(٢) انظر المدونة ١٤/٣ ، والمنتقى شرح الموطأ ٧/٧ .

(ح ١٣٦٠) بأن بريرة كوتبت ، ولا يعلم لها كسب ، وبلغ النبي ﷺ ذلك ، فلم ينكره ولم يمنع منه ^(١) .

٤- باب ما يوضع عن المكاتب وكم يوضع عنه

قال أبو بكر :

م ٤١٩١ - واختلفوا في معنى قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ الآية ^(٢) .

فقلت طائفة : حُثَّ الناس عليه ، هذا قول بريدة ، والحسن البصري ، والنخعي ^(٣) ، والثوري ^(٤) .

وقال الشافعي : يجبر السيد على أن يضع عنه شيئاً من الكتابة .

م ٤١٩٢ - واختلفوا في مقدار ما يضعه سيد المكاتب عنه .

فكان إسحاق بن راهويه يقول : يضع عنه ربع الكتابة .
واستحب الثوري ذلك .

وروينا [١٩٨/٢ ب] ذلك عن علي بن أبي طالب ^(٥) .

وقال قتادة : يوضعه العشر من كتابته .

(١) قصة بريرة تقدمت ، راجع رقم الحديث ١٠٨٦ ، ١١٧٥ .

(٢) سورة النور : ٣٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق مغيرة عنه ٣٧٦/٨ - ٣٧٧ رقم ١٥٥٩٣ .

(٤) " والنخعي ، والثوري " ساقط من الدار .

(٥) روى له "عب" من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ٣٧٦/٨ رقم ١٥٥٩١ ، وكذا

عند "بق" ٣٢٩/١٠ .

وقال مالك ، والشافعي : يوضع عنه شيء منه ، وروي ذلك عن ابن عباس .

ووضع أبو أسيد عن مكاتبه : السدس من كتابته ^(١) .
قال أبو بكر : قول مالك صحيح .

٥- باب الرجل يكاتب مملوكه وله مال

قال أبو بكر :

م ٤١٩٣ - واختلفوا في الرجل يكاتب مملوكه وله مال .

فقال طائفة : هو للعبد ، هذا قول الحسن البصري ،
وعطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، والنخعي ، وسليمان بن
موسى ، ومالك ، وابن أبي ليلى .

وفيه قول ثان : وهو أنه للسيد ، إلا أن يشترط المكاتب ، هذا
قول سفيان الثوري .

وقال الحسن بن صالح ، والشافعي ، والنعمان ، ويعقوب : المال
للسيد .

وفيه قول ثالث : وهو أنه إذا كاتبه وله مال لم يستثنه : فهو
للمكاتب ، وإذا كتبه : فهو للسيد ، هذا قول الأوزاعي .

٦- باب الرجل يكاتب عبده ، وله أولاد وأم ولد

قال أبو بكر :

م ٤١٩٤ - كان عطاء بن أبي رباح ، وسليمان بن موسى ، وعمرو بن

(١) روى له "طف" ١٨/١٠١ ، و"بق" ١٠/٣٣٠ .

دينار^(١) ، ومالك ، والشافعي يقولون في أولاد المكاتب : للسيد إذا كاتبه وله أولاد .

وقال النخعي ، وأحمد ، وإسحاق : هم عبيده .

وقال النخعي : إذا كانت له سرية ، فالسرية فيما كوتب عليه^(٢) ، وأما الولد فمملوكين ، وبه قال مالك ، والليث بن سعد ، ويشبهه مذهب الشافعي أنهم كلهم للسيد .

٧- باب اشتراط السيد على المكاتب ، والمكاتب^(٣) على السيد أن ما ولدت من ولد فهم رقيق ، والولد الذي^(٤) يلدون هو^(٥) في المكاتب

قال أبو بكر :

م ١٩٥٤ - أجاز عطاء في المكاتب أن يشترط عليها أهلها^(٦) أن ما ولدت في الكتابة فهم عبيد لنا ، ويجوز ذلك في المكاتب^(٧) .

وقال سفيان الثوري : ذلك باطل .

وقال مالك : لا يجوز ، وتفسخ الكتابة .

(١) روى لهم "عب" من طريق ابن جريج عنهم ٣٨٤/٨ رقم ١٥٦٢٦ .

(٢) روى له "عب" من طريق منصور عنه ٣٨٥/٨ رقم ١٥٦٢٨ .

(٣) وفي الدار "على المكاتب ، والمكاتب على" .

(٤) وفي الدار "الذين" .

(٥) "هو" ساقط من الدار .

(٦) "أهلها" ساقط من الدار .

(٧) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٣٧٩/٨ رقم ١٥٦٠٥ .

وقال ابن جريج : ذلك الشرط جائز ^(١) .

م ٤١٩٦ - أجمع أهل العلم على أن ولد المكاتب من الحرية : أحرار ^(٢) .

م ٤١٩٧ - وأجمعوا كذلك ^(٣) على أن ولد المكاتب من أمة لقوم آخرين مملوك
لسيد الأمة ^(٤) .

م ٤١٩٨ - واختلفوا في ولد المكاتب [١٩٩/٢ / ألف] من سريته .

فكان الشافعي يقول : إذا أولدها وهو مكاتب لم تكن أم ولد له ،
وليس له أن يبيع ولده من أمته ، ويبيع أم ولده متى شاء ، وإذا عتق
ولده معه ^(٥) .

وقال النعمان ، وأصحابه في المكاتب إن ولد له من أمته : فإنه
يستعمله ويستخدمه ، وأبوه أحق بكسبه ، وبما أصاب من مال .
م ٤١٩٩ - ولو كانت الأم لرجل ، والأب لرجل آخر : كانت الأم أحق بكسبه
وماله ، ويعتق بعقدها .

وقال الشافعي في ولد المكاتب إذا ولدوا بعد كتابته : فحكمهم
حكم أمهم ، لأن حكم الولد في الرق حكم أمه .
وقال أبو ثور : ولا يبيع المكاتب ، ولا المكاتب ولدهما ، وذلك أن
الولد ليس بملك لهما .

(١) روى عنه "عب" قال : ٣٧٩/٨ رقم ١٥٦٠٧ .

(٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٤٩ رقم ٦٤٠ .

(٣) " كذلك " ساقط من الدار .

(٤) كتاب الإجماع / ١٤٩ رقم ٦٤١ .

(٥) الأم ٣٨٥/٧ .

٨- باب ولد المكاتبه

قال أبو بكر :

م ٤٢٠٠ - واختلفوا في ولد المكاتبه .

فقال شريح ، ومالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ،
وإسحاق : يعتقون بعقها ، ويرقون برقها .

وقال أبو ثور : فيها قولان : هذا الذي قاله شريح أحدهما ،
والآخر أنهم للمولى قال : وهذا أقيس القولين .
قال أبو بكر : وبه أقول .

٩- باب ما تجوز عليه الكتابة

م ٤٢٠١ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا كاتب عبده
على ما يجوز أن يملك ، مما له عدد ، أو وزن ، أو كيل ، على نجوم
معروفة معلومة من شهور العرب ، ووصف ما يكاتب عليه من ذلك
كما يوصف في أبواب المسلم : أن ذلك جائز ^(١) .

ودل حديث عائشة رضي الله عنها على إباحة الكتابة على نجوم في
أعوام معلومة ، لكل عام شيء معلوم .

م ٤٢٠٢ - واختلفوا في الكتابة على نجم واحد .

فكان الشافعي يقول : لا تجوز الكتابة على نجم واحد .

م ٤٢٠٣ - وقال النعمان وأصحابه : إذا كاتبه على ألف درهم وعلى

(١) كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٢ .

عبد فهو جائز ^(١) .

ولا يجوز هذا في قول الشافعي ، لأن العبد غير معلوم ، ولا معروف وصفه ^(٢) .

م ٤٢٠٤ - وقال أصحاب الرأي : فإن كاتبه على ألف درهم ^(٣) على أن يرد عليه المولى وصيفاً ^(٤) : فلا خير في المكاتبه على هذا الشرط ، في قول النعمان ، ومحمد ، وبه قال الشافعي .

وقال يعقوب : يقسم [١٩٩/٢ ب] الألف على قيمة العبد وعلى قيمة وصيف وسط ، فيطرح ما أصاب قيمة الوصيف من ذلك ، ويؤخذ بما أصاب قيمته .

م ٤٢٠٥ - وقال أصحاب الرأي : إذا كاتب الرجل على مال ، واشترط عليه خدمة معلومة : فهو جائز ، وإن اشترط خدمة مجهولة ، فالكتابة فاسدة ^(٥) .

وقد روينا عن سليمان بن يسار رضي الله عنه أنه كاتب على أن يغرس مائة ودية ^(٦) ، قال : فإذا أطعمت ^(٧) فهو حر ^(٨) .

(١) المبسوط ٥٤/٨ ، البدائع ١٣٨/٤ .

(٢) الأم ٣٧٣/٧ .

(٣) " درهم " ساقط من الدار .

(٤) الوصيف : الغلام دون المراهق ، والوصيفة : الجارية كذلك ، والجمع : وصفاء ووصائف ، مثل كريم وكرماء .

(٥) المبسوط ٥/٨ ، البدائع ١٤٢/٤ .

(٦) الودي : على وزن فعيل : فسيل النخل الذي يخرج في أصوله ، فينقل ويغرس ، واحدها : ودية ، مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٨٣/٢ .

(٧) أطعمت النخل : أي أثمرت .

(٨) هذا الخبر من قصة إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه ، وقد رواها مطولة "عب" ١٨/٨ رقم ١٥٧٦٨ ، و"حم" ٣٥٤/٥ ، والحاكم في المستدرک ٢١٨/٢ .

١٠- باب الكتابة على الوصفاء^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٢٠٦ - أجاز الحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، والزهري^(٢) ، والنخعي^(٣) ، وابن شبرمة ، وأحمد ، وإسحاق : الكتابة على الوصفاء .
وروينا عن أبي برزة الأسلمي ، وحفصة بنت عمر - رضي الله عنهم - : أنهما رأيا ذلك .
وبه قال الشافعي ، إذا وصف كما يوصف في السلم ، وكانت الكتابة صحيحة على نجوم .
وأجاز ذلك أصحاب الرأي ، وإن لم يوصف الوصفاء .
وبه قال مالك ، وقال مالك : يدعى له أهل المعرفة بالقيمة ، فيقومون ذلك على قدر ما يرون .
وقال مالك : إذا قال : حمران ، أو سودان ، يعطى وسطا من الوصفاء السودان أو الحمران .

١١- باب سفر المكاتب بغير إذن مولاه

قال أبو بكر :

م ٤٢٠٧ - واختلفوا في سفر المكاتب بغير إذن مولاه .

(١) الوصفاء : مفردها وصيف وهو الغلام الرقيق دون المراهق .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٤١٧/٨ رقم ١٥٧٦٤ .

(٣) روى له "عب" من طريق المغيرة عنه ٤١٧/٨ رقم ١٥٧٦٣ .

فقلت طائفة : يخرج فإن اشترط عليه ألا يخرج خرج ^(١) ، هذا قول الشعبي ^(٢) ، وسعيد بن جبير ^(٣) ، والنعمان .

وقال الثوري ، والحسن بن صالح ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : له أن يخرج ، ولم يذكروا الشرط .

واختلف فيه عن الثوري ، فحكى العدني عنه : أنه قال : أما الخروج فهو شرط لا يستقيم ، ليخرج إن شاء ، وبه قال أصحاب الرأي .

وقال مالك : " ليس له أن يسافر إلا بإذن سيده ، اشترط أو لم يشترط وذلك بيد سيده : إن شاء منعه ، وإن شاء أذن له " ^(٤) .

وفيه قول ثالث : قاله الأوزاعي قال : إن اشترط عليه ألا يخرج ، فليس له الخروج ، وإن لم يشترط عليه ، فله أن يخرج .

١٢- باب [٢٠٠/٢ /ف] المكاتب يشترط عليه شيئاً من ميراثه

قال أبو بكر :

م ٤٢٠٨ - واختلفوا في المكاتب ، يشترط عليه شيئاً من ميراثه ، فأبطل ذلك

(١) " خرج " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" عن طريق إسماعيل عنه قال : ٣٧٨/٨ رقم ١٥٦٠١ .

(٣) روى له "عب" ٣٧٨/٨ رقم ١٥٦٠٠ .

(٤) قاله في "مط" ٨٠٢/٢ ، كتاب المكاتب ، باب الشرط في المكاتب .

عمر بن عبد العزيز^(١) ، وعطاء^(٢) ، والحسن البصري ، والنخعي ،
وأحمد ، وإسحاق .

وكان إياس بن معاوية يقول : هو جائز .

قال أبو بكر : لا يجوز ذلك ، لأن الله عز وجل قضى أن ميراث
الحر بين ورثته ، فإذا اشترط خلاف كتاب الله : بطل .

١٣- باب المكاتب يشترط عليه بعد عتقه خدمة سنين

قال أبو بكر :

م ٤٢٠٩ - واختلفوا في المولى يشترط على المكاتب خدمة بعد العتق .

فأجاز ذلك عطاء ، وابن شبرمة^(٣) ، وقد روينا عن عمر بن
الخطاب ما يؤيد هذا المذهب ، وهو أنه أعتق كل مصلّ من
سبي العرب ، واشترط عليهم : أنكم تخدمون الخليفة بعدي
ثلاث سنوات^(٤) .

وأبطل ذلك الزهري ، ومالك ، وروى معنى ذلك عن سعيد بن
المسيب^(٥) .

(١) روى له "عب" ٣٧٧/٨ رقم ١٥٥٩٧ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٣٧٧/٨ رقم ١٥٥٩٦ .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٣٨٣/٨ رقم ١٥٦٢١ .

(٤) "عب" ٣٨٠-٣٨١/٨ رقم ١٥٦١٢ .

(٥) روى له "عب" من طريق قتادة عنه ٣٨٢/٨ رقم ١٥٦٢٠ .

١٤- باب وطء الرجل مكاتبته

قال أبو بكر :

م ٤٢١٠ - واختلفوا في الرجل يطأ مكاتبته .

فقال الثوري ، والحسن بن صالح ، والشافعي : لا حد عليه .

وقال الشافعي : يعزر ، إلا أن يكون جاهلاً .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه الحد ، هذا قول الزهري ، والحسن البصري .

وقال الأوزاعي : يجلد الرجل مائة ، بكراً كان أو ثيباً ، وتجلد الأمة خمسين جلدة .

وفيه قول ثالث : وهو أن يجلد مائة إلا سوطاً ، هذا قول قتادة ^(١) .

وفيه قول رابع : وهو أن له أن يطأها إن شرط ذلك عليها .

هذا قول سعيد بن المسيب ، وأحمد بن حنبل .

وقال إسحاق ^(٢) ومالك : إن وطئها فلا شيء عليه ، وإن استكرهها عوقب في استكراهه إياها .

ومن قال لا يصلح للرجل أن يطأ مكاتبته : الحسن البصري ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، والليث بن سعد ^(٣) ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٨/٤٣٠ رقم ١٥٨٠٧ .

(٢) "إسحاق" ساقط من الدار .

(٣) "والليث بن سعد" ساقط من الدار .

وقال الليث بن سعد : إن طاوعته ، فقد فسخت [٢٠٠/٢ ب]
كتابتها ، ورجعت في الرق .
وقال قائل : للسيد أن يطأ مكاتبته في الأوقات التي لا يشغلها
بالوظء عن السعي فيما هي فيه .

١٥- باب ما يجب لها من المهر إذا وطئها

قال أبو بكر :

م ٤٢١١ - واختلفوا فيما يجب للمكاتبة من المهر إذا وطئها السيد .
فكان الحسن البصري ، والثوري ، والحسن بن صالح ،
والشافعي ^(١) يقولون : لها صداق مثلها .
وكذلك قال قتادة إذا استكرهها .
وقال مالك : لا شيء عليه في وطئها إياها ^(٢) .
وفيه قول ثالث : وهو إن كانت بكرًا فلها عشر قيمتها ^(٣) ، وإن
كانت ثيبًا فلها نصف العشر ، هذا قول الأوزاعي .

١٦- باب ما يجب لها إن حملت من وطئ السيد إياها

قال أبو بكر :

م ٤٢١٢ - واختلفوا فيما يجب لها إن حملت .

(١) الأم ٣٨٨/٧ .

(٢) المدونة ١٦/٣ .

(٣) وفي الدار " ثمنها " .

فقلت طائفة : تخير ، فإن شاءت مضت على كتابتها ،
وإن شاءت كانت أم ولد ، هذا قول الزهري ، ومالك ، والليث بن
سعد ، والثوري ^(١) ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .
وقال الحكم بن عتيبة : تبطل كتابتها إذا هي حملت ، وتعتق بموت
السيد إذا مضت في كتابتها .
قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

١٧- باب المكاتب بين الرجلين يطؤها أحدهما

قال أبو بكر :

م ٤٢١٣ - واختلفوا في المكاتب بين الرجلين ، يطؤها أحدهما .

ففي قول مالك : " عن الواطيء مهر مثلها ، فإن عجزت
واختارت العجز ، كان للذي لم يطؤها أخذ نصف المهر من
شريكه الواطيء وإن كانت قبضت المهر ثم عجزت ، فلا شيء
للشريك على شريكه ، ولو حبلى ، فاختارت العجز ، كان للشريك
الذي لم يطأها على الشريك الذي وطئ نصف المهر ، ونصف قيمتها
على الواطيء " ^(٢) .

م ٤٢١٤ - وقال النعمان : إذا ادعى رجل ولد مكاتب ، بينه وبين آخر ، فهو ابنه
وهو حر ثابت النسب منه ، وتأخذ العقر ^(٣) فتستعين به في كتابتها ،

(١) روى عنه "عب" قال : ٤٣٠/٨ رقم ١٥٨٠٨ .

(٢) قاله في الأم ٦٠/٨ ، كتاب المكاتب ، باب المكاتب بين الاثنين يطؤها أحدهما .

(٣) في حاشية المخطوطة : العقر : بضم العين وسكون القاف ، وهو دية الفرج المغصوب .

فإن أدت : عتقت ، وكان ولاؤها بينهما نصفين ، وإن عجزت
كانت أم [٢٠١/٢ / ألف] ولد لأبي الولد ، ويضمن نصف قيمتها .
فإن جاءت بولد آخر ، فدعاه شريكه الآخر ، فهو ابنه ، وهو
حر ، وعليه لها أيضاً المهر ، فإن أدت الكتابة : عتقت ، وكان ولاؤها
لها ، وإن عجزت : فهي أم ولد للأول ، وهو ضامن لنصف قيمتها
لشريكه ، وشريكه ضامن لقيمة ولده لشريكه الأول المدعي .
وقال يعقوب ، ومحمد : إذا ادعى الأول الولد الأول ، فقد صارت
أم ولد له ، وهي مكاتبة له ، ويغرم نصف قيمتها لشريكه ، وهي
مكاتبة له دون شريكه .

وإن جاءت بولد بعد ، فدعاه شريكه : لم تجز دعواه ، ولم يكن
ابنه ، وغرم العقر كله للمكاتبة ، وكان الابن مكاتباً مع أمه .
وقال أبو ثور : إذا وطئها أحدهما : إن كان يعذر بالجهالة ،
وصدقته المكاتبة فالولد ولده ، ويضمن لشريكه نصف قيمتها ،
ونصف قيمة الولد ونصف العقر ، وكانت على كتابتها للذي ادعى
الولد ، فإن أدت عتقت ، وكان ولاؤها له دون صاحبه .
فإن جاءت بولد فدعاه الآخر ، فإن دعواه باطلة .
فإن أقر بوطئها ، وعلم أن هذا لا يحل له : حددناه ، وعليه العقر .
وإن كان يعذر بالجهالة ، فعليه العقر .

١٨- باب ما يفعل المكاتب في ماله مما يجوز له ومما لا يجوز له أن يفعله

قال أبو بكر :

م ٤٢١٥ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للمكاتب أن يبيع ويشترى ، يأخذ ويعطي ، ويتصرف فيما فيه الصلاح لماله والتوفير عليه ، على ما يجوز بين المسلمين من أحكامهم ^(١) .

م ٤٢١٦ - ولم يختلفوا أن له أن ينفق مما في يده من المال على نفسه ، ويكتسى بالمعروف فيما لا غنى عنه ^(٢) .

م ٤٢١٧ - وقال الحسن البصري ، والنخعي ، والأوزاعي ، والشافعي ، والنعمان : ليس له أن يعتق .

م ٤٢١٨ - وقال الحسن البصري ، والشافعي ، والنعمان : ليس له أن يهب .

وكذلك قال الشافعي ، والنعمان في الصدقة .

وقال الثوري : إن فعل ذلك ، فهو مردود .

وكذلك قال مالك في الصدقة ، والعتق .

م ٤٢١٩ - ولا تلزمه الكفالة إن تكفل ، في قول الشافعي ، والنعمان

[٢٠١/٢ ب] ، وكذلك الوصية إن أوصى : كان باطلا .

م ٤٢٢٠ - وفي قول أصحاب الرأي : شراؤه وبيعه جائز ، وإن حابى فيه ، أو حوبى .

وليس له أن يحط عن المشتري إن باعه بيعاً .

ولا يجوز من ذلك شيء فعله ، في قول الشافعي ، إلا أن شراؤه

بالرخص جائز في قوله .

م ٤٢٢١ - وليس للمكاتب عند الشافعي أن يبيع بالدين ، وليس له في مذهبه أن

يرهن في سلف ولا غيره .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٣ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٤ .

م ٤٢٢٢- وقال أصحاب الرأي : إن أعاد دابة ، أو أهدى هدية ، أو دعا إلى طعام ، فلا بأس بذلك .

ولا يجوز شيء من ذلك في قول الشافعي .

م ٤٢٢٣- وليس له في قول الشافعي والنعمان أن يكسو ثوباً ، ولا يعطي درهماً .

م ٤٢٢٤- وقال أصحاب الرأي : ولو باع ، أو اشترى ، ثم زاد : كان جائزاً .
ولا يجوز ذلك في قول الشافعي .

م ٤٢٢٥- وكان ابن أبي ليلى يقول في المكاتب : نكاحه ، وكفالته : باطل .
وهذا قول الشافعي .

م ٤٢٢٦- وقال الثوري : لا ينبغي للمولى أن يبيع من مكاتبه الدرهم بالدرهمين .

قال أبو بكر : وهذا قول الشافعي ، والنعمان ^(١) ، وبه نقول .

١٩- باب المكاتب ^(٢) يشتري من يعتق عليه

قال أبو بكر :

م ٤٢٢٧- واختلفوا في شراء المكاتب من يعتق عليه ، من والد ، أو ولد ، فكان مالك يقول : لا يشتري ولده إلا بإذن سيده ، فإن اشتراه بإذنه ^(٣) ، دخل معه في كتابته .

(١) " والنعمان " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " باب شراء المكاتب " .

(٣) " فإن اشتراه بإذنه " ساقط من الدار .

ولا يجوز شراء من ذكرنا في قول الشافعي ، فإن فعل : كان مفسوخاً .

وقال الثوري : إن ملك أباه ، أو ابنه ، أو عمه ، أو خاله : تركوا على حالهم حتى ينظر : أيعتق أم لا .

وقال أحمد في قول الثوري هذا : هو عبد وهؤلاء عبيد ، إن عجز المكاتب صاروا عبيداً للسيد ، وإن عتق : عتقوا به .
وبه قال إسحاق .

وقال أصحاب الرأي : لا يبيع أحد هؤلاء ، يعنون الوالدين ، والولد استحساناً ، وكان القياس أن يبيع .

وما اشترى من ذوي الأرحام ، فله أن يبيع في قول النعمان .
م ٤٢٢٨ - وإن مات المكاتب ، ولم يترك وفاء ، وترك أباه وأمه ، أو ولداً له ، كان قد اشتراهم في كتابته ، فإنهم يباعون ، ولا يعتقون ، في قول النعمان ، إلا في الولد خاصة ، فإنه إن جاء بالمكاتبه حالة : قبل منه وعتق .

وأما في قول يعقوب ، ومحمد : فإن كل ذي رحم [٢٠٢/٢ / ألف] محرم اشتراهم المكاتب إذا مات : ثبتوا ، ويسعون في الكتابة على نجومها ، بمنزلة المولود في الكتابة ، وكذلك أم ولده .
وإذا مات المكاتب وترك وفاء : أدت كتابته ، ويعتق هؤلاء .

٢٠- باب مسألة^(١)

قال أبو بكر :

(١) " باب مسألة " ساقط من الدار .

م ٤٢٢٩ - كان مالك يرى : أن يبيع المكاتب أم ولده في دين عليه ، إذا لم يكن عنده قضاء .

وقال الشافعي : وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له - بنكاح - ويبيعها .

٢١- باب كفالة المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٣٠ - واختلفوا في كفالة المكاتب .

فقال طائفة : إذا رد السيد ذلك قبل أن يعتق العبد ، فهو مردود ، وإن لم يرده السيد حتى أعتقه : فهو جائز على العبد .
هذا قول مالك .

وقال الشافعي : الكفالة باطلة ، وهذا قول ابن أبي ليلى ،
والنعمان ، ويعقوب .

٢٢- باب الحمالة عن المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٣١ - أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يقولون : إن الحمالة عن المكاتب لسيده غير جائزة .

هذا قول عطاء^(١) ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ،
والنعمان .

(١) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٤١٥/٨ رقم ١٥٧٥٢ .

وكان الزهري ^(١) يميز ذلك ، وبه قال ابن أبي ليلى ، ومال
إسحاق إلى هذا القول .

٢٣- باب المكاتب يكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٣٢ - واختلفوا في المكاتب يكاتب عبداً له .

فقلت طائفة : ذلك جائز ، وهذا قول الثوري ^(٢) ،
والأوزاعي ، والنعمان .

وقال الثوري : فإن أدى إلى المكاتب ، عتق ، وإن عجز هذا
الذي كاتبه رُدَّ ، ولم يُردَّ الذي كاتب ^(٣) المكاتب ، وكان ولاؤه
لموالي المكاتب .

وإن عجز المكاتب الأول الذي كاتبه ، وهذا لم يرد : أدى
إلى موالي المكاتب الأول ^(٤) ، وكان الولاء لهم .

وفيه قول ثان : وهو أن ينظر ، فإن كان إنما أراد المحاباة للعبد ،
فلا يجوز ، وإن كاتبه على وجه الرغبة ، وطلب المال ، والعون
على كتابته : فهو جائز ، هذا قول مالك .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٤١٦/٨ رقم ١٥٧٥٧ .

(٢) روى له "عب" ٤٠٣/٨ رقم ١٥٧٠٨ .

(٣) وفي الدار "الذي كاتبه" .

(٤) "الأول" ساقط من الدار .

وفيه قول ثالث : وهو أن ليس للمكاتب أن يكتب ، ولا يعتق ،
ولا يهب ، ولا يتزوج إلا بإذن سيده ، هذا [٢٠٢/٢ ب] قول
الحسن البصري .

وكان الشافعي يقول : " إذا أذن الرجل لمكاتبه أن يعتق عبده ،
فأعتقه ، أو أذن له أن يكتب عبده على شيء ، فكتبه ، فأدى
المكاتب الآخر قبل الذي كتبه ، أو لم يؤد ، ففيها قولان :
أحدهما : أن العتق ، والكتابة باطل ، لأن النبي ﷺ قال : " الولاء
لمن أعتق " ولا ولاء للمكاتب .

والثاني : إنه يجوز . " (١) .

وقال حماد بن أبي سليمان في المكاتب ، يعتق مملوكاً ، كان له ،
قال : يُرْجَأ ، فإن مضى عتقه : عتق ، وإلا رجع .

٢٤- باب ولاء من يعتق بكتابة المكاتب ، أو من يعتق بإذن سيده

قال أبو بكر :

م ٢٣٣-٤ - واختلفوا في المكاتب ، يكتب عبداً له ، فأدى المكاتب الآخر قبل
الأول .

فكان الشافعي يقول : " في الولاء قولان :

أحدهما : أنه موقوف على المكاتب ، فإن عتق فالولاء له ، وإن لم
يعتق حتى يموت ، فالولاء لسيد المكاتب .

والثاني : إنه لسيد المكاتب بكل حال " (٢) .

(١) قاله في الأم ٦٤/٨ ، كتاب المكاتب ، باب بيع المكاتب وشراؤه .

(٢) قاله في الأم ٦٤/٨ ، باب بيع المكاتب وشراؤه .

وقال مالك : إذا أعتق المكاتب الذي كاتب عبده ، رجع إليه ولاؤه ^(١) .

٢٥- باب نكاح المكاتب بإذن سيده وبغير إذنه

قال أبو بكر :

م ٤٢٣٤ - أجمع أهل العلم على أن نكاح العبد بغير إذن سيده : باطل ^(٢) .
(ح ١٣٦١) وجاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " أيما عبد نكح بغير إذن سيده ، فهو عاهر " ^(٣) .

م ٤٢٣٥ - واختلفوا في نكاح المكاتب بغير إذن سيده .
فقال طائفة : نكاحه باطل ، كذلك قال الحسن البصري ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، والنعمان ، ويعقوب .

والقول الثاني : أن يوقف ، فإن أدى مكاتبه جاز نكاحه ، وإن عجز فرُدّ : رُدّ نكاحه ، هذا قول الثوري .
وفيه قول ثالث : وهو أن له أن يتزوج إن شاء ، ويتسرى ، ولا يمنعه شيء .

هذا قول الحسن بن صالح .

(١) المدونة ٢١/٣ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٥ .

(٣) أخرجه "د" في النكاح ، باب في نكاح العبد بغير إذن سيده ٥٦٣/٢ رقم ٢٠٧٨ ، و"ت" في النكاح ، باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده ٣٥٩/٢ رقم ١١١٣ ، من حديث جابر بن عبد الله ، وقال : حديث جابر حديث حسن .

قال أبو بكر : القول الأول صحيح ^(١) .

م ٤٢٣٦ - وقال الشافعي : ليس للمكاتب أن يتسرى ، وإن أذن له سيده .
وقال الزهري : لا ينبغي لأهله أن يمنعوه أن يتسرى ، وقد أحل الله له ذلك حتى يؤدي نجومه .

م ٤٢٣٧ - وقال مالك : للمكاتب أن يزوج عبيده ، وإمائه [٢٠٣/٢ / ألف]
بغير إذن سيده ، إذا كان على وجه النظر .

قال أبو بكر : وغير جائز ذلك في قول الشافعي .
وبه أقول ^(٢) : إذا لم يكن له أن يتزوج ، لأن أحكامه أحكام العبيد
بغير إذن سيده ، فهو من أن يزوج عبيده أبعد ، إلا بإذن سيده .

٢٦- باب بيع المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٣٨ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن بيع السيد مكاتبه غير
جائز ، على أن تبطل كتابته ببيعه ، إذا كان ماضياً فيها ، مؤدياً ما
يجب عليه من نجومه ، في أوقاتها ^(٣) .

م ٤٢٣٩ - واختلفوا في بيع المكاتب على أن يمضى في كتابه ، على الشروط التي
شرطها له السيد الذي كاتبه .

فرأت طائفة : أن بيع المكاتب جائز ، هذا قول النخعي ، والليث

(١) وفي الدار " أصح " .

(٢) " وبه أقول " ساقط من الدار .

(٣) كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٦ .

ابن سعد ، وأحمد ، وأبي ثور ، وبه ^(١) قال عطاء بن أبي رباح .
ففي قول هؤلاء : يؤدي ^(٢) نجومه إلى الذي اشتراه ، فإن عجز ،
فهو عبد له ^(٣) ، وإن عتق فهو مولى للذي ابتاعه ، هكذا
قال عطاء .

وقال مالك : " المكاتب إذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن
اشتراها إذا قوي على أن يؤدي إلى سيده الثمن الذي باعه به ، فهو
أحق بذلك " ^(٤) .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يجوز بيعه إلا برضى منه ، هذا قول
الزهري ، وأبي الزناد ، وربيعه .

وفيه قول ثالث : وهو أن بيعه غير جائز ، هذا قول أصحاب
الرأي .

واختلف عن الشافعي في هذه المسألة : فكان يقول
بالعراق : بيعه جائز .

وقال بمصر : لا يجوز .

قال أبو بكر : بيعت بريرة بعلم النبي ﷺ ، وهي مكاتبه ،
ولو كان بيع المكاتب غير جائز لنهى عنه ، ففي ذلك أبين البيان على
أن بيعه جائز .

ولا أعلم خبراً يعارضه .

ولا أعلم في شيء من الأخبار دليلاً على عجزها ^(٥) .

(١) " وبه " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " لا يؤدي " وهو خطأ .

(٣) " له " ساقط من الدار .

(٤) قاله في " مط " ٧٩٧/٢ ، باب بيع المكاتب .

(٥) وفي الدار " دليل على عجزها كان " .

وقال الأوزاعي : يكره بيع المكاتب قبل عجزه للخدمة ، ولا بأس أن يباع للعتق .

٢٧- باب بيع كتابة المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٤٠ - واختلفوا في بيع كتابة المكاتب .

فرخص فيه مالك ، وقال : " إن مات المكاتب قبل أن يؤدي ورثه الذي اشترى [٢٠٣/٢ ب] كتابته ، وإن عجز : فله رقبته ، وإن أدى فعتق ، فولأؤه للذي عقد كتابته " (١) .

وقال عمرو بن دينار ، وعطاء (٢) : إن عجز فهو عبد للذي ابتاعه .

ولا يجوز في قول الشافعي ، وأبي ثور بيع كتابة المكاتب .

٢٨- باب مقاطعة (٣) المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٤١ - واختلفوا في المكاتب يقاطعه السيد مما كاتبه ، على شيء معلوم . فأجاز ذلك عبد الله بن يزيد بن هرمز .

(١) قاله في " مط " ٧٩٨/٢ ، باب بيع المكاتب .

(٢) روى لها " عب " من طريق ابن جريج عنهما في حديث طويل ٤٢٥/٨ رقم ١٥٧٨٥ .

(٣) قاطع مقاطعه ، واسم المصدر منه قطاعة ، بفتح القاف وكسرهما ، سميت بذلك لأنه قطع طلب سيده عنه بما أعطاه ، أو قطع له بتمام حرية بذلك ، أو قطع بعض ما كان له عنده ، شرح الموطأ للزرقاني ١٠٨/٤ .

وقال الزهري : ما علمنا أحداً كره ذلك إلا ابن عمر ^(١) .
ورخص فيه النخعي ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن ، ومالك بن
أنس ، وأصحاب الرأي .
وفيه قول ثان : ثبت أن ابن عمر - رضي الله عنهما - نهى عن
ذلك إلا بالعروض ^(٢) وبه قال الليث بن سعد ، وأحمد ، وإسحاق .
ولا يجوز ذلك في قول الشافعي .

م ٤٢٤٢ - واختلفوا في المكاتب يقول لمولاه : ضع عني وأعجل لك .
فرخص فيه طاووس ، والزهري ، والنخعي .
وكرهه الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ^(٣) .

٢٩- باب تعجيل المكاتب النجوم قبل محلها

قال أبو بكر :

م ٤٢٤٣ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المكاتب كتابة
صحيحة ، إذا أدى نجومه في أوقاتها على ما شرط عليه : أنه
يعتق ^(٤) .

م ٤٢٤٤ - واختلفوا في المكاتب يعجل نجومه قبل محلها .
فقال طائفة : ليس لسيده أن يأبى ذلك عليه ، هذا قول ربيعة ،
ومالك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٤٢٩/٨ رقم ١٥٨٠١ .

(٢) روى له "عب" من طريق سالم عنه ٤٢٨/٨ رقم ١٥٧٩٩ .

(٣) " والشعبي " ساقط من الدار ، وثابت في العمانية / ٦١٤ .

(٤) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٧ .

وفيه قول ثان : وهو أن يجبر السيد على قبض ذلك منه إذا كانت دنانير أو دراهم ، ولا يجبر عليه إذا كانت عروضاً ، هذا قول الشافعي .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رفع الدرة على أنس بن مالك لما أبي أن يقبل من سيرين ما أتاه به .

٣٠- باب تعجيز السيد المكاتب عند غير السلطان

قال أبو بكر :

م ٤٢٤٥ - واختلفوا في تعجيز السيد مكاتبه بغير حضرة السلطان .

فكان الشافعي ، والنعمان يقولان : ذلك جائز .

فعل ذلك ابن عمر ، وهذا على مذهب شريح ، والنخعي .

وقال مالك : لا يفسخ كتابته إلا بأمر سلطان .

وقال ابن أبي ليلى [٢٠٤/٢ ألف] : لا يجوز ذلك إلا عند قاض .

م ٤٢٤٦ - واختلفوا في تعجيز المكاتب إذا حل نجم من نجومه .

فكان الشافعي ، والنعمان يقولان : للسيد أن يعجزه إذا حل

نجم من نجومه .

وفيه قول ثان : وهو ألا يرد حتى يعجز بنجمين ، هذا قول

الحكم ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، ويعقوب .

وقال أحمد : نجمان أحب إلي .

وقال الثوري : منهم من يقول نجمان والاستثناء به أحب إلي .

وقال الحارث العكلي : إذا دخل نجم في نجم فقد استباه عجزه .

وقال الحسن البصري في المكاتب إذا عجز استسعي بعد العجز سنتين .

وقال الأوزاعي : يستأنى به شهرين ونحو ذلك .

م ٤٢٤٧ - وقال النعمان : إذا عجز المكاتب فقال : أخروني : إن كان له مال حاضر ، أو غائب يرجو قدومه ، أخرته ^(١) يومين أو ثلاثة لا أزيده على ذلك شيئاً ، وبه قال محمد .

م ٤٢٤٨ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المكاتب ، إذا حل ^(٢) عليه نجم من نجومه ، أو نجمان ، أو نجومه كلها ، فوقف السيد عن مطالبته فتركه بحالة : أن الكتابة لا تنسخ ما داما ثابتين على العقد الأول ^(٣) .

٣١- باب المكاتب يظهر العجز بلسانه ، وله مال أو له قوة على الكسب

قال أبو بكر :

م ٤٢٤٩ - واختلفوا في المكاتب يظهر العجز ، ويده مال .

فقال مالك : ليس له ذلك ، ويؤخذ منه ، وإن لم يعلم له مال فقال : قد عجزت ، فإن هذا يجوز .

وقال الأوزاعي : إذا قوي على الأداء ، وعجز نفسه : لا يُمكن من ذلك .

(١) " أخرته " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " إذا دخل عليه " .

(٣) كتاب الإجماع / ١٥٠ رقم ٦٤٨ .

وفيه قول ثان : وهو أنه إذا قال : قد عجزت ، أو أبطلت الكتابة ، فذلك إليه ، علم له مال ، أو قوة على الكتابة أو لم يعلم ، وهو إلى العبد ليس إلى سيده وهذا قول الشافعي .

٣٢- باب استحقاق ما يؤديه المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٥٠ - واختلفوا في المكاتب ، يؤدي ما عليه من النجوم في الظاهر ، ويعتق ، ثم يستحق بعض ما أدى ، أو يجد السيد ببعض ما أدى عيباً .

فكان مالك يقول : إذا قاطع سيده بشيء ، فاعترف في يده وأخذ منه ، أما الشيء الذي له بال فإنه يرجع رقيقاً^(١) .

وقال الشافعي : " إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل ، فأدى المكاتب جميع الكتابة ، وعتق ، ثم استحق ما أدى [المكاتب بعدما]^(٢) مات [٢٠٤/٢ ب] المكاتب : فإنما مات رقيقاً .

ولو استحق على المكاتب شيء من صنف مما أدى ، وعلى صفته : كان العتق ماضياً ، وأتبع المكاتب بما استحق عليه ، ولم يخرج من يدي سيده [ما أخذ منه]^(٣) " ^(٤) .

(١) المدونة ١٢/٣ .

(٢) ما بين المعكوفين من الأم .

(٣) ما بين المعكوفين من الأم .

(٤) قاله في الأم ٧٧/٨ ، باب استحقاق الكتابة .

ولو كاتبه على عبيد ، فإذا هم معييون ، أو بعضهم معيب ،
وعتق ، ثم علم سيده بالعيب : كان له رد المعيب منهم بعينه ، فإنه
اختار رده : رد^(١) العتق ، وإن اختار حبسه : تم العتق .

٣٣- باب اختلاف السيد والمكاتب في قدر المال الذي وقعت به الكتابة

قال أبو بكر :

م ٤٢٥١ - إذا اختلف السيد والمكاتب في الكتابة ، بعد اقرارهما بأن الكتابة
كانت صحيحة ، فقال السيد : كاتبك على الفين ، وقال العبد : بل
على ألف .

ففي قول الثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، إسحاق : القول قول
السيد مع يمينه .

وقال الأوزاعي : فإن أحب العبد ما قال السيد ، أدى ، وإن
كره : انتقضت كتابته ، وصار ما أدى للسيد .

وقال ابن القاسم صاحب مالك : القول قول المكاتب ، إذا كان
يشبه ما قال ، لأن الكتابة فوت^(٢) .

وفيه قول ثالث : وهو أنهما يتحالفان ، ويترادان الفضل^(٣)
هذا قول الشافعي .

(١) " رد " ساقط من الدار .

(٢) في المدونة : لأن الكتابة فوت ، لأنها عتق ٢٣/٣ - ٢٤ .

(٣) كلمة " الفضل " ساقطة من الدار ، وكذا من العمانية / ٦١٧ .

م ٤٢٥٢ - وإن لم يختلفا في الكتابة ، وقال المكاتب ^(١) : قد أدت إليك ^(٢) ،
وقال السيد : لم تؤد إليّ ، فالقول قول السيد مع يمينه ، على قول
الشافعي .

٣٤- باب المكاتب يعجز ، ويبيده فضل ^(٣) مال من الصدقات وغيرها

قال أبو بكر :

م ٤٢٥٣ - واختلفوا في المكاتب يعجز ويبيده فضل ^(٤) مال .
فقال طائفة : للسيد ما قبض منه ، في حال كتابته ، وله
ما فضل بيده .

روينا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : أنه رد مكاتبا في الرق ،
وامسك ما أخذ منه .

وهو قول جابر .

وقال شريح : هو لمولاه .

وقال عطاء : أحب إليّ أن يجعله في باب السبيل ، وإن أمسكه
فلا بأس به ^(٥) .

وقال أحمد ، والنعمان : هو لسيده ما تصدق به عليه .

وفيه قول ثان : وهو أن يجعل السيد ما أعطاه الناس في الرقاب .

(١) في الأصل " المكاتب يعجز " والتصحيح من الدار ، والعمانية / ٦١٨ ، والأم ٣٨٠/٧ .

(٢) " إليك " ساقط من الدار ، وثابت في العمانية / ٦١٨ .

(٣) " فضل " ساقط من الدار ، وكذا من العمانية / ٦١٨ .

(٤) " فضل " ساقط من الدار .

(٥) " به " ساقط من الدار .

هذا قول شريح ، ومسروق ، والنخعي ، والثوري .
وقال إسحاق : ما أعطي بحال الكتابة : ردّ [٢٠٥/٢ / ألف] على
أربابه .

٣٥- باب المكاتب يموت ، ويخلف مالا وأولاداً

قال أبو بكر :

م ٤٢٥٤ - واختلفوا في المكاتب يموت ، ويخلف ما لا يفي بما بقي عليه
من الكتابة .

فقال طائفة : يُقضى عنه ما بقي لسيدته من ماله ، ويكون الفضل
لولده الأحرار .

روينا هذا القول عن علي^(١) ، وابن مسعود^(٢) ، ومعاوية^(٣) -
رضي الله عنهم - .

وبه قال عطاء ، والحسن ، والنخعي^(٤) ، وطاووس ، والثوري ،
والحسن بن صالح ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك : يرثون^(٥) الورثة ما بقي من المال ، بعد
قضاء كتابته .

(١) روى له "عب" من طريق عطاء عنه ٣٩١/٨ رقم ١٥٦٥٤ .

(٢) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ٣٩١/٨ - ٣٩٢ رقم ١٥٦٥٥ .

(٣) روى له "عب" من طريق معبد الجهني عنه ٣٩٣/٨ - ٣٩٤ رقم ١٥٦٦٤ .

(٤) " والنخعي " ساقط من الدار .

(٥) كذا في الأصلين ، وهذا على لغة جماعة من العرب حكاهما البصريون عن طيء ، وهو مذهب
بني الحارث بن كعب ، وهو أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، أتى فيه بعلامة
تدل على التثنية أو الجمع ، فتقول قاما الزيدان ، ويتعاقبون فيكم ملائكة ، وقد جاء مثل هذا
كثيراً عند المؤلف .

وفيه قول ثان : وهو أنه مات عبداً ، وماله لسيدته : ترك وفاء
أو لم يترك .

روي هذا القول عن عمر بن الخطاب ^(١) ، وزيد بن ثابت - رضي
الله عنهما - ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وقتادة ^(٢) ،
والشافعي ، وأحمد .

٣٦- باب حكم المكاتب

قال أبو بكر : دل خبر عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة لما

بيعت ، بعلم النبي ﷺ على أن المكاتب عبد .

م ٤٢٥٥ - وقد روي عن عمر ، وزيد بن ثابت ^(٣) ، وابن عمر ^(٤) رضي الله

عنهم أنهم قالوا : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم .

. وهذا قول سعيد بن المسيب ^(٥) ، والقاسم ، وسالم ، وسليمان بن

يسار ، والزهري ، وقتادة ، وعطاء ، والثوري ، ومالك ، والأوزاعي ،

وابن شبرمة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وروي مثل ^(٦) هذا عن عائشة ، وأم سلمة - رضي الله عنهما - .

(١) روى له "عب" من طريق معبد الجهني عنه ٣٩٣/٨ - ٣٩٤ رقم ١٥٦٦٤ .

(٢) روى "عب" عن معمر عن الزهري وقتادة قالا : ٣٩٣/٨ رقم ١٥٦٦١ .

(٣) روى له "عب" من طريق مجاهد عنه قال : ٤٠٥/٨ رقم ١٥٧١٧ .

(٤) روى له "عب" من طريق مسلم بن جندب عنه قال : هو عبد ما بقي عليه درهمان ٤٠٦/٨

رقم ١٥٧٢٢ .

(٥) روى له "عب" من طريق يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ٤١٠/٨

رقم ١٥٧٣٣ .

(٦) "مثل" ساقط من الدار .

وفيه قول ثان : وهو أنه إذا أدى الشطر ، فلا رد عليه .
 روي ذلك عن عمر ، وعلي رضي الله عنهما ، والنخعي .
 وفيه قول ثالث : وهو أنه إذا أدى قيمته ، فهو غريم .
 روي ذلك عن ابن مسعود .
 وفيه قول رابع : وهو أنه إذا أدى الثلث ، فهو غريم ، روي ذلك
 عن ابن مسعود ، وشريح ^(١) .
 وفيه أقاويل سوى هذه ، قد ذكرتها في غير هذا المكان .
 قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول ، استدلالاً بخبر عائشة رضي
 الله عنها في قصة بريرة ، لما بيعت بعلم النبي ﷺ ، فدل ذلك على أن
 المكاتب مملوك ^(٢) .

٣٧- باب المكاتب يموت وعليه ديون الناس ونجوم للسيد [٢٠٥/٢ ب]

قال أبو بكر :
 م ٤٢٥٦ - واختلفوا في المكاتب يموت ، وعليه ديون للناس ، وبقية كتابته .
 فقالت طائفة : يبدأ بديون الناس ، فإن فضل فضل ، كان لسيده .
 روينا هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال عطاء ، وعمرو بن
 دينار ، والحسن البصري ، وأبو الزناد ، ويحيى الأنصاري ، وربيعه ،
 والأوزاعي ، والشافعي ، والنعمان .

(١) روى "عب" من طريق الشعبي أن شريحاً وابن مسعود كانا يقولان : ٤١١/٨ رقم ١٥٧٣٧ .
 (٢) انظر فتح الباري ١٩٥/٥ ، شرح النووي لصحيح مسلم ١٤٢/١٠ ، معالم السنن ٦٢/٤ ،
 عمدة القارئ ٣٥١/٦ ، عارضة الأحوذى ١٨/٦ .

وفيه قول ثان : وهو أن السيد يضرب مع الغرماء بما حل
من نجومه .

كذلك قال شريح ، والنخعي ، والشعبي ، والحكم ، وحماد ، وابن
أبي ليلى ، والثوري ، والحسن بن صالح .

٣٨- باب إفلاس المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٥٧ - واختلفوا في المكاتب يفلس بأموال الناس .

فكان مالك يقول : يأخذون ما وجدوا له من مال ، ويبيعونه بما
بقي ديناً عليه ولا يدخل ذلك في رقبته .

وقال الشافعي : ^(١) يُبدأ بديون الناس ، ولا دين عليه للسيد .

وقال الثوري : إذا عجز ، وعليه ديون للناس : إن شاء السيد
أدى عنه ، وإلا أسلمه إلى الغرماء ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وقال مالك والليث : تباع أم ولده في دينه .

وقال الزهري : لا يبيع المكاتب أم ولده في دينه .

٣٩- باب إذا كاتب الرجل جماعة عبيد

قال أبو بكر :

م ٤٢٥٨ - واختلفوا في الرجل يكاتب جماعة عبيد .

(١) وفي الدار " وكان الشافعي يقول " .

فقال طائفة : " يكون بعضهم حملاء عن بعض ، فإن قال أحدهم : قد عجزت وألقي بيده ، فإن لأصحابه أن يستعملوه فيما يطيق من العمل ، حتى يعتق بعثاقهم إن عتقوا ، أو يرق برقهم إن رقوا " (١) .

هذا قول مالك (٢) .

وقال عطاء ، وسليمان بن موسى ، والشافعي : لا يكون بعضهم حملاء عن بعض .

قال الشافعي : " على كل واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته ، فأيهما مات ، أو عتق : وضع (٣) عن الباقي بقدر حصته من الكتابة ، وحصته (٤) بقيمته يوم تقع [عليه] (٥) الكتابة ، لا يوم يموت ، ولا قبل الموت ، وبعد الكتابة " (٦) .

وهذا على مذهب الحسن بن صالح ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال النعمان ، ويعقوب في رجل كاتب عبيد له على ألف درهم حالة ، أو على ألف درهم إلى أجل مسمى ، ولم يقل : إن أدیتما : عتقتما ، فأيهما أدى حصته من الألف : عتق .

وإن أدى أحدهما الألف عنه وعن [٢٠٦/٢ ألف] صاحبه : عتقا ، ولا يرجع على صاحبه بشيء مما أدى عنه ، لأنه

(١) قاله في " مط " ٧٩١/٢ ، باب الحمالة في الكتابة .

(٢) جاء في حاشية المخطوطة " هذا قول مالك في كتاب الأوسط " ، خطأ ، وقد ذكر المؤلف في كتاب الأوسط ١٣٠/٤ ألف كلاماً كثيراً من قول مالك من كتاب الموطأ .

(٣) في الأصلين : رفع ، والمثبت من الأم .

(٤) كلمة " حصته " لا توجد في الأم .

(٥) الزيادة من الأم .

(٦) قاله في الأم ٤٦/٨ ، باب كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة .

أداه بغير أمره ، ولم يكن ضامناً له ^(١) .
 فإن اشترط عليهما في الكتابة : إن أدتما ، عتقتما ، فإنهما لا
 يعتقان حتى يؤديا الألف كلها ، لأيهما أدى الألف ، عتقا ، ويرجع
 على صاحبه بحصته منها .
 وقالوا : إذا كاتب الرجل عبده جميعاً ، مكاتبته واحدة ، وجعل
 نجومهم واحدة ^(٢) ، إذا أدوا : عتقوا ، وإذا عجزوا : ردوا ،
 فإن بعضهم يكون ^(٣) حملاً عن بعض ، ويأخذ أيهم شاء بالمال ،
 وقالوا : هذا استحسان ، وليس بقياس .
 ولو مات منهم عبد ، لم ترفع عنهم حصته ، لأنهم لا يعتقون إلا
 بأداء جميع المال .

٤٠ باب العبد بين الشريكين ، يكاتبه أحدهما دون شريكه

قال أبو بكر :

م ٤٢٥٩ - واختلفوا في العبد بين الشريكين ، يكاتبه أحدهما ، بغير
 إذن شريكه .

فكان مالك ، والشافعي يقولان : لا يجوز .

وكره ذلك حماد بن أبي سليمان ، والثوري .

وقال الثوري : أكره أن يكاتبه أحدهما دون شريكه ، فإن

فعل رددته ، إلا أن يكون نقده ، فإن كان نقده ، ضمن لشريكه

(١) " له " ساقط من الدار .

(٢) " وجعل نجومهم واحدة " ساقط من الدار .

(٣) " يكون " ساقط من الدار .

نصف ما في يده ، ويتبع هذا المكاتب بما أخذ منه ، ويضمن
لشريكه نصف القيمة ، إن كان له مال ، فإن لم يكن له
مال : استسعى العبد ^(١) .

وعرض هذا من قول الثوري على أحمد .
فقال أحمد : كتابته جائزة ، إلا أن ما اكتسب المكاتب ، أخذ
الآخر نصف ما اكتسب ، ولا يستسعى العبد .
وقال إسحاق كما قال سفيان .

وكان الحكم ^(٢) يجيز أن يكاتب أحد الشريكين دون الآخر .
وأجاز ذلك ابن أبي ليلى ، وقال : ولو أن الشريك أعتق
العبد : كان عتقه باطلاً ، في قول ابن أبي ليلى ، حتى ينظر ما يصنع في
المكاتب ، فإن أداها إلى صاحبها : عتق ، وكان الذي كاتبه ضامناً
لنصف القيمة ، والولاء كله له .

٤١- باب الجنایات على ^(٣) المكاتبين ، وجنایاتهم

قال أبو بكر :

م ٤٢٦٠ - " وإذا جنى المكاتب على سيده عمداً ، فلسيده القود فيما فيه القود .
وكذلك ذلك لو ارث سيده [إن مات سيده من الجنابة] ^(٤) ،
ولسيده ولو ارث سيده ، فيما ليس فيه القود ، الأرض حال على

(١) راجع "عب" ٤٠١/٨ رقم ١٥٧٠٠ .

(٢) وفي الدار " وكان أحمد " .

(٣) وفي الدار " جماع أبواب الجنایات " .

(٤) ما بين المعكوفين من الأم .

المكاتب ، فإن أداه فهو [٢٠٦/٢ ب] على الكتابة ، وإن لم يؤدها
فله تعجيزه إن شاء .

فإذا عجزه بطلت الجناية ، إلا أن تكون جناية فيها قود ، فيكون
لهم القود .

فأما الأرش ، فلا يلزم عبدا لسيده أرش ، وإذا لم يلزمه لسيده
أرش : لم يلزمه لو ارث سيده " (١) .
وهذا قول الشافعي ، وجماعة من أصحابنا .

٤٢- باب جناية السيد على المكاتب

قال أبو بكر :

م ٤٢٦١ - واختلفوا في السيد يجني على مكاتبه .
فكان مالك يقول في مكاتب كاتبه سيده ، فشجه السيد موضحة ،
قال : يوضع عنه نصف عشر ثمنه إن وقف يباع (٢) .
وبه قال الأوزاعي .
وقال الشافعي : يأخذ أرش ذلك ، فيستعين به في كتابته .
وبه قال النعمان .

٤٣- باب جناية المكاتب ، ومن يجب عليه أرش ذلك

قال أبو بكر :

(١) قاله في الأم ٦٧/٨ ، باب جناية المكاتب على سيده .
(٢) كذا في الأصلين ، وفي المدونة : وإنما يكون على السيد في موضحة المكاتب في قول مالك ،
نصف عشر قيمته مكاتباً على حاله في أدائه وقوته ، اهـ ٤٧٣/٤ .

م ٤٢٦٢ - واختلفوا في جناية المكاتب .

فقال طائفة : جنايته في رقبته ، كذلك قال الحسن البصري ^(١) ،
والزهري ، والنخعي ، وقتادة .

وقال الحكم ^(٢) ، وحماد : جنايته يسعى فيها ، وبه قال الأوزاعي ،
ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، والحسن بن صالح .

وقال الليث بن سعد : ينظر في جنايته ، فإن كانت كتابته أكثر من
جنايته ^(٣) ، أو مثلها : بطلت كتابته ^(٤) ، وأسلم برمته ، وإن كانت
جنايته أقل من كتابته : سعى في جنايته ، فإذا أداها : رجع إلى كتابته .
وقال أحمد ، وإسحاق : يؤدي إلى أهل الجناية أولاً ، فإن
عجز : ردّ رقيقاً ، وفداه السيد إن شاء أو أسلمه .

وفيه قول ثان : وهو أن جنايته على سيده ، هذا قول النخعي ^(٥) .
وبه قال عطاء ، وعمرو بن دينار .

وقال عطاء : هي لسيدته عليه .

وقال الزهري : إذا قتل المكاتب رجلاً خطأ ، فإنه تكون
كتابته وولأؤه لولي المقتول ، إلا أن يفديه مولاه .

(١) روى له "عب" من طريق قتادة عنه قال : ٣٩٨/٨ ، ٣٩٩ رقم ١٥٦٨٥ ، ١٥٦٩١ .

(٢) روى له "عب" عن الحسن بن عمار عن الحكم قال : ٣٩٩/٨ رقم ١٥٦٨٨ .

(٣) كذا في الأصلين ، وفي الأوسط القسم المخطوط ١٣٢/٤ ب ، وهذا يتناقض مع بقية الكلام ،
ولعل الصواب ، فإن كانت جنايته أكثر من كتابته .

(٤) في الأصلين "بطلت جنايته" ، وبهذا لا يستقيم المعنى ، والتصحيح من الأوسط القسم
المخطوط ١٣٢/٤ ب .

(٥) روى له "عب" من طريق أبي معشر عنه قال : ٣٩٨/٨ رقم ١٥٦٨٧ .

٤٤- باب حكم المكاتب في جنائته والجناية عليه

قال أبو بكر : دل بيع أهل بريرة بريرة ^(١) من عائشة رضي الله عنها بعلم ^(٢) النبي ﷺ ، على أن المكاتب عبد ، وعلى أن أحكام المكاتب ، أحكام العبيد في كثير من أموره .

ودل خبر أصحاب [٢٠٧/٢ / ألف] رسول الله ﷺ حيث قالوا : إن المكاتب ^(٣) عبد ما بقي عليه درهم ، على مثل ما دل عليه خبر عائشة .

وقد ذكرنا ذلك فيما مضى عنهم ، فلزم على ظاهر ما ذكرناه أن تكون جراح المكاتب جناية مملوك .

م ٤٢٦٣ - وهذا قول شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، ومالك ، والثوري ، والشافعي .

وفيه قول ثان : وهو أن المكاتب إذا أصاب حدا أو جناية ، أو ورث ميراثاً : أقيم عليه الحد بقدر ما أعتق ، والميراث بقدر ما أعتق ، منه .

روينا هذا القول : عن علي رضي الله عنه .

وقال النخعي : بحساب ما أدي .

(١) كلمة " بريرة " الثانية ساقطة من الدار .

(٢) وفي الدار " بقول النبي ﷺ " .

(٣) " أحكام العبيد ... إلى قوله : قالوا : إن المكاتب " ساقط من الدار .

٤٥- باب الجماعة يكاتبهم السيد ، فيجني أحدهم

قال أبو بكر :

م ٤٢٦٤ - واختلفوا في العبيد يكاتبهم المولى كتابة واحدة ، فيجني أحدهم .
فكان مالك يقول : " يقال له وللذين معه : أدوا عقل هذا الجرح ، فإن أدوا : ثبتوا ، وإن لم يؤدوا : فقد عجزوا ، وبخير سيدهم : فإن شاء أدى عقل ذلك الجرح ، وإن شاء أسلم الجراح وحده " (١) .

وقال الشافعي : الجناية عليه دون الذين معه في الكتابة .

٤٦- باب الجناية على المكاتب وعلى رقيقه

قال أبو بكر :

م ٤٢٦٥ - كان مالك يقول في المكاتب يُجرح ، ليس له أن يعفو عن ذلك ، إلا أن يعتق ثم يعفو بعد ذلك .

وقال الشافعي : له الخيار في أخذ (٢) الأرض أو القود ، فإن أراد العفو عنهما ، فعفوه باطل .

م ٤٢٦٦ - وقال النعمان في رجل كاتب عبده ، فقتله رجل عمداً : إن كان المكاتب ترك وفاء لكتابته وله ورثة أحرار : لم يكن له على القاتل قصاص ، وإن لم يكن له وارث غير المولى : فللمولى القصاص .
وهذا قول يعقوب .

(١) قاله في "مط" ٧٩٥/٢-٧٩٦ ، باب جراح المكاتب .

(٢) "أخذ" ساقط من الدار .

وقال محمد : لا أرى في ذلك قصاصاً .
فإن كان المكاتب لم يترك وفاء لكتابته ، وله ورثة أحرار : فللمولى
أن يقتل القاتل ، في قوهم جميعاً .
قال أبو بكر : وفي قول الشافعي ، على القاتل إن كان حراً
قيمه عبداً للمولى ، ترك مالا أو لم يترك .

٤٧- باب كتابة أهل الذمة وأهل الحرب

قال أبو بكر :

م ٤٢٦٧ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن النصراني [٢٠٧/٢ ب]
إذا كاتب عبداً له نصرانياً ، على ما تجوز به الكتابة بين المسلمين ، أن
ذلك جائز ^(١) .

م ٤٢٦٨ - واختلفوا في النصراني يكاتب عبداً له نصرانياً ، ثم يسلم العبد بعد
المكاتب فكان مالك يقول : تباع كتابته .

وقال الشافعي : " هو على كتابته ، فإن أدى أعتق ، وإن عجز بيع
عليه ، وإن أسلم السيد ، والعبد نصراني : فالكتابة بحالها وكذلك
لو أسلما جميعاً ^(٢) .

م ٤٢٦٩ - قال الشافعي : " وإذا اشترى النصراني عبداً مسلماً ، ثم كاتبه ، ففيها
قولان :

أحدهما : أن الكتابة باطلة .

(١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٥١ رقم ٦٤٩ .

(٢) قاله في الأم ٣٦/٨ ، باب كتابة النصراني .

والقول الثاني : أن الكتابة جائزة ، فإن عجز بيع عليه ، وإن

أدى عتق وللنصراني ولاؤه " (١) .

م ٤٢٧٠- وقال مالك : إذا أسلم المكاتب ، فبيعت كتابته ، فأدى الكتابة ،

فولاؤه للمسلمين ، فإن أسلم مولاة : رجع الولاء إليه ، لأنه عقد

كتابه وهما نصرانيان (٢) .

م ٤٢٧١- وقال الشافعي : " إذا كاتب عبداً له نصرانياً على خمر أو خنزير ،

فأيهما جاء يريد إبطال الكتابة : أبطناها .

فإن أدى الخمر والخنزير ، وهما نصرانيان ، ثم ترافعا إلينا ،

أو جاءنا أحدهما فقد عتق ، ولا يرُدُّ واحد منهما على صاحبه شيئاً ،

لأن ذلك مضى في النصرانية .

ولو أسلم السيد والعبد ، أو أحدهما ، وقد بقي على العبد رطل

خمر ، فقبض السيد ما بقي على العبد : عتق العبد ، ورجع السيد

على العبد بجميع قيمته ديناً عليه " (٣) .

م ٤٢٧٢- وقال النعمان في رجل نصراني ، كاتب عبداً له نصرانياً على أرطال

خمر ، قال : جائز ، فإن أسلم أحدهما : أبطلت الخمر ، وكانت عليه

قيمة الخمر ، فإن أداها : عتق (٤) .

(١) قاله في الأم ٣٦/٨ ، ٣٧ ، باب كتابة النصراني .

(٢) المدونة الكبرى ٢٢/٣ .

(٣) قاله في الأم ٣٦/٨ ، باب كتابة النصراني .

(٤) المبسوط ٥٦/٨ .

٤٨- باب مسائل من كتاب المكاتب^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٢٧٣ - واختلفوا في الوصي يكاتب عبداً لليتيم .

ففي قول الشافعي ، وابن أبي ليلى : لا يجوز .

وقال أحمد وإسحاق : إذا كان صلاحاً فهو جائز .

م ٤٢٧٤ - ولا يجوز في قول الشافعي : أن يكاتب الرجل ممالك أولاده

الأطفال ، وفي قول أحمد ، وإسحاق ، والنعمان : ذلك جائز .

م ٤٢٧٥ - وقال مالك في المكاتب ، يعتقه سيده عند الموت : يعتق بالأقل من

قيمته ، أو ما بقي عليه من الكتابة ، من الثلث ، وبه قال الشافعي .

م ٤٢٧٦ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على - أن سيد [٢٠٨/٢ ألف]

العبد ، إذا كاتبه على نجوم معلومة ، بما تجوز الكتابة به ، يؤديه إلى

السيد ، في أوقات معلومة من شهور العرب ، وقال : إذا أدت ذلك

في الأوقات التي سميناها ، إلى فأت حر ، أن الحرية تجب له إذا أدى

ذلك ، على ما شرط عليه^(٢) .

م ٤٢٧٧ - واختلفوا فيه إذا كاتب على ذلك ، ولم يقل : فإن أدت إلي ذلك ،

فأت حر .

فكان الشافعي يقول : لا يعتق إن أداه .

وقياس قول أصحاب الرأي : أن يعتق^(٣) .

م ٤٢٧٨ - واختلفوا في الرجل يكاتب أمته ، ويستثنى ما في بطنها .

(١) وفي الدار " مسائل " .

(٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٥١ رقم ٦٥٠ .

(٣) المبسوط ٤/٨ .

فقلت طائفة : له شرطه ، هذا قول النخعي ، وبه قال أحمد ،
وإسحاق .

وقال إسحاق : لما قال ابن عمر ، وأبو هريرة وغيرهما ذلك .
قال أبو بكر : ولا يجوز ذلك في قول مالك ^(١) ، والشافعي .
وبالقول الأول أقول .



(١) المدونة الكبرى ٦/٣ .

٨٠ - كتاب المدبر

قال أبو بكر :

م ٤٢٧٩ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من دبّر عبده ، أو أمته ، ولم يرجع عن ذلك حتى مات ، فالمدبر يخرج من ثلث ماله ، بعد قضاء دين إن كان عليه ، وإنقاذ وصايا إن كان أوصى ، وكان السيد بالغاً جائز الأمر ، أن الحرية تجب له إن كان عبداً ، أو لها إن كانت أمة ، بعد وفاة السيد ^(١) .

قال أبو بكر :

م ٤٢٨٠ - فإذا قال الرجل لمملوكه : أنت مدبر ، أو أنت حر إذا مت ^(٢) ، أو ألت حر بعد موتي ، أو متى مت ، فهو مدبر ، ويعتق بعد موته ، إذا خرج من الثلث ، على سبيل ما ذكرناه .
وهذا كله على مذهب الشافعي ، والكوفي ، وغيرهم .

١- باب إيجاب الحرية للمملوك بعد الموت بيوم أو شهر

قال أبو بكر :

م ٤٢٨١ - كان الشافعي يقول : " إذا قال لعبده : أنت حر بعد موتي بعشر سنين ^(٣) فهو حر في ذلك الوقت ، من الثلث .

(١) كتاب الإجماع / ١٥١ رقم ٦٥١ .

(٢) " إذا مت " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " إلى عشر سنين " .

وإن كانت أمة ، فولدها بمزلتها : يعتقون ^(١) إذا عتقت " ^(٢) .
وقال أصحاب الرأي : لا يكون ذلك مذهباً ، فإن مات المولى ،
فإنه يعتق من ثلثه ، بعدما يمضي الوقت ، ولا يعتق حتى تعتقه الورثة .
وفي قول الثوري ، وأحمد ، وإسحاق : يعتق في الوقت الذي ^(٣)
قال من الثلث .

م ٤٢٨٢ - وإذا قال : أنت حر إن مت من مرضي هذا ، أو في سفري هذا ،
أو في عامي هذا ، فليس هذا بتدبير ، فإذا صح ثم مات من
غير مرضه ، لم يكن [٢٠٨/٢ ب] حراً ، في قول الشافعي ،
وأصحاب الرأي .

م ٤٢٨٣ - وإن مات من مرضه ، أو في سفره : فهو حر من ثلث ماله ، في قولهم
جميعاً .

م ٤٢٨٤ - وفي قول الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : له أن يبيعه في
مرضه ، وإن مات قبل أن يبيعه ، فهو حر .

م ٤٢٨٥ - وفي قول مالك : إذا قال لجاريته : إن لم أضربك عشرة أسواط ،
في ذنب جاءت به ، فأنت حرة ، فأراد بيعها : لم يجز ذلك ، فإن
باعها : فسخ البيع ، وإن لم يضربها ومات : عتقت في ثلث ماله .
وفي قول الشافعي : إن لم يكن جعل للضرب وقتاً ، فباعها ، فاليك
جائز ، وفي قول الليث بن سعد : إذا حلف بهذا ، أعتق عند
بيعه إياه .

(١) في الأم : يعتقون بعقها .

(٢) قاله في الأم ١٧/٨ ، باب أحكام التدبير .

(٣) " الذي " ساقط من الدار .

م ٤٢٨٦ - وقال مالك : إذا قال : غلامي حر إلى رأس السنة ، إن مات السيد قبل ذلك ^(١) : كان العبد حراً عند رأس السنة ، من رأس المال ^(٢) .
وفي قول الشافعي : له أن يبيعه ، ويزيل ملكه عند قبل مجيء السنة .

٢- باب المدبر يخرج من الثلث أو من رأس المال

قال أبو بكر :

م ٤٢٨٧ - واختلفوا في المدبر ، من أين يخرج ؟

فقال كثير منهم : من الثلث ، روي هذا القول عن علي ^(٣) رضي الله عنه ، وبه قال شريح ، وسعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ^(٤) ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، ومكحول ، وقتادة ، وحماد بن أبي سليمان ^(٥) ، ومالك ، وأهل المدينة ، والثوري ، وأهل العراق ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان وأصحابه .

وفيه قول ثان : وهو أن المدبر يخرج من رأس المال ، هذا قول مسروق ، وسعيد بن جبير .

قال أبو بكر : والذي عليه أكثر علماء الأمصار : أن المدبر يخرج من الثلث ، وبه أقول .

(١) " قبل ذلك " ساقط من الدار .

(٢) المدونة الكبرى ٤٧/٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ١٣٧/٩ رقم ١٦٦٥٣ .

(٤) روى "عب" عن الزهري ، وقتادة ، وحماد قالوا : المدبر في الثلث ١٣٨/٩ رقم ١٦٦٥٤ .

(٥) المصدر السابق .

م ٤٢٨٨ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من أعتق عبداً له ،
عن دبر : أنه لا يعتق إلا من بعد موت السيد ^(١) .
واختلفوا في بيعه في حياة السيد .

٣- باب بيع المدبر

قال أبو بكر :

م ٤٢٨٩ - اختلف أهل العلم في بيع المدبر ، والرجوع في التدبير .
فقال طائفة : يجوز بيعه ، ويرجع فيه صاحبه متى شاء ، هذا قول
مجاهد ^(٢) ، وطاووس ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وقال الحسن البصري : إذا احتاج [٢٠٩/٢ ألف] إليه ، رجع
في تدبيره .

وباع عمر بن عبد العزيز مدبراً في دين صاحبه ^(٣) .
وقد روينا عن عائشة - رضي الله عنها - أنها باعت مدبرة لها ^(٤) .
وكرهت طائفة بيع المدبر : كره ذلك ابن عمر ، وسعيد بن
المسيب ، وابن سيرين ، والشعبي ، والزهري ، والنخعي .
ولا يجوز بيع المدبر في قول مالك ، والثوري ، والأوزاعي ،
والحسن بن صالح ، وأصحاب الرأي .
وفي بيع المدبر أقاويل سوى ما ذكرناه .

(١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٥٣ رقم ٦٥٥ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ١٤٢/٩ رقم ١٦٦٧٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق أيوب عنه ١٤١/٩ رقم ١٦٦٦٨ .

(٤) روى لها "عب" من طريق عمرة عنها في حديث طويل ، وفيه : فباعتها ، وأمرت بثمانها ،
فجعل في مثلها ١٤١/٩ رقم ١٦٦٦٧ .

أحدهما : ألا يباع إلا من نفسه ، روينا هذا القول عن ابن سيرين .
والقول الثاني : قول الشعبي قال : يبيعه الجريء ، ويهابه الورع .
والقول الثالث : قول الليث بن سعد ، قال : يكره بيعه ، فإن
جهل إنسان أو غفل ، فباعه ، فأعتقه الذي اشتراه ، فإن بيعه جائز ،
وولأؤه لمن أعتقه .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .
(ح ١٣٦٢) للثابت عن النبي ﷺ أنه باع مدبراً^(١) .
ولإجماع عوام^(٢) أهل العلم ، على أن حكمه : حكم الوصايا ، إذ
هو من الثلث .
وإذا كان له أن يرجع في جميع وصاياه ، فحكم المدبر : حكم سائر
الوصايا ، مع أن السنة مستغنى بها عن كل قول .

٤- باب بيع خدمة المدبر

قال أبو بكر :

م ٤٢٩٠ - واختلفوا في بيع خدمة المدبر .

فقال طائفة : لا يجوز بيعه ، هذا قول مالك ، والأوزاعي ،
والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وكره ذلك عطاء .
وفيه قول ثان : وهو أن بيع خدمته [منه]^(٣) جائز ، هذا قول
سعيد ابن المسيب ، والزهري ، والنخعي .

(١) أخرجه "خ" في العتق ، باب بيع المدبر ١٦٥/٥ رقم ٢٥٣٤ ، و"م" في الأيمان ، باب جواز بيع
المدبر ١٢٨٩/٣ رقم ٥٨ (٩٩٧) ، من حديث جابر .

(٢) "عوام" ساقط من الدار .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

وقال مالك : لا بأس أن تباع خدمته من نفسه ، ولا يجوز بيع ذلك من غيره .

وبه قال أحمد ، قال : هو مثل المكاتب .

وقال ابن سرين : يجوز بيع خدمته من نفسه .

قال أبو بكر : لا يجوز خدمته من نفسه ، ولا من غيره ، لأنه مجهول لا يدري البائع ما يبيع : ولا يدري ^(١) المشتري ما يشتري ، وهو من بيوع الغرر المنهي عنه .

هـ- باب العبد يكون بين الرجلين ، يدبره أحدهما ^(٢)

قال أبو بكر :

م ٤٢٩١ - واختلفوا في العبد بين الرجلين ، يدبر أحدهما حصته .

فكان مالك يقول : " يتقاومانه ، فإن صار الذي [٢٠٩/٢ ب] دبره : دبره كله ، وإن صار للذي لم يدبره : صار رقيقاً كله " ^(٣) . وفيه قول ثان : وهو أنه يقوم عليه ، ويدفع إلى صاحبه نصف قيمته ، فيكون مدبراً كله .

وإن لم يكن له مال : سعى على صاحبه حتى يؤدي إليه نصف قيمته ، فإن أداها ، رجع إلى صاحبه ، فكان مدبراً كله .
فإن مات العبد ، وترك مالا ، وهو يشعئ لهذا : دفع إليه من ماله ما بقي عليه من نصف قيمته ، وكان مابقي : للذي دبر .

(١) " يدري " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " أحدهما حصته " .

(٣) قاله في " مط " ٨١٥/٢ ، باب بيع المدبر .

هذا قول الليث بن سعد .

وفيه قول ثالث : وهو أن نصيب الذي دبر ، مدبر ، ولا قيمة عليه لشريكه ، فإن مات ، عتق عليه نصفه ، وليس عليه قيمة نصيب شريكه .

هذا قول الشافعي .

وفيه قول رابع : قاله أصحاب الرأي : قالوا : إذا دبر أحدهما ، فالآخر بالخيار ، إن شاء دبره ، وإن شاء أعتق ، وإن شاء سعى العبد في نصف قيمته وإن شاء ضمّن صاحبه إن كان موسراً ز وإن أعتق البتة ، وهو موسر ، فإن يضمن لشريكه نصف قيمة الخدمة إن شاء ذلك الشريك ، وإن شاء الشريك استسعى العبد في ذلك والولاء بينهما نصفان .

وإذا دبر أحدهما ، فاختر الآخر أن يضمن صاحبه المدبر ، وهو موسر : فله ذلك ، والذي دبرها له نصفها مدبرة له ، ونصفها رقيق ، فإن شاء وطئها ، وإن شاء أن يؤاجرها : آجرها .
وليس له أن يبيعها ^(١) ولا يمهرها .

وإذا مات وله مال : فإن نصفها يعتق بالتدبير ، وتسعى في نصف قيمتها ، فإن لم يكن له مال : عتق ثلثها ، وسعت في ثلثي قيمتها .
هذا كله قول النعمان .

وقال يعقوب ، ومحمد : إذا كانت الأمة بين رجلين ، فدبر أحدهما ، فهو ضامن نصف قيمتها لشريكه ، موسراً كان أو معسراً ، والجارية كلها مدبرة للذي دبرها .

(١) وفي الدار " يمنعها " .

٦- باب إذا دبر أحدهما حصته ، وأعتق الآخر

قال أبو بكر :

م ٤٢٩٢ - واختلفوا في العبد يكون بين الرجلين يدبر أحدهما حصته ، ويعتق الآخر .

فقلت طائفة : إن كان المعتق موسراً ، فالعبد حر كله ، وعليه نصف قيمته للذي [٢/٢١٠/ألف] دبر حصته وله ولاؤه .
وإذا كان معسراً ، فنصيبه منه حر ، ونصيب شريكه مدبر ، هذا قول الشافعي .

وقال مالك : أحب إلي أن يقوم عليه إذا كان مدبراً .

وفيه قول ثان : وهو أن التدبير باطل ، والعتق جائز ، والمعتق ضامن لنصف قيمته إن كان موسراً ، وإن كان معسراً سعى فيه العبد ، ثم يرجع على المعتق ، والولاء كله للمعتق ، هذا قول ابن أبي ليلى .

وفيه قول ثالث : وهو إن شاء الذي دبره ضمن المعتق نصف قيمة العبد ، وإن شاء استسعى العبد ، وإن شاء أعتق ، هذا إذا كان موسراً ، هذا قول النعمان .

وفيه قول رابع : وهو إذا دبر أحدهما ، فهو مدبر كله ، وعتق الآخر باطل ، ويضمن الذي دبره نصف قيمته ، موسراً كان أو معسراً ، هذا قول يعقوب ، ومحمد .

قال أبو بكر : قول الشافعي أصح .

٧- باب الحكم في أولاد المدبرة

قال أبو بكر .

م ٢٩٣ - اختلف أهل العلم في أولاد المدبرة .

فقال طائفة : يعتقدون بعقها ، ويرقون برقها ، روينا هذا القول

عن ابن مسعود ، وابن عمر ^(١) رضي الله عنهم .

وبه قال الحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ^(٢) ، والقاسم بن

محمد ، ومجاهد ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ،

والزهري ، ومالك ، والليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، والحسن بن

صالح ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وإنما مذهب من نحفظ عنه منهم : أنهم يدبرون

الأولاد الذين تلدهم بعد التدبير .

فأما ما كان لها من ولد قبل التدبير ، فلا يعتقدون بعقها .

وقال سفيان الثوري وأحمد وإسحاق : إذا أعتقت المدبرة ، لم يعتق

ولدها إلا بموت السيد .

وفيه قول ثان : وهو أنهم مملوكون ، روينا هذا القول عن عمر ابن

عبد العزيز ، وعطاء ، وجابر بن زيد .

واحتج جابر بن زيد : بأن ذلك بمنزلة الحائط ، تصدقت به إذا

مت ، فلك ثمرته ما عشت .

(١) روى له "عب" من طريق نافع عنه ١٤٤/٩ رقم ١٦٦٨٢ .

(٢) روى له "عب" من طريق يحيى بن سعيد عنه ١٤٥/٩ رقم ١٦٦٨٦ .

وحجة الآخرين : أن الأكثر من علماء الأمصار يقولون : هم
بمترلتها ، مع إجماعهم على أن ولد الحرة أحرار ، وولد الأمة ممالك ،
فقياس هذا : أن يكون أولاد [٢١٠/٢ ب] المدبرة بمترلتها .

وكان الشافعي يقول : فيها قولان :

أحدهما : أنهم بمترلة أمهم .

والقول الثاني : كما قال جابر بن زيد .

ومال المزني إلى قول جابر بن زيد ، وقال : هو أشبههما بقول
الشافعي .

م ٤٢٩٤ - واختلفوا في ولد المدبر .

فروينا عن ابن عمر ، وليس يثبت ذلك عنه ، أنه قال : هم بمترلة
أمهم ، وبه قال عطاء ، والزهري ، والأوزاعي ، والليث بن سعد .
وقال مالك في ولد المدبر من جاريته : بمترلته ، وبه قال أحمد .

٨- باب تدبير الرجل جماعة رقيق ، بعضهم قبل بعض

قال أبو بكر :

م ٤٢٩٤ - كان مالك يقول : " إذا دبر رقيقاً له ، بعضهم قبل بعض ، يُبدأ
بالأول فالأول وإن دبرهم جميعاً ، قسم الثلث بينهم بالخصص " (١) .
وكان الشافعي يرى : " ألا يُبدى أحد على أحد ، فإن خرجوا من
الثلث : عتقوا ، وإن لم يخرجوا من الثلث : أقرع بينهم ، فأعتق ثلث
الميت ، وأرق ثلثي الورثة " (٢) .

(١) قاله في " مط " ٨١٣/٢ ، باب الوصية في التدبير .

(٢) قاله في الأم ٢٧/٨ ، باب تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض .

٩- باب وطء المدبرة

قال أبو بكر :

م ٤٢٩٥ - كان ابن عباس ، وابن عمر ^(١) رضي الله عنهما يقولان : يصيب الرجل وليدته إذا دبّرها .

وبه قال سعيد بن المسيب ^(٢) ، وعطاء ^(٣) ، والنخعي ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق .

وقال أحمد : لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزهري .

[قال أبو بكر : وصدق أحمد ، لا أعلم أحداً كره ذلك غير

الزهري] ^(٤) .

وقد روينا عن الأوزاعي قولاً ثانياً هو : وهو أنه إن كان يطؤها قبل تدبيره ، فلا بأس بأن يطأها بعد أن دبّرها ، وإن كان لا يطؤها ، كره له وطؤها .

قال أبو بكر : يطؤها إن شاء لأنها أمة من الإماء ، له وطؤها .

١٠- باب النصراني يدبر عبداً له نصرانياً ، ثم يسلم العبد

قال أبو بكر :

م ٤٢٩٦ - واختلفوا في النصراني ، يدبر عبداً له نصرانياً ، ثم يسلم العبد .

(١) روى "عب" من طريق عطاء أن ابن عباس ، وابن عمر وغيرهما قالوا : ١٤٧/٩ رقم ١٦٦٩٦ .

(٢) روى له "عب" من طريق يحيى بن سعيد عنه ١٤٨/٩ رقم ١٦٦٩٩ ، ورقم ١٦٧٠٤ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ١٤٧/٩ رقم ١٦٦٩٦ .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار ، والأوسط ١٣٧/٤ ب .

فقال مالك : يؤاجر ، " ولا يباع حتى يموت ، فيعتق ، فإذا مات
النصراني أعتق في ثلثه إن حمل الثلث ، والأرق منه ما بقي " ^(١) .
وقال الشافعي : يقال للنصراني : " إن أردت الرجوع في التدبير ،
بعناه عليك ، وإن لم ترده ، حُلنا بينك وبينه ، ونخارجه ، ونُدفع
إليك خراجَه حتى تموت ، فيعتق ، ويكون لك ولاؤه ، أو ترجع
فنبيعه " ^(٢) [٢١١/٢ / ألف] .

وفيه قول ثالث : وهو أن يباع ممن يعتقه ^(٣) ، ويكون ولاؤه لمن
اشتراه ويدفع ثمنه إلى النصراني ، هذا قول الليث بن سعد .
وفيه قول رابع : وهو أن تقوم قيمته ، فيسعى في قيمته ، فإن مات
المولى قبل أن يفرغ من سعايته ، وله مال : عتق العبد ، وبطلت عنه
السعاية .

١١- باب تدبير ما في البطن ، وتدبير المرتد

قال أبو بكر :

م ٢٩٧-٤ - كان الشافعي ، وأصحاب الرأي ^(٤) يقولون : إذا دبر ما في بطن
أمته ، فولدت لأقل من ستة أشهر : فالولد مدبر .
وإن لم تلد إلا لستة أشهر فصاعداً ، لم يكن مدبراً .
وقال الشافعي : " في تدبير المرتد أقاويل :

(١) " مط " ٨١٥/٢ ، باب بيع المدبر .

(٢) قاله في الأم ٢٣/٨ ، باب تدبير النصراني .

(٣) " ويكون لك ولاؤه .. إلى قوله : ممن يعتقه " ساقط من الدار .

(٤) المبسوط ١٩٣/٧ .

أحدها : أنه موقوف ، فإن رجع إلى الإسلام ، كان على تدبيره ،
وإن لم يرجع ، وقتل ، فالتدبير باطل .
والقول الثاني : أنه باطل ، قال : وبه أقول .
والثالث : أن التدبير ماض ، عاش أو مات " (١) .
وقال أصحاب الرأي : التدبير موقوف ، فإن مات قبل أن يسلم ،
أو لحق بدار الحرب ، فالتدبير باطل ، والعبد رقيق للورثة .
وإن أسلم رجع إلى دار الإسلام فوجد العبد بعينه في يدي الورثة ،
فأخذه : فهو مدبر على حاله (٢) .

١٢- باب تدبير الصبي

قال أبو بكر :

م ٢٩٨ - ٤ - واختلفوا في تدبير الصبي .

فكان الشافعي يقول : " جائز ، في قول من أجاز وصيته ، ولا
يجوز تدبير المغلوب على عقله .

وإن كان يجن ويفيق ، فدبر في حال إفاقته : جاز .

وإن دبر في غير حال الإفاقة : لم يجز " (٣) .

(١) قاله في الأم ٢٤/٨ ، باب في تدبير المرتد .

(٢) المبسوط ٣٠١/٧ .

(٣) قاله في الأم ٢٤/٨ ، باب تدبير الصبي الذي لم يبلغ .

١٣- باب مسائل من كتاب المدبر

قال أبو بكر :

م ٤٢٩٩ - كان مالك يقول : [ليس] ^(١) للسيد أن يأخذ مال مدبره إلا أن تحضره الوفاة أو يكون مريضاً ^(٢) .

وفي قول الشافعي : له أن يأخذه على كل حال .

م ٤٣٠٠ - وقال مالك : " إذا دبر عبدا له ، فهلك السيد ، ولا مالك له غيره ، وللعبد مال ، قال : يعتق ثلث المدبر ، ويوقف ماله بيده " ^(٣) .

وفي قول الشافعي : المال الذي بيد المدبر مال من مال السيد ، ويجب أن ينظر إلى المال الذي بيده ، وإلى قيمة المدبر ، فيعتق منه ، مقدار ثلث ذلك .

م ٤٣٠١ - واختلفوا في الرجل ، يدبر غلامه ، ثم يموت وعليه دين .

فكان الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق يقولون : يباع المدبر في الدين . وقال سفيان الثوري : يسعى في قيمته للغرماء ، ولا يؤخذ بأكثر من ذلك .

وقال الليث بن سعد : إذا تركت المرأة عبداً مدبراً : عتق الثلث منه ^(٤) ، ويسعى في الثلثين .

قال الليث : يكون لعصية المرأة ثلث الولاء ، ولورثته ثلثاً الولاء على قدر أنصبتهم فيه .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) المدونة ٤٠/٣ .

(٣) قاله في " مط " ٨١٣/٢ ، باب الوصية في التدبير .

(٤) " منه " ساقط من الدار .

قال مالك : يباع في دينه ، إن كان على السيد دين يحيط بالمدير ،
وإن كان الدين يحيط بنصف المدير : بيع نصفه ، ثم عتق ثلث ما بقي
منه بعد الدين .

م ٤٣٠٢ - وإذا قال الرجل لعبد لا يملكه : أنت حر بعد موتي .
فإن قوله ذلك باطل ، في قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .
م ٤٣٠٣ - وإن قال : إن ملكتك فأنت حر بعد موتي ، لم يكن مديراً ، في قول
الشافعي .

وهو مدير ، لا يستطيع بيعه إذا ملكه ، في قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر : لا يكون مديراً ، ولا فرق بينهما .

قال أبو بكر :

م ٤٣٠٤ - وإذا دبر عبده ، ثم كاتبه ، فإن أدى ^(١) الكتابة قبل موته ^(٢) ، عتق ،
وإن مات عتق في الثلث ، وبطلت الكتابة .
وهذا على قول الشافعي .



(١) وفي الدار " فأراد " .

(٢) " موته " ساقط من الدار .

٨١ - كتاب أحكام أمهات الأولاد^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٣٠٥ - أجمع عوام أهل العلم على أن الرجل إذا اشترى جارية شراء صحيحاً ، ووطنها وأولدها ولداً ، أن أحكامها في أكثر أمورها أحكام الإمام^(٢) .

م ٤٣٠٦ - واختلفوا فيما لسيدها من بيعها وهبتها ، فمنعت طائفة من بيعها ، ومن منع من بيعها مالك ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وأصحاب الرأي ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وعلى هذا أدركنا عامة علماء الأمصار .

واحتجوا بأن عمر بن الخطاب منع من بيعهن^(٣) .

ومن قال هذا القول ، عثمان بن عفان ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد ، وسالم ، والحسن ، وإبراهيم النخعي ، والزهري .

وأباح طائفة من الأوائل بيعهن ، ومن رأى بيعهن ، علي بن أبي طالب ، وابن عباس^(٤) .

(١) هذا الكتاب يقع في الأصل بعد أبحاث النكاح ، والطلاق ، والرجعة ، والصحيح إثباته هنا ، وكذا في الدار ، والأوسط .

(٢) كتاب الإجماع / ١٥٤ رقم ٦٥٧ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن عمر عنه ٢٩٢/٧ رقم ١٣٢٢٥ .

(٤) روى له "عب" من طريق عطاء عنه قال : والله ما هي إلا بجملة بعيرك ، أو شاتك ٢٩٠/٧ رقم ١٣٢١٨ .

(ح ١٣٦٣) وقال جابر ، وأبو سعيد الخدري : كنا نبيعهن على عهد رسول الله ﷺ (١) .

وقد روينا عن ابن مسعود قولاً ثالثاً أنه قال : تعتق من نصيب ذي بطنها ، وقد روي ذلك عن ابن عباس ، وابن الزبير .

١- باب حكم ولد أم الولد من غير سيدها

قال أبو بكر :

م ٤٣٠٧ - أجمع أهل العلم على أن ولد أم ولد من سيدها حر (٢) .

م ٤٣٠٨ - واختلفوا في ولدها من [٩٩/٢ ب] غير سيدها .

فقال طائفة : أولادها من غير سيدها بمنزلتها ، يعتقون بعقبتها ويرقون برقها ، ثبت هذا القول عن ابن عمر (٣) .

وروي ذلك عن عبد الله بن مسعود .

وبه قال شريح ، وسعيد بن المسيب (٤) ، والشعبي ، وقتادة ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي (٥) ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : والمشهور من قول الزهري (٦) : أنهم مملوكون . وبالقول الأول أقول ، وهو قول أكثر الفقهاء .

(١) حديث جابر أخرجه "د" في العتق ، باب في عتق أمهات الأولاد ٢٦٢/٤ - ١٦٤ رقم ٣٩٥٤ ،

و"ج" في العتق ، باب أمهات الأولاد ٨٤١/٢ رقم ٢٥١٧ ، و"ع" ٢٨٨/٧

رقم ١٣٢١١ ، و"ب" ٣٤٨/١٠ وحديث أبي سعيد الخدري أخرجه "ب" ٣٤٨/١٠ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٥٤ رقم ٦٥٨ .

(٣) روي له "ع" من طريق نافع عن ابن عمر ٢٩٩/٧ رقم ١٣٢٥٤ ، ١٣٢٥٥ .

(٤) روي له "ع" من طريق يحيى بن سعيد عنه ٢٩٩/٧ رقم ١٣٢٥٦ .

(٥) " والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي " ساقط من الدار .

(٦) روي له "ع" من طريق معمر عنه قال : ٢٩٧/٧ رقم ١٣٢٥٠ .

٢- باب الرجل يملك الأمة بنكاح ، فتلد منه ثم يشتريها

قال أبو بكر :

م ٤٣٠٩ - واختلفوا في الرجل ينكح الأمة فتلد له أولاداً ، ثم يشتريها .
فقلت طائفة : لا يكون حكمها حكم أمهات الأولاد حتى تحمل
بعد ما يشتريها ، هذا قول مالك ، والشافعي .
وقال الحسن البصري ^(١) ، وأصحاب الرأي : هي أم ولد .

٣- باب الولد الذي يحكم لأمه إذا ولدته ^(٢) بحكم أمهات الأولاد

قال أبو بكر :

م ٤٣١٠ - واختلفوا في الولد الذي يحكم لأمه إذا ولدته بحكم أمهات الأولاد .
فقلت طائفة : يحكم لها بحكم أمهات الأولاد ، إذا طرحت سقطاً ،
هذا قول الحسن البصري ، وابن سيرين ، والزهري .
وقال الشافعي كذلك إذا كان السقط قد بان له شيء من
خلق بني آدم ، عين ، أو ظفر ، أو غير ذلك ، وبه قال أحمد ،
وأصحاب الرأي .
وكذلك قال مالك إذا علم أنه مخلوق .
وقال الشعبي : إذا نكس ^(٣) في الخلق الرابع فكان مخلقاً ،
أعتقت به الأمة .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه سمع الحسن يقول : ٢٩٩/٧ رقم ١٣٢٦١ .

(٢) " إذا ولدته " ساقط من الدار .

(٣) نكس " أي قلب ورد في الخلق الرابع ، وهو المضغة . النهاية ١١٦/٥ .

وقال حماد بن أبي سليمان : إذا كانت مضغة ، عتقت به ، وبه قال الأوزاعي .

قال أبو بكر : لا تعتق إلا بما ، لا شك فيه ، وهو أن تسقط سقطاً مخلقاً ، أو فيه خلق من يد ، أو رجل ، أو ما أشبه ذلك ، فأما ما فيه شك ، لا تصير به أم ولد .

٤- باب أم ولد النصراني تسلم

قال أبو بكر :

م ٤٣١١ - واختلفوا في أم ولد النصراني تسلم .

فقال مالك : تعتق .

وقال النعمان : تسعى في قيمتها ، وبه قال الحسن ^(١) .

وقال الأوزاعي ^(٢) : تقوم قيمة ، ثم يلغى الشرط ، وتؤدي الشرط ، وهي حرة .

وقال الشافعي : تحال بينه وبينها ، ويؤخذ بالنفقة عليها ، وتعمل له ما يعمل مثلها ، وتعتق بموته ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر : [٢/١٠٠/ألف] وكذلك نقول ^(٣) .

٥- باب جناية أم الولد

قال أبو بكر :

م ٤٣١٢ - المحفوظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا : جناية أم الولد على

(١) " وبه قال الحسن " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " وبه قال الأوزاعي " .

(٣) " نقول " ساقط من الدار .

السيد ، هذا قول الزهري ، وقتادة ، و إبراهيم النخعي ، ومالك ،
والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ^(١) .

قال الشافعي ^(٢) : يكون على سيدها الأقل من قيمتها ، و الجناية .

م ٤٣١٣ - واختلفوا فيه إن جنت جناية بعد جناية ، فقال الشافعي : إذا جنت ،
فأخرج السيد قيمتها ، ثم جنت ففيها قولان .

أحدهما : أن يشتركا فيها ، ويرجع المجني عليه الجناية الثانية على
المجني عليه الجناية الأولى ، فيشاركه فيما قبض على قدر ما على كل
واحد منهما .

والقول الثاني : أن يغرم السيد كلما جنت .

وقال أصحاب الرأي بالقول الأول الذي حكيناه عن الشافعي .

٦- باب إكراه الرجل أم ولده على النكاح

قال أبو بكر :

م ٤٣١٤ - اختلف أهل العلم في السيد يكره أم ولده على النكاح ، ففي
قول الثوري ، وأصحاب الرأي : له أن ينكحها .

وقد اختلف فيه عن مالك ، فقال مرة : له ذلك ، وكره
ذلك مرة ^(٣) .

واختلف فيه عن الشافعي .

فقال إذ هو بالعراق : ليس له أن يزوجهما ، فإن فعل

(١) " وإسحاق " ساقط من الدار .

(٢) " قال الشافعي " ساقط من الدار .

(٣) كذا : في المنتقى للباجي ، انظر فيه وجه القولين ٢٤/٦ .

فهو مفسوخ .

وكذلك قال بمصر ، ثم قال : له أن يزوجه .

٧- باب مسائل

قال أبو بكر :

م ٤٣١٥ - كان مالك يقول : إذا جرح^(١) أم الولد خطأ فتوفي سيدها ، أخذ عقلها ، وكان مالا للورثة ، ثم قال : أراه لها .

وفي قول الشافعي : المال لورثته وهو على مذهب أصحاب الرأي .

م ٤٣١٦ - وقال الشافعي : إذا جلا^(٢) السيد أو الولد ، ثم مات ، يكون ذلك لها من غير الثلث .

وفي قول الشافعي : إذا مات فهو للورثة .

م ٤٣١٧ - وإذا قذفت أم ولد لرجل ، رجلاً حراً ، جلدت جلد الإمام .

م ٤٣١٨ - وإذا قذفت أدب قاذفها وهذا على مذهب الشافعي .

م ٤٣١٩ - وليس للنصراني أن يبيع أم ولده ، فإن فعل ، وجاءتنا ، أبطلنا البيع .

م ٤٣٢٠ - وإذا عتق الرجل أم ولده في مرضه ، ولا مال له ، أو له مال فسواء .

م ٤٣٢١ - وتعتق في قول المزني ، والشافعي ، والكوفي من رأس المال .



(١) " جرح " ساقط من الدار .

(٢) يقال جلاها وجلاها ، بالتخفيف والتشديد زوجها : أي أعطاها ، القاموس المحيط ٣٠٧/٤ ،
والصحيح للجوهري ٢٣٠٤/٦ .

٨٢- كتاب الهبات والعطايا والهدايا

قال أبو بكر :

- (ح ١٣٦٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " كلٌّ معروف صدقة " ^(١) .
- (ح ١٣٦٥) وثبت أنه ﷺ قال : " لو أهدي إليّ ذراعٌ لقبلت ، ولو دعيّت إلى كُرَاعٍ لأجبت " ^(٢) .
- (ح ١٣٦٦) وثبت أنه ﷺ قال : " من منح منيحة ورق ، أو أهدي زُقاقاً أو سقى لبناً : كان له كعدل رقبة أو نسمة " ^(٣) .
- (ح ١٣٦٧) وكان رسول الله ﷺ يأكل الهدية ، ولا يأكل الصدقة ^(٤) .
- م ٤٣٢٢ - وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا وهب لرجل داراً ، أو أرضاً ، أو عبداً ، على غير عوض ، بطيب من نفس المعطي ، وقبل الموهوب له

(١) أخرجه "خ" في الأدب ، باب كل معروف صدقة ٤٤٧/١٠ رقم ٦٠٢١ ، من حديث جابر ، و"م" في الزكاة ، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٦٩٧/٢ رقم ٥٢ (١٠٠٥) من حديث حذيفة .

(٢) أخرجه "خ" في الهبة ، باب القليل من الهبة ١٩٩/٥ رقم ٢٥٦٨ ، وفي النكاح ، باب من أجاب إلى كراع ٢٤٥/٩ رقم ٥١٧٨ ، من حديث أبي هريرة .

(٣) أخرجه "حم" ٢٧٢/٤ ، و"ت" في البر والصلة ، باب ما جاء في المنحة ٣٨٥/٣ رقم ١٩٦٤ ، من حديث البراء بن عازب ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب .

(٤) أخرجه "خ" في الهبة ، باب قبول الهدية ٢٠٣/٥ رقم ٢٥٧٦ ، من حديث أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه أهديّة أم طعام ، فإن قال : صدقة قال لأصحابه : كلوا ولم يأكل ، وإن قيل : هدية ، ضرب بيده فأكل معهم ، وكذا "م" في الزكاة ، باب قبول النبي ﷺ الهدية ورده الصدقة ٧٥٦/٢ رقم ١٧٥ (١٠٧٧) .

ذلك ، وقبضه ، بدفع من الواهب ذلك إليه ، وحازه : أن الهبة تامة ^(١) .

م ٤٣٢٣ - واختلفوا في الرجل ، يهب من الرجل الشقص في الدار ، أو العبد .
فقلت طائفة : ذلك جائز ، والهبة عندنا ^(٢) جائزة ، وإن لم تكن مقسومة ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .
وكان النعمان يقول : إذا وهب الرجل داراً له لرجلين ، أو متاعاً ، وذلك المتاع مما يقسم ، فقبضاه جميعاً : فإن ذلك [٢١٢/٢ / ألف] لا يجوز إلا أن يقسم لكل واحد منهما حصته .

وقال : إذا وهب اثنان لواحد ، وقبض : فهو جائز .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، وذلك .

(ح ١٣٦٨) لأن النبي ﷺ وهب حقه من غنائم حنين لهوازن ، وحقه من ذلك مشاع ^(٣) .

(ح ١٣٦٩) وقد وهب البهزي ^(٤) الحمار لجماعة ، فقال : شأنكم بهذا الحمار ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه ، فقسمة بين ^(٥) الناس ^(٦) ، وكل ذلك يدل على إباحة هبة المشاع .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٤ رقم ٦٦١ .

(٢) وفي الدار " عندها " .

(٣) أخرجه " خ " في الهبة ، باب إذا وهب جماعة لقوم ٢٢٦/٥ - ٢٢٧ رقم ٢٦٠٧ ، ٢٦٠٨ ،

وفي المغازي ، باب قول الله ! ويوم حنين الآية ٣٢/٨ - ٣٣ رقم ٤٣١٨ ، ٤٣١٩ ، من

حديث مروان ، والمسور بن مخرمة ، في حديث طويل .

(٤) وفي الدار " الزهري " وهو تصحيف .

(٥) " بين الناس " ساقط من الدار .

(٦) أخرجه " ن " في الصيد والذباح ، باب إباحة أكل لحوم حمر الوحش ٢٠٥/٧ رقم ٤٣٤٤ ،

و" بق " ١٧١/٦ .

١- باب الرجوع في الهبات

قال أبو بكر :

(ح ١٣٧٠) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " العائدُ في هبته كالعائد في قيئه " (١) .

م ٤٣٢٤ - واختلفوا في الرجوع في الهبات .

فكان عمر بن الخطاب يقول : من وهب هبة لذي رحم جاز ، ومن وهب هبة لغير ذي رحم رجع إن لم يشب (٢) .

وقال بنحو هذا القول النخعي ، والثوري ، وبه قال إسحاق (٣) .

وقال أصحاب الرأي : إذا وهب الرجل لابن أخيه هبة ، أو لابن أخته أو لابن ابن أخته ، أو لابنة ابنه ، أو لآخيه لأمه ، أو لجدّه أبي أمه ، أو لخاله ، أو لخالته ، أو لعمه ، أو لعمته ، [٢١٢/٢ ب] وقبضوا ما وهب لهم : فليس له أن يرجع فيها ، وكل هؤلاء ذووا رحم محرم .

وتفسير ذي الرحم المحرم من (٤) النسب ، الذي لا يكون للواهب أن يرجع فيما أعطاهم : كل من لا يحل له نكاحهم .

(١) أخرجه "خ" في الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبة وصدفته ٢٣٤/٥ رقم ٢٦٢١ ، و"م" في الهبات ، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة ... الخ ١٢٤١/٣ رقم ٧ (١٦٢٢) من حديث ابن عباس .

(٢) روى له "عب" من طريق زيد بن وهب عنه قال : ١٠٦/٩ رقم ١٦٥٢٤ .

(٣) " إن لم يشب ... إلى قوله : وبه قال إسحاق " ساقط من الدار .

(٤) " من " ساقط من الدار .

فليس له أن يرجع فيما أعطاهم إلا أن يكون ممن يحرم عليه
نكاحه ^(١) من قبل الرضاع أو غيره ، من نحو امرأة الأب ، أو أم
امراته ، أو امرأة ابنه : ليس بمنزلة من حرم عليه بالنسب .

وإذا وهب ابن العم لابن عمه شيئاً ، فله أن يرجع في هبته ،
وكذلك ابن الخال ، وابن الخالة .

وكذلك الصدقة على ذي الرحم الذي ليس بمحرم ، مثل ذلك .
وقالت طائفة : ليس لأحد أن يهب هبة ، ثم يرجع فيها ،
على ظاهر :

(ح ١٣٧١) حديث ابن عباس ^(٢) .

هذا قول أحمد ، واحتج بقوله ﷺ :

(ح ١٣٧٢) " ليس لنا مثلُ السوء ... " ^(٣) .

وكان طاووس يقول : لا يعود الرجل في هبته .

وقال الشافعي : " إذا وهب الرجل جارية ، أو داراً ، فزادت
الجارية في يده ، أو بنى الدار ، فليس للواهب أن يرجع في الجارية أي
حال ما كانت زادت خيراً أو نقصت " ^(٤) .

وقالت طائفة ليس لأحد أن يهب هبة لقريب أو بعيد ، وقبضها
الموهوب له ، أن يرجع فيها ، إلا الوالد فيما يهب ولده ، هذا قول
أبي ثور ، واحتج :

(١) " إلا أن يكون ممن يحرم عليه نكاحه " ساقط من الدار .

(٢) الحديث المتقدم برقم ١٣٧٠ .

(٣) أخرجه "خ" في الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ٢٣٤/٥ - ٢٣٥

رقم ٢٦٢٢ ، من حديث ابن عباس .

(٤) قاله في الأم ٦٢/٤ ، باب الصدقة والهبة .

(ح ١٣٧٣) بحديث ابن عمر ، وابن عباس عن النبي ﷺ قال : " لا يحل لرجل يُعطي عطيةً ثم يرجعُ فيها ، إلا الوالدُ فيما يُعطي ولده ومثل الذي يُعطي العطيةً ثم يرجعُ فيها كمثلي الكلبِ يأكلُ ، فإذا شبع قاءً ، ثم عاد في قيئه " (١) .

وقالت طائفة : إذا استهلكت الهبة ، فلا رجوع فيها ، كذلك قال الشعبي ، وسعيد بن جبير .

٢- باب الأمر بالتسوية بين الأولاد والعدل بينهم في العطية

قال أبو بكر :

(ح ١٣٧٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال لبشير بن سعد - وقد أعطى بعض ولده عطيةً - فقال : " هل لك من ولد غيره ؟ قال : نعم ، فقال بيده هكذا سوّ " (٢) .

م ٤٣٢٥ - وقد اختلف أهل العلم في الرجل ينحل بعض ولده دون بعض .

(١) أخرجه "د" في البيوع والإجازات ، باب الرجوع في الهبة ٨٠٨/٣ - ٨١٠ رقم ٣٥٣٩ ، و"ن" في الهبة ، باب ذكر الاختلاف على طاؤوس في الرجوع في هبته ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ رقم ٣٧٠٣ ، و"ت" في الولاء والهبة ، باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة ٥٠/٤ رقم ٢١٣٩ ، بحديثهما ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، و"ج" في الهبات ، باب من أعطى ولده ثم رجع فيه ٧٩٥/٢ رقم ٢٣٧٧ ، فذكره مختصراً .

(٢) أخرجه "خ" في الهبة ، باب الهبة للولد ٢١١/٥ رقم ٢٥٨٦ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الهبات ، باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة ١٢٤١/٣ - ١٢٤٢ رقم ٩ (١٦٢٣) ، من حديث النعمان بن بشير ، فذكره بغير هذا اللفظ ، وأخرجه "حم" ٢٦٨/٤ ، ٢٧٦ فذكره بهذا اللفظ من حديثه .

فقلت فرقة : ذلك جائز ، هذا قول مالك ، والشافعي ،
وأصحاب [٢١٣/٢ / ألف] الرأي .

وقد روينا هذا القول عن شريح ، وجابر بن زيد ، والحسن بن
صالح .

وكان الحسن البصري يكره ذلك ، ويميزه في القضاء .
وكرهت طائفة ذلك ، ومن كرهه : طاووس ، وقال : لا يجوز
ذلك ولا رغيف محترق .

وقال أحمد بن حنبل فيمن فضل بعض ولده على بعض : بئسما
صنع .

وقال إسحاق : لا يجوز ذلك ، فإن فعل ومات الناحل ، فهو
ميراث بينهم ، لا يسع أحد أن ينتفع بما أعطي دون اخوته وأخواته ،
واحتمج :

(ح ١٣٧٥) بقول النبي ﷺ : " لا تُشهدني على جور " ^(١) .
وروينا مع ذلك عن مجاهد ، وعروة ، ورآه ^(٢) طاووس من أحكام
الجاهلية .

م ٤٣٢٦ - وقد اختلف أهل العلم في التسوية بين الذكر والأنثى في العتية .
فقال أحمد ، وإسحاق : يقسم بينهم في حياته كما يقسم المال بينهم
بعد وفاته : للذكر مثل حظ الأنثيين .
وقال شريح لرجل قسم ماله بين ولده ، ارددهم إلى سهام الله
وفرائضه .

(١) جزء من الحديث المتقدم برقم ١٣٧٤ .

(٢) وفي الدار " ورواه " وهو تصحيح .

ورأت جماعة التسوية بينهم ، ليس في أخبارهم ذكر الذكر والأنثى ، هذا قول طاووس ، وعطاء ، والثوري .

قال أبو بكر : وأصح شيء عندي : التسوية بينهم .

(ح ١٣٧٦) لقول النبي ﷺ : " سَوَّ " (١) .

٣- باب رجوع الوالد فيما يهب ولده الكبير

قال أبو بكر :

م ٤٣٢٧ - واختلفوا في رجوع الوالد فيما يهب ولده .

فقلت طائفة : له أن يرجع فيه ، هذا قول الأوزاعي ، والشافعي ، وأبي ثور .

وقالت طائفة : ليس له أن يرجع بحال : صغيراً كان الولد أو كبيراً .

هذا قول أصحاب الرأي ، وعبيد الله بن الحسن .

وفيه قول ثالث : وهو " أن له أن يعتصر " (٢) ما يعطي ولده ، ما لم يستحدث الولد ، من أجل ذلك العطاء الذي أعطاه أبوه ، دينا ، فليس له أن يعتصر إذا كان هكذا " ، هذا قول مالك (٣) .

وهكذا لو كان تزوج على ذلك العطاء ، فليس له أن يرجع فيه .

واختلفوا في رجوع الجد والجدة فيما يهبان لأولاد أولادهما .

(١) أخرجه "حم" ٢٦٨/٤ ، ٢٧٦ ، فذكره بهذا اللفظ ، من حديث النعمان بن بشير .

(٢) اعتصر الوالد ولده فيما أعطاه ، يعتصره : أي يرتجعه ، واعتصر العطية : إذا ارتجعها ، مشارق الأنوار لعياض ٩٥/٢ ، والنهاية لابن الأثير ١٠١/٣ .

(٣) قاله في "مط" ٧٥٥/٢ ، كتاب الأقضية ، باب الاعتصار في الصدقة .

فقال مالك ، وأصحاب الرأي : ليس لهما أن يرجعا في ذلك .
قال أبو ثور : لهما أن يرجعا فيه .
قال أبو بكر : قول أبي ثور أصح .

٤- باب الزوج والمرأة يهب كل واحد منهما لصاحبه

قال أبو بكر :

م ٤٣٢٨ - واختلفوا في الرجل والمرأة يهب كل واحد منهما لصاحبه .
فقلت طائفة : ذلك لازم لهما ، وليس لأحد منهما الرجوع فيما يعطيه الآخر ، هذا قول عمر بن عبد العزيز^(١) ، والنخعي^(٢) ، وربيعه ، ومالك ، والليث بن سعد ، والثوري ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
وكذلك قال عطاء بن أبي رباح ، وقتادة ، وأحمد بن حنبل في المرأة تهب لزوجها بطيب نفس إنما لا ترجع .
وفيه قول ثان : وهو أن لها أن ترجع فيما أعطته ، وليس له أن يرجع فيما أعطها ، هذا قول شريح^(٣) ، والشعبي .
وحكى الزهري ذلك عن القضاة .
قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾^(٤) .

(١) روى له "عب" من طريق عبد الرحمن بن زياد عنه ١١٣/٩ رقم ١٦٥٥٦ .

(٢) روى له "عب" من طريق منصور عنه ١١٣/٩ رقم ١٦٥٥٥ .

(٣) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ١١٤/٩ رقم ١٦٥٥٨ .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(ح ١٣٧٧) وبحديث ابن عمر ، وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : " لا يحل لأحد يُعطي عطيةً [٢١٣/٢ ب] ثم يرجع فيها ، إلا الوالد فيما يُعطي ولده " (١) .

م ٤٣٢٩ - واختلفوا فيما وهبه الرجل لامرأته .

فقال طائفة : الهبة جائزة ، وإن لم تقبضها ، كذلك قال الحسن البصري ، وحماد بن أبي سليمان ، وابن أبي ليلى .

وقال ابن شبرمة في المرأة يعطيها (٢) زوجها شيئاً : ليس لها (٣) شيء حتى تقبضه ، وهذا أحب إلى الثوري (٤) .
وقال الشعبي : لا تجوز هبة إلا مقبوضة .

٥- باب اختلاف أهل العلم في الهبات التي لم تقبض

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٠ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن من وهب عبداً بعينه ، أو داراً (٥) ، أو دابة بعينها ، وقبضها الموهوب له بأمر

(١) . تقدم الحديث برقم ١٣٧٣ .

(٢) وفي الدار " تعطي " .

(٣) وفي الدار " له " .

(٤) روى "عب" عن الثوري عن ابن أبي ليلى قال : اجتمعت أنا ، وحماد ، وابن شبرمة عند ابن

نوف ، أمير الكوفة في امرأة أعطاها زوجها شيئاً ، قال ابن أبي ليلى : فقلت أنا وحماد : قبضها

إعلامه ، هي في عياله ، وقال ابن شبرمة : ليس لها شيء حتى تقبضه ، قال سفيان : وقول ابن

شبرمة أحب إلي ١١٦/٩ رقم ١٦٥٧١ ، وكذا في أخبار القضاة لوكيع ١١٤/٣ .

(٥) " أو داراً " ساقط من الدار .

الواهب : أن الهبة صحيحة ^(١) .

م ٤٣٣١ - واختلفوا في الهبة ، يهبها الرجل ، ويقبلها الموهوب له الشيء .

فقلت طائفة : لا تتم الهبة إلا بالقبض ، هذا قول إبراهيم النخعي ^(٢) ، وسفيان الثوري ، والحسن بن صالح ، وعبيد الله ابن الحسن ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، والمزني .

وروينا معنى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وقد اختلف عن مالك في هذه المسألة ، فقال في الموطأ : " الأمر عندنا فيمن أعطى أحدا عطية ، لا يريد ثوابها ، وأشهد عليها : أنها ثابتة للذي أعطىها إلا أن يموت المعطي قبل أن يقبضها الذي أعطىها . ومن أعطى عطية ، لا يريد ثوابها ، وأشهد عليها ، ثم أراد أن يمسكها : فليس له ذلك ، فإذا قام عليها صاحبها أخذها " ^(٣) .

وسئل عما يشتري الناس في حجهم من الهدايا لأهلهم ، ثم يموت قبل أن يصل إلى بلده : إن كان أشهد على ذلك رأيته لمن اشتراه ، وإن لم يشهد فهو ميراث ^(٤) .

وكان أبو ثور يقول : الهبة تتم بالكلام ، دون القبض ، وهو مثل البيع ، ينقذ بالكلام ، وقد روينا معنى هذا الكلام عن الحسن البصري .

وكذلك قال حماد بن أبي سليمان ، وأحمد بن حنبل في هبة الرجل لزوجته : أنها إذا علمت فهي جائزة .

م ٤٣٣٢ - واختلفوا في الموهوب له يقبض الهبة بغير أمر الواهب .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٥ رقم ٦٦٢ .

(٢) روى له "عب" من طريق منصور عنه قال : ١٠٧/٩ رقم ١٦٥٢٩ .

(٣) قاله في "مط" ٧٥٣/٢ ، كتاب الأقضية ، باب ما لا يجوز في العطية .

(٤) المنتقى ٩٨/٦ - ٩٩ .

ففي قول الشافعي ، وأصحاب الرأي : ليس له قبض ذلك بغير
أمر الواهب ، وإن قبضها : كان باطلاً [٢١٤/٢ / ألف] .
وكان أبو ثور يقول : له أن يقبضه بأمر الواهب وبغير أمره .

٦- باب قبض الوالد من نفسه ما يهبه لولده

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٣ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن الرجل إذا وهب
لولده الطفل داراً بعينها ، أو عبداً بعينه ، وقبضه له من نفسه ،
وأشهد عليه : أن الهبة تامة ^(١) ، هذا قول مالك ، وسفيان الثوري ،
والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وروينا معنى ذلك عن شريح ، وعمر بن عبد العزيز .

وروينا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال : أحق من يجوز
على الصبي أبوه .

٧- باب الوقت الذي يجوز فيه للمرأة ذات الزوج الهبة والعطية

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٤ - اختلف أهل العلم في الوقت الذي يجوز فيه للمرأة أن تقب
من مالها وتعطي .

فقالت طائفة : ليس للمرأة في مالها أمر حتى تلد ، أو يحول عليها
الحول في بيت زوجها ، روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه ، وبه قال شريح ، والشعبي ، وأحمد ، وإسحاق .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٥ رقم ٦٦٣ .

وفيه قول ثان : وهو أن لها أن تهب إذا ولدت ، هذا قول النخعي .

ورويننا عن الشعبي أنه قال : إذا حالت في بيتها حولاً : جاز لها ما صنعت .

وفيه قول رابع : وهو أن ليس لها أن تعطي شيئاً من مالها إلا بإذن زوجها ، هذا قول طاووس ، وروينا هذا القول عن أنس بن مالك . وقال مالك في البكر ، تعطي من مالها ، وهي في سترها ^(١) ، ثم تتزوج فتزيد أن ترجع فيما أعطت : إن ذلك لها ، إلا أن يكون الشيء اليسير .

فإن هي تزوجت ، ثم أقامت على التسليم ، ثم أرادت أن ترجع فيما أعطت : لم يكن لها ذلك .

وفيه قول سادس : وهو أن لا فرق بينهما وبين البالغ من الرجال ، فما جاز من عطايا الرجل البالغ الرشيد : جاز من عطاياها ، هذا قول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وروينا معنى ذلك عن عطاء بن أبي رباح .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(ح ١٣٧٨) وقد ثبت أن نبي الله ﷺ " خرج يوم فطر ، فصلى ، ثم خطب ، ثم أتى النساء ومعه بلال ، فأمرهن بالصدقة " ^(٢) .

وليس في شيء من الأخبار [٢١٤/٢ ب] أنهن استأذن أزواجهن ، أو من كان لها منهن زوج .

(١) وفي الدار " في مترها " .

(٢) أخرجه "خ" في الزكاة ، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها ٢٩٩/٣ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في صلاة العيدين ٦٠٢/٢ رقم ٢ (٨٨٤) ، من حديث ابن عباس .

٨- باب هبة الرجل ديناً له على رجل آخر^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٥ - كان مالك يجيز أن يهب الرجل ديناً له على آخر إذا أشهد ويدفع كتاب ذكر الحق إليه ، إن كان له كتاب ، وإن لم يكن له كتاب وأشهد على ذلك ، وأعلن به : فهو جائز^(٢) .

وقال أبو ثور : ذلك جائز ، أشهد أو لم يشهد ، إذا اتفقا على ذلك .

وفيه قول ثالث : وهو أن الهبة غير جائزة ، هذا قول الحسن ابن صالح ، وهو مذهب الشافعي .

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٦ - فأما إذا وهب الرجل ماله على الرجل ، وقبله منه ، وأبرأه ، وقبل البراءة : فذلك جائز ، لا أعلم فيه اختلافاً^(٣) .

٩- باب الهبة على الثواب ، واختلاف أهل العلم فيه

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٧ - واختلفوا في الهبة ، يريد بها الواهب الثواب .

فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : هي ردّ على صاحبها ، أو يثاب منها^(٤) ، وروينا معنى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وفضالة بن عبيد ، وبه قال مالك بن أنس .

(١) وفي الدار " على آخر لرجل " .

(٢) المدونة الكبرى ٣٣٢/٤ .

(٣) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ١٥٥ رقم ٦٦٤ .

(٤) راجع " عب " ١٠٧/٩ رقم ١٦٥٢٧ ، ١٦٥٢٨ .

وقال طائفة : لا تجوز الهبة على ثواب لا يسميه عند الهبة ، هذا قول الشافعي رواه عنه أبو ثور ، وبه قال أبو ثور .
وقال أصحاب الرأي : إذا وهبه عبداً على أن يعوضه شيئاً معلوماً فهو بمنزلة البيع إن أراد أحدهما منع صاحبه من الشيء : كان له فإن تقابضا فليس لواحد منهما رجوع ، فإن وجد أحدهما بما قبض عيباً رده ^(١) .

١٠- باب الغائب يُهدى له ، أو يوهب له

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٨ - واختلفوا في الغائب ، يُهدى له هدية ، أو يوهب له هبة .
فكان مالك يقول : إن كان أشهد عليها ، أو أبرزها ودفعها إلى من يدفعها إليه : فهي جائزة له .
وفيه قول ثان : وهو إن كان الذي أُهدى ^(٢) إليه مات بعدما فُصلت ^(٣) الهدية فهي لورثة الذي أُهدى له ، وإن كان مات ^(٤) الذي أُهدى له من قبل أن تُفصل ، فإنها ترجع إلى ورثة الذي أُهدى الهدية ^(٥) .

هذا قول عبيدة السلماني ^(٦) .

(١) المبسوط ١٢/٧٩-٨٠ .

(٢) وفي الدار " دفعها " .

(٣) وفي الدار " وصلت " .

(٤) " فهي لورثة الذي أُهدى له وإن كان مات " ساقط من الدار .

(٥) راجع فتح الباري ٥/٢٢٢ .

(٦) روى له "خ" تعليقاً في الهبة ، باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه ، فذكره مختصراً ٥/٢٢١ .

وقال الحارث ، وحماد بن [٢١٥/٢ / ألف] أبي سليمان ، في رجل أهدى إلى رجل هدية ، وهو غائب ، فمات المهدي إليه - فقالا : الهدية لورثته ، لأنه شيء ^(١) قد كان أمضاه .

وفيه قول ثالث : وهو أن الهدية إن كان بعث بها المهدي مع رسوله فمات الذي أهدى إليه فإنها ترجع إليه ، وإن كان أرسل بها مع رسول الذي أهدى إليه ، فمات المهدي إليه : فهي لورثته .

هذا قول الحكم ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول رابع : وهو أن الهبة ^(٢) لا تتم إلا بالقبض من الموهوب له ^(٣) ، أو وكيله ، هذا مذهب الشافعي .

فعلى هذا القول ، أيهما مات فهي راجعة إلى الواهب ، أو إلى ورثته .

١١- باب مسائل من كتاب الهبات

قال أبو بكر :

م ٤٣٣٩ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن حكم الهبات في المرض الذي يموت فيه الواهب : حكم الوصايا ، ويكون من الثلث إذا كانت مقبوضة ^(٤) ، هذا على مذهب المدني ^(٥) ، والشافعي ، والكوفي .

(١) " شيء " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " الهدية " .

(٣) " له " ساقط من الدار .

(٤) كتاب الإجماع / ١٥٥ رقم ٦٦٥ .

(٥) في الأصلين " المزني " والصحيح ما أثبتته .

م ٤٣٤٠ - وإذا وهب المسلم للذمي ، أو وهب الذمي للمسلم ما يجوز أن يملكه المسلم ، وقبض ذلك الموهوب له ^(١) ، وكان الشيء مفروذاً معلوماً : فاهبة جائزة ، في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، والكوفي .

م ٤٣٤١ - وإذا وهب رجل لرجلين داراً ، قبضاها ، فاهبة جائزة . وكذلك لو وهب رجلان لرجل داراً ، فقبضاها : جاز ، وهذا على مذهب مالك ، والشافعي .

وقال النعمان في الرجل يهب الدار للرجلين ، ويدفعها إليهما من غير قسم : إن الهبة غير جائزة .

وقال يعقوب ، ومحمد : ذلك جائز .

م ٤٣٤٢ - وإذا وهب الرجل لرجلين مائة درهم ، أو مائة دينار ، أو مائة شاة ، ودفع ذلك إليها ، وقبضاها ، لم يجز ، في قول النعمان . وهو جائز ، في قول مالك ^(٢) ، والشافعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، ومحمد .

م ٤٣٤٣ - ولا يجوز أن يهب المكاتب هبة بغير إذن مولاه ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وكذلك العبد وأم الولد .

م ٤٣٤٤ - وإذا وهب الرجل ما على ظهور غنمه من الصوف ، أو ما في ضروعها من اللبن : لم يجز ذلك في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

(١) " له " ساقط من الدار .

(٢) " مالك " ساقط من الدار .

م ٤٣٤٥ - فإن أمره بجزّ الصوف ، أو حلب اللبن ، وقبض ذلك : فهو جائز ، في قول أصحاب الرأي [٢١٥/٢ ب] قالوا : يستحسن ذلك ^(١) .

م ٤٣٤٦ - وإذا وهب العبد المأذون له في التجارة هبة ، لم يجز في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وإن أجاز ذلك السيد : لم يجز .

وقال أصحاب الرأي : إذا أجاز ذلك السيد : جاز إن لم يكن عليه دين ، فإن كان عليه دين : لم يجز ^(٢) .

م ٤٣٤٧ - وإذا وهب الرجل ما لم يُخلق ، مثل أن يهبه ثمرة نخلة ، أو شجرة ، أو ما في بطن أمته ، أو ما تنتج ماشيته ، أو ما أشبه ذلك ، مما لم يكن ذلك موجوداً ^(٣) ، فهو غير جائز ، في قول الشافعي ، وأبي ثور والكوفي .

قال أبو بكر ^(٤) : وبه نقول .

م ٤٣٤٨ - واختلفوا في الرجل يهب للرجل الجارية ، ويستثنى ما في بطنها ويُقبضه الجارية .

ففي قول أبي ثور : ذلك جائز .

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعتق جارية ، واستثنى ما في بطنها .

وبه قال النخعي ، وأحمد ، وإسحاق في البيع والعتق ، وبه قال أبو ثور .

(١) المبسوط ٧١/١٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) " مما لم يكن ذلك موجوداً " ساقط من الدار .

(٤) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

وقال أصحاب الرأي في الهبة : إنها جائزة ، وما في بطنها للموهوبة
له والاستثناء باطل .

م ٤٣٤٩ - وإذا وهب الرجل عبداً مأذوناً له في التجارة ، وعليه دين من
رجل : فالهبة جائزة في قول الشافعي ، وأبي ثور .

ولا تجوز الهبة في قول أصحاب الرأي ، والدين عندهم في رقبة
العبد ، فلذلك قالوا : لا يجوز أن يوهب العبد ^(١) .

م ٤٣٥٠ - وإذا وهب الرجل للرجل ذهن سمسمة هذا قبل أن يعصر ، أو زيت
زيتونة : لم يجز في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وهو جائز على مذهب الشافعي .

م ٤٣٥١ - وقال سفيان الثوري : ولا رجوع في هبة ، إلا عند قاض .

وقال ابن أبي ليلى : يرجع دون القاضي ، وبه قال إسحاق .

وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : ليس لأحد أن يرجع فيما يهب ،
وصحت الهبة ، إلا الولد فيما يهب لولد .



(١) أي العبد المديون ، ومعنى قولهم : لا تجوز الهبة ، أي لا تتم الهبة ، وللغرماء أن يطلوا هبته ؛
لأن المولى مالك لرقبته ولكن حق الغرماء سابق على حقه في ماليته ، وفي إتمام الهبة إبطال هذا
الحق عليهم ، ١هـ ، وتماه في المبسوط ٧٣/١٢ .

٨٣ - كتاب العمرى ^(١) والرقبى ^(٢)

قال أبو بكر :

(ح ١٣٧٩) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " العمرى لمن وهبت له " ^(٣) .

م ٤٣٥٢ - وقد اختلف أهل العلم في العمرى .

فقال طائفة : بظاهر أخبار جابر ، إن العمرى لمن أعمارها ^(٤) حياً

وميتاً ولعقبه ، روينا هذا القول عن جابر بن عبد الله ، وابن عمر

رضي الله عنهما .

وقال شريح : العمرى ميراث لأهلها ^(٥) .

وقال طاووس : العمرى جائزة ويقضى بها ^(٦) .

(١) العمرى : بضم العين المهملة وسكون الميم ، نوع من الهبة ، يقال : أعمرت داراً أو أرضاً ، إذا أعطيتها إياها وقلت له : هي لك مدة عمري أو عمرك ، فإذا مت رجعت إلي ، والاسم : عُمري ، اشتقت من العمر ، انظر جامع الأصول لابن الأثير ١٧١/٨ ، مشارق الأنوار لعياض ٨٧/٢ ، تهذيب اللغات النووي ٤٢/٢ .

(٢) الرقبى : بضم الراء ، وسكون القاف بعدها باء موحدة مقصورة ، نوع من الهبة يقال : أرقبته داراً أو أرضاً إرقاباً : إذا أعطيته إياها على أن تكون للباقي منكما ، وقلت : إن مت قبلك فهي لك ، وإن مت قبلي فهي لي ، والاسم : رقبى ، وهي من الرقوب والمراقبة ، لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه لتبقى له ، أي ينتظره . انظر جامع الأصول ١٧٢/٨ ، مشارق الأنوار ٢٩٨/١ ، تهذيب اللغات للنووي ١٢٤/١ .

(٣) أخرجه "خ" في الهبة ، باب ما قيل في العمرى والرقبى ٢٣٨/٥ رقم ٢٦٢٥ ، و"م" في الهبات ، باب العمرى ١٢٤٦/٣ رقم ٢٥ (١٦٢٥) ، من حديث جابر .

(٤) أعمارها ، بصيغة المبني للمفعول ، أي : أعطيتها .

(٥) روى له "عب" من طريق ابن سيرين عنه ١٨٧/٩ رقم ١٦٨٨٠ .

(٦) روى له "عب" من طريق ابن طاووس عن أبيه قال : ١٨٧/٩ رقم ١٦٨٧٨ .

وقال مجاهد : العمرى لمن [٢١٦/٢ / ألف] أعمارها ، ولوارثه ،
والرقبي مثلها .

وقال أحمد في العمرى : إذا قال هذا الشيء لك ، حياتك ، فهو
له حياته وموته .

وبه قال أصحاب الرأي ، والحسن بن صالح .
وقال الشافعي - رحمه الله - : إذا قال : هي عمرى له ولعقبه ،
فهي للذي يعطاها ، لا ترجع إلى الذي أعطاها .
وقالت طائفة : إذا أعمار الرجل عمرى ، فهي له ما عاش ،
ثم ترجع إلى أهلها .

وإن أعمار رجل عمرى ، هو وحده ، فهي له ما عاش ، ثم ترجع
إلى أهلها ، وإذا أعمار عمرى له ولوده ، فهي لهم ، فإذا انقضوا
ترجع إلى صاحبها الأول ، هذا قول القاسم بن محمد ، ويزيد بن
قُسيط .

وقال القاسم ^(١) : " ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في
أموالهم ، وفيما أعطوا " ^(٢) .

وذكر مالك حديث القاسم ، قال مالك : وعلى هذا العمل ^(٣) .
وقال أبو ثور : إذا قال : أعمرتك وعقبك ، فهي له ولعقبه ، وإن
لم يقل ذلك : رجعت إذا مات المَعْمَر إلى المَعْمَر ^(٤) ، أو إلى ورثته .

م ٤٣٥٣ - واختلفوا في الرجل يقول : هي لك حياتك ، ثم هي لفلان .

(١) وفي الدار " وقال ابن القاسم " .

(٢) روى له " مط " من طريق مكحول عنه قال : ٧٥٦/٢ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء
في العمرى .

(٣) " مط " ٧٥٦/٢ ، باب القضاء في العمرى .

(٤) " إلى المعمر " ساقط من الدار .

فقال الزهري : هو على شرطه ^(١) .

وقال قتادة : هي لورثة الأول ^(٢) .

١- باب الرُقْبَى

قال أبو بكر :

(ح ١٣٨٠) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " العُمري جائزة لمن أَعمرها ،
والرُقْبَى جائزة لمن أَرَقبها " ^(٣) .

م ٤٣٥٤ - وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : الرُقْبَى أن تقول هي للآخر
مني ومنك موتاً ^(٤) ، وبه قال طاووس ، وعروة بن الزبير .
وبه قال أبو عبيد ، قال : وأصله من المراقبة .

وقال قتادة : الرُقْبَى أن يقول : كذا وكذا لفلان وإن مات فهو
لفلان ^(٥) .

م ٤٣٥٥ - واختلفوا في الرُقْبَى .

(١) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ١٩١/٩ - ١٩٢ رقم ١٦٨٩٤ .

(٢) روى له "عب" ١٩١/٩ - ١٩٢ رقم ١٦٨٩٤ .

(٣) أخرجه "ن" في الرُقْبَى ، باب ذكر الاختلاف على أبي الزبير ٢٦٩/٦ - ٢٧٠ رقم ٣٦١٠ ،
و"جه" في الهبات ، باب الرُقْبَى ٧٩٧/٢ رقم ٢٣٨٣ ، من حديث جابر بهذا اللفظ ، و"د"
في البيوع ، باب في الرُقْبَى ٨٢١/٣ رقم ٣٥٥٨ ، و"ت" في الأحكام ، باب ما جاء في
الرُقْبَى ٧٢/٣ - ٧٣ رقم ١٣٥٦ ، من حديث جابر فذكره بلفظ : العُمري جائزة لأهلها ،
والرُقْبَى جائزة لأهلها .

(٤) روى له "عب" من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه قال : ١٩٦/٩ رقم ٣٦٩٢٠ ، في حديث
طويل وفيه هذا اللفظ .

(٥) " وإن مات فهو لفلان " ساقط من الدار .

فروينا عن علي بن أبي طالب ^(١) رضي الله عنه أنه قال : الرُقْبَى والعمرى سواء ، وبه قال الثوري .

وقال أحمد : هو أن يرقبه ^(٢) بها ، يقول : إن متُّ فهي لك ، أو راجعة إليّ ، فهذا مثل العمرى ، لا يرجع إلى الأول أبداً ، وبه قال إسحاق .

وقال ابن عباس : من أرقب شيئاً فهو له ^(٣) .

وقال طاووس : من أرقب شيئاً فهو سبيل الميراث .

وقال الزهري : هي وصية ^(٤) .

وقال ابن الحسن : إذا قال : داري لك رقبى فهو باطل .

وإذا قال رجل [٢١٦/٢ ب] لرجلين ، عهدي هذا لأطولكما

حياة ، قال : هذا باطل وهو الرقبى ، وبه قال النعمان ومحمد .

٢- باب السكنى

قال أبو بكر :

م ٤٣٥٦ - اختلف أهل العلم في الرجل يُسْكِن الرجل منزلاً حياته .

فقال الشعبي ، وإبراهيم النخعي : ترجع إلى أهلها .

وقال الثوري : يرجع فيها صاحبها إن شاء .

(١) روى له "عب" من طريق مجاهد عنه قال : ١٩٦/٩ رقم ١٦٩١٩ .

(٢) وفي الدار " يراقبه " .

(٣) روى له "عب" من طريق طاووس عنه قال : ١٩٥/٩ رقم ١٦٩١٤ .

(٤) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٩٥/٩ رقم ١٦٩١٧ .

وقال أحمد ، وإسحاق : يرجع في السكنى ، ولا يرجع في
العمر والرُقْبى .

وهذا يشبه مذهب الشافعي في السكنى : أنها عارية ، متى شاء
رجع فيها ، وإن مات المُسْكَن رجع إلى المُسْكَن .
روي معنى هذا عن حفصة ^(١) رضي الله عنها .

م ٤٣٥٧ - وقال مالك في الرجل يسكن الرجل الدار حياته ، فيريد أن يكرها ،
فقال : يكرها قليلاً قليلاً ^(٢) .

م ٤٣٥٨ - وقال عطاء ، والحسن ، وقتادة : إذا قال : هذه الدار سكنى لك ما
عشت : فهي له ، ولعقبه ^(٣) .

وقال الشعبي : إذا قال الرجل للرجل : داري هذه لك سكنى حتى
تموت ، فإنها له حياته وموته ، وإذا قال : هذه أسكنها حتى تموت ،
فإنها ترجع إلى صاحبها .

وقال الثوري : إذا قال : هي لك سكنى ، رجعت ، وإذا
قال : هي لك أسكنها ، فإنها جائزة له أبداً ، إنما هو كالتعليم
أبداً منه ^(٤) .

م ٤٣٥٩ - وقال النعمان في الرجل يقول للرجل : هذه لك هبة سكنى ، ودفعها
إليه ، قال : هذه عارية ، وإن قال : هي لك هبة سكنى ، فهي هبة ،
وإن قال : هي لك سكنى هبة ، فهي سكنى .

(١) روى لها "مط" ٧٥٦/٢ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في العمرى ، و"بق" ١٧٥/٦ ،
و"عب" ١٩٣/٩ رقم ١٦٩٠٥ .

(٢) المنتقى ١٢٩/٦ ، ١٣٤ .

(٣) روى لهم "عب" ١٩٣/٩ رقم ١٦٩٠١ .

(٤) "عب" ١٩٤/٩ رقم ١٦٩٠٧ .

- م ٤٣٦٠ - وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا قال : قد جعلت لك هذه الدار فأقبضها ، أو هذا العبد فأقبضه ، قالوا : هذه هبة ^(١) .
- م ٤٣٦١ - وقال أبو ثور : إذا قال : داري لك سكنى ولعقبك من بعدك ، فهو كما قال : وهذه ترجع إذا انقضى ما قال .
- وقال أصحاب الرأي : هذه عارية ، فله أن يرجع متى شاء فيأخذها ^(٢) .
- م ٤٣٦٢ - وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا وهب رجل لرجل عبداً ، على أن يعتقه ، فقبضه ^(٣) الموهوب له على ذلك ، فالهبة جائزة ، والشرط باطل .
- م ٤٣٦٣ - وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا وهب رجل لرجل عبداً مريضاً [٢١٧/٢ ألف] به جرح ، فداواه الموهوب له حتى برأ ، إنه لا يرجع فيه ، وكذلك إن كان أصم فسمع ، أو أعمى فأبصر .

٣- باب هبة المريض

قال أبو بكر :

- (ح ١٣٨١) ثبت " أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند موته ، ولم يكن له مالٌ غيرهم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال له قولاً شديداً ، ثم دعاهم فجزأهم ، فأقرع بينهم ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة " ^(٤) .

(١) المبسوط ٩٥/١٢ .

(٢) المبسوط ٩٦/١٢ .

(٣) وفي الدار " فقبله " .

(٤) تقدم الحديث برقم ٩٤٧ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٦ .

قال أبو بكر :

م ٤٣٦٤ - فإذا وهب الرجل وهو مريض لرجل عبداً ، لا مال له غيره ،
وقبل ذلك الموهوب له وقبضه ، ثم مات الواهب من مرضه ،
فللموهوب له ، ثلث العبد ، ولورثة الواهب ثلثا العبد .

م ٤٣٦٥ - فإن كانت المسألة بحالها وعوض الموهوب له الواهب عوضاً
من هبته ، فللموهوب له من العبد ثلثه ، في قول أبي ثور ،
وثلثاه لورثة الواهب .

وقال أصحاب الرأي : إذا كان في العوض قيمة الهبة ، أو أكثر ،
فالهبة جائزة ، والعوض جائز .

وإن كان بقدر نصف القيمة ، ورجع الورثة في سدس العبد ، وإن
كره الموهوب له ذلك ، رجع في العوض وترجع الورثة في العبد إذا
كانت الهبة على عوض وإن لم تكن الهبة على عوض رجع في
السدس^(١) .

م ٤٣٦٦ - وإذا وهب رجل لرجل داراً في مرضه ، ولا مال له غيرها ، فقبضها
الموهوب له ، ثم مات الواهب .

كان للموهوب له ثلث الدار ، وللورثة ثلثا الدار ، وهذا قول
أبي ثور ، وأصحاب الرأي^(٢) .

قال أبو بكر^(٣) : وأصحاب الرأي لا يجيزون هبة المشاع ،
وقد أجازوها في هذا الموضع .

(١) المبسوط ١٠٢/١٢ - ١٠٢ .

(٢) المبسوط ١٠٢/١٢ .

(٣) وفي الدار " وقال أبو ثور " .

م ٤٣٦٧ - وقال أبو ثور : وإذا وهب رجل لرجل مريض جارية ^(١) ،
وقبضها ، ولا مال له غيرها ، فالثلث له والثلثان للمريض بحاله .
فإن أعتق الموهوب له الجارية ، وكان موسراً ، ضمن ثلثي قيمتها
للوهاب ، وإن كان معسراً كان الثلث من الجارية حراً وثلثاها رقيقاً .
وإن كاتبها كانت الكتابة جائزة في الثلث ويطل الثلثان .
وإن دبرها كذلك ، فإن مات عتق منها ثلثها ، وبقي ثلثاها .
وإن وطئها وكان لا يعذر [٢١٧/٢ ب] بالجهالة ، حُدَّ
ولم يلحق به الولد ، وكذلك تحد الجارية إن علمت أن هذا لا يحل ،
ولا مهر لها .
وإن كان من يعذر بالجهالة لزمه ثلثا الصداق ، وكان الولد ولده ،
وكانت الجارية أم ولد له ، وعليه ثلثا ^(٢) قيمة الولد إن كان موسراً ،
وإن كان معسراً كان ثلثا الأمة رقيقاً للواهب ، وثلث للموهوب له :
حكمها حكم أم الولد ، لا تباع ، وتستخدم ، ولا توطأ لأنه لا يملك
الرقبة كلها ، وثلثا ولده رقيق ، وثلثه حر ، وعليه من العقر ^(٣) ثلثاه ،
وثلث يسقط عنه لعله ملكه .
وقال أصحاب الرأي : إذا باعها أو دبرها ، أو كاتبها ،
أو وهبها ، أو وطئها فجاءت بولد ، ثم مات الواهب : كان عليه
ثلثا قيمتها .
وقالوا : إذا أعتقها وهو معسر ، فلا سبيل لهم على الجارية ، وعلى
الموهوب له ثلثا قيمتها ديناً عليه ^(٤) .

(١) وفي الدار " رجل مريض جارية " .

(٢) " ثلثا " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " الثمن " وهذا تصحيف .

(٤) المبسوط ١٠٢/١٢ - ١٠٣ .

م ٤٣٦٨ - وقال أبو ثور : إذا وهب رجل لرجل عبداً ، وهو مريض ، ولا مال له غيره والموهوب له مريض ، فمات الواهب ، ثم مات الموهوب له ، كان ثلثا العبد لورثة الواهب ، وثلثه لورثة الموهوب له .

وإن كان الموهوب له أعتق العبد في مرضه ، ولا مال له غيره : كان ثلثا الثلث لورثة الموهوب له ، ويعتق منه ثلث الثلث .
وإن كان على الموهوب له دين يحيط بماله في العبد : كان عتقه باطلاً ، وكان ثلثه يباع في دينه ، ولا يجوز عتقه وعليه دين .

قال أبو بكر : وهذا قول مالك .

وقال أصحاب الرأي : إذا أعتقه الموهوب له في مرضه ، ولا مال له غيره ، فعتقه جائز ، وثلثا القيمة دين عليه ^(١) ، ويسعى العبد بعد ذلك فيما بقي لورثة الموهوب له .

فيكون العبد يسعى في ثمانية أتساع قيمته ، وتكون وصيته تسع قيمته .

م ٤٣٦٩ - وقال أبو ثور : إذا وهب رجل لرجل عبداً في مرضه ، وهو ثلث ماله ، ثم عدا الموهوب له ^(٢) على الواهب ، فقتله ، كانت الهبة جائزة ، وكان لورثة الواهب أن يقتلوا الموهوب [٢١٨/٢ ألف] له ، أو يأخذوا الدية منه .

وقال أصحاب الرأي : الهبة مردودة إلى ورثة الواهب لأن الموهوب له قاتل ، فلا تجوز له وصية ^(٣) .

قال أبو بكر : قول أبي ثور أصح .

(١) " عليه " ساقط من الدار .

(٢) " له " ساقط من الدار .

(٣) المبسوط ١٠٣/١٢ .

م ٤٣٧٠ - وقال أبو ثور : إذا وهب رجل لرجل عبداً ، وهو ثلث ماله ، فعدا
العبد على الواهب ، فقتله ، فإن لورثة الواهب أن يقتلوه إن
شأؤوا ، وإن اختاروا الدية يقال للموهوب له : إما أن تسلمه ،
وإما أن تفديه ، فإن فداه ^(١) فهو له ، وإن أسلمه ^(٢) بالدية
كان ميراثاً بينهم .



(١) وفي الدار " أسلمه " .

(٢) وفي الدار " فداه " .

٨٤ - كتاب النذور والأيمان^(١)

١- باب صفات الأيمان التي لا يجوز الحلف بها

من صفات الله تعالى^(٢)

[أخبرنا أبو علي : الحسن بن علي بن شعبان المصري ،
قال]^(٣) .

أخبرنا أبو بكر : محمد بن إبراهيم [بن المنذر
النيسابوري]^(٤) قال :

(ح ١٣٨٢) ثبت أن أكثر قسم رسول الله ﷺ : أن يقول : وَمَصْرُفِ
القلوب^(٥) .

(ح ١٣٨٣) أو مقلب القلوب^(٦) .

(ح ١٣٨٤) وقال غير مرة : والذي نفسي بيده^(٧) .

(١) وفي الدار " كتاب الأيمان " .

(٢) الباب بأكمله ساقط من الدار .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

(٥) أخرجه " جه " في الكفارات ، باب يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها ٦٧٧/١
رقم ٢٠٩٢ ، و" ن " في الأيمان والنذور ، باب الحلف بمصرف القلوب ٢/٧ - ٣ رقم ٢٧٦٢ ،
من حديث ابن عمر .

(٦) أخرجه " خ " في الأيمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ٥٢٣/١١ رقم ٦٦٢٨ ،
من حديث ابن عمر .

(٧) أخرجه " خ " في الأيمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ٥٢٣/١١
رقم ٦٦٢٩ ، ٦٦٣٠ ، من حديث جابر بن سمرة ، وأبي هريرة .

م ٤٣٧١ - وأجمع أهل العلم على أن من حلف فقال : والله ، أو تالله ،
أو بالله فحنث : أن عليه الكفارة ^(١) .

م ٤٣٧٢ - وكان مالك ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وإسحاق ^(٢) ،
وأصحاب الرأي يقولون : من حلف باسم من أسماء الله تعالى ،
فحنث : فعليه الكفارة .

قال أبو بكر : وبه نقول ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً ^(٣) .

م ٤٣٧٣ - وقال الشافعي : إذا قال : وحق الله ، وعظمة الله ، وجلال الله ،
وقدرة الله ، يريد بهذا كله اليمين ، أو لا نية له : فهي يمين .
وإن لم يرد به اليمين : فليس بيمين .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال : وعظمة الله ، وعزة الله ،
وجلال الله ، وكبرياء الله ، وأمانة الله ، فحنث : وجبت ^(٤) عليه
الكفارة ^(٥) .

(ح ١٣٨٥) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : " وأيم الله ، إن كان خليقاً
للإمارة " ^(٦) ، في قصة أسامة بن زيد وأبيه زيد .
وكان ابن عباس يقول : وأيم الله ، وكذلك قال ابن عمر .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٦ رقم ٦٦٧ .

(٢) " وأبو ثور ، وإسحاق " ساقط من الدار .

(٣) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ١٥٦ رقم ٦٦٨ .

(٤) " وجبت " ساقط من الدار .

(٥) المبسوط ١٣٢/٨ - ١٣٣ .

(٦) أخرجه "خ" في الأيمان والنذور ، باب قول النبي ﷺ وأيم الله ٥٢١/١١ رقم ٦٦٢٧ ،

و"م" في فضائل الصحابة ، باب فضائل زيد بن حارثة ، وأسامة بن زيد ١٨٨٤/٤ رقم ٦٣

(٢٤٢٦) ، من حديث ابن عمر .

وقال إسحاق : إذا أراد بقوله ^(١) : وأيم الله يمينا ، كانت يمينا بالإرادة وعقد القلب .

٢- باب اليمين بالعمر والحياة

قال أبو بكر :

م ٤٣٧٤ - واختلفوا في قول الرجل : لعمرى .

فقال الحسن : عليه الكفارة إذا حنث .

وقال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد : ليست بيمين .

قال أبو بكر : وأكره أن يقول الرجل : لعمرى ، وبحياتي ،

وبحياتك [٢١٨/٢ ب] وإن قال ذلك ، فحنث : فلا كفارة عليه .

(ح ١٣٨٦) وقد نهي رسول الله ﷺ عن الحلف بغير الله عز وجل ^(٢) .

٣- باب الحلف بالقرآن

قال أبو بكر :

م ٤٣٧٥ - واختلفوا في ما على من حلف بالقرآن ، فحنث .

(١) " بقوله " ساقط من الدار .

(٢) وقد ثبتت أحاديث صحيحة في النهي عن الحلف بغير الله عز وجل ، ومنها حديث ابن عمر

قال : قال رسول الله ﷺ : لا تحلفوا بآبائكم ، أخرجه " خ " في الإيمان والنذور ، باب لا تحلفوا

بآبائكم ٥٣٠/١١ رقم ٦٦٤٨ ، و" م " في الإيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى

١٢٦٧/٣ رقم ٤ (١٦٤٦) ، وقد ترجم المؤلف " باب النهي عن اليمين بغير الله تعالى

والتغليظ في اليمين بالآباء " وذكر أحاديث كثيرة ، فراجع هناك ، رقم الباب ١٧ ورقم

الأحاديث ١٣٨٠-١٣٨٣ .

فكان ابن مسعود يقول : عليه بكل آية يمين ^(١) ، وبه قال الحسن البصري ^(٢) .

وقال أحمد : ما أعلم شيئاً يدفعه .

وقال أبو عبيد : يكون يميناً واحدة .

وقال النعمان : لا كفارة عليه ^(٣) .

م ٤٣٧٦ - وقال يعقوب : من حلف بالرحمن ، فحنث : إن أراد بالرحمن ، الله تعالى ، فعليه كفارة يمين ، وإن أراد سورة الرحمن ، فحنث ، فلا كفارة عليه .

وكان قتادة يكره أن ^(٤) يحلف بالمصحف ^(٥) .

وقال أحمد ، وإسحاق : لا يكره ذلك .

٤- باب إقسام الرجل على أخيه ، في الأمر : يأمره به

قال أبو بكر :

(ح ١٣٨٧) ثبت أن رسول الله ﷺ " أمر بإبرار المقسم " ^(٦) .

م ٤٣٧٧ - واختلفوا في الرجل يقسم على الرجل .

(١) روى له "عب" عن طريق إبراهيم عنه قال : ٤٧٢/٨ رقم ١٥٩٤٦ .

(٢) روى له "عب" ٤٧٣/٨ رقم ١٥٤٩٤ .

(٣) المبسوط ١٣٢/٨ .

(٤) " يكره أن " ساقط من الدار .

(٥) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٤٦٩/٨ رقم ١٥٩٣٢ .

(٦) أخرجه "خ" في الإيمان والنذور ، باب قول الله : وأقسموا بالله جهد أيمانهم ١١/٥٤٠ .

رقم ٦٦٥٤ .

فروينا عن ابن عمر أنه قال : إذا أحنثه ، فالكفارة
على المقسم^(١) .

وبه قال عطاء ، وقتادة ، والأوزاعي .
وقال قتادة : لا يكون يمينا ، حتى يقول : أقسمت عليك بالله .
وحكى أبو عبيد عن أهل المدينة : أنهم قالوا كما قال قتادة .
وحكى عن أهل العراق : أنهم جعلوا عليه الكفارة .

٥- باب القسم بالله عز وجل

قال أبو بكر :

م ٤٣٧٨ - اختلف أهل العلم في الرجل يقول : أقسمت بالله ، أو أقسمت ولم
يقل بالله .

فروينا عن ابن عمر ، وابن عباس أنهما قالوا : القسم يمين ، وبه قال
النخعي^(٢) ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وفي قول الثوري ، وأصحاب الرأي : أقسمت بالله ،
وأقسمت : يمين .

وبه قال عبيد الله بن الحسن .

وقالت طائفة : إذا قال : أقسمت ، ولم يقل : بالله ، فلا يمين
عليه ، هذا قول الحسن البصري ، والزهري ، وعطاء ، وقتادة ،
وأبي عبيد .

(١) روى له "عب" من طريق نافع عنه ٤٧٨/٨ رقم ١٥٩٦٧ .

(٢) روى له "عب" من طريق حماد عنه ٤٨٠/٨ رقم ١٥٩٧٣ ، وعنده أطول .

وقالت طائفة : إن أراد الرجل بقوله : أقسمت ، أي بالله ، فهي
يمين ، وإلا فلا شيء عليه ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ،
وإسحاق .

قال أبو بكر : هكذا أقول .

٦- باب اليمين بصدقة المال ، أو يجعله في السبيل أو يهديه

قال أبو بكر :

م ٤٣٧٩ - واختلفوا في الرجل ، يحلف بصدقة ماله [٢١٩/٢ ألف] ، أو بأن
يجعله في السبيل أن أو يهديه .

فقال طائفة : إذا قال : كل مالٍ له في المساكين ، فحنت : فلا
شيء عليه .

هذا قول الشعبي ، والحارث العكلي ، والحكم ، وحماد ،
وروي ذلك عن عطاء وطاوس .

وروينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت ، في رجل جعل
ماله ^(١) في رِتاَج الكعبة ^(٢) : ليس بشيء .

وقالت طائفة : عليه كفارة يمين ، روينا هذا القول عن عمر ابن
الخطاب ، وابن عباس ، وعائشة ^(٣) رضي الله عنهم .

وروينا معنى ذلك عن حفصة ، وعبد الله بن عمر ،

(١) وفي الدار " رجل قال مالي " .

(٢) الرتاَج ، ككتاب : الباب المغلق وعليه باب صغير ، وجعل ماله في رتاَج الكعبة ، أي جعله لها ،
فكنى عنها بالباب لأنه منه يُدخل إليها .

(٣) روى لها "عب" من طريق صفية بنت شيبة عنها قالت : ٤٨٣/٨ رقم ١٥٩٨٨ ، ١٥٩٨٩ .

وزينب^(١) بنت أم سلمة رضي الله عنهم ، والحسن وطاوس .
وبه قال عبيد الله بن الحسن ، وشريك ، وعبيد الله بن عمر ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .
وفيه قول ثالث : وهو أن يخرج ثلث ماله فيتصدق به ، هذا قول
مالك بن أنس .

وفيه قول رابع : وهو أن يتصدق من ماله بقدر الزكاة .
روينا هذا القول عن ابن عمر ، وابن عباس .
وفيه قول خامس : وهو أن يفي بما جعله على نفسه ، ويخرجه في
الوجوه التي ذكرها ، روي ذلك عن ابن عمر .
وقال عثمان البتي : إذا قال : مالي في المساكين إن فعلت كذا
وكذا ، لا كفارة له إلا الوفاء به .

وفيه قول سادس : وهو أن يهدي بدنة ، هذا قول قتادة فيمن
قال : أنا أهدي جاريتي .
وفيه قول سابع : وهو إن كان ماله كثيراً [فليهد]^(٢) خمسته ،
وإن كان وسطاً : فسبعه ، وإن كان قليلاً فعشره^(٣) ، هذا قول
جابر بن زيد .

(١) روى "عب" حفصة ، وزينب في حديث طويل ، وفيه ذكر كفارة يمين ، ٤٨٦/٨ - ٤٨٧ ،
رقم ١٦٠٠٠ .

(٢) هذه الزيادة من المصنف ٤٨٦/٨ .

(٣) في الأصلين : إن كان ماله كثيراً فعشره ، وإن كان قليلاً فخمسه ، وأثبتته ابن قدامة في المغني ،
وابن حجر في فتح الباري ، وذلك خطأ ، والصواب ما أثبتته من المصنف والمحلى ، ومما لا يخفى
على المتأمل أن السياق جار لإيجاب جزء من المال يخرج الملتزم به عن التزامه ، وإذا كان
المقصود التخفيف فليس من العدل أن نوجب على المقل قدرأ يزيد نسبياً على ما نوجهه على
المليء راجع : المصنف ٤٨٦/٨ رقم ١٥٩٩٩ ، والمحلى ١٠/٨ ، والمغني ٩/١٠ ، وفتح
الباري ٥٧٤/١١ .

وقال قتادة ، وهو الراوي خبر جابر بن زيد : فالكثير ألفان ،
والوسط ألف ، والقليل خمسمائة ^(١) .

وفيه قول ثامن قاله النعمان ، قال : إذا قال : مالي في المساكين
صدقة ، فهذا على ما يكون فيه الزكاة .

قال أبو بكر : أصح هذه الأقاويل قول ابن عمر ، وابن
عباس : إن عليه كفارة يمين ، لدخول ذلك في جملة الإيمان التي أمر
الله عز وجل فيها بالكفارة .

٧- باب اليمين بالحج والعمرة

قال أبو بكر :

م ٤٣٨٠ - واختلفوا في الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ، فحنث .

فروينا عن ^(٢) ابن المسيب ^(٣) ، والقاسم بن محمد أنهما قالا : لا
شيء عليه .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه كفارة يمين .

روينا هذا القول عن الحسن البصري ، وجابر بن زيد ، وعطاء ،
وطاووس ، والنخعي [٢١٩/٢ ب] ، [وقتادة] ^(٤) .
وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور .

(١) "عب" ٤٨٦/٨ رقم ١٥٩٩٩ .

(٢) وفي الدار "ابن عباس" .

(٣) روى له "عب" من طريق عبد الرحمن بن حرملة عنه ٤٥٣/٨ رقم ١٥٥٨٠ .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

وفيه قول ثالث : وهو أن يأتي بما اوجب على نفسه ، رويناه هذا القول عن الشعبي .

وبه قال المدني ، والكوفي ^(١) .

وقال ابن شبرمة : يُحْرَم من يومه .

قال أبو بكر : وعلى من حلف بهذه اليمين كفارة يمين ، لدخول ذلك في جملة الإيمان التي أمر الله عز وجل فيها بالكفارة .

٨- باب مسألة ^(٢)

م ٤٣٨١ - واختلفوا في الرجل ، يقول لرجل : أنا أهديك ، ففي هذه أقاويل :

أحدها : إنه يُحجُّه ، رويناه هذا القول عن الشعبي ^(٣) ، والنخعي .

ورويناه عن ابن عباس أنه قال : يهدي كبشاً .

وعن علي رضي الله عنه - وليس بثابت عنه - أنه قال ^(٤) : يهدي

ديته ^(٥) .

وقال قتادة يهدي بدنه .

وقال الحسن البصري ، والأوزاعي : يكفر عن يمينه .

وفيه قول سادس : في الرجل يقول : هو يحمل فلاناً إلى بيت الله ،

قال يمشي ، ويهدي .

(١) " والكوفي " ساقط من الدار .

(٢) " باب مسألة " ساقط من الدار .

(٣) روى "عب" من طريق فراس عن الشعبي قال : ٤٨٨/٨ رقم ١٦٠٠٢ .

(٤) روى له "عب" من طريق المغيرة عنه قال : ٤٨٨/٨ رقم ١٦٠٠٢ ، ١٦٠٠٣ .

(٥) روى له "عب" من طريق الحكم عنه قال : ٤٨٨/٤ رقم ١٦٠٠٥ .

وإن نوى أن يحجه راكباً يُحجه راكباً ويحج معه ، حكى الوليد
ابن مسلم هذا القول عن مالك .
وقال الشافعي : إذا لم تكن له نية ، فلا شيء عليه .

٩- باب اليمين بتحريم ما أحل الله ، من الطعام وغيره

قال أبو بكر :

قال الله عز وجل ثناؤه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ، تَتَّبِعِي
مَرْضَاتِكَ أَنْزَلْتُكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الآية (١) .

م ٤٣٨٢ - واختلفوا في تأويل هذه الآية (٢) .

فقالت طائفة : إنما حرم رسول الله ﷺ على نفسه شرباً كان
يشربه عند بعض أزواجه ، كذلك قالت عائشة ، وابن عباس رضي
الله عنهما .

وقالت طائفة : حرم رسول الله ﷺ فتاته : مارية (٣) القبطية
أم إبراهيم ، كذلك قال قتادة .

وقال الحسن البصري : حرم جاريته .

قال أبو بكر : وأصح ذلك أنه حرم الشربة التي ذكرناها ،
وحلف مع ذلك ، فأمر بالكفارة لليمين التي كان حلف بها .

(١) سورة التحريم : ١ .

(٢) انظر أقوال العلماء في تأويل هذه الآية : تفسير الطبري ٢٨/١٠٠-١٠٢ ، تفسير القرطبي

١٨/١٧٧-١٨٥ ، الدر المنثور ٦/٢٣٩-٢٤١ ، أحكام القرآن للجصاص ٢/٥٥٠ .

(٣) " مارية " ساقط من الدار .

قال أبو بكر :

م ٤٣٨٣ - وقد اختلف فيمن حرم على نفسه طعاماً ، أو شراباً أحله الله له .
فقلت طائفة : لا يحرم عليه الشيء الذي حرم على نفسه ، وعليه
كفارة يمين .

حكى أبو عبيد هذا القول عن أهل العراق ، وروي معناه عن ابن
مسعود .

وقالت طائفة : إذا قال كل ^(١) حلال عليّ حرام ، فهي يمين .
هذا قول الحسن البصري [٢٢٠/٢ / ألف] وجابر بن زيد ،
وقتادة ، والأوزاعي .

وبه قال أحمد بن حنبل ^(٢) إذا لم يكن له امرأة ، وكذلك قال
إسحاق .

وذكر أبو عبيد عن مالك : أنه كان لا يرى عليه شيئاً فيما
سوى النساء .

وقال طاووس : هو ما نوى .

١٠- باب اليمين بالعهد

قال أبو بكر :

م ٤٣٨٤ - واختلفوا فيما يجب على من حلف بالعهد ، فحنث .
فقلت طائفة : عليه كفارة يمين ، روينا هذا القول عن الشعبي ،
والحسن ، وطاووس ، والحارث العكلي ، وقتادة ، والحكم ^(٣) .

(١) " كل " ساقط من الدار .

(٢) المغني ٥٠٨/٩ ، ٥٣٧ .

(٣) " والحكم " ساقط من الدار .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ^(١) .
وقالت طائفة : ليست يمين ، إلا أن يريد يمينا ، كذلك قال
عطاء ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .
واختلف فيه عن الثوري .
قال أبو بكر : وكما قال عطاء أقول ^(٢) .

١١- باب اليمين بالميثاق والكفالة

قال أبو بكر :

م ٤٣٨٥ - كان مالك يقول : إذا قال : عليّ عهد الله ، وميثاقه ، وكفالتـه
إن فعلت كذا وكذا ، وحنث : عليه ثلاث كفارات ^(٣) ، وبه قال
أبو عبيد .

وقال طاووس : إذا قال علي عهد الله ، وميثاقه يمين ، يكفرها ،
وبه قال الثوري .

وقال الشافعي : ليست يمين ، إلا أن يريد يمينا .

١٢- مسائل من كتاب الأيمان ^(٤)

م ٤٣٨٦ - قال الشافعي ، وأبو ثور : إذا قال : أعزم بالله ، ليست يمين .

(١) المبسوط ٢٣/٧ .

(٢) ولابن المنذر استدلال على هذا ، قد ذكره في إحدى مصنفاته ، نقله عنه ابن حجر في فتح

الباري ٥٤٥/١١ .

(٣) المدونة ٣٠/٢ .

(٤) " مسائل من كتاب الأيمان " ساقط من الدار .

قال الشافعي : إلا أن يريد يمينا .

وقال أصحاب الرأي : هي يمين .

م ٤٣٨٧ - وقال الشافعي : إذا قال : أشهد الله ، فإن نوى اليمين فهي يمين ، وإن لم ينو يمينا فلا شيء .

وقال أبو ثور وأصحاب الرأي : هي يمين .

م ٤٣٨٨ - وقال أصحاب الرأي : إذا قال : اشهد ، فهي يمين .

وقال أبو عبيد : ليست بيمين .

كما قال أصحاب الرأي ^(١) قال ربيعة ، والأوزاعي : إذا

قال : اشهد أن لا أفعل كذا وكذا ، ثم فعل ، فهي يمين .

م ٤٣٨٩ - وإذا قال : حلفت ، ولم يحلف .

فقال الحسن ، والنخعي : لزمته اليمين .

وقال حماد بن أبي سليمان : إذا قال ^(٢) : حلفت ، ولم يحلف ،

فهي كذبة .

وقال أبو ثور : إذا قال : عليّ يمين ، ولم يكن حلف ،

فهذا باطل .

وقال أصحاب الرأي : يمين .

م ٤٣٩٠ - وقال الأوزاعي ، وأبو ثور : إذا قال : لعمرُ الله [٢٢٠/٢ ب] لا

أفعل كذا ، ثم فعل ، فهي يمين ، وفيها الكفارة .

وقال الشافعي ، وأبو عبيد : هي يمين إذا أراد اليمين .

(١) " كما قال أصحاب الرأي " ساقط من الدار .

(٢) " إذا قال " ساقط من الدار .

١٣- باب ما يجب على من حلف بعق رقبة ثم حنث

قال أبو بكر :

م ٤٣٩١ - اختلف أهل العلم فيمن حلف بعق رقبة ، أن لا يفعل كذا ، وحنث .

فقلت طائفة : عليه كفارة يمين ، لدخوله في ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ ﴾ الآية (١) .

روينا هذا القول عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة (٢) رضي الله عنهم ، وبه قال الحسن ، وأبو ثور .

وقالت طائفة : يعتق رقبة ، هذا قول مالك ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

١٤- باب مسألة (٣)

م ٤٣٩٢ - واختلفوا في الرجل يقول : عليّ عتق رقبة إن فعلت كذا ، ففعله . فقلت طائفة : عليه كفارة اليمين ، روينا هذا القول عن الحسن ، وطاووس ، وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

(١) سورة المائدة : ٨٩ .

(٢) " وأم سلمة " ساقط من الدار .

(٣) " باب مسألة " ساقط من الدار .

وقال قتادة : إذا قال : عليّ مائة رقبة إن فعلت كذا وكذا ،
فحنت : يعتق رقبة واحدة .

١٥- باب اليمين بالطلاق

قال أبو بكر :

م ٤٣٩٣ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخالف بالطلاق على زوجته في أمر ألا يفعله ، ففعله ، أن الطلاق يقع عليها ^(١) .
وهذا قول مالك ، وأهل المدينة ، والليث بن سعد ، وأهل مصر ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وأبي
عبيد .

قال أبو بكر : وبه نقول .

١٦- باب التغليظ في اليمين الكاذبة ، يقطع بها مال المسلم

قال أبو بكر :

(ح ١٣٨٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من حلف على يمين وهو فيها فاجرٌ
ليقطع بها مال امرئ مسلم ، لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان " ،
فترلت : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ ^(٢) الآية ^(٣) .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٦ رقم ٦٦٩ .

(٢) سورة آل عمران : ٧٧ .

(٣) أخرجه "خ" في الأيمان والنذور ، باب عهد الله عز وجل ١١ / ٥٤٤ رقم ٦٦٥٩ .

م ٤٣٩٤ - وروينا عن ابن مسعود أنه قال : كنا نعد من اليمين التي لا كفارة لها اليمين الغموس ، أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقطعه .
وقال سعيد بن المسيب : يمين الصبر ^(١) من الكبائر .
وقال الحسن : إذا حلف على أمر كاذباً متعمداً ، فليس فيه كفارة .

وهذا [٢٢١/٢ / ألف] قول مالك ، ومن تبعه من أهل المدينة .
وبه قال الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام .
وهو قول الثوري وأهل العراق .
وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة .
قال أبو بكر :

(ح ١٣٨٩) وقول النبي ﷺ : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه " ^(٢) .
(ح ١٣٩٠) وقوله ﷺ : " فليكفر عن يمينه ، ويأت الذي هو خير " ^(٣) .
يدل على أن الكفارة إنما تجب فيمن حلف على فعل يفعل فيما يستقبل فلا يفعله ، أو على فعل ألا يفعله فيما يستقبل ، فيفعله .
وفي هذه المسألة قول ثان : وهو أن يكفر ، وإن أتم وعمد الحلف بالله كاذباً ، هذا قول الشافعي .

(١) يمين الصبر : هي اللازمة لصاحبها من جهة الحكم ، فيصبر من أجلها أي يحبس عليها ويلزم بها ، النهاية ٢/٢٥٠ ، معالم السنن ٤/٤٤ .

(٢) أخرجه "خ" في كفارات الأيمان باب الكفارة قبل الحث وبعده ٦٠٨/١١ رقم ٦٧٢٢ ، و"م" في الأيمان ، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ... الخ ٣/١٢٧٣-١٢٧٤ رقم ١٩ (١٦٥٢) ، من حديث عبد الرحمن بن سبرة ، وعندهما أطول مما هنا .

(٣) أخرجه "م" في الأيمان ٣/١٢٧٢ رقم ١٤ (١٦٥٠) ، من حديث أبي هريرة .

قال أبو بكر : ولا نعلم خبراً يدل على هذا القول ، والكتاب
والسنة دالان على القول الأول .

قال الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا
وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

قال ابن عباس : هو الرجل يحلف ألا يصل قرابته ، فجعل الله
له مخرجاً في التكفير ، فأمره ألا يعتلّ (٢) بالله ، وليكفر عن يمينه ،
وليبرر .

والأخبار دالة على أن اليمين التي يحلف بها الرجل يقطعها
مألاً حراماً هي أعظم من أن يكفرها بما يكفر اليمين (٣) .

١٧- باب النهي عن اليمين بغير الله تعالى والتغليظ في اليمين بالآباء

قال أبو بكر :

(ح ١٣٩١) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم " ،
وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعني النبي ﷺ وأنا
أحلف بأبي ، فقال ذلك (٤) .

(١) سورة البقرة : ٢٢٤ .

(٢) أي : لا يتخذ الرجل اليمين بالله علة له للاستمرار في المعصية وعدم صلة قرابته .

(٣) أنظر كلام ابن المنذر هذا واستدلّاه في تفسير القرطبي ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ .

(٤) أخرجه "خ" في الإيمان والنذور ، باب لا تحلفوا بآبائكم ٥٣٠/١١ رقم ٦٦٤٦ ، ٦٦٤٧ ،

و"م" في الإيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله ١٢٦٦/٣ رقم ١ (١٦٤٦) من حديث
عمر بن الخطاب .

(ح ١٣٩٢) وقال ﷺ : " لا تحلفوا بآبائكم ، ولا بأمهاتكم ، ولا بالأنداد ، (ولا تحلفوا إلا بالله) ^(١) ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون " ^(٢) .

قال أبو بكر :

م ٤٣٩٥ - فقد ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ ، أنه نهى أن يحلف الرجل بغير الله تعالى ، وبالتغليظ على من حلف بغيره .

(ح ١٣٩٣) ودل خبر سعد بن أبي وقاص - لما قال : حلفت بالللات والعزى ، فقال رسول الله ﷺ : " قل لا إله إلا الله ، ثم انفث عن يسارك ثلاثاً ، وتعوذ ، ولا تعد " ^(٣) .

على أن لا [٢٢١/٢ ب] كفارة في اليمين بغير الله تعالى .

(ح ١٣٩٤) وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : " من حلف فقال في حلفه : والللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله " ^(٤) .

(١) ما بين القوسين من كتب السنن .

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه ، في الأيمان والنذور ، باب فيما يحلف به وما نهى عن الحلف به ، كذا في موارد الظمان / ٢٨٦ ، رقم ١١٧٦ ، و"ن" في الأيمان والنذور ، باب الحلف بالأمهات ٥/٧ رقم ٣٧٦٩ ، و"د" في الأيمان والنذور ، باب في كراهية الحلف بالآباء ٥٦٩/٣ رقم ٣٢٤٨ .

(٣) أخرجه "جه" في الكفارات ، باب النهي أن يحلف بغير الله ٦٧٨/١ رقم ٢٠٩٧ ، و"ن" في الأيمان والنذور ، باب الحلف بالللات والعزى ٧/٧-٨ رقم ٣٧٧٦ ، ٣٧٧٧ .

(٤) أخرجه "خ" في الأيمان والنذور ، باب لا يحلف بالللات والعزى ولا بالطاغوت ٥٣٦/١١ رقم ٦٦٥٠ ، و"م" في الأيمان ، باب من حلف بالللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ١٢٦٧/٣-١٢٦٨ رقم ٥ (١٦٤٧) .

١٨- باب التغليظ في الحلف بالملل سوى الإسلام

قال أبو بكر :

(ح ١٣٩٥) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من حلف بملة سوى ملة ^(١) الإسلام كاذبا فهو كما قال " ^(٢) .

م ٤٣٩٦ - واختلفوا في الرجل يقول : هو يهودي ، هو نصراني ، هو مجوسي إن فعل كذا .

فقال طائفة : يستغفر الله ، ولا كفارة عليه ، كذا قال مالك ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه كفارة يمين ، هكذا قال طاووس ، والحسن ، والشعبي ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي .

وهو قول أحمد ، وإسحاق إذا أراد اليمين في قوله : أشرك بالله ، أو أكفر بالله ، ثم يحنث .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لخبر سعد بن أبي وقاص .

م ٤٣٩٧ - واختلفوا في الرجل ، يدعو على نفسه بالخزي والهلاك ، إن فعل كذا ، مثل قول الرجل : أخزاني الله ، أو قطع الله يدي .

فقال طائفة : لا شيء عليه ، هذا قول عطاء ^(٣) ، وهو قول الثوري ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

(١) " ملة " ساقط من الدار .

(٢) أخرجه "خ" في الإيمان والنذور ، باب من حلف بملة سوى ملة الإسلام ٥٣٧/١١ رقم ٦٦٥٢ ، من حديث ثابت بن الضحاك ، وعنده أطول مما هنا .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٤٨١/٨ رقم ١٥٩٧٨ .

وقال طاووس : عليه ^(١) كفارة يمين ^(٢) ، وبه قال الليث
ابن سعد .

وقال الأوزاعي : إذا قال : عليه لعنة الله إن لم يفعل كذا وكذا ،
فلم يفعله ، فعليه كفارة يمين .

قال أبو بكر : القول الأول صحيح .

[أبواب الاستثناء في الأيمان ^(٣)]

١٩- باب الاستثناء في اليمين المسقط للكفارة

قال أبو بكر :

(ح ١٣٩٦) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من حلف فقال : إن شاء الله ،
لم يحنث " ^(٤) .

قال أبو بكر : ولا يكون الاستثناء بالقلب ، وإنما يكون مستثنى
باللسان ، لقوله : " فقال : إن شاء الله .

قال أبو بكر :

م ٤٣٩٨ - وهذا قول مالك بن أنس ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ابن
سعد ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

(١) " عليه " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن طاووس عن أبيه قال : ٤٨٠/٨ رقم ١٥٩٧٥ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الأيمان والنذور ، باب الاستثناء ، كذا في موارد

الظمان ٢٨٧/ رقم ١١٨٤ ، و"ت" في النذور والأيمان ، باب ما جاء في الاستثناء في

اليمين ١٨٣/٣ رقم ١٥٣٦ ، من حديث ابن عمر ، وقال : حديث ابن عمر حديث حسن .

ومن حفظنا عنه أنه قال : لا يكون مستثنى حتى يظهر
الاستثناء بلسانه ، الحسن البصري ، والنخعي ، وحماد ، والثوري ،
والكوفي ^(١) ، وأحمد ، وإسحاق وهو يشبه مذهب الشافعي ،
وأبي ثور .

قال أبو بكر : وبه نقول [٢٢٢/٢ / ألف] .

٢٠- باب وقت الاستثناء

قال أبو بكر :

م ٤٣٩٩ - اختلف أهل العلم في الوقت الذي إذا استثنى المرء في يمينه سقطت
عنه كفارة اليمين .

فقلت طائفة : إذا كان استثناءه متصلاً بيمينه ، فليس عليه
كفارة ، هذا قول الحسن البصري ، والنخعي ، وعطاء ، ومالك ،
والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي .
وقد روينا عن طاووس أنه قال : له أن يستثنى ما دام في مجلسه ،
وبه قال الحسن البصري .

وقال قتادة : إن استثنى قبل أن يقوم ، أو يتكلم ، فله ثنياء .
وقال أحمد : يكون الاستثناء ما دام في ذلك مال أمر ، وبه
قال إسحاق .

وقد روينا عن عطاء أنه قال : له ذلك قدر حلب الناقة
الغزيرة اللبن .

(١) " والكوفي " ساقط من الدار .

وفيه قول رابع : روينا عن ابن عباس أنه كان يرى الاستثناء بعد حين .

وقد روينا عن مجاهد أنه قال : أن قال بعد سنين : إن شاء الله ، فقد استثنى .

وروينا عن سعيد بن جبير أنه قال : إن قال إن شاء الله ، بعد أربعة أشهر ، فقد استثنى .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

(ح ١٣٩٧) لأنه ﷺ ، لما قال : " من حلف ، فقال : إن شاء الله " (١) .

كلاماً متصلاً مستمسكاً ببعضه ببعض ، ولم يجعل بينه فصلاً : دل على أن اليمين إذا انقضت ، وصار بينها وبين الاستثناء فصلاً (٢) ، أن ذلك لا ينفع .

ولو جاز ما قاله من خالف هذا القول ، ما وجبت كفارة على حالف أبداً ، لأنه يستثنى إذا ذكرها فتسقط الكفارة عنه .

٢١- باب الاستثناء في الطلاق

قال أبو بكر :

م ٤٤٠٠ - واختلفوا في الاستثناء في الطلاق والعتق .

فقال طائفة : ذلك جائز ، روينا هذا القول عن طاووس (٣) ،

(١) الحديث المتقدم برقم ١٣٨٥ .

(٢) " فصلاً " ساقط من الدار .

(٣) روى "عب" عن الثوري في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله تعالى : قال : قال طاووس وحماد : لا يقع عليها الطلاق ٣٨٩/٦ رقم ١١٣٢٦ .

وبه قال حماد الكوفي ^(١) ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

ولا يجوز الاستثناء في الطلاق ، في قول مالك ، والأوزاعي .
وهذا قول الحسن ، وقتادة في الطلاق خاصة .
وبالقول الأول أقول ^(٢) .

٢٢- باب اليمينين يستثنى الحالف في أحدهما

قال أبو بكر :

م ٤٤٠١ - كان أبو ثور يقول : إذا حلف بيمين ، ثم بيمين ، ثم قال : إن شاء الله ^(٣) ، وأراد اليمينين : أن ذلك جائز .

وبه قال أصحاب الرأي في [٢٢٢/٢ ب] اليمينين : بالله ، وبالْحج ، والعمرة .

قال الكوفي : فأما إن قال : عدي حر إن كلمت فلاناً ، عدي الآخر حر إن كلمت فلاناً إن شاء الله ، ثم كلمه : فإن عبده في اليمين الأولى حر في القضاء ، ويدين فيما بينه وبين الله عز وجل ^(٤) .

(١) المصدر السابق .

(٢) " وبالقول الأول أقول " ساقط من الدار .

(٣) " ثم قال : إن شاء الله " ساقط من الدار .

(٤) المبسوط ١٥٨/٨ ، ١٥٩ .

٢٣- باب سقوط الكفارة عن المخطئ والناسي

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ﴾
الآية ^(٢) .

م ٤٤٠٢ - وقد اختلف أهل العلم في وجوب الكفارة على الساهي والناسي .
فكان عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، وابن أبي نجيح ^(٣) ،
يقولون في الرجل : يحلف بالطلاق على أمر أن لا يفعله ، ففعله
ناسياً : أن لا شيء عليه .

وقال إسحاق : ^(٤) أرجو أن لا يلزمه شيء .
وأوجبت طائفة عليه الحنث ، وألزمته ذلك ، هذا قول سعيد
ابن جبير ، ومجاهد ، والزهري ، وقتادة ، وربيعه ، ومالك ،
وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو الزام ذلك في الطلاق ، والعتاق خاصة ،
وسقوط الحنث عنه في سائر الأيمان ، هذا قول أبي عبيد ، والمشهور
من قول الشافعي عند أصحابه ، وهو قول مالك .
وكان أحمد يحنث في النسيان في الطلاق ، ويقف على إيجاب الحنث
في سائر الأيمان إذا كان ناسياً .

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٢) سورة الأحزاب : ٥ .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٤٠٥/٦ رقم ١١٣٩٤ .

(٤) وفي الدار " وبه قال إسحاق وقال " .

قال أبو بكر : الفرائض غير واجبة بالاختلاف ، ولا أعلم
أحداً يقول : إن الله عز وجل هي الناسي أن يفعل في حال نسيانه
أمراً نهاه عنه .

ففي ذلك دليل على سقوط الحنث والكفارة عن الحالف على
شيء ، ثم يفعل ذلك ناسياً .

م ٤٤٠٣ - وإذا حلف الرجل أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله ، ففر
منه ^(١) غريمه .

فلا شيء عليه ، في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ،
وأصحاب الرأي .

وبه أقول ، لأن غريمه فارقه .

م ٤٤٠٤ - وإن أحال بالمال على رجل ، أو أبرأه الطالب ، ثم فارقه .
حنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، لأنه لم يستوف
ماله .

ولا يحنث في قول النعمان ، ومحمد .

م ٤٤٠٥ - ولو أعطاه الدراهم قبل أن يفارقه ، ثم وجد فيها زيوفاً .
حنث في قول مالك .

ولا يحنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٠٦ - ولو وجدها ستوقاً .

لم يحنث في قول أبي ثور .

وفي قول أصحاب الرأي : إن كانت أكثرها فضة : لم يحنث ،
وإن كانت من نحاس أكثرها والفضة أقلها : حنث ، لأنه فارقه
وعليه شيء .

(١) " منه " ساقط من الدار .

م ٤٤٠٧ - ولو استحقها [٢٢٣/٢ / ألف] رجل ، فأخذها من
الخالف : لم يحث ، لأنه لم يفارقه إلا على الوفاء ، في قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي .

٢٤- باب اللغو في اليمين

قال أبو بكر :

م ٤٤٠٨ - واختلفوا في اللغو في اليمين .

فقلت طائفة : هو قول الرجل : لا والله ، وبلى والله .

روينا هذا القول عن ابن عباس ، وعائشة رضي^(١) رضي
الله عنهما .

وروي ذلك عن القاسم بن محمد ، وعطاء ، والحسن ، وعكرمة ،
والشعبي ، وبه قال الشافعي .

وفيه قول ثان : روينا عن ابن عباس أنه قال : لغو اليمين ، هو أن
يحلف على الشيء ، يرى أنه كما حلف عليه ، ثم لا يكون كذلك .

روي ذلك عن الحسن ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعي ، وسليمان
ابن يسار .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وأصحاب الرأي^(٢) .

(١) روى لها "خ" في الأيمان والنذور ٥٤٧/١١ رقم ٦٦٦٣ ، و"عب" ٤٧٣/٨ رقم ١٥٩٥١ ،
١٥٩٥٢ .

(٢) المبسوط ١٢٩/٨ .

وقال سعيد بن جبیر : هو تحريم الحلال ^(١) .
 وقال مسروق : اللغو في الأيمان : كل يمين في معصية ، ليس فيه
 كفارة .
 رويانا عن ابن عباس رواية ثالثة ، قال : لغو اليمين أن تحلف وأنت
 غضبان .
 وروينا عن إبراهيم النخعي أنه قال : هو الرجل يحلف على
 اليمين ، يرى أنه حق ، فلا يجده كذلك ، يكفر عن يمينه .
 والأكثر من أهل العلم على أن لا كفارة في اليمينين اللتين بدأنا
 بذكرهما .

٢٥- أبواب كفارات الأيمان

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ
 بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ فمن
 لم يجد ﴿ الآية ^(٢) .

-
- (١) وقد اختلفت الروايات عن ابن جبیر في معنى اليمين اللغو :
 ١- فقد وافق ابن المنذر القرطبي في تفسيره ، فقال عن ابن جبیر : اللغو هو تحريم الحلال مثل : مالي
 عليّ حرام إن فعلت كذا ، والحلال عليّ حرام ، ٩٩/٣ - ١٠٠ .
 ٢- وفي "عب" عن ابن جبیر ، في اللغو : هو الرجل يحلف على الحرام ، فلا يؤاخذ الله بتركه
 ٤٧٥/٨ رقم ١٥٩٥٤ .
 ٣- وروى "طف" عنه أيضاً في معنى اللغو في اليمين ، قال : هو الرجل يحلف على المعصية فلا يؤاخذ
 الله تعالى ، يكفر عن يمينه ، ويأتي الذي هو خير ١١/٧ .
 (٢) سورة المائدة : ٨٩ .

م ٤٤٠٩ - وأجمع أهل العلم على أن الحانث في يمينه بالخيار : إن شاء أطعم ، وإن شاء كسا ، وإن شاء أعتق ، أي ذلك فعل يجزئه ^(١) .

م ٤٤١٠ - واختلفوا في الحانث في يمينه ، يريد أن يكفر بالطعام .

فقلت طائفة : لكل مسكين مد من طعام .

روي هذا القول عن زيد بن ثابت ، وابن عمر ^(٢) ، وابن عباس ^(٣) ، وأبي هريرة رضي الله عنهم وبه قال عطاء ، وابن سيرين ، والقاسم ، وسالم ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

قال أبو بكر : وبه نقول .

وقالت طائفة : يطعم كل مسكين نصف صاع ^(٤) .

روينا هذا القول عن عمر .

وروينا عن علي أنه قال : صاع من شعير ، أو نصف صاع من قمح لكل مسكين .

ومن روينا عنه أنه قال : نصف صاع من قمح ^(٥) : مجاهد ، والنخعي ، وأبو مالك ، وعكرمة ، [٢٢٣/٢ ب] والشعبي ، وبه قال الثوري ، وأصحاب الرأي ، واستحب ذلك أبو ثور .

قال أبو بكر : مد يجزئ لكل مسكين ، ومدان أحوط .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٦ رقم ٦٧١ .

(٢) روى له "عب" من طريق نافع عنه قال : ٥٠٧/٨ رقم ١٦٠٧٣ ، ١٦٠٧٤ .

(٣) روى له "عب" من طريق عطاء عنه قال : ٥٠٦/٨ رقم ١٦٠٧١ .

(٤) روى له "عب" من طريق يسار بن غنيم عنه قال : ٥٠٧/٨ رقم ١٦٠٧٥ ، وعنده أطول .

(٥) "ومن روينا عنه أنه قال : نصف صاع من قمح " ساقط من الدار .

٢٦- باب الأوسط من إطعام المساكين

قال أبو بكر :

م ٤٤١١ - واختلفوا في معنى قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ الآية ^(١) فقال عبيدة : الخبز ، والسمن .

وقال ابن سيرين : أفضله ، الخبز ، واللحم ، وأوسطه : الخبز ، والسمن ، وأخسه : الخبز ، والتمر .

وقال أبو رزين : خبز وخل ، وخبز وزيت .

م ٤٤١٢ - واختلفوا في إطعام المساكين .

فقال طائفة : يغديهم ويعشيهم ، رونا هذا القول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والحسن البصري ، والشعبي ، وقتادة .

وقال مالك : يجزئه ذلك ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال ابن سيرين ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ك يجزئهم أكلة ، وقد روي ذلك عن الحسن .

وقال الشافعي : لا يجزئ في غير المكيلة .

م ٤٤١٣ - وقال مالك ، والشافعي : لا يعطى الدقيق والسويق .

ويجزئه في قول أصحاب الرأي الدقيق والسويق .

وقال أحمد : يعطى الدقيق بالوزن .

(١) سورة المائدة : ٨٩ .

٢٧- باب مسائل^(١)

م ٤٤١٤ - واختلفوا في إخراج قيمة الطعام ، في كفارة اليمين .

ففي قول مالك ، والشافعي : لا يجزئ .

ويجزئ في قول أصحاب الرأي ، ويجزئ^(٢) ذلك عند الأوزاعي .

قال أبو بكر : لا يجزئ إلا الإطعام .

م ٤٤١٥ - واختلفوا في المعطي مسكيناً واحداً كفارة يمين ، في مرة واحدة^(٣) ، أو مرات .

فكان الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور يقولون : لا يجزئ إلا أن يعطي العدد الذي أمره الله تعالى به .

وقال الأوزاعي : يجزئ أن يعطي مسكيناً واحداً عشرة أمداد من قمح .

وقال الثوري : يطعم عشرة مساكين ، فإن لم يجد ، أعطى مسكيناً أو اثنين .

وفيه قول رابع : وهو إن أعطى مسكيناً واحداً خمسة أصع : لم يجز ، فإن أعطاه نصف صاع ، ثم أعطاه من الغد نصف صاع ، حتى يستكمل خمسة أصع ، في عشرة أيام : أجزاء ، هذا قول أصحاب الرأي .

وفيه قول خامس : قال أبو عبيد قال : إن كان المعطي خص بها أهل بيت شديدي الفاقة : أجزاء ؛ واحتج :

(١) " باب مسائل " ساقط من الدار .

(٢) " في قول أصحاب الرأي ، ويجزئ " ساقط من الدار .

(٣) " واحدة " ساقط من الدار .

(ح ١٣٩٨) بحديث الواقع على أهله في رمضان ^(١) [٢٢٤ / ٢ / ألف] .

م ٤٤١٦ - واختلفوا في إعطاء أهل الذمة من كفارات الأيمان .

فروينا عن الحسن البصري ، والنخعي ، والحكم أنهم قالوا : لا يعطى منها أحد على غير دين الإسلام .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثان : وهو إجازة أن يعطى أهل الذمة من ذلك ، يروى هذا القول عن الشعبي ، وبه قال أصحاب الرأي ، وأبو ثور .

وقال الثوري : يعطيهم إن لم يجد مسلمين ، ولا يعطي أهل الحرب .

م ٤٤١٧ - قال الشافعي : ويعطي من كفارة الأيمان من لا تلزمه نفقته ، من قراباته ، ومن عدا الوالد والولد والزوجة ، وبه قال أبو ثور .

م ٤٤١٨ - وقال الشافعي : لا يعطي أم ولده ومملوكه ، ومدبره ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤١٩ - وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : لا يعطي مكاتبه .
وقال أبو ثور : أرجو أن يجزئه .

م ٤٤٢٠ - وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور وغيرهم : لا يعطى العبد من الكفارة .

(١) وهو الذي واقع زوجته في شهر رمضان ، ولا يستطيع إعتاق الرقبة ، ولا صيام شهرين متتابعين ، ولا إطعام ستين مسكيناً ، فأعطاه النبي ﷺ مكتلاً ضخماً فيه تمر وأمره بالتصدق به ، فقال : أعلى أفقر منا ، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ، قال : " أطعم عيالك " ، أخرجه "خ" في كفارات الأيمان ، باب قوله تعالى : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ الآية ١١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ رقم ٦٧٠٩ ، من حديث أبي هريرة .

م ٤٤٢١ - وكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : لا يجزئ أن يطعم خمسة ،
ويكسو خمسة .

وقال الثوري : يجزئه .

ويجزئه عند أصحاب الرأي إذا كان الطعام أرخص .

م ٤٤٢٢ - ويجزئ عند مالك أمان يعطى العظيم من الكفارة .

وأن أعطاه نصف صاع ، فأكله في أيام : أجزاءه عند أبي ثور .

ويجزئ إعطاء الطفل عند الشافعي ، إذا قبضه وليه .

م ٤٤٢٣ - وإذا أعطى من يحسبه فقيراً ، فكان غنياً .

لم يجزئه في قول الشافعي ، وأبي ثور ، ويعقوب .

ويجزئه ذلك في قول النعمان ، ومحمد .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح ، لأن هذا لم يعط من أمر

بإعطائه .

٢٨- باب الكسوة

قال أبو بكر :

م ٤٤٢٤ - واختلفوا فيما يجزئ أن يكسو في كفارة اليمين .

فقال عطاء ، والحسن ، ومجاهد ، وطاووس^(١) ، وعكرمة : يجزئ

أن يعطى ثوباً .

هذا قول الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي عبيد .

وقال الأوزاعي : لا يجزئه سراويل ، لأنه نصف ثوب .

وقال أبو ثور : لا يجزئ نصف ثوب .

(١) " وطاووس " ساقط من الدار .

وقال أصحاب الرأي : يجزئ أن يعطي كل مسكين ثوباً .
ولا يجزئ عندهم قلنسوة ، ولا نعلين ، ولا خفين .
وقد روينا عن أبي موسى الأشعري ^(١) أنه أمر ^(٢) أن
يكسى عنه [٢٢٤/٢ ب] ثوبين ثوبين ^(٣) وبه قال الحسن ،
وابن سيرين ^(٤) .

وفيه قول ثالث : وهو " إن كسا الرجال ، كساهم ثوباً ثوباً ،
وإن كسا النساء كساهم ثوبين ثوبين ، درعاً وخماراً لكل امرأة " .
هذا قول مالك ^(٥) .

م ٤٤٢٥ - ولا يجزئ أن يكسى فقراء أهل الذمة ، في قول الشافعي .

ويجزئ ذلك في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٢٦ - ولو أعطاهم ثوباً واحداً قيمته عشرة أثواب .

لم يجزه في قول الشافعي ، وأبي ثور .

ويجزئ ذلك في قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد ، عن الطعام ،

ولا يجزئ ذلك من الكسوة .

م ٤٤٢٧ - وإذا كسا ، واستحق ذلك ^(٦) بينة : لم يجز ذلك في قول الشافعي ،

وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٢٨ - وأن أعطى دابة قيمتها عشرة أثواب .

(١) روى له "عب" من طريق ابن سيرين عنه ٥١٢/٨ رقم ١٦٠٩٣ .

(٢) " أنه أمر أن يكسى " تكرر في الأصل .

(٣) في الدار " أن يكسى ثوبين " .

(٤) في الأصل " ابن شبرمة " والتصحيح من الدار ، وهو موافق لما جاء في "عب" .

(٥) روى له "عب" ٥١٢/٨ رقم ١٦٠٩٣ .

(٦) قاله في "مط" ٤٨٠/٢ ، كتاب النذور والأيمان ، باب العمل في كفارة اليمين .

(٧) " ذلك " ساقط من الدار .

- لم يجره في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .
ويجزئ ذلك ^(١) في قول أصحاب الرأي .
ولو أعطاهم بغير أمره : لم يجره في قولهم جميعاً .
- م ٤٤٢٩ - ولو أعطى مسكيناً من كفارة اليمين ، فمات المسكين ، فورثه المعطي : أجزأه ذلك في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ٤٤٣٠ - وقال أبو ثور : لو أن رجلاً عليه يمينان ، فأعطى عشرة مساكين ، لكل مسكين ثوبين ، لم يجرئه ذلك ، ويجزئ عن يمين واحدة ، وهكذا قال النعمان ، ويعقوب .
- وقال محمد : يجرئه ذلك في قول الشافعي إذا نوى ذلك .
- م ٤٤٣١ - وإذا كان له دار وخادم : أعطى من الكفارة في قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

٢٩- باب الرقاب

قال أبو بكر :

- م ٤٤٣٢ - أجمع أهل العلم على أن من وجبت عليه كفارة يمين ، فأعتق عنها رقبة مؤمنة : أن ذلك مجزئ عنه ^(٣) .
- م ٤٤٣٣ - واختلفوا في عتق غير المؤمنة عن الكفارة .
- فكان عطاء ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : يجرئه .
- وقال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد : لا يجرئه .

(١) " ذلك " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ١٥١/٨ - ١٥٥ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٥٧ رقم ٦٧٢ .

ومن حجة من قال : يجرئه ، ظاهر قوله تعالى : ﴿ أو تحرير

مرقة ﴾ ^(١) .

قالوا : فظاهر القرآن يأمر بتحرير رقبة ، فأى رقبة أعتق أجزاء ،
إلا رقبة أجمعوا على أنها لا تجزئ .

م ٤٤٣٤ - واختلفوا في عتق أم الولد عن الرقاب الواجبة .

فقال مالك ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي : لا
تجزئ .

قال أبو بكر ^(٢) : وبه نقول [٢٢٥/٢ / ألف] .

وقد روي عن الحسن ، والنخعي أنهما قالا : لا يجرئه .

م ٤٤٣٥ - واختلفوا في عتق المدبر عن الرقاب الواجبة .

فكان مالك ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي
يقولون : لا يجرئ .

ويجزئ ذلك في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وبه نقول .

م ٤٤٣٦ - وكان مالك ، والشافعي يقولان : لا يجرئ فيه عتق المكاتب .

وقال أصحاب الرأي : إن لم يكن أدى شيئاً ، يجرئ ، وبه قال
أحمد ، وإسحاق .

م ٤٤٣٧ - وإن أدى بعض الكتابة : لم يجر في قول الأوزاعي ، والليث بن سعد ،
وأصحاب الرأي ، ويجزئ ذلك عند أبي ثور ، وإن أدى بعض
الكتابة ، لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم .

م ٤٤٣٨ - واختلفوا في عتق ولد الزنى عن الواجب .

(١) سورة المائدة : ٨٩ .

(٢) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

فروينا عن عطاء بن أبي رباح ، والشعبي ، والنخعي ، أنهم
قالوا : لا يجزئه .

وبه قال الأوزاعي .

ورويانا عن فضالة بن عبيد ، وأبي هريرة ، أنهما قالا : يجزئه ،
وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسن ، وطاووس ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، أبو عبيد .

وبه نقول ، لدخوله في ظاهر قوله تعالى : ﴿ أو تحريم

مرقة ﴾ ^(١) .

م ٤٤٣٩ - واختلفوا في الرجل يعتق عبداً بينه وبين آخر ، عن رقة عليه .

فكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : يجزئه ، وبه قال يعقوب ،
ومحمد إذا كان موسراً ، ويضمن لشريكه حصته .

وقال النعمان : لا يجزئه .

م ٤٤٤٠ - واختلفوا في الرجل يشتري من يعتق عليه ، من والد ، وولد ،
ينوي بذلك العتق عن كفارة عليه .

فقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور : لا يجزئه .

وقال أصحاب الرأي : إن نوى ذلك عن الكفارة ، يجزئه .

م ٤٤٤١ - واختلفوا في عتق الصغير ، عن الرقاب الواجبة .

فكان الحسن يقول : يجزئ ، به قال عطاء ، والزهري ،
والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

(١) سورة المائدة : ٨٩ .

(٢) المبسوط ٣/٧ ، ٧ ، ٨ .

وقال مالك ^(١) ، من صلى وصام أحب إليّ ، وبه قال أحمد
ابن ^(٢) حنبل ، وإسحاق ^(٣) .

قال أبو بكر : يجزئ ذلك على ظاهر الآية .

م ٤٤٤٢ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من العيوب التي
تكون في الرقاب ، ليجزئ ، ومنها ما لا يجزئ .

فمما أجمعوا عليه أنه لا يجزئ : إذا كان أعمى ، أو مقعداً ،
أو مقطوع اليدين ، أو شلهما ، أو الرجلين ، هذا قول مالك ،
والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وكذلك قال الأوزاعي
في الأعمى والمقعد .

م ٤٤٤٣ - وقال مالك : لا يجزئ العرج الشديد .

وقال الشافعي : [٢٢٥/٢ ب] يجزئ العرج الخفيف .

م ٤٤٤٤ - وقال أصحاب الرأي : يجزئ أقطع أحد اليدين ، أو أحد الرجلين ،
ولا يجزئ ذلك في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .

والنظر يدل على ما قالوه أن ما أضر بالعمل إضراراً بيناً : لا
يجزئ .

وما لا يضر به إضراراً بيناً ، إذا كان قصدهم في ذلك العمل .

م ٤٤٤٥ - ويجزئ الأخرس في قول الشافعي ، وأبي ثور .

ولا يجزئ في قول أصحاب الرأي ^(٤) .

(١) المدونة ٤٥/٣ .

(٢) المغني ٥٤٧/٩ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ .

(٣) " وإسحاق " ساقط من الدار .

(٤) " ولا يجزئ في قول أصحاب الرأي " ساقط من الدار .

م ٤٤٤٦ - ولا يجزئ المجنون المطبق في قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ،
وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي : إذا كان يجن ويفيق : يجزئ .

وقال مالك : لا يجزئ .

م ٤٤٤٧ - ولا يجزئ عند مالك من أعتق إلى سنين .

ولا يجزئ ذلك في قول الشافعي .

م ٤٤٤٨ - ولا يجزئ في قول مالك ، والشافعي ، وأحمد : رقبة تشتري بشرط أن
تعتق عن الرقبة الواجبة .

م ٤٤٤٩ - ولا يجزئ في قول الشافعي ، والكوفي ، ومالك ^(١) أن يعتق ما في
بطن أمته .

وقال أبو ثور : يجزئ .

م ٤٤٥٠ - وقال الثوري : إذا كان على الرجل كفارة رقبة ، فقال لرجل : أعتق
عني عبدك ، فأعتق عنه ، أجزاءه ، وبه قال مالك ، والشافعي ،
وأبو ثور .

م ٤٤٥١ - وإن أعتقه بأمره على غير شيء .

ففي قول الشافعي : يجزئ ، ويكون ولاؤه للمعتق عنه ، وبه
قال يعقوب .

وقال أبو ثور : يجزئ ، ويكون ولاؤه للذي أعتقه .

وفي قول النعمان : الولاء للمعتق ، ولا يجزئ عن ذلك .

وقال محمد : هذا أحب إلي .

م ٤٤٥٢ - وإذا اشترى عبداً شراءً فاسداً ، فأعتقه عن واجب عليه .

لم يحزه في قول الشافعي ، وأبي ثور .

(١) " ومالك " ساقط من الدار .

وقال أصحاب الرأي : عتقه جائز ، ويجزئه إذا قبضه .

قال أبو بكر : لا تجزئه ، لأنه لم يملكه .

م ٤٤٥٣ - وإن قال : إن اشتريت فلاناً فهو حر عن يميني ، فاشتراه ينوي به العتق عن يمينه .

لم يجزه في قول الشافعي ، وأبي ثور .

ويجزئه في قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

م ٤٤٥٤ - وإن أعتق عبداً على مال يأخذه من العبد ، لم يجزه ، ويعتق العبد في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٥٥ - وقال الشافعي ، وأبو ثور : كفارات الإيمان تخرج من رأس مال البيت .

وفي قول أصحاب الرأي : تكون من الثلث .

٣٠- باب الصوم

قال أبو بكر :

م ٤٤٥٦ - أجمع أهل العلم على أن الحالف الواجد للإطعام ، أو الكسوة أو الرقبة : لا يجزئه الصوم إذا حنث في يمينه ^(١) .

م ٤٤٥٧ - واختلفوا في الحال التي له أن يصوم فيها .

فقال الشافعي : من كان له أن يأخذ من الصدقة [٢٢٦/٢/ألف] فله أن يصوم .

(١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٥٧ رقم ٦٧٣ .

وقال أحمد ، وإسحاق : إذا كان عنده قوت يومه وليلته : أطعم ما فضل عنه ^(١) .

وقال أبو عبيد : إذا كان عنده قوت يومه لنفسه ، وعياله ، وكسوة تكون لكفائتهم ، ثم يكون بعد ذلك مالكاً لقدر الكفارة ، فهو عندنا واحد .

وروي عن النخعي أنه قال : إذا كان عنده عشرون درهماً ، فله أن يصوم ^(٢) .

وقال عطاء الخرساني : إذا كان عنده عشرون درهماً : أطعم ، وإن كان دون العشرين : صام .

وفيه قول سادس : وهو إذا كانت له خمسون درهماً ، وجب عليه الإطعام ، أو الكسوة ، وإذا كانت دون الخمسين فهو ممن لا يجد ، فيصوم .

وروينا عن سعيد بن جبير أنه قال : إذا لم يكن عنده إلا ثلاثة دراهم فليكفر بها ^(٣) .

وفيه قول ثامن : يروي عن الحسن أنه قال : إذا ملك درهمين ، وجب عليه الكفارة .

وقال أبو ثور : إذا كانت له دار يسكنها ، أو خادم ، ولم يكن عنده شيء أجزاء الصوم ، وبه قال ابن الحسن قال : دار يسكنها ، أجزاء الصوم ^(٤) .

(١) في المغني : يكفر بالصوم من لم يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليلته مقدار ما يكفر به ٥٥٨/٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق فرقده عنه ٥٠١/٨ رقم ١٦٠٥٠ .

(٣) روى له "عب" قال : ٥٠١/٨ رقم ١٦٠٤٩ .

(٤) "أجزاء الصوم" ساقط من الدار .

قال أبو بكر : قول أبي عبيد حسن .

م ٤٤٥٨ - واختلفوا في تفريق صوم الكفارة .

فروي أن في قراءة أبي بن كعب ، وابن مسعود : ﴿ ثلاثة أيام

مُتَّابِعَاتٍ ﴾ ^(١) .

وروينا هذا القول عن عطاء ^(٢) ، ومجاهد ^(٣) ، وعكرمة ،
والنخعي ، وبه قال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ،
وأبو ثور ^(٤) ، وأصحاب الرأي .

قالوا : لا يجوز إلا متتابعة .

وقالت طائفة : يجزئ التفريق فيها ، هذا قول مالك بن أنس ،
والشافعي وروي ذلك عن الحسن ، وطاووس .

قال أبو بكر : يلزم من زعم أن الرقبة في الموضع الذي لم يذكر

الله تعالى فيه مؤمنة ، لا يجزيء إلى مؤمنة ، استدلالاً بالآية التي أوجب
الله فيها على القاتل خطأ رقبة مؤمنة ، أن يقول كذلك لا يجزئ الصوم
في كفارة اليمين إلا متتابعاً ، إذ هي كفارة ، وكفارة ، لا فرق بينهما .

م ٤٤٥٩ - واختلفوا فيمن صام بعض الأيام في كفارة اليمين ، ثم أيسر .

فروينا عن الحسن وقتادة أنهما قالا : يمضي في صومه ، وليس

عليه إطعام ، وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو ثور .

(١) سورة المائدة : ٨٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٥١٣/٨ - ٥١٤ رقم ١٦١٠٢ .

(٣) روى له "عب" من طريق ليث عنه ٥١٤/٨ رقم ١٦١٠٥ .

(٤) " وأبو ثور " ساقط من الدار .

وقالت طائفة : إن صام يومين ، ثم أيسر ، فعليه أن يطعم ،
ولا يحتسب بالصيام .

روينا هذا [٢٢٦/٢ ب] القول عن النخعي ، والحكم ، وبه
قال الثوري ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : يمضي في صومه ، لأنه دخل في فرض مأمور
بالدخول فيه ، ولا يجوز نقل الفرض الذي دخل فيه إلى غيره
بغير حجة .

م ٤٤٦٠ - واختلفوا فيمن صام بعض الصوم الذي هو متتابع ، ثم مرض .
فقال طائفة : يبني على صومه ، هذا قول أحمد ، وإسحاق ،
وأبو ثور .

وكذلك قالوا في المرأة إذا حاضت : تبني .

وقال أصحاب الرأي في المريض والحائض : يستأنفان .

وقال مالك ، والشافعي في الحائض : تبني .

وقال الشافعي في المريض : يستأنف .

م ٤٤٦١ - واختلفوا فيمن أكل في نهار الصوم ناسياً .

فكان الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : يمضي
في صومه ، ولا قضاء عليه ، وبه نقول .

وقال مالك : يقضي يوماً مكانه .

م ٤٤٦٢ - واختلفوا فيمن صام للكفارة في أيام التشريق .

فقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : لا يجزئه .

وقال أبو ثور : يجزئه .

قال أبو بكر : لا يجزئه .

م ٤٤٦٣ - وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : إن صام رمضان ، ينوي عن الكفارة ، لم يجزه .

ولا يجزه من صوم^(١) شهر رمضان في قول الشافعي ، وأبي ثور .
ويجزئه في قول أصحاب الرأي .

م ٤٤٦٤ - وإذا أحنث في يمينه ، وماله غائب عنه .

فكان الشافعي يقول : لا يكفر حتى يحضر المال .

وقال ابن القاسم كذلك : يتسلف .

وقال أبو ثور : إن لم يجد قرضاً صام .

وقال أصحاب الرأي : يجزئه الصوم .

م ٤٤٦٥ - وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : لا يجزئه أن يصام عنه بعد موته ، وإن أوصى بذلك .

وقال أبو ثور : يجزئه .

م ٤٤٦٦ - واختلفوا فيمن حلف ، وهو موسر ، فأعسر .

فقال الشافعي : لا نرى الصوم يجزئ عنه .

وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : يجزئه .

م ٤٤٦٧ - وإن حنث وهو معسر ، ثم أيسر : ففيه للشافعي قولان :

أحدهما : أن الصوم يجزئه .

والثاني : أن حكمه حين يكفر ، وبهذا قال أبو ثور ،

وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وهذا أصح .

م ٤٤٦٨ - وكان الشافعي يقول : لو أن رجلاً عليه ثلاثة أيمان مختلفة ، فحنث

فيها ، فإن أطعم ، وأعتق ، وكسا ، ينوي الكفارة ، ولا ينوي عن أيها

(١) " صوم " ساقط من الدار .

العتق ، ولا عن أيها الإطعام ، ولا عن أيها الكسوة ، أجزاءه بنية الكفارة .

وكذلك قال مالك وأبو ثور ، وأبو حنيفة ^(١) .

٣١- باب كفارة العبد

قال أبو بكر :

م ٤٤٦٩ - واختلفوا فيما يجب على العبد إذا حنث في يمينه .

فكان الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي يقولون :
[٢٢٧/٢ / ألف] ليس عليه إلا الصوم ، وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي ^(٢) : لا يجزئه غير ذلك .

وقال أبو ثور : إذا أعطاه مولاه ما يكفر ، فأطعم ، أو أعتق ، أو كسا .

أجزأه واختلف فيه عن مالك ، فحكى ابن نافع أنه قال : لا يكفر العبد بالعتق ، لأنه لا يكون له الولاء ، ولكن يكفر بالصدقة إن أذن له سيده ، وأصوب ذلك أن يصوم .

وحكى ابن القاسم عنه أنه قال : إن أطعم ، أو كسا بإذن السيد فما هو بالبين وفي قلبي منه شيء .

م ٤٤٧٠ - واختلفوا في الغلام ، يكون نصفه حراً .

فكان النعمان يقول : لا يجزئه إلا الصيام .

(١) " وأبو حنيفة " ساقط من الدار .

(٢) " وأصحاب الرأي " ساقط من الدار .

وقال الشافعي : عليه أن يكفر مما في يديه من المال ، فإن لم يكن فيه يده مال لنفسه : صام .
وقال ^(١) أبو حنيفة : لا يجزئه .
ويجزئه أن يكفر مما في يديه في قول يعقوب ، ومحمد .
وقال أبو ثور : إن أذن له المولى ، فكفر بما يصيبه في يومه : أجزأه .

٣٢- باب الكافر يحلف ثم يحنث بعد إسلامه

قال أبو بكر :

م ٤٤٧١ - كان الثوري يقول : إذا حلف النصراني ، ثم أسلم ، فليس عليه كفارة فيما حلف عليه في شركه ، وبه قال أصحاب الرأي ^(٢) .
فإن حنث بعد إسلامه : فلا كفارة عليه .
وقال الشافعي ، وأبو ثور : عليه الكفارة وبه نقول .

٣٣- باب اليمين يحلف بها المرء إلى غير وقت معلوم

قال أبو بكر :

م ٤٤٧٢ - واختلفوا في الرجل يحلف بالطلاق ، ليفعلن كذا ، إلى غير وقت معلوم .

(١) " وقال أبو حنيفة : ... إلى قوله : في يومه : أجزأه " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ١٤٦/٨ .

فقال طائفة : لا يطؤها حتى يفعل الذي قال ، فأيهما مات ،
لم يرثه صاحبه ، روي هذا القول عن سعيد بن المسيب ^(١) ، والحسن
البصري ^(٢) ، والشعبي ^(٣) ، وبه قال أبو عبيد .

وقالت طائفة : إن مات ، ورثته ، وله وطؤها ، روي هذا القول
عن عطاء ، وبه قال يحيى الأنصاري .

وقال مالك : إن مات ترثه .

وقال إياس بن معاوية : يتوارثان .

وقال الثوري : إنما يقع الحنث بعد الموت ، وبه قال أبو ثور .

وقال ربيعة ، ومالك ، ويحيى الأنصاري ، والأوزاعي ، يضرب لهما
أجل المولي .

وقال ابن أشوع : يؤجل سنة .

وفيه قول خامس : حكى عن النعمان أنه قال : إذا قال : أنت
طالق ثلاثاً إن لم يأت البصرة ، فماتت [٢٢٧/٢ ب] امرأته قبل أن
يأتي البصرة ، فله الميراث .

ولو مات قبلها حنث ، وكان لها الميراث ، لأنه فار ^(٤) ،
ولأن الطلاق إنما وقع عليها قبل أن يموت بقليل .

ولو قال لها : أنت طالق إن لم تأت البصري أنت ، فماتت هي ،
فليس له منها ميراث ، وإن مات قبلها ، فلها الميراث .

(١) روى له "عب" من طريق عمرو بن شعيب عنه ٣٨٦/٦ رقم ١١٣١١ .

(٢) روى له "عب" من طريق قتادة عنه ٣٨٦/٦ رقم ١١٣١٢ .

(٣) وفي الدار "النخعي" .

(٤) وفي الأصل "بار" وهذا من الدار .

قال أبو بكر : إذا حلف المرء أن يفعل فعلاً ، ولم يجعل لذلك وقتاً ، فهو على يمينه ، استدلالاً :

(ح ١٣٩٩) بخبر مروان والمسور في قصة الحديبية ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : قلت : يعني للنبي ﷺ ، : " أو ليس كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت ، فنطوف به ؟ قال : بلى ، فأخبرتك أنا نأتيه العام ؟ ، قلتُ : لا ، قال : فأنت آتية ومطوف به " (١) .
وفي ذلك دليل على أن الحالف ليفعلن فعلاً متى فعله برّه .

٣٣- باب اليمين يكررها الحالف مراراً

قال أبو بكر :

م ٤٤٧٣ - اختلف أهل العلم في الحالف ، يكرر يمينه في الشيء الواحد مراراً ، في مجلس واحد ، أو مجالس متفرقة .

فقالت طائفة : تجزئه كفارة واحدة ، روينا هذا القول عن ابن عمر (٢) ، وبه قال الحسن ، وعروة بن الزبير (٣) ، والزهري ، ومالك ابن أنس ، والأوزاعي ، وأبو عبيد .

وقالت طائفة : إن أراد بها اليمين الأول ، فهي يمين واحدة .

وإن ردّد ، يريد أن يغلظ ، فلكل يمين كفارة ، هذا قول الثوري (٤) ، وبه قال أبو ثور .

(١) أخرجه "خ" في الشروط ، باب الشروط في الجهاد ، والمصالحة مع أهل الحرب ، وكتابة الشروط ٣٢٩/٥ - ٣٣٣ رقم ٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ ، في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

(٢) روى له "عب" من طريق سالم ونافع عنه ٥٠٣/٨ رقم ١٦٠٥٦ - ١٦٠٥٩ .

(٣) روى له "عب" من طريق هشام بن عروة عنه ٥٠٤/٨ - ٥٠٥ رقم ١٦٠٦٣ .

(٤) روى عنه "عب" ٥٠٤/٨ رقم ١٦٠٦٢ .

وقالت طائفة : إن حلف في مجلس واحد بأيمان ، فكفارة واحدة ،
وإن كان في مجالس شتى ، فكفارات شتى ، روي هذا القول عن
عمرو بن دينار ^(١) ، وقتادة ^(٢) .

وقالت طائفة : ما لم يكفر فعليه كفارة واحدة ، إذا حلف على
أمر شتى ، أو على شيء واحد ، مراراً ، في مجلس ، أو مجالس ،
هذا قول أحمد ، وإسحاق ^(٣) .

وقال الشافعي ^(٤) : عليه في كل يمين كفارة ، إلا أن يريد التكرير .
وقال أصحاب الرأي : عليه يمينان إذا حلف مرتين ، إلا أن يكون
نوى باليمين الآخرة اليمين الأولى ، فيكون عليه ^(٥) كفارة واحدة .

٣٥- باب مسألة ^(٦)

م ٤٤٧٤ - واختلفوا فيمن قال : إن حلفت بطلاقك ، فأنت طالق ، إن حلفت
بطلاقك فأنت طالق ، إن حلفت بطلاقك فأنت طالق .

فقال طائفة : تقع عليها الطلقة الأولى والثانية ، إن كان دخل
بها ، وكانت في عدة منه ، لأنه حلف بطلاقها في المرة الثانية فصارت
طالقاً بالتطليقة الأولى [٢٢٨/٢ / ألف] .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٥٠٥/٨ رقم ١٦٠٦٥ .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٥٠٥/٨ - ٥٠٦ رقم ١٦٠٦٦ .

(٣) المغني ٥١٤/٩ - ٥١٥ .

(٤) في الأصل " النعمان " وهذا من الدار ، وهو الصحيح .

(٥) " عليه " ساقط من الدار .

(٦) " باب مسألة " ساقط من الدار .

وحلف ^(١) بطلاقها في الثالثة ، كانت طالقاً بالثانية أخرى ،
وصارت الثالثة يميناً أخرى ، إن أعاد الكلام وقعت عليها أيضاً
[تطليقة أخرى فإن كان لم يدخل بها : وقعت عليها] ^(٢) تطليقة
واحدة .

هذا قول أصحاب الرأي ^(٣) .
وقال أبو ثور : لا يقع عليها من الطلاق شيء ، لأن ذلك
تكرير للكلام .

٣٦- باب المساكنة

قال أبو بكر :

م ٤٤٧٥- وإذا حلف الرجل : لا يساكن فلاناً ، ولا نية له ، وكانا في دار فيها
مقاصير ، كان كل واحد منهما في حجرة .
فلا حنث عليه ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب
الرأي .

وفي قول مالك : يحنث .

م ٤٤٧٦- وقال الشافعي : النقلة والمساكنة على البدن دون الأهل ، والمال ،
والولد ^(٤) والمتاع ، وبه قال أبو ثور .
وقال أصحاب الرأي : لا يكون الانتقال إلا بالأهل ، والمتاع .

(١) وفي الدار " ولو حلف " وهو خطأ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل ، وهذا من الدار .

(٣) المبسوط ١٥٩/٨ .

(٤) " والولد " ساقط من الدار .

ومذهب مالك : أن ينتقل بكل شيء له ^(١) .

م ٤٤٧٧ - وإذا حلف الرجل : ألا يساكن الرجل ، هو ساكن معه ، فإن أقاما ^(٢) ساعة بعدما أمكنه أن يتحول ، حنث ، كذلك قال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : إذا لم يكن له نية ، ثم أقام فيها بعد يمينه يوماً ، أو أكثر ، حنث ، وينبغي له حين حلف أن يخرج متاعه منها مكانه .

قال أبو بكر ^(٣) : لا فرق بين مقام يوم أو نصف يوم ، إذا أقام بعد يمينه قليلاً ، وهو يمكنه الخروج : حنث .

م ٤٤٧٨ - واختلفوا فيمن حلف : لا يساكن فلاناً في دار بعينها ، فاقسما الدار نصفين ، وفتح كل واحد منهما باباً لنفسه ، فسكنا :

فقال أبو ثور وأصحاب الرأي : يحنث .

وقال مالك : لا يعجبني ذلك .

وقال الشافعي : إن كان بينهما حاجز ، ولكل واحد من الحجرتين باب ، لم يحنث .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٤٧٩ - وإذا حلف : ألا يسكن داراً بعينها ، فهدمت ، وبنيت ، فسكنها ، حنث ، في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٨٠ - وإذا حلف ألا يسكن دار فلان ، فباع فلان الدار ، وسكنها بعدما

(١) " له " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " أقام " .

(٣) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

صارت ^(١) لغيره : لم يحنث في قول أبي ثور ، والنعمان ، ويعقوب .

وقال الشافعي ، وابن الحسن : إن لم يكن له نية ، حنث .

م ٤٤٨١ - وإذا حلف ألا يسكن بيتاً ، ثم هدم ذلك البيت ، وصار صحراء ،
ثم بني في موضعه بيت آخر ، فبسكنه ، حنث في قول أبي ثور ،
كما قال في الدار .

ولا يحنث في قول أصحاب الرأي [٢٢٨/٢ ب] .

قال أبو بكر : لا فرق بينهما .

م ٤٤٨٢ - وإذا حلف ألا يأكل طعاماً لفلان ، فاشترى فلان طعاماً ، فأكل منه ،
حنث ، في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ويشبه ذلك
مذهب الشافعي .

وبه نقول .

م ٤٤٨٣ - وإذا حلف ألا يسكن داراً لفلان ، فسكن داراً بين فلان وآخر ،
لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٨٤ - وإذا حلف ألا يسكن داراً اشتراها فلان ، فاشترى فلان داراً لغيره ،
فسكنها ، حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٤٨٥ - واختلفوا في الرجل يحلف ألا يسكن بيتاً ، وهو من أهل البادية ،
أو من أهل القرية .

فقال الشافعي : أي بيت سكن ، من شعر ، أو خيمة ، أو ما وقع
عليه اسم بيت ، أو بيت حجارة ، أو مدر : حنث .

وقال أصحاب الرأي : إذا سكن بيت شعر لم يحنث إذا كان من
أهل الأمصار .

فإن كان من أهل البادية : حنث في قول أبي ثور ، وقولهم جميعاً .

(١) وفي الدار " كانت " .

م ٤٤٨٦ - وإذا حلف ألا يسكن بيتاً لفلان ، فسكن صُفّة له .

حنث في قول أصحاب الرأي .

ولا يحنث في قول أبي ثور .

قال أبو بكر : هذا أصح .

م ٤٤٨٧ - وإذا حلف ألا يسكن دار فلان هذه ، فسكن بعضها ، حنث في قول

أبي ثور ، وأصحاب الرأي ، إلا أن يكون أراد ألا يسكن كلها .

م ٤٤٨٨ - وإذا حلف ألا يدخل داراً لفلان ، فدخل دار فلان هو ^(١)

فيها ساكن .

حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وبه قال الشافعي ، إلا أن يكون نوى مسكناً له يملكه .

م ٤٤٨٩ - وإذا حلف ألا يدخل على فلان ، ولم يسم بيتاً ، ولا نية له ، فدخل

عليه في بيته ، أو بيت رجل ، أو صفة ، حنث في قول أبي ثور ،

وأصحاب الرأي ^(٢) .

م ٤٤٩٠ - وإن دخل عليه في دهليز باب ، أو ظلة ، أو سقيفة ، أو فسطاط ،

أو خيمة ، أو بيت شعر .

حنث في قول أبي ثور .

ولم يحنث في قول أصحاب الرأي .

فإن كان الخالف من أهل البادية : حنث في قولهم جميعاً .

م ٤٤٩١ - وإن دخل عليه الكعبة أو مسجداً ، حنث في قول أبي ثور .

ولم يحنث في قول أصحاب الرأي .

وقال الشافعي : إذا دخل عليه المسجد ، لم يحنث .

(١) " فلان ، هو " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ١٦٩/٨ .

م ٤٤٩٢ - وإذا حلف ألا يدخل بيتاً لفلان ، فأنهدم وصار صحراء ، فدخله ،
لم يحنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي : لا يحنث [٢٢٩/٢ / ألف] .

وقال أصحاب الرأي في الدار ^(١) يحنث لأنها دار ، وقالوا في
البيت : لا يكون بيتاً إلا ببناء .

قال أبو بكر : لا يحنث في المسألتين جميعاً .

م ٤٤٩٣ - وإذا حلف ألا يدخل على فلان بيتاً ، أو داراً ، فدخل بيتاً
أو داراً ، وفلان فيه ، وهو لا ينوي الدخول عليه ، لم يحنث في
قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : لا يحنث إذا لم ينو الدخول عليه ، ولم يعلم .

وللشافعي قول آخر أنه يحنث ^(٢) .

قال أبو بكر : لا يحنث .

٣٦- باب الكفارة في اليمين قبل الحنث وبعده

قال أبو بكر :

م ٤٤٩٤ - اختلف أهل العلم في كفارة اليمين قبل الحنث ، وبعده .

فرخصت طائفة أن يكفر المرء عن يمينه ^(٣) قبل أن يحنث .

كان ابن عمر يكفل قبل الحنث أحياناً ، وبعده أحياناً ^(٤) .

(١) " في الدار " ساقط من الدار .

(٢) " أنه يحنث " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " عن نفسه " .

(٤) روى له "عب" من طريق نافع عنه ٥١٥/٨ رقم ١٦١٠٧ ، ١٦١٠٨ .

وممن روينا عنه أنه رخص في الكفارة قبل الحنث ، ابن عباس ،
وعائشة رضي الله عنها ، وابن سيرين والحسن البصري .
وكان ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، ومالك ، والأوزاعي ، وابن
المبارك ، والثوري : يرون الكفارة قبل الحنث جائزة .
غير أن مالكا ، والثوري ، والأوزاعي يستحبون أن يكفر
بعد الحنث .

وكان أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وسليمان ابن
داود ، وأبو خيثمة ^(١) ، يرون الكفارة قبل الحنث تجزئ .
وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث .
وفيه قول ثالث : قاله الشافعي قال : إن كفر قبل الحنث
باطعام : يجزئ وإن كفر بصوم ، لم يجزه .

قال أبو بكر : جاءت الأخبار عن رسول الله ﷺ بألفاظ
شتى ، ففي :

(ح ١٤٠٠) بعضها : أن النبي ﷺ قال : " وإذا حلفت على يمينٍ ، فرأيت غيرها
خيراً منها فأت الذي هو خيرٌ ، وكفر عن يمينك " ^(٢) .
(ح ١٤٠١) وفي بعضها أن النبي ﷺ قال : " كفر عن يمينك وأنت الذي
هو خيرٌ " ^(٣) .

قال أبو بكر : وأي ذلك فعل يجزئه ^(٤) .

(١) وفي الدار " أبو حنيفة " مكان أبي خيثمة ، وهو خطأ .

(٢) تقدم راجع رقم ١٣٧٨ .

(٣) تقدم راجع رقم ١٣٧٩ .

(٤) انظر شرح النووي لمسلم ١٠٨/١١ - ١٠٩ ، وفتح الباري ٦٠٨/١١ - ٦٠٩ .

٣٨- باب مسائل^(١)

م ٤٤٩٥ - وإذا حلف ألا يدخل من باب هذه الدار ، ولا نية له فحول بابها إلى موضع آخر ، فدخلها : لم يحنث ، كذلك قال الشافعي ، وأصحاب الرأي .

قال الشافعي : [٢٢٩/٢ ب] وإن حلف ألا يدخل الدار ، حنث .

قال أبو بكر^(٢) : وبه نقول .

م ٤٤٩٦ - وإذا حلف الرجل ألا يركب دابة ، وهو راكبها ، أو لا يلبس ثوباً وهو لابسها ، أو لا يدخل داراً وهو فيها داخل .

فقلت طائفة : إن نزع الثوب مكانه أو نزل مكانه ، أو خرج من الدار مكانه ، وإلا حنث ، هذا قول الشافعي .

ولا يحنث في شيء من ذلك عند أبي ثور ، إلا أن يخرج من الدار ، ثم يدخل ويتزل عن الدابة ، ثم يركبها ، ويتزع الثوب ، ثم يلبسه . وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي : في الدابة إذا مكث عليها ساعة بعد اليمين : حنث .

وقالوا في البيت : إن أقام فيه لم يحنث ، لأنه لم يدخله بعد اليمين .

وقالوا في القميص : إن تركه عليه بعد اليمين يحنث .

قال أبو بكر : ليس بين شيء من ذلك فرق .

(١) " باب مسائل " ساقط من الدار .

(٢) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

م ٤٤٩٧ - وإذا حلف ألا يكلم فلانة امرأة فلان ، فطلقها فلان ،
ثم كلمها : حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٤٩٨ - وإذا حلف ألا يدخل دار فلان هذه ، فجعلت الدار حماماً ،
أو بستاناً ، ثم دخل ذلك الموضع : لم يحنث في قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي .

وبه نقول .

م ٤٤٩٩ - وإذا حلف ألا يضع قدمه في دار فلان ، ولا نية له ، فدخلها
راكباً : لم يحنث في قول أبي ثور ، وإن دخلها وعليه خف
أو نعل : حنث في قوله .

وقال أصحاب الرأي : يحنث في ذلك كله ، لأن معاني كلام الناس
ههنا إنما تقع على الدخول .

م ٤٥٠٠ - فإن قام على حائط من حيطان الدار ^(١) ، حتى صار على سطح من
سطوحها ، حنث في قول المدني ^(٢) ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٣) .
وقال الشافعي : لا يحنث ، قال : وإنما دخولها أن يدخل بانيها ، أو
عرصتها .

قال أبو بكر : الشافعي لا يحنثه بدخوله السطح ، ويرى
الاعتكاف على سطح المسجد ، أو ظهر المسجد .

والمدني لا يرى للمعتكف المقام ^(٤) على سطح المسجد ،

(١) وفي الدار " حيطانها " .

(٢) وفي الدار " المزني " .

(٣) المبسوط ١٧١/٨ - ١٧٢ .

(٤) وفي الدار " والذي لا يرى الاعتكاف على " .

ويحنت الحالف لا يدخل داراً إن رقى سطحها .
وكذلك ذلك من قولهما تضاد ، وهو عندي حانث في المسألتين
جميعاً ، إذ سطح المسجد من المسجد ، أو سطح الدار [٢٣٠/٢ / ألف]
من الدار .

٣٩- باب الخروج في كفارة^(١) اليمين

قال أبو بكر :

م ٤٥٠١- وإذا قال لامرأته : أنت طالق إن خرجت إلا ياذني ، ولا نية له ،
فأذن لها فخرجت ، ثم عادت فخرجت ، لم يحنت في قول الشافعي ،
وأبي ثور ، وأصحاب الرأي^(٢) .

قال أبو بكر : وكذلك نقول .

وكذلك قوله : إلا أن آذن لك ، أو إلا ياذني .

م ٤٥٠٢- وإذا قال : أنت طالق كلما خرجت إلا ياذني ، أو أنت طالق في كل
وقت خرجت إلا ياذني ، كان هذا على كل خرجة ، في قول
الشافعي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٥٠٣- وإذا حلف ألا تخرج من بيته ، فخرجت من الدار ، ولا نية له ،
لم يحنت في قول أبي ثور .

وهو حانث في قول أصحاب الرأي .

(١) " كفارة " ساقط من الدار .

(٢) في الدار وقع تكرار سطر لسهو الناسخ ، يكرر فيه هذه الفقرة مع نقص وزيادة ، وهو حانث
في قول الشافعي .

م ٤٥٠٤ - وإذا حلف ألا تخرج من الدار ، فاحتملها هو فأخرجها ، لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وهذا قياس قول مالك بن أنس .

وبه نقول .

م ٤٥٠٥ - وإذا حلف ألا يدخل عليها فلان البيت ، فدخل فلان البيت ، ثم جاءت فدخلت عليه ، لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وبه نقول .

م ٤٥٠٦ - وإذا حلف ألا تخرج امرأته إلا بإذنه ، فأذن لها من حيث لا تسمع ، فكان مالك يقول : يحنث .

وقال الشافعي : لا يحنث ، والورع أن يحنث نفسه .

٤٠- باب الأيمان في الطعام والشراب

قال أبو بكر :

م ٤٥٠٧ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من حلف ألا يأكل طعاماً ، أو لا يشرب شراباً ، فذاق شيئاً من ذلك ولم يدخل حلقه : أنه لا يحنث ^(١) .

ومن حفظنا ذلك عنه الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .
وبه نقول .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٧ رقم ٦٧٤ .

م ٤٥٠٨ - وإذا حلف ألا يأكل شيئين من الطعام سماهما ، فأكل أحدهما ، لم يحنث في قول الشافعي ، مثل أن يقول : والله لا أكلت خبزاً ولحماً ، فأكل أحدهما .

وكذلك لو قال لزوجته : أنت طالق ، إن دخلت هاتين الدارين ، فدخلت احدهما : لم يحنث .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال : والله لا آكل كذا ولا كذا ، فأيهما أكل حنث .

وكذلك إذا قال : والله لا أكلم فلاناً ولا فلاناً ، فأيهما كلم حنث ^(١) .

وقال أبو ثور : وكذلك إذا قال : والله لا أذوق طعاماً ولا شراباً ، فذاق أحدهما : حنث .

م ٤٥٠٩ - وإذا [٢٣٠/٢ ب] حلف لا يأكل لحماً ، فأكل سمكاً : لم يحنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وبه قال الشافعي ، وقال : يحنث في الورع .

وقال الثوري : أما في القضاء فيقع عليه ، والنية فيما بينة وبين الله تعالى ^(٢) .

وقال قتادة : السمك لحم .

م ٤٥١٠ - وإذا حلف ألا يأكل لحماً ، فأكل شحماً : لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
ولا يحنث إن أكل ألية .

م ٤٥١١ - وقالوا : يحنث إن أكل لحوم الوحش ، والأنعام ، والطيور .

(١) المبسوط ١٧٥/٨ - ١٧٦ .

(٢) روى عنه "عب" قال : ٣٨٠/٦ رقم ١١٢٨٢ .

وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي في البطون كذلك .

وقال أحمد : إذا حلف ألا يأكل اللحم ، فأكل الشحم : لا بأس به ، ألا أن يكون أراد اجتناب الدسم ^(١) .

م ٤٥١٢ - وإذا حلف ألا يأكل أدماً ، ولا نية له .

فالأدم عند أهل الكوفة : اللبن والزيت ، والخل ، والثريد ^(٢) ، وأشباه ذلك ، وبه قال أبو ثور .

وقال النعمان ، ويعقوب في الجبن والبيض : لا يؤتدم به ولا يحنث .

وقال أبو ثور ، ومحمد : يحنث في الجبن والبيض .

وقال أبو ثور : الأدم : ما كان من طبخ ، أو شواء ، أو لبن ، أو سمن ، أو خل ، أو زيت ، أو جبن ، أو زيتون ، أو سمك طري ، أو مالح ، أو بيض ، أو تمر ، أو ما يأتدم به الناس فهو أدم .

قال أبو بكر : قول أبي ثور حسن .

م ٤٥١٣ - كان أبو ثور يقول : إذا حلف ألا يأكل شواء ، فأكل ما يشوي من الطعام يحنث فيه .

وقال أصحاب الرأي : إذا لم يكن له نية ، لا يقع اسم الشواء إلا على اللحم .

قال أبو بكر : قول أبي ثور أصح .

م ٤٥١٤ - وإذا حلف ألا يأكل الرؤوس .

لم يحنث في قول الشافعي ، إلا برؤوس الإبل ، والبقر ، والغنم .

وبه قال أبو ثور إذا لم تكن له نية .

(١) المغني ٦٠٥/٩ .

(٢) وفي المبسوط ١٧٨/٨ " والزبد " .

وقال النعمان : لا يقع هذا إلا على الغنم ، والبقر إذا لم يكن له نية .

وقال يعقوب ، ومحمد : أما اليوم ، فإنما اليمين على رؤوس الغنم .
قال أبو بكر : جعل الشافعي اليمين فيمن حلف بألا يأكل رؤوساً : على المتعارف ، وإذا حلف ألا يأكل لحمًا على الأسماء ، وما بينهما عندي فرق .

م ٤٥١٥ - وإذا حلف ألا يأكل بيضا ، فإن البيض الذي يحنث به صاحبه .
بيض الدجاج ، والأوز ، والنعام ، ولا يحنث بيض الحيتان .
وجعل أصحاب الرأي ذلك على بيض الطير ، والدجاج ، والإوز ، وإن أكل غيره : لم يحنث .
وقال أبو ثور : إذا لم تكن له نية ، فهو على بيض الدجاج ، وما يباع في السوق مما يتعارفه الناس .

م ٤٥١٦ - وإذا حلف ألا يأكل فاكهة ، فالفاكهة معروفة [٢٣١/٢ / ألف] .
ولا يحنث في قول أبي ثور إذا أكل ما يخرج من النخل .
قال : والعنب ، والخيار ، والقثاء ، ليس من الفاكهة .
ولا يحنث في قول أصحاب الرأي بالعنب ، والرمان ، والرطب .
وقال يعقوب ، ومحمد : نراه حائثاً ، يريدان إذا أكل عنباً ^(١) .
وجعل أبي ثور البطيخ من الفاكهة .
م ٤٥١٧ - وإذا حلف ألا يأكل من هذا الدقيق شيئاً ، فأكل من خبزهِ ، ولا نية له .

لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور .
ويحنث في قول أصحاب الرأي .

(١) المبسوط ١٧٨/٨ - ١٧٩ .

م ٤٥١٨ - وإذا حلف ألا يأكل من هذه الحنطة ، فطحنت ، فأكلها خبزاً ،
أو سويقاً .

لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان .

ويحنث في قول يعقوب ، ومحمد ^(١) .

قال أبو بكر : لا يحنث في هذه ، ولا في التي قبلها .

وإذا حلف ألا يأكل بسرّاً ، فأكل رطباً ، أو حلف ألا يأكل رطباً ،
فأكل تمرّاً ، أو لا يأكل بسرّاً فأكل بلحاً ، أو لا يأكل طعاماً فأكل
بلحاً ، أو حلف ^(٢) ألا يأكل لحماً فأكل شحماً ، أو حلف ^(٣) ألا
يأكل شحماً فأكل لحماً ، أو لا يأكل زبداً فأكل لبناً ، أو لا يأكل خلاً
فأكل مرقاً فيه خل .

لم يحنث في شيء من هذا ، عند الشافعي ، في حكاية أبي ثور عنه ،
وبه قال أبو ثور .

وفي قول أصحاب الرأي : إذا حلف ألا يأكل من هذا البسر
شيئاً ، فأكل منه بعدما يصير رطباً أو تمرّاً : لم يحنث .

م ٤٥١٩ - وكذلك لو حلف ألا يأكل من هذا اللبن شيئاً ^(٤) ، فأكل منه حين
صنع جبناً أو أقطاً ^(٥) ، لم يحنث ، لأنه قد تغير عن حاله .

قال أبو بكر : كل هذا لا يحنث فيه .

(١) المبسوط ١٨١/٨ .

(٢) " حلف " ساقط من الدار .

(٣) " حلف " ساقط من الدار .

(٤) " شيئاً " ساقط من الدار .

(٥) أقط : ككتف ، بفتح ثم كسر وقد تسكن تخفيفاً ، يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك
حتى يمتص .

وقال أحمد ، وإسحاق إذا حلف ألا يشرب اللبن فأكل الزبد : لم يحنث .

وقال النخعي : من حلف ألا يأكل الزبد ، فأكل لبناً : لم يحنث ، وإن حلف ألا يأكل لبناً ، فأكل زبدًا ، قال : قد حنث ، لأن الزبد من اللبن ^(١) .

م ٤٥٢٠ - وإذا حلف ألا يأكل خبزاً ، فمائه ^(٢) وشربه ، أو لا يشرب سويقاً ، فأكله .

لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٣) .
م ٤٥٢١ - وإذا حلف ألا يأكل هذه التمرة ، فسقطت في تمر ، فأكل التمر كله .

حنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

وإن كان بقي من التمر تمرة : لم يحنث في الحكم ، وحسن لو حنث نفسه في الورع .

م ٤٥٢٢ - وإذا حلف ألا يأكل بسرًا ، فأكل بُسرًا مُذنبًا ^(٤) ، أو حلف ألا يأكل [٢٣١/٢ ب] رطباً فأكل بسرًا مذنباً .

وقال أبو ثور : إن كان الغالب عليه البسر : كان بسرًا ، وإن كان الغالب عليه الرطب وإن بقي فيه شيء من البسر : فهو رطب .

(١) روى له "عب" من طريق مغيرة عنه قال : ٣٧٩/٦ - ٣٨٠ رقم ١١٢٨٠ .

(٢) مائه : أي خلفه . القاموس المحيط ١٧٤/١ .

(٣) المبسوط ١٨٢/٨ - ١٨٣ - ١٨٤ .

(٤) المذنب : بكسر النون ، الذي بدأ فيه الارطاب من قبل ذنبه أي طرفه ، النهاية ٥١/٢ ، القاموس ٦٩/١ ، الصحاح ١٢٨/١ .

وفي قول أبي يوسف : إذا حلف ألا يأكل بسرّاً ، فأكل رطباً ،
وفي الرطب شيء من بسر : لم يحنث .
ويحنث في قول النعمان ، ومحمد .

م ٤٥٢٣ - وإذا حلف ألا يأكل رطباً ، فأكل ذلك السر مذنباً ، ففي
هذا قولان :

أحدهما : أنه يحنث ، وإن كان المذنب يقع ^(١) عليه اسم السر ،
واسم الرطب ، هذا قول النعمان ، ومحمد ^(٢) .

والقول الثاني : أنه بسر ، وليس برطب ، حتى يرطب ويسمى
رطباً ، وهذا لا يحنث ، وهذا قول يعقوب .

م ٤٥٢٤ - وإذا حلف ألا يأكل من هذا العنب شيئاً ، فأكل منه بعد ما صار
زيباً ، لم يحنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٢٥ - وإذا حلف ألا يأكل من الحلو شيئاً ، فما أكل من خبيص ،
أو عسل ، أو سكر ، أو ناطف ، أو غير ذلك مما يسميه الناس
حلواً : حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

٤١- باب يمين المكره

قال أبو بكر :

قال الله جل ذكره : ﴿ إِنْ مِنْكُمْ أَكْرَهٌ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ ^(٣) .
واختلف أهل العلم في يمين المكره .

(١) وفي الدار " لا يقع " .

(٢) المبسوط ١٨٤/٨ .

(٣) سورة النحل : ١٠٦ .

فقلت طائفة : إذا حلف ألا يأكل الشيء ، فأكره على
أكله : لم يحنث .

هذا قول أبي ثور .

وقال الشافعي : يمين المكره غير ثابتة عليه .

وقال أصحاب الرأي : يحنث .

م ٤٥٢٦ - وإذا حلف ألا يدخل دار فلان ^(١) فاحتمل ، فأدخل .

فكان الثوري ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : لا يحنث

وبه قال الشافعي ، تراخى أو لم يتارخ .

وقال مالك : إن أدخل مربوطاً ، فلا شيء عليه .

وروي عن النخعي أنه قال : إذا أدخلها مربوطاً ، فقد دخل .

وقال الأوزاعي في امرأة حلفت على شيء ، فأحشها زوجها

كرها ، فكفارها عليه ^(٢) .

٤٢- باب مسألة ^(٣)

م ٤٥٢٧ - وإذا حلف ألا يأكل ثمراً فأكل حيساً ^(٤) ، لم يحنث في قول أبي ثور .

ويحنث في قول أصحاب الرأي .

م ٤٥٢٨ - وإذا حلف ألا يأكل طعاماً ، فمضغه ورمى به ، لم يحنث في قول أبي

ثور ، وأصحاب الرأي .

(١) وفي الدار " بيتاً " .

(٢) وفي الدار " عليها " .

(٣) " باب مسألة " ساقط من الدار .

(٤) الحيس : تمر يزرع نواه ويدق مع أقط ويعجنان بالسمن ، ثم يدلك باليد حتى يبقى كالشريد .

م ٤٥٢٩ - وإذا حلف ألا يأكل حبا ، فأى شيء وقع عليه اسم الحب ، فأكله ،
حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) [٢٣٢/٢ / ألف] .

٤٣- باب الكفارة في الشراب

قال أبو بكر :

م ٤٥٣٠ - وإذا حلف ألا يشرب شراباً ، ولا نية له ، فأى شراب شربه مما يقع
عليه اسم شراب ، ماء أو غيره ، حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب
الرأي ^(٢) .

م ٤٥٣١ - وإن قال : أردت شراباً دون شراب ، وكانت يمينه بالطلاق ،
أو العتق : لم يصدق في الحكم ، وصدق فيما بينه وبين الله عز وجل .
وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٣٢ - وإذا حلف ألا يشرب مع رجل سماه ، فإن شرباً في مجلس واحد ، من
شراب واحد أو شرابين ، أو كل واحد منهما من شراب على حدة ،
حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

ولا ^(٣) يحنث إن صبّ الشراب في حلقه مكرها .

م ٤٥٣٣ - وإذا حلف ألا يشرب ، فمضى حب الرمان ورمى بالثفل ، لم يحنث ،
في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(١) المبسوط ١٨٥/٨ - ١٨٦ .

(٢) المبسوط ١٨٢/٨ .

(٣) " ولا يحنث ... إلى قوله : وبه نقول " ساقط من الدار .

٤٤- باب الكسوة

قال أبو بكر :

م ٤٥٣٤ - وإذا حلف ألا يشتري ثوباً ، ولا نية له ، حنث إن اشترى كساء قز ، أو طيلساناً ، أو ثوباً من البياض ، أو ثوباً وشي ، أو فرواً ، أو قباء ، أو قميصاً ، في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .

م ٤٥٣٥ - وإن اشترى بساطاً ، أو مسحاً ، لم يحنث في قول أصحاب الرأي ، ويحنث في قول أبي ثور .

م ٤٥٣٦ - ولو اشترى قلنسوة ، أو نصف ثوب ، لم يحنث في قولهم جميعاً .

م ٤٥٣٧ - ولو اشترى أكثر من نصف ثوب ، لم يحنث في قول أبي ثور ، ويحنث في قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر : لا يحنث إلا بما يقع عليه اسم ثوب .

م ٤٥٣٨ - وإذا حلف ألا يلبس هذا الثوب بعينه ، فائتزر به ، أو ارتدى به ، حنث في قولهم جميعاً .

وبه نقول .

م ٤٥٣٩ - وإذا حلف ألا يلبس قميصاً ، ولا نية له ، فائتزر به ، أو ارتدى به ، لم يحنث في قول أبي ثور .

ويحنث في قول أبي يوسف ، ومحمد إذا قال : لا ألبس هذا القميص .

م ٤٥٤٠ - وإذا حلف ألا يعطي فلاناً ديناراً ، فكساه ثوباً ، أو حلف ألا يكسو فلاناً فأعطاه ديناراً .

(١) المبسوط ٢/٩ .

حنث في قول مالك ^(١) .

ولا يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

م ٤٥٤١ - وإذا حلف ألا يلبس ثوب فلان هذا ، فباعه فلان ، فلبسه ، لم يحنث

في قول أبي ثور ، والنعمان ، ويعقوب .

ويحنث في قول محمد .

٤٥- باب [٢/٢٣٢ ب] الكفارة في الوفاء باليمين

قال أبو بكر :

م ٤٥٤٢ - إذا حلف ليقضين فلاناً حقه رأس الهلال .

فقال مالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : له ليلة ويوم من رأس

الشهر ^(٣) .

وقال الشافعي : يحنث إذا مرت الليلة التي يهل فيها الهلال ،

إذا قال : إلى رأس الهلال ، أو عند رأس الهلال ، أو إلى

استهلال الهلال .

م ٤٥٤٣ - وإذا حلف ليقضينه حقه اليوم ، فله اليوم حتى تغيب الشمس ، في

قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٤٤ - وإذا حلف ليقضينه ماله رأس الشهر ، فأعطاه قبل ذلك ، أو وهبه

له الطالب ، أو أبرأه منه .

يحنث في قول الشافعي ، إن لم يكن له نية .

(١) المدونة الكبرى ٦٠/٢ .

(٢) المبسوط ٤/٩ ، ٥ .

(٣) وفي الدار " الهلال " .

وقال أبو ثور : إن كانت يمينه إنما هي على أن يخرج مما عليه ، فلا يحنث إذا خرج منه قبل الوقت ، وإن كان أراد أن يعطيه في وقت ، فأعطاه في غيره : حنث .

وفي قول النعمان ، ومحمد : لا يحنث .

ويحنث في قول ^(١) الثوري ^(٢) ، ويعقوب .

م ٤٥٤٥ - وإن مات الطالب فالمطلوب لم يحنث ، في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٤٦ - وإذا حلف ألا يعطيه حتى يأذن له فلان ، فمات فلان قبل أن يأذن له .

سقطت اليمين في قول أبي ثور ، والنعمان ، ومحمد .

وقال يعقوب : يحنث إذا كلمه ، أو أعطاه .

م ٤٥٤٧ - وإذا حلف لقاضٍ : لا يرى كذا وكذا ، إلا رفعه إليه ، فمات ذلك القاضي ، فرأى ذلك الشيء بعد موته .

لم يحنث في قول الشافعي ، وأبي ثور .

وحكى أبو ثور ذلك عن النعمان ، ومحمد .

وحكى عن يعقوب أنه قال : إذا مضى الوقت ، حنث .

قال أبو بكر : بقول الشافعي أقول .

م ٤٥٤٨ - وإذا حلف بطلاق امرأته ليأتين البصرة ، ولم يوقت وقتاً ، فمات قبل ذلك .

لم تطلق في قول أبي ثور ، لأنه لم يفرط ، ولو كان له وقت فمضى .

(١) وفي الدار " المزني " .

(٢) روى عنه "عب" ٣٨٢/٦ رقم ١١٢٩٣ .

وقال أصحاب الرأي : يقع الطلاق عليها .

م ٤٥٤٩ - وإذا حلف بعق كل مملوك له ، ثم حنث ، وله عيب وإماء ، ومكاتبون ، ومدبرون ، وأمهات أولاد .

عق جميع هؤلاء ، في قول الشافعي ، والنعمان ^(١) ، ويعقوب ، ومحمد ، إلا المكاتبين ، فإنهم لا يعتقدون في قولهم جميعاً .

وخالفهم أبو ثور في ذلك فقال : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، فرأى اليمين تلزمه .

وقال أبو ثور : وفيه قول آخر ، وهو : أن عليه كفارة يمين ، هذا قول جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ [٢٣٣/٢ / ألف] ، ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وعائشة وحفصة ، وأم سلمة - رضي الله عنهم - .

م ٤٥٥٠ - وإذا حلف ألا يشتري عبداً ، أو متاعاً ، أو حلف ألا يبيع عبداً أو متاعاً ، فأمر غيره فباع ذلك الشيء ، أو اشتراه . ففي قول مالك ، وأبي ثور : يحنث .

وفي قول الشافعي : لا يحنث ، ولا يحنث عند أصحاب الرأي ^(٢) .

م ٤٥٥١ - وإذا حلف ألا يضرب عبده ، فأمر غيره ، فضربه ، حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا يحنث في قول الشافعي .

م ٤٥٥٢ - وإذا حلف ألا يتزوج امرأة ، فأمر إنساناً ، فزوجه ، حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٥٣ - وإذا حلف ألا يهب لفلان هبة ، فتصدق عليه بصدقة . حنث في قول الشافعي .

(١) " والنعمان " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ٩/٩ .

ولا يحنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .
م ٤٥٥٤ - وقال أصحاب الرأي في النحل ، والعمرى : إذا قبضت حنث ،
وبه قال الشافعى .

٤٦- باب اليمين في الخدمة

قال أبو بكر :
م ٤٥٥٥ - وإذا حلف على خادمة ، قد كانت تخدمه ، ألا يستخدمها ، فكانت
تخدمه ، ولا يأمرها ، ولا نية له .
لم يحنث في قول أبي ثور .
قال أبو بكر (١) : وبه نقول .
وقال أصحاب الرأي : يحنث إن كان يملك الخادم ، وإن كان لا
يملكها لم يحنث .
قال أبو بكر : لا فرق بينهما .
م ٤٥٥٦ - وإذا حلف ألا تخدمني فلانة ، فخدمته ، بأمره أو بغير أمره ، حنث
في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .
قال أبو بكر (٢) : وبه نقول .

٤٧- باب في الركوب

قال أبو بكر :
م ٤٥٥٧ - وإذا حلف ألا يركب دابة ، ولا نية له ، فإن ركب بغلاً ، أو حميراً ،

(١) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

(٢) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

أو برذوناً ، أو فرساً ، أو بقرة ، أو غير ذلك من الدواب التي
تركب : حنث وهذا قول أبي ثور .

وكذلك قال أصحاب الرأي في الحمار ، والفرس ، والبغل ،
والبرذون : يحنث ، وفي القياس : إذا ركب غير ما ذكرناه
من الدواب أنه يحنث ، غير أنا ندع ذلك ونستحسن
أن لا يحنث .

قال أبو بكر : قول أبي ثور أصح .

م ٤٥٥٨ - وإذا حلف ألا يركب دابة فلان ، فركب دابة عبده ، حنث في
قول الشافعي .

ولا يحنث في قول أبي ثور^(١) ، وأصحاب الرأي إذا لم
يكن له نية .

م ٤٥٥٩ - وإذا حلف ألا يدخل داراً لفلان ، فدخل داراً لعبده .

حنث في قول الشافعي ، وابن الحسن .

ولا يحنث في قول أبي ثور ، والنعمان ، ويعقوب^(٢) [٢/٢٣٣/ب] .

م ٤٥٦٠ - وإذا حلف ألا يركب مركباً ، ولا نية له ، فركب سفينة : حنث ،
وكذلك الدابة بسرج ، والمحمل .

وإذا ركب دابة باكاف ، أو عُري^(٣) ، حنث في قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي ، في ذلك كله^(٤) .

(١) " أصح ، وإذا حلف ... إلى قوله : في قول أبي ثور " ساقط من الدار .

(٢) في الأصل " ومحمد " ، وهذا خطأ ، والتصحيح من الدار .

(٣) يقال : فرس عُري بضم فسكون : ليس عليه سرج ، مختار الصحاح .

(٤) المبسوط ١٢/٩ ، ١٣ ، ١٤ وهذا وما قبله .

٤٨- باب في الحين والزمان

قال أبو بكر :

م ٤٥٦١ - واختلفوا في الرجل ، يحلف ألا يعطي فلاناً ماله حيناً .

فالحين في قول مجاهد ، والحكم ، وحماد ، ومالك بن أنس : سنة .
وفيه قول ثان : روي عن ابن عباس أن الحين ستة أشهر ، وبه
قال أصحاب الرأي .

وكذلك قال عكرمة ^(١) ، وسعيد بن جبير ، وعامر ، وأبو عبيد
في قوله تعالى : ﴿ تُؤْتِي أكلها كل حين بإذن ربها ﴾ ^(٢) أنه
سنة أشهر .

والدهر في قول يعقوب ، وابن الحسن كذلك : ستة
أشهر ^(٣) .

وقال الأوزاعي ، وأبو عبيد : الحين ستة أشهر .
وليس عند الشافعي في الحين وقت معلوم ولا غاية ^(٤) ، قد يكون
الحين عنده مدة الدنيا .

وقال : لا نحثه أبداً ، والورع أن يقضيه قبل انقضاء يوم .
قال أبو بكر ^(٥) : الحين والزمان على ما تحتمله اللغة ،
يقال : قد جئت منذ حين ، ولعله لم يجيء من نصف يوم .

(١) روى له "عب" من طريق عبد الرحمن الأصبهاني عنه قال : ٣٨٩/٦ رقم ١١٣٢٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٢٥ .

(٣) " والدهر في قول يعقوب ، وابن الحسن كذلك ستة أشهر " ساقط من الدار .

(٤) وفي الدار " وللحين عنده غاية " وهذا خطأ .

(٥) وفي الدار " قال أبو ثور " وهو خطأ .

٤٩- باب اليمين في الضرب

قال أبو بكر :

م ٤٥٦٢ - وإذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة ، فضربه ضرباً خفيفاً ، فهو بار عند الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك بن أنس : ليس الضرب إلا الضرب الذي يؤلم .

م ٤٥٦٣ - وإذا حلف ليجلدن عبده مائة ، فجمعها ، فضربه بها ضربة واحدة ، فأيقن أنها ماسته كلها .

فقد برّ ، عند الشافعي ، وأبي ثور .

وقال مالك : لا يخرج ذلك من يمينه .

وبه قال أصحاب الرأي : قالوا : لأنها لم تقع به جميعاً .

٥٠- باب اليمين في الكلام والكتاب والرسول

قال أبو بكر :

م ٤٥٦٤ - وإذا حلف ألا يتكلم اليوم ، فتكلم بالعريية ، أو بالفارسية ، أو بأي لغة تكلم بها ، حنث في قول كل من نحفظ عنه من أهل العلم^(١) .

م ٤٥٦٥ - وإذا حلف ألا يكلم فلاناً ، فناداه من حيث يسمع الصوت مثله ،

(١) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ١٥٧ رقم ٦٧٥ .

أو كان نائماً ، فناداه فأيقظه ، حنث في قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي : إذا ناداه حيث يسمع كلامه ، حنث وإن
[٢٣٤/٢ / ألف] لم يسمعه وإن كلمه حيث لا يسمع أحد كلامه لم
يحنث ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٥٦٦ - وإن مر بقوم ، فسلم عليهم ، وهو فيهم .

حنث في قول الحسن البصري ، وبه قال أبو عبيد ، وذكر أنه
قول مالك ، والكوفي .

وقال الشافعي مرة : لا يحنث ، إلا أن ينويه ، وقال مرة : يحنث ،
إلا أن يعزله بقلبه .

م ٤٥٦٧ - واختلفوا في الرجل ، يحلف ألا يكلم فلاناً ، فكتب إليه كتاباً ،
أو أرسل إليه رسولاً .

فقال الثوري في الرسول : ليس بكلام .

وقال الشافعي : لا يبين أن يحنث .

وقال النخعي ، والحكم في الكتاب : يحنث .

وقال مالك : يحنث في الكتاب وفي الرسول ، وقال مرة : الرسول
أسهل من الكتاب ^(١) .

وقال أبو عبيد : الكلام سوى الخط والإشارة .

(١) والسهولة هنا : أنه إن أرسل رسولاً وقال : نويت ألا أشافهه فله نيته ولا يحنث ، أما في
الكتاب فإنه يحنث ، ولا تقبل نيته على المشافهة . المدونة ٥٠/٢ .

وقال أبو ثور : لا يحنث في الكتاب ، وكذلك ^(١) لو أومأ ،
أو أشار إليه .

قال أبو بكر : لا يحنث في الكتاب والرسول .

٥١- باب لزوم الغريم

م ٤٥٦٨- قال أبو بكر ^(٢) : وإذا حلف الرجل ^(٣) ألا يفارق غريمه ، حتى
يستوفي ماله ، ففر منه غريمه .

فليس عليه شيء في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ،
وأصحاب الرأي .
وبه نقول .

م ٤٥٦٩- وإن أحال بالمال على رجل ، أو أبرأه الطالب ، ثم فارقه .
حنث في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأبي يوسف ^(٤) ، لأنه لم
يستوف ماله ، ولا يحنث في قول النعمان ، ومحمد .

م ٤٥٧٠- ولو أعطاه الدراهم قبل أن يفارقه ، ثم وجد فيها زيوفاً .
حنث في قول مالك .

ولا يحنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٧١- ولو استحقها رجل فأخذها من الحالف ، فرجع الحالف على غريمه

(١) " وكذلك لو ... إلى قوله : في الكتاب " ساقط من الدار .

(٢) هذه المسائل سبقت من قبل راجع رقم المسألة ٤٤٠٣-٤٤٠٥ .

(٣) " الرجل " ساقط من الدار .

(٤) " وأبي يوسف " ساقط من الدار .

لم يحنث لأنه لم يفارقه إلا على الوفاء ، في قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي .

٥٢- باب مسائل^(١)

م ٤٥٧٢- وإذا حلف ألا يمشي على الأرض ، ولا نية له ، فمشى عليها
حافياً ، أو بنعلين أو بخفين .

حنث في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٥٧٣- ولو مشى على بساط ، أو على فراش : لم يحنث في قولهم جميعاً .

م ٤٥٧٤- وإذا حلف ألا يشتري طعاماً ، ولا نية له ، ففيها قولان :

أحدهما : أن لا يحنث ، إلا في الحنطة .

وقال أصحاب الرأي : القياس أن يحنث في كل ما يؤكل ، من

الحنطة والتمر ، والفواكه ، ولا يحنث في الاستحسان إلا في الخبز

والدقيق ، والحنطة .

م ٤٥٧٥- ولو أن امرأة حلفت ألا تلبس حلياً ، فلبست خاتم فضة .

حنثت في قول أبي ثور .

ولا تحنث في قول أصحاب الرأي .

م ٤٥٧٦- ولو لبست عقد لؤلؤ ، أو قرطين ، أو قلادة .

حنثت في قول أبي يوسف ، ومحمد ، ولا تحنث في قول

النعمان .

قال أبو بكر : تحنث .

(١) " باب مسائل " ساقط من الدار .

م ٥٧٧- وإذا حلف ألا يتزوج اليوم امرأة ، فتزوج امرأة بغير شهود .
لم يحنث في قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .
وقال أصحاب الرأي : كان ينبغي في القياس أن يحنث .
وقال أبو ثور : يحنث إلى أعنوا النكاح ، وهذا قول مالك .
قال أبو بكر : يحنث .



٨٥ - كتاب النذور

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر ، قال الله عز

وجل ذكره : ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ^(١) .

(ح ١٤٠٢) " وأمر رسول الله ﷺ عمر أن يفِي بنذرٍ كان عليه في الجاهلية " ^(٢) .

(ح ١٤٠٣) " وأمر سعد بن عبادة أن يقضي نذراً كان على أمه " ^(٣) .

(ح ١٤٠٤) وقال النبي ﷺ : " من نذر أن يُطيع الله ، فليُطِعه ، ومن نذر أن يعصي الله ، فلا يعصه " ^(٤) .

(ح ١٤٠٥) وقال ﷺ : " لا يأتي ابن آدم النذر بشيءٍ لم أكن قدرته له ، إنما استخرج به من البخيل " ^(٥) .

(١) سورة الدھر : ٧ .

(٢) أخرجه "خ" في الإيمان والنذور ، باب إذا نذر أو حلف أن لا يتكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم ٥٨٢/١١ رقم ٦٦٩٧ ، و"م" في الإيمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ١٢٧٧/٣ رقم ٢٧ (١٦٥٦) من حديث ابن عمر .

(٣) أخرجه "خ" في الإيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر ٥٨٣/١١ رقم ٦٦٩٨ ، و"م" في النذر ، باب الأمر بقضاء النذر ١٢٦٠/٣ رقم ١ (١٦٣٨) ، من حديث ابن عباس .

(٤) أخرجه "خ" في الإيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ٥٨١/١١ رقم ٦٦٩٦ ، وفي باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ٥٨٥/١١ رقم ٦٧٠٠ ، من حديث عائشة .

(٥) أخرجه "خ" في القدر ، باب إلقاء العيد النذر إلى القدر ٤٩٩/١١ رقم ٦٦٠٩ ، وفي الإيمان والنذور ، باب الوفاء بالنذر ٥٧٦/١١ رقم ٦٦٩٤ ، و"م" في النذر ، باب النهي عن النذر وأنه لا يرو شيئاً

م ٤٥٧٨ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من قال : إن شفى الله مريضاً ، أو شفاني من عتي ، أو قدم غائي ، أو ما أشبه ذلك ، فعليّ من الصوم كذا ، أو من الصلاة كذا ، أو من الصدقة كذا ، فكان ما قال : أن عليه الوفاء بنذره ^(١) .

م ٤٥٧٩ - واختلفوا فيمن نذر نذر معصية .

فروينا عن جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وابن مسعود أنهم قالوا : لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة اليمين .
وحكي ذلك عن الثوري والنعمان ^(٢) .

وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور : لا كفارة فيه .

قال أبو بكر : وبه أقول .

(ح ١٤٠٦) للثابت عن النبي ﷺ أنه قال : " لا نذر في معصية " ^(٣) .

م ٤٥٨٠ - واختلفوا فيمن نذر مشياً إلى مسجد رسول الله ﷺ ، أو إلى مسجد بيت المقدس .

فقال مالك : إذا جعل عليه مشياً من المدينة إلى بيت المقدس ، مضى [٢٣٥/٢ ألف] إلى ذلك وركب ^(٤) ، وبه قال أبو عبيد .

وقال الأوزاعي : يمشي ويتصدق لركوبه بصدقة .

وقال سعيد بن المسيب : من نذر أن يعكف في مسجد ابلياً ، فاعتكف في مسجد النبي ﷺ : أجزأ عنه .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٧ رقم ٦٧٦ .

(٢) " والنعمان " ساقط من الدار .

(٣) أخرجه "م" في النذر ، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد ١٢٦٢/٣ - ١٢٦٣ رقم ٨ (١٦٤١) ، من حديث عمران بن حصين في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

(٤) المدونة الكبرى ١٧/٢ .

ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي ﷺ ، فاعتكف في المسجد الحرام : أجزأ عنه ^(١) .

وكان الشافعي يحب إذا نذر أن يمشي إلى مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس ، أن يمشي ، قال : ولا يبين لي أن يجب ذلك ، لأن البر باتيان بيت الله فرض ، والبر باتيان هذين نافلة .

قال أبو بكر : من نذر أن يمشي إلى مسجد الرسول ﷺ ، والمسجد الحرام ، وجب عليه الوفاء به ، لأن ذلك طاعة لله .

ومن نذر أن يمشي إلى مسجد بيت المقدس ، كان بالخيار ، إن شاء مشى إليه ، وإن شاء مشى إلى مسجد الحرام :

(ح ١٤٠٧) لحديث جابر : " أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إني نذرتُ إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في مسجد بيت المقدس ، قال : صل ههنا ، ثلاثاً " ^(٢) .

م ٤٥٨١ - واختلفوا فيما يجب على من نذر نذراً ، من غير تسمية .

فروينا عن ابن عباس أنه قال : عليه أغلظ اليمين ، وأغلظ الكفارة عتق رقبة ، أو يصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكيناً ^(٣) . وروي ذلك عن مجاهد .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه كفارة يمين ، روي هذا القول عن جابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، والنخعي ، والشعبي ، وعطاء ،

(١) روى له "عب" من طريق عبد الكريم الجزري عنه قال : ٤٥٥/٨ رقم ١٥٨٨٩ .

(٢) أخرجه "د" في الأيمان والنذور ، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس ٦٠٢/٣

رقم ٣٣٠٥ ، و"عب" في الأيمان والنذور ، باب النذر بالمشي إلى بيت المقدس ٤٥٥/٨ - ٤٥٦

رقم ١٥٨٩٠ ، وعنده أطول .

(٣) روى له "عب" من طريق سعيد بن جبير عنه قال : ٤٤١/٨ رقم ١٥٨٣٤ .

والحسن البصري^(١) ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن جبير ،
وعكرمة ، وطاووس .

وقال مالك ، والثوري ، وأبو ثور ، وابن الحسن : كفارة يمين .

وقال الشافعي : لا نذر عليه ، ولا كفارة .

قال أبو بكر : وروينا عن ابن عباس أنه قال في النذر : عتق
رقبة ، أو كسوة عشرة مساكين ، أو طعام ستين مسكيناً ، فإن لم يجد
فصيام شهرين متتابعين .

وكان الزهري يقول قولاً خامساً ، قال : إن كان في طاعة الله
فعليه وفاؤه ، وإن كان معصية الله فليقترب إلى الله تعالى بما شاء .
وفيه قول سادس : وهو إن كان نوى شيئاً ، فهو ما نوى .
وإن كان سمي ، فهو ما سمي .

وإن لم يكن نوى ولا سمي : فإن شاء صام يوماً ، وإن شاء أطعم
مسكيناً ، وإن شاء صلى ركعتين^(٢) .

م ٤٥٨٢ - واختلفوا في الرجل ينذر أن ينحر ابنه .

فكان ابن عباس يقول : يذبح كبشاً^(٣) ، وبه قال عطاء ،
ومسروق [٢٣٥/٢ ب] وكذلك قال أحمد ، وإسحاق : إذا نذر
أن ينحر نفسه .

وقال ابن المسيب ، وأبو عبيد : يكفر عن يمينه في الذي نذر
أن ينحر نفسه .

(١) روي له "عب" ٤٤٥/٨ - ٤٤٦ رقم ١٥٧٥٢ .

(٢) هذا القول السادس قاله جابر بن زيد كما رواه "عب" من طريق داود عن أبي هند

عنه : ٤٤٠/٨ - ٤٤١ رقم ١٥٨٣٣ .

(٣) روي له "عب" من طريق عكرمة عنه قال : ٤٦٠/٨ رقم ١٥٩٠٥ .

وفيه قول ثالث : وهو أن ينحر مائة من الإبل ، روي ذلك عن ابن عباس ^(١) .

وفيه قول رابع : وهو أن لا شيء عليه ، هذا قول مسروق ، والشافعي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(ح ١٤٠٨) لأن النبي ﷺ قال : " من نذر أن يعصي الله فلا يعصه " ^(٢) . ولم يجعل عليه كفارة .

١- باب النذور في البدن والهذي

قال أبو بكر :

م ٤٥٨٣ - روي عن ابن عمر أنه قال : من جعل على نفسه بدنة فمحلها بمكة ، ومن جعل عليه جزوراً : بقرة فمحلها حيث سمى أو نوى .

وروي ذلك عن الحسن البصري ، وعطاء ، والشعبي .

وقال ابن الحنفية عبد الله بن محمد : إذا نذر أن ينحر بدنة ، فإن البدن ^(٣) من الإبل والبقر ، ومنحراها مكة ، إلا أن يسمى مكاناً ، أو ينويه فإن لم يجد بقرة فسبع من الغنم .

وبه ^(٤) قال سالم بن عبد الله .

(١) روى له "عب" من طريق قتادة عنه قال في الذي نذر أن ينحر نفسه : أتجد مائة بذمة ، قال : نعم ، قال : انحرها ، فلما ولى الرجل قال : أما أنى لو أحرمه بكبش أجزأ عنه ٤٦١/٨ رقم ١٥٩١٠ ، وراجع رقم ١٥٩٠٨ ، ١٥٩٠٩ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٣٩٣ .

(٣) وفي الدار " فإن النذر " .

(٤) " وبه قال سالم ... إلى قوله : فعشر من الإبل " ساقط من الدار .

وبه قال ابن المسيب ، غير أنه قال : فإن لم يجسد بقرة ، فعشر من الغنم .

وقال الشافعي : إذا نذر الرجل بدنة لم تجزئه إلا بمكة ، فإن سمي موضعاً من الأرض ينحرها فيه ، أجزأته .

وقال أبو عبيد : لا محل للبدن دون الحرم .

م ٤٥٨٤ - واختلفوا فيمن نذر صوم يوم ، فوافق ذلك اليوم يوم عيد .

فقال النخعي ، والحسن ، والأوزاعي ، وأبو عبيد : يفطر ويقضيه .

وقال مالك ، والشافعي : لا قضاء عليه .

وقال الحكم وحماد : يكفر بيمينه ويصوم يوماً مكانه .

وقال جابر بن زيد : يطعم مسكيناً .

وقال قتادة : يصوم يوماً مكانه .

وقال أبو ثور : يفطر ويقضي يوماً مكانه .

م ٤٥٨٥ - واختلفوا فيمن نذر صوم سنة ، بغير عينها .

فقال الشافعي : يفطر يوم الفطر ويوم النحر ، وأيام منى ، ويقضيها .

وإن نذر صوم سنة بعينها ، صامها كلها إلا رمضان فإنه يصومه

لرمضان ، ويفطر^(١) يوم الفطر ويوم النحر ، وأيام التشريق ، ولا قضاء عليه .

وقال مالك : إذا لم ينو شيئاً صام اثني عشر شهراً سوى رمضان ،

ويصوم مكان يوم الفطر ويوم النحر ، ويصوم أيام التشريق في نذره لصيامه السنة .

(١) " ويفطر " ساقط من الدار .

وقال أبو ثور : إذا قال : لله عليّ صيام سنة ، بعينها ، فأفطر يوم
الفطر ويوم النحر ، وأيام التشريق ، قضاهن ، وقد أوفى بنذره .
م ٤٥٨٦ - واختلفوا في الرجل يقول : عليّ صيام شهر ، لا ينوي مقطوعاً
ولا متتابعاً :

فقال مالك : أحب إلا أن يصوم ثلاثين يوماً متتابعات .
وقال أبو ثور : يصوم شهراً متتابعاً [٢٣٦/٢ / ألف] بالأهلية ،
أو بالأيام .

وقال الشافعي : أحب إلى أن يتابعها ، فإن فرقها أجزأه .
وقال الحسن : يفرق ذلك إن شاء .

٢- باب مسائل^(١)

م ٤٥٨٧ - وكان مالك يقول : إذا جعل عليه صوم شهر بعينه ، فمرض فيه ، فلا
قضاء عليه ، وبه قال عبد الملك .

وقال أحمد : يكفر لتأخيرها ، ويصوم شهراً^(٢) .

م ٤٥٨٨ - واختلفوا فيمن جعل على نفسه صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ،
فقدم فلان بعد الفجر ، ولم يأكل ، أو قد أكل .

فقال الشافعي : عليه القضاء ، وقال : يحتمل ألا يكون عليه
قضاؤه .

وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : لا قضاء عليه .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(١) " باب مسائل " ساقط من الدار .

(٢) المغني ٢٥/١٠ .

م ٤٥٨٩ - واختلفوا فيه ، إن قدم ليلاً .

فقال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : لا شيء عليه ،
إلا الشافعي قال : وأحب إلي لو صامه .
وقال ابن القاسم صاحب مالك : عليه صوم صحيحة
تلك الليلة .

قال أبو بكر : لا شيء عليه .



٨٦ - كتاب أحكام السارق (١)

١- باب ما يجب فيه قطع يد السارق

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا

أيديهما ﴾ الآية (٢) .

(ح ١٤٠٩) ودل قول رسول الله ﷺ : " لا تُقطع يدُ السارق إلا في رُبْع دينار فصاعداً " (٣) .

على أن الله عز وجل إنما أراد بقوله : ﴿ والسارق والسارقة

فاقطعوا أيديهما ﴾ بعض السارق دون بعض ، فلا يجوز قطع يد

السارق إلا في ربع دينار ، أو في ما قيمته ربع دينار ، فأكثر من ذلك ، مما يجوز ملكه .

ويكون السارق مع ذلك عالماً بتحريم الله عز وجل السرقة .

فإذا كان كذلك : وجب قطع يد السارق ، إذا سرق من حرز .

م ٤٥٩٠ - واختلفوا فيما يجب فيه قطع يد السارق .

(١) كذا في الأصل ، والأوسط ١٨٢/٤/ألف ، وفي الدار " كتاب الحدود ، باب أحكام السارق وما يجب فيه ... الخ " .

(٢) سورة المائدة : ٣٨ .

(٣) أخرجه "خ" في الحدود ، باب قوله الله : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وفي كم يقطع ٩٦/١٢ رقم ٦٧٨٩ ، ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١ ، و"م" في الحدود ، باب حد السرقة ونصاها ١٣١٢/٣ ، ١٣١٣ رقم ٢ ، ٤ (١٦٨٤) ، من حديث عائشة ، بلفظ المؤلف .

فقلت طائفة بظاهر حديث رسول الله ﷺ : " لا تُقطع يدُ السارقِ
إلا في رُبْع دينارٍ فصاعداً " .

روينا هذا القول عن عمر ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم ،
وبه قالت عائشة رضي الله عنها ، وعمر بن العزيز ، والأوزاعي ،
والليث بن سعد ، والشافعي ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن اليد يقطع في ربع دينار ، وفي ثلاثة دراهم
فإن سرق درهمين وهو ربع دينار لانخفاض ^(١) الصرف ، لم تقطع يده .
هذا قول مالك ، وقال : السلع لا يقطع فيها إلا أن تبلغ ثلاثة
دراهم قل ^(٢) الصرف أو كثر .

وقال أحمد وإسحاق في السلع : تقوم :

(ح ١٤١٠) على حديث ابن عمر [٢٣٦/٢ ب] رضي الله عنهما ^(٣) .

فإن سرق ذهباً فربع دينار ، وإن سرق من غير الذهب والفضة
فكانت قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم قطع .

وفيه قول رابع : وهو أن الخمس لا تقطع إلا في خمس ، روي
ذلك عن عمر ^(٤) ، وبه قال سليمان بن يسار ^(٥) ، وابن أبي ليلى ،
وابن شبرمة .

(١) وفي الدار " لانتقاص الصرف " .

(٢) وفي الدار " على الصرف " وهو خطأ .

(٣) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم ، أخرجه "خ" في الحدود ،
باب قوله الله : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وفي كم يقطع ٩٧/١٢
رقم ٦٧٩٥-٦٧٩٨ ، و"م" في الحدود ، باب حد السرقة ونصاها ١٣١٣/٣
رقم ٦ (١٦٨٦) .

(٤) روى له "بق" ٢٦٢/٨ .

(٥) روى له "عب" من طريق قتادة عنه قال : ٢٣٦/١٠ رقم ١٨٩٦٥ .

وقال أنس بن مالك : قطع أبو بكر رضي الله عنه في مجن قيمته خمسة دراهم ^(١) .

وفيه قول خامس : وهو أن اليد لا تقطع إلا في عشرة دراهم ، هذا قول عطاء ، وهو قول النعمان ، وصاحبيه .

وفيه قول سادس : وهو أن اليد تقطع في أربعة دراهم فصاعداً ، روي هذا القول عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ^(٢) .

وفيه قول سابع : وهو أن اليد تقطع في درهم فما فوقه ، هذا قول عثمان البتي ^(٣) .

وفيه قول ثامن : وهو أن اليد تقطع في كل ماله قيمة ، على ظاهر الآية ، هذا قول الخوارج .

وقد روي هذا القول عن الحسن البصري ، إحدى الروايات الثلاث ^(٤) عنه ، والقول الثاني ^(٥) : كما قال سليمان بن يسار .

والقول الثالث : حكاية قتادة عنه أنه قال : تذاكرناه على عهد زياد ، فاجتمع رأينا على درهمين ^(٦) .

(١) روى له "بق" ٢٥٩/٨ ، وكذا في أحكام القرآن للجصاص ٥٠٥/٢ .

(٢) روى له "بق" ٢٦٢/٨ .

(٣) حكى عنه ابن حجر في فتح الباري ١٠٦/١٢ ، والنووي في شرحه لصحيح مسلم .

(٤) " الثلاث " ساقط من الدار .

(٥) " والقول الثاني ... إلى قوله : قتادة عنه أنه " ساقط من الدار .

(٦) قال ابن حجر : جزم ابن المنذر عن البصري أنه قال : درهم . فتح الباري ١٠٦/١٢ ،

قلت : وهذا خطأ ، فإن ابن المنذر لم يجزم عن البصري بل ذكر أقواله الثلاثة ، ولعل السبب في هذا الخطأ اقتصار ابن حجر على نسخة الدار التي سقط منها سطر يشتمل على القولين

الآخرين ، كما هو مثبت هنا في النسخة الأصلية ، وانظر أحكام القرآن للجصاص ٥٠٥/٢ ، وأحكام القرآن للقرطبي ١٦١/٦ ، فقد نقل النص تاماً عن ابن المنذر .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

(ح ١٤١١) للثابت عن النبي ﷺ أنه قال : " لا تُقطع يدُ السارقِ إلا في رُبْعِ دينارٍ فصاعداً " ^(١) .

٢- باب الرجلين يسرقان ما إذا سرقه الرجل الواحد قطعت يده

قال أبو بكر :

م ٤٥٩١ - واختلفوا في الرجلين ، يسرقان مقدار ما تقطع فيه اليد .
فكان مالك ، وأحمد ، وأبو ثور يقولون : عليهما القطع .
وشبه بعضه ذلك بالرجلين يقطعان يد الرجل معاً ^(٢) ، أن عليهما
جميعاً القطع .

وكان سفيان الثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي
يقولون : لا قطع عليهما حتى تكون حصة كل واحد منهما ،
ما تقطع فيه اليد .

م ٤٥٩٢ - وإذا سرق الرجل من رجلين شيئاً يسوى ما تقطع فيه اليد .
قطعت يده ، في قول مالك ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٥٩٣ - وإذا قال السارق ، سرقت من الرجلين ثوباً ، فقال
أحدهما : غصبتيه ^(٣) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٠٩ .

(٢) وفي الدار " جميعاً " بدل " معاً " .

(٣) وفي الدار " غصبتيه " .

أو : كنت أودعتك ^(١) وديعة .

قطعت يده ، في قول أبي ثور بإقراره .

وقال أصحاب الرأي : لا تقطع .

م ٤٥٩٤ - وإذا كان الثوب عند رجل وديعة ، أو عارية ، أو إيجارة ، فسرقة
[٢٣٧/٢ ألف] سارق من حرز : قطع في قول مالك ، وأبي ثور ،
وأصحاب الرأي ^(٢) .

٣- باب السارق يسرق منه المتاع

قال أبو بكر :

م ٤٥٩٥ - واختلفوا في السارق ، يسرق منه المتاع الذي سرقه .

فقال مالك : على كل واحد منهما القطع ، وبه قال إسحاق ،
وأبو ثور .

وقال الثوري : القطع عن الأول ، ويغرم الآخر .

وكذلك قال أصحاب الرأي ، وقالوا : وإن غصب رجل من
رجل شيئاً فجاء لص ، فسرقة منه ، قطع .

م ٤٥٩٦ - وكان مالك ^(٣) ، والشافعي ينظران إلى قيمة السرقة يوم سرقها ،
رخصت بعد أو غلت .

(١) وفي الدار " أودعته " .

(٢) المبسوط ١٤٤/٩ .

(٣) المدونة ٤١٢/٤ .

٤- باب السارق يقر بالسارقة ، أو تثبت عليه بها ^(١) بينة وصاحب المتاع غائب

قال أبو بكر :

م ٤٥٩٧ - واختلفوا في السارق يقر بالسارقة ، والمسروق منه غائب ، أو تثبت عليه بها بينة .

فقال مالك : يقطع ، وهذا قول ابن أبي ليلى ، وأبي ثور .

وقال الشافعي ، والنعمان ، ويعقوب : لا يقطع حتى يحضر رب الشيء .

وقال يعقوب : في نفسي منه شيء .

قال أبو بكر : تقطع يده .

٥- باب مسألة ^(٢)

قال أبو بكر :

م ٤٥٩٨ - واختلفوا في الرجل ، يسرق من الرجل الذي له عليه دين ، عروضاً بقدر حقه .

فروينا عن الشعبي أنه قال : لا حد عليه .

وبه قال أبو ثور ، وذكر أنه على قول الشافعي .

(١) " بها " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " مسائل " .

وقال أصحاب الرأي : يقطع ؟ ، وإن قال : أردت أخذه رهناً
بحقي : درأنا عنه الحد ^(١) .

قال أبو بكر : قول أبي ثور صحيح .

٦- باب السارق يذكر أن رب المنزل ^(٢) أمره بالدخول

قال أبو بكر :

م ٤٥٩٩ - واختلفوا في السارق ثبت عليه البينة أنه سرق ، فيدعي ^(٣) أن رب
المنزل أمره بالدخول .

فقلت طائفة : تقطع يده ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا تقطع .

وقال أحمد ، وإسحاق : إذا شهدوا عليه أنه سرق : تقطع يده .

٧- باب القطع بعد حين من الزمان

قال أبو بكر :

م ٤٦٠٠ - واختلفوا في القطع في السرقة بعد حين من الزمان .

فقلت طائفة : تقطع يده ، هذا قول مالك ^(٤) ، والثوري ،

وأبي ثور .

(١) المبسوط ١٧٨/٩ ، وتبيين الحقائق ٢١٨/٣ .

(٢) وفي الدار " رب المال " .

(٣) وفي الدار " فيه غير " وهو تصحيف واضح .

(٤) المدونة ٤٢٢/٤ .

وقال أصحاب الرأي : لا تقطع [٢٣٧/٢ ب] وقالوا : إن كان قذفاً أو جرحاً أمضى فيه الحكم ^(١) .

قال أبو بكر : أمر الله عز وجل بجلد الزاني والقاذف ، وقطع السارق ، وأمر بإقامة الحدود ، فما أمر الله عز وجل به فهو واجب إنفاذه ، طالت الأيام أو لم تطل .

م ٤٦٠١ - وقال أبو ثور : إذا سرق الرجل مراراً ، ثم أتى به في آخر مرة ، فقطع بها ، ثم أتى به في بعض تلك السرقات ، القياس أن يقطع ، إلا أن يمنع منه إجماع .

وفي قول الشافعي ، وأصحاب الرأي : إذا زنى الرجل مراراً ، ثم أتى به ، لم يجب عليه غير حد واحد ، وكذلك السرقة .

م ٤٦٠٢ - وإذا سرق الرجل المتاع ، فقطعت يده ، ورد المتاع إلى صاحبه ، ثم سرق ذلك المتاع مرة .

قطع في قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا يقطع ^(٢) .

قال أبو بكر : يقطع ، لأن ^(٣) الله عز وجل أمر بقطع يد السارق ، ولا معنى لترك ظاهر الآية بغير حجة .

م ٤٦٠٣ - وإذا سرق السارق ، فأخذ ، ورد السرقة على أهلها ، ثم رفع إلى الإمام ، قطع ، هذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا يقطع .

(١) المبسوط ١٧٦ .

(٢) وهذا استحسان ، وعن أبي يوسف : أنه يقطع وهو القياس ، المبسوط ١٦٥/٩ .

(٣) " يقطع الآن " ساقط من الدار .

قال أبو بكر : تقطع [يد السارق ، ولا معنى لترك ظاهر الآية بغير حجة] ^(١) .

م ٤٦٠٤ - وقد اختلفوا فيمن أصاب حداً ، ثم تاب .
فكان الشافعي يقول : يسقط عنه الحد ، قياساً على المحارب .
وفيه قول ثان : وهو أن يقام عليه الحد .
قال أبو بكر : وهذا أصح .

٨- باب من سرق عبداً صغيراً ، أو صغيراً حراً

قال أبو بكر :

م ٤٦٠٥ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن من سرق عبداً صغيراً ، من الحرز : أن عليه ^(٢) القطع ^(٣) ، كذلك قال مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .
وروينا ذلك عن الشعبي ، وبه قال الحسن البصري ^(٤) .
وقال النعمان ، ومحمد كذلك ، إذا كان صغيراً لا يتكلم ولا يعقل ، وقالوا : إن كان يتكلم ويعقل لم يقطع سارقه ^(٥) .
وقال الزهري : يقطع إذا كان أعجمياً لا يفقه ^(٦) .
وقال يعقوب : يستحسن ألا يقطع .

(١) ما بين القوسين من الدار .

(٢) " أن عليه " ساقط من الدار .

(٣) كتاب الإجماع / ١٥٧ رقم ٦٧٧ .

(٤) روى له "عب" من طريق إسماعيل عنه قال : ١٩٥/١٠ رقم ١٨٨٠٣ .

(٥) وفي الدار " لم تقطع يده " .

(٦) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ١٩٤/١٠ - ١٩٥ رقم ١٨٨٠٢ .

قال أبو بكر : قطع يده يجب على ظاهر الكتاب .

م ٤٦٠٦ - واختلفوا في السارق ، يسرق صبياً حراً ، من حوزة ^(١) .

فقال مالك ، وإسحاق : يقطع ، لأن الحر ، ديته أكثر من الثمر .

وبه قال الحسن البصري ، والشعبي .

وقال سفيان الثوري ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : لا

قطع عليه .

م ٤٦٠٧ - وقال النعمان : إن كان على الصبي المسروق مائة مثقال حلي ^(٢) ،

لم يقطع .

وخالفه يعقوب فقال : يقطع .

قال أبو بكر : لا يقطع سارق الحر ، وإذا كان عليه حلي تبلغ

[٢٣٨/٢ ألف] قيمته ربع دينار : قطع .

وخالف النعمان ظاهر الكتاب ، لأن سارقه سارق صبي ،

وسارق مال .

٩- باب السارق يسرق من بيت المال ، أو من الخمس

قال أبو بكر :

م ٤٦٠٨ - واختلفوا فيما يجب على من سرق من بيت المال .

فكان النخعي ، والشعبي ^(٣) ، والحكم ، والشافعي ، وأصحاب

الرأي يقولون : لا قطع عليه .

(١) " من حوزة " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " مائة دينار حلي " .

(٣) روى له "عب" من طريق مغيره عنه قال : لا يقطع من سرق من بيت المال ، لأنه له فيه

نصيأً ٢١٢/١٠ رقم ١٨٨٧٢ .

وقال حماد بن أبي سليمان ، ومالك ، وأبو ثور : عليه القطع .
قال أبو بكر : يقطع بظاهر الكتاب .

١٠- باب الفاكهة الرطبة تُسرق

قال أبو بكر :

م ٤٦٠٩ - واختلفوا في القطع ^(١) في الفاكهة الرطبة ، والخبز ، واللحم ، وما أشبه ذلك .

فقال مالك : عليه القطع في الفاكهة الرطبة ، والطعام ، والبطيخ ، واللحم ، والقثاء ، والبقل .

واحتج بأن الأترجة التي قطع فيها عثمان ، كانت أترجة تؤكل ^(٢) .

وهذا على مذهب الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا قطع في اللحم ، والخبز ، ولا في شيء من الفاكهة ، والبقل ، والريحان ، والنورة ^(٣) ، والجص ، والزرنيخ ، والنبيد ، واللبن .

وقال الثوري ، فيما يفسد من يومه مثل الثريد ، واللحم وما أشبه ذلك : لا قطع عليه ^(٤) فيه ، ولكن يُعزّر ^(٥) .

(١) " إلی القطع " ساقط من الدار .

(٢) روى له " مط " من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عنه ٨٣٢/٢ رقم ٢٣ ، كتاب الحدود ، باب ما يجب فيه القطع .

(٣) وفي الدار " اللوز " .

(٤) " عليه " ساقط من الدار .

(٥) وفي الدار " يغرم " .

وقال النعمان : لا أقطع في الحجارة ، والفخار ، والملح ، والنورة ،
والجص ، والزجاج ، والتوابل ، والقصب ، والخطب ، والجذوع ،
وما أشبه ذلك ، وأقطع فيما سواه .

وقال يعقوب : أقطع في جميع هذا ^(١) .

وقال النعمان : لا أقطع في شيء من الطير ، ولا في شيء من
الصيد ، وأقطع في الفاكهة اليابسة ، التي تبقى في أيدي الناس ^(٢) .

م ٤٦١٠ - وقال في سارق الصليب من الذهب والفضة ، من حرز : لأقطع
عليه فيه .

ومن سرق الدراهم التي فيها التماثيل ، قطع فيها ، لأن هذا لا
يعبد ، وذلك يعبد .

قال أبو بكر : القطع في هذا كله يجب لظاهر الكتاب .

١١- باب القطع في الثمر المعلق

قال أبو بكر :

(ح ١٤١٢) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " لا قطع في ثمر ، ولا كثر " ^(٣) .

(١) المبسوط ١٨٠/٩ .

(٢) المبسوط ١٥٤/٩ .

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب فيمن لا قطع عليه ، وفيما لا قطع فيه ، كذا في موارد الظمان ٣٦١/ رقم ١٥٠٥ ، و"د" في الحدود ، باب ما لا قطع فيه ٨٦/٨-٨٧ ، فيه ٥٤٩/٤-٥٥٠ رقم ٤٣٨٨ ، و"ن" في قطع السارق ، باب ما لا قطع فيه ٨٦/٨-٨٧ ، رقم ٤٩٦٠ ، و"جه" في الحدود ، باب لا يقطع في ثمر ولا كثر ٨٦٥/٢ رقم ٢٥٩٣ ، و"ت" في الحدود ، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر ١٣٢/٣ رقم ١٤٥٤ ، من حديث رافع بن خديج ، وأبي هريرة ، قال الحافظ ابن حجر : اختلف في وصله وإرساله ، =

قال أبو بكر : والكثر ^(١) : جُمّار النخل .

م ٤٦١١ - واختلفوا في قطع الثمر من رؤوس الأشجار .

فقال طائفة : لا قطع [٢٣٨/٢ ب] في الثمار التي في

رؤوس النخل .

روينا معنى هذا القول عن ابن عمر .

وبه قال عطاء بن أبي رباح ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ،

وأصحاب الرأي .

وكان أبو ثور يقول : إذا سرق ثمرًا من نخل ، أو شجر ، أو عنبًا

من كرم ، أو فصيلًا ^(٢) من أرض قائم ، وكان محرزًا ، وكان قدر

ما تقطع فيه اليد : قطعت يده .

قال أبو بكر : هكذا أقول ، إن لم يصح خبر رافع بن خديج ،

ولا أحسبه ^(٣) ثابتًا .

١٢- باب القطع في الطير يسرق

قال أبو بكر :

م ٤٦١٢ - واختلفوا فيمن سرق طيرًا .

فكان مالك ، وأبو ثور يقولان : يقطع .

= وقال الطحاوي : هذا الحديث تلت العلماء منته بالقبول ، راجع للمزيد : التلخيص

الحبير ٦٥/٤ .

(١) الكثر : بفتح الكاف والياء ، وهو جَمّار النخل : أي شحمه الذي في وسطه النخلة ، كذا

في النهاية لابن الأثير ٩/٤ ومشارك الأنوار لعياض ٣٣٦/١ .

(٢) وفي الدار " فصيلًا " وهو خطأ ، وجاء في حاشية المخطوطة : والغسيل : صفار النخل .

(٣) وفي الدار " أراه " .

وهذا مذهب الشافعي إذا كانت قيمته ربع دينار .
وقال أحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي : لا قطع فيه .
قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

١٣- باب سرقة المواشي من الحرز ، وغير الحرز

قال أبو بكر :

(ح ١٤١٣) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " ليس في شيء من الماشية قطع ، إلا فيما آواه المراح ، فبلغ ثمن الجن ، ففيه قطع اليد " (١) .
م ٤٦١٣ - وبهذا قال عطاء ، ومالك ، والشافعي .

وقال مالك ، والشافعي في البعير يُحلُّ من القطار ، يقطع .
وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، في البعير يُسرق من المرعى : لا قطع فيه .
قال أبو بكر : وبه نقول .

١٤- باب سارق المصحف

قال أبو بكر :

م ٤٦١٤ - واختلفوا فيما على سارق المصحف .
فكان الشافعي ، وابن القاسم ، صاحب مالك ، ويعقوب ، وأبو ثور يقولون : يقطع إذا كانت قيمته ما تقطع فيه اليد .

(١) أخرجه "ن" في قطع السارق ، باب الثمر يسرق بعد أن يؤوبه الجرين ٨٦/٨ رقم ٤٩٥٩ ، وعنده أطول ، من حديث عبد الله بن عمرو .

وقال النعمان : لا أقطع ^(١) من سرق مصحفاً .

قال أبو بكر : يقطع سارق المصحف .

١٥- أبواب الحرز ^(٢)

قال أبو بكر :

(ح ١٤١٤) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " ليس في شيء من الماشية قطع ، إلا ما آواه المراح ، فبلغ ثمن المجن ، ففيه قطع اليد " ^(٣) .

قال أبو بكر :

م ٤٦١٥ - وقول عوام أهل العلم : أن القطع إنما يجب على من سرق ما يجب فيه قطع اليد ، من حرز .

وهذا مذهب عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري .

وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

واختلف فيه عن الحسن البصري .

فروي عنه : أنه قال فيمن جمع المتاع في البيت : عليه القطع ^(٤) .

وحكي عنه قول يوافق قول [٢٣٩/٢ / ألف] سائر أهل العلم .

(١) وفي الدار " لا قطع على من " .

(٢) في الأصل " باب أبواب الحرز " .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٤١٣ .

(٤) في المحلى : عن الحسن البصري قال : إذا جمع السارق المتاع ولم يخرج به قطع ٣٢١/١١ .

قال أبو بكر : ليس في هذا الباب خبر ثابت لا مقال فيه لأهل العلم .

وبقول عوام أهل العلم نقول ، وهو كالإجماع من أهل العلم .
م ٤٦١٦ - وإذا دخل السارق الدار ، وأخذ المتاع ، ورمى به إلى السدة ،
ثم خرج فأخذ المتاع ، قطع في قول الشافعي ، وأبي ثور ،
وأصحاب الرأي ^(١) .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٦١٧ - وإذا دخل السارق الدار وأخذ المتاع ، وناول له رجلاً خارجاً
من الدار .

ففي قول مالك ^(٢) : إذا أخرجه الداخل من حرزه فناوله الخارج ،
قطع الداخل ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور .
وقال أصحاب الرأي : إذا أخذها وهو في الدار ، فناولها رجلاً
على باب الدار ، لم يقطع واحد منهما .

قال أبو بكر : يقطع الذي أخرجه من الحرز .

م ٤٦١٨ - واختلفوا فيمن نقب بيتاً ، فأدخل يده ، فأخرج ثوباً .
فكان مالك يقول : يقطع ، ولو أدخل قصبة فأخرجه قطع ،
وبه قال أبو ثور وهو يشبه مذهب الشافعي ، وبه قال يعقوب .
وقال النعمان : لا يقطع .

قال أبو بكر : يقطع ، لأنه سرق متاعاً من حرز .

(١) المبسوط ١٤٨/٩ .

(٢) المدونة ٤١٦/٤ .

م ٤٦١٩ - وإذا كانا اثنين ، فنقبا البيت ، ودخل أحدهما فأخرج المتاع ، فلما خرجا به حملاه معاً ، فالقطع على الذي أخرج المتاع ويعزر الآخر في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
وبه نقول .

م ٤٦٢٠ - واختلفوا في نفر ، يدخلون الدار ويجمعون المتاع ، ويحملونه على أحدهم ، وخرج به .

فقلت طائفة : القطع على الذي أخرج المتاع ، كذلك قال الشافعي ، وأبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : ينبغي أن يكون ذلك القياس ، وفي الاستحسان يقطعون كلهم ، وبه يأخذ النعمان ، ويعقوب ، ومحمد .
وقد اختلف عن مالك : فحكي عنه القولان جميعاً .

قال أبو بكر : القول الأول أصح .

م ٤٦٢١ - واختلفوا فيما على من سرق باب دار ، أو باب مسجد ، وقد كان مغلقاً مسدوداً كما تسد الأبواب .

فكان ابن القاسم ، صاحب مالك ، وأبو ثور يقولان : يقطع ، وهو مذهب الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : لا قطع عليه .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول ، لأن الناس هكذا يحرزون أبوابهم .

م ٤٦٢٢ - واختلفوا في السارق ، يسرق من بيت الحمام .

فقال أصحاب الرأي : لا قطع عليه ، وقال أحمد : أرجو ألا يكون عليه قطع .

وقال مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور : يقطع ، إذا كان مع المتاع من يحفظه .

قال أبو بكر : [٢٣٩/٢ ب] هذا أولى .

م ٤٦٢٣ - واختلفوا في النباش يسرق الكفن .

فروي عن ابن الزبير أنه قطع نباشاً ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ^(١) ، والحسن البصري ، والشعبي ، وقتادة ، والنخعي ^(٢) ، وحماد بن أبي سليمان ^(٣) .

وهو قول مالك ، والشافعي ، وعبد الملك الماجشون ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأبي يوسف .

وقال أحمد : هو أهل أن يقطع .

وكان الثوري ، والنعمان ، ومحمد يقولون : لا قطع عليه ، وليس القبر ، عندهم ، بحر .

قال أبو بكر : يقطع .

م ٤٦٢٤ - واختلفوا فيمن سرق من الفسطاط ^(٤) شيئاً قيمته ما تقطع فيه اليد .

ففي قول الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي : يقطع .

قال أبو بكر : وبه أقول ، ولا أحفظ في ذلك خلافاً .

م ٤٦٢٥ - واختلفوا فيمن سرق الفسطاط من مكانه .

(١) روى له "عب" قال : سواء من سرق أحيائنا وأمواتنا ٢١٣/١٠ رقم ١٨٨٧٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق حماد عنه ٢١٣/١٠ - ٢١٤ رقم ١٨٨٨٠ .

(٣) " وحماد بن أبي سليمان " ساقط من الدار .

(٤) الفسطاط : الخيمة الكبيرة .

فقال الشافعي ، وأبو ثور : يقطع ، إذا كان صاحبه قد اضطجع فيه .

وقال أصحاب الرأي : لا يقطع ^(١) .

م ٤٦٢٦ - وقال أصحاب الرأي : إن سرق من جوالق على ظهر بعير ، أو دابة ، وصاحبه واقف عنده ، فسرق منه ثوباً ، قطع ، وإن سراق الجوالق كما هو : لم يقطع ^(٢) .

قال أبو بكر : يقطع في ذلك كله .

م ٤٦٢٧ - وكان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور يقولون في الدار يكون فيها الحُجَر ، كل إنسان منهم يُغلق عليه بابه : من سرق من بيوت تلك الدار شيئاً .

يجب فيه القطع ، فخرج به إلى الدار ، فقد أخرجه من حرزه إلى غير حرزه ، فعليه القطع ، وبه قال النعمان .
وقال يعقوب ، ومحمد ^(٣) : لا قطع عليه .

١٦- باب ما لا تقطع فيه اليد

قال أبو بكر :

م ٤٦٢٨ - اختلف أهل العلم في الرجل يستعير ما يجب في مثل القطع ، ثم يبجده .

فقال كثير من أهل العلم : لا قطع عليه .

(١) المبسوط ١٥٥/٩ .

(٢) المبسوط ١٥٦/٩ .

(٣) وفي الدار " النعمان ، ومحمد ، وقال يعقوب " .

كذلك قال مالك ، وأهل المدينة ، والثوري ، والنعمان ، وأهل الكوفة ، وبه قال الشافعي وأصحابه ، وهو قول عوام أهل العلم من علماء الأمصار وروى ذلك عن عطاء .

وقال إسحاق : عليه القطع ، وقال أحمد : لا أعلم شيئاً يدفعه .
(ج ١٤١٥) واحتجاً بحديث عائشة رضي الله عنها : " أن امرأة مخزومية ، كانت تستعير المتاع وتجحدّه ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها " (١) .

قال أبو بكر : في بعض الأخبار :

(ج ١٤١٦) " إنها كانت تستعير المتاع وتجحدّه فسرقت ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها " (٢) [٢٤٠/٢ / ألف] .

قال أبو بكر : وهذا قول يوافق عامة العلماء .

قال أبو بكر : وبه نقول .

قال أبو بكر :

(ج ١٤١٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " ليس على الخائن ، والمختلس قطع " (٣) .

(١) أخرجه "م" في الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ١٣١٦/٣ رقم ١٠ (١٦٨٨) ، من حديث عائشة .

(٢) أخرجه "م" في الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره... الخ ١٣١٦/٣ رقم ١١ (١٦٨٩) ، من حديث جابر .

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الحدود ، باب فيمن لا قطع عليه ، وفيما لا قطع فيه ، كذا في موارد الظمان / ٣٦٠-٣٦١ رقم ٢٥٠٢ ، و"جه" في الحدود ، باب الخائن والمنتهب والمختلس ٨٦٤/٢ رقم ٢٥٩١ ، و"ن" في قطع السارق ، باب ما لا قطع فيه ٨٨/٨ رقم ٤٩٧١ ، ٤٩٧٢ ، و"د" في الحدود ، باب القطع في الخلسة والخيانة ٥٥٢/٤ رقم ٤٣٩٢ ، ٤٣٩٣ ، و"ت" في الحدود ، باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب ١٣٢/٣ رقم ١٤٥٣ ، من حديث جابر ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وممن روينا عنه أنه قال : لا قطع في الخلسة ، عمر بن الخطاب ،
وعلي ابن أبي طالب ^(١) رضي الله عنهما .

وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن
البصري ، والشعي ، وعمرو بن دينار ، وقتادة ^(٢) ، والنخعي ،
والزهري ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ،
وأصحاب الرأي .

وقد روينا عن إياس بن معاوية أنه قال : أقطعه ^(٣) .

م ٤٦٢٩ - واختلفوا في الطرّار يطرّ ، النفقة من الكم .

فقلت طائفة : يقطع ، من داخل الكم طرّ أو من خارج ، هذا
قول مالك ^(٤) ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، ويعقوب .

وقال أحمد : إن كان يطرّ سرّاً قطع ، وإن إختلس لم يقطع .

وفيه قول ثان : وهو إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر
كمه ، فطرّها فسرقتها ^(٥) ، لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى
داخل الكم ، فأدخل يده فسرقتها ، قطع ، هذا قول إسحاق ،
والنعمان ^(٦) ، ومحمد .

وقال الحسن : يقطع .

قال أبو بكر : يقطع على أي جهة طرّ .

(١) روى له "عب" من طريق زيد بن دثار عنه ٢٠٨/١٠ رقم ١٨٨٥١ .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : لا قطع على المختلس ، ولكن يسجن
ويعاقب ٢٠٩/١٠ رقم ١٨٨٥٦ .

(٣) روى له ابن حزم من طريق ابن أبي شيبة في المحلى ٣٢٣/١١ .

(٤) المدونة ٤/٤٢٠ .

(٥) " فسرقتها " ساقط من الدار .

(٦) " والنعمان " ساقط من الدار .

م ٤٦٣٠ - وأجمع عوام أهل العلم على أن لا قطع على الخائن ^(١) .

روينا هذا القول عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وشريح ،
والوليد بن عبد الملك ، وأبي هاشم ، ومنصور بن زاذان ^(٢) ،
وقتادة ، وعطاء بن أبي رباح ، والزهرى ، ومالك ، وأبي ثور ،
وأصحاب الرأي .

م ٤٦٣١ - واختلفوا فيمن دخل دار قوم ، فأخذ شاتم فذبحها ، وأخرجها فكان
مالك ^(٣) ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور يقولون : تقطع يده .
وقال أصحاب الرأي : لا قطع عليه .

قال أبو بكر : عليه القطع .

م ٤٦٣٢ - وكان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وغيرهم من أصحابنا
يقولون ^(٤) : على مخرج الثوب الذي شقه في داخل دار الرجل القطع ،
إذا كان يسوى ما تقطع فيه اليد ، وأن أخرجه وهو مشقوق لا يسوى
ما تقطع فيه اليد ، لم يقطع ، وغرم ما نقص الثوب .

١٧- باب السرقة من الآباء والأبناء والأزواج

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا

أيديهما ﴾ الآية ^(٥) .

(١) كتاب الإجماع/١٥٩ رقم ٦٨٢ .

(٢) في الأصل " أبي منصور بن زاذان " والتصحيح من الدار .

(٣) المدونة ٤/٤٢٠ .

(٤) وفي الدار " لا يرون " .

(٥) سورة المائدة : ٣٨ .

قال أبو بكر :

م ٤٦٣٣ - فعلى كل سارق سرق ما تقطع ^(١) فيه اليد القطع ، على ظاهر كتاب الله عز وجل ، [٢٤٠/٢ ب] إلا أن يجمع أهل العلم على شيء ، فيجب استثناء ذلك من ظاهر الكتاب .

وكل مختلف فيه فمردود إلى الكتاب ، لأن الله عز وجل أمرهم إذا تنازعوا أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ .

دخل في ذلك الأبناء ، والآباء ، والأزواج ، وسائر الناس .

م ٤٦٣٤ - واختلفوا فيمن سرق من مال والديه . فكان الحسن البصري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي يقولون : لا يقطع ، وبه قال الثوري . وفيه قول ثان : وهو أن قطع يده يجب ، هذا قول مالك ، وأبي ثور .

وكذلك قالوا إن زنى بجارية أبيه : عليه الحد .

م ٤٦٣٥ - وكان مالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي يقولون : إن سرق الأبوان من مال ابنتهما لم يقطعا . م ٤٦٣٦ - واختلفوا فيمن سرق من ذوات المحارم ، مثل العممة ، والخالة ، والأخت ، وغيرهن .

فكان الثوري يقول ^(٢) : لا تقطع يده ^(٣) .

(١) وفي الدار " ما يجب فيه القطع " .

(٢) روى "عب" عنه قال : ويستحسن ألا يقطع من سرق ذي محرم ، خاله أو عمه ، أو ذات محرم ٢٢١/١٠ رقم ١٨٩٠٧ .

(٣) " يده " ساقط من الدار .

وبه قال أصحاب الرأي قالوا : لا يقطع إذا سرق من ذي رحم محرم منه .

وفي قول الشافعي ، وإسحاق ، وأحمد ^(١) : يقطع من سرق من هؤلاء .

وقال أبو ثور : يقطع كل سارق سرق ما تقطع فيه اليد ، إلا أن يجمعوا على شيء ، فيسلم للإجماع .

م ٤٦٣٧ - واختلفوا في الزوجين ، يسرق كل واحد منهما من صاحبه . فقال أصحاب الرأي : لا قطع عليهما إذا سرق كل واحد منهما صاحبه ^(٢) .

وبه قال الشافعي ، وقال : على الاحتياط . وقد حكى عن الشافعي أنه قال : تقطع المرأة إذا سرقت من مال زوجها ، مما قد أحرزه عنها .

قال أبو بكر : هذا أصح قوليه . وفيه قول ثان : وهو أن عليهما القطع ، هذا قول مالك ^(٣) ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

(١) " وأحمد " ساقط من الدار .

(٢) " كل واحد منهما صاحبه " ساقط من الدار .

(٣) هذا حكم السرقة بين الزوجين عند مالك إذا كان السارق منهما من متاع صاحبه في بيت سوى البيت الذي يغلقان عليهما ، وكان في حوز سوى البيت الذي هما فيه ، انظر الموطأ ٨٣٨/٢ ، باب جامع القطع .

١٨- باب الإقرار الذي يوجب القطع

قال أبو بكر :

م ٤٦٣٨ - اختلف أهل العلم في الإقرار الموجب للقطع .

فقال طائفة : لا تقطع يد السارق حتى يقر مرتين ، هذا قول ابن أبي ليلى ، ويعقوب ، وأحمد ، وإسحاق .
وفيه قول ثان : وهو أن السارق إذا أقر أنه سرق مرة ، وجب قطع يده هذا قول عطاء ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، والنعمان ، ومحمد ، وأبي ثور .

قال أبو بكر : وبه نقول ، لأن المعترف مرة معترف ، ولا نعلم حجة توجب ما قاله من زعم أن اعتراف مرة لا يوجب قطع اليد .

م ٤٦٣٩ - وأجمع كل من نحفظ عنه [٢٤١/٢ ألف] من أهل العلم على أن السارق مرات إذا قدم إلى الحاكم في آخر السرقات : أن قطع يده يجزئ من ذلك كله ^(١) .

كذلك قال عطاء ^(٢) ، والزهري ^(٣) ، ومالك ، وإسحاق ، وأحمد ، وأبو ثور .

والنعمان ، ويعقوب .

ويشبه هذا مذهب الشافعي .

والجواب في الرجل يزني مراراً ، في أن عليه حداً واحداً ، هكذا .

(١) كتاب الإجماع / ١٥٩ رقم ٦٨٣ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ١٩١/١٠ رقم ١٨٧٨٢ .

(٣) المصدر السابق .

وكذلك الرجل ينكح المرأة نكاحاً فاسداً ، أن الذي يجب عليه مهر واحد ، وإن كان وطئها مرات .

م ٤٦٤٠ - ولكن لو كان قطع السارق ، ثم سرق ثانياً ، أو جلد في الزنى ثم زنى ثانياً ، أو فرق بين الرجل والمرأة ثم نكحها ثانياً ، فعلى السارق إذا سرق بعد القطع القطع^(١) ، وكذلك الزاني إذا جلد ثم زنى ثانياً ، وذلك الرجل ينكح المرأة ثانياً ويطؤها عليه مهر ثان .

١٩- باب الشهادة على السرقة

قال أبو بكر :

م ٤٦٤١ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن قطع يد السارق يجب إذا شهد عليه بالسرقة شاهدان ، حران ، مسلمان ، عدلان ، ووصفا ما يوجب القطع^(٢) .

م ٤٦٤٢ - فإن شهدا بذلك ثم غابا ، أو ماتا . وجب قطع يد السارق ، في قول أبي ثور ، وهو يشبه مذهب الشافعي .

وقال النعمان : إذا غابا لم يقطع إلا بمحضهما ، ثم رجع بعد ذلك فقال : تقطع يده ، وبه قال يعقوب ومحمد .

قال أبو بكر : يقطع إذا غابا ، أو ماتا .

(١) " القطع " ساقط من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ١٥٩ رقم ٦٨٤ .

م ٤٦٤٣ - وإذا اختلفا ، فقال أحدهما : سرق ثوراً ، وقال الآخر : سرق بقرة ،
أو قال أحدهما : كانت حمراء ، وقال الآخر : كانت بيضاء ، لم
يقطع ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، ومحمد .

وقال النعمان : لا تجوز شهادتهما إذا قال أحدهما : سرق ثوراً ،
وقال الآخر : سرق بقرة ، وقال : وإن اختلفوا في لوها قطع .

قال أبو بكر : لا فرق بينهما ، بل اللون ^(١) أولى ألا يقطع ، لأن
ذلك لا يكاد يخفى على الناظر ، ومعرفة الذكر والأنثى تخفى على
كثير من الناظرين ، إلا أن يتفقد ذلك .

م ٤٦٤٤ - وإذا اختلفا ، فقال أحدهما : سرق يوم الخميس ، وقال الآخر : يوم
الجمعة .

لم يقطع ، في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٦٤٥ - وإذا شهدا على رجل ، فقطعت يده ، ثم جاءا بآخر ، فقالا : هذا
الذي سرق وقد أخطأنا بالأول .

فقول كل من نحفظ عنه من أهل العلم : أنهما يغرمان دية اليد ،
ولا تقبل شهادتهما على الثاني ^(٢) .

روينا ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وبه قال
ابن شبرمة ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب [٢٤١/٢ ب]
الرأي ^(٣) .

(١) وفي الدار " الفرق " .

(٢) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ١٥٩ - ١٦٠ رقم ٦٨٥ .

(٣) المبسوط ١٦٩/٩ .

٢٠- باب صفة ^(١) قطع يد السارق

قال أبو بكر :

م ٤٦٤٦ - اختلف أهل العلم فيما يجب قطعه من السارق .

فقال طائفة : إذا سرق قطعت يده اليمنى ، فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى ، وإذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى ، فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى ، فإذا سرق الخامسة عزر وحبس .
هذا قول مالك ، وأهل المدينة ، وبه قال قتادة ^(٢) ، والشافعي ، وأصحابه ، وكذلك قال ^(٣) أبو ثور .

وقد ثبت عن أبي بكر الصديق ^(٤) ، وعمر رضي الله عنهما أنهما قطعاً في السرقة اليد بعد اليد والرجل ^(٥) .

وفيه قول ثان : وهو أن تقطع يده اليمنى ، ثم رجله اليسرى في السرقة الثانية ، فإن سرق بعد ذلك حبس ، روي هذا القول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(٦) .

وقال الزهري : لم يبلغنا في السنة إلا قطع اليد والرجل ، وبه قال حماد بن أبي سليمان ، وأحمد بن حنبل .

(١) " صفة " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٨٨-١٨٧/١٠ رقم ١٨٧٧٢ .

(٣) " كذلك قال " ساقط من الدار .

(٤) روى له "مط" ٨٣٥/٢ رقم ٣٠ ، باب جامع القطع ، و"عب" ١٨٧/١٠ رقم ١٨٧٦٩ ، ورقم ١٨٧٧٥ ، و"بق" ٢٧٣/٨-٢٧٤ .

(٥) روى له "عب" ١٨٦/١٠ رقم ١٨٧٦٦ ، و"بق" ٢٧٣/٨ .

(٦) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ١٨٦/١٠ رقم ١٨٧٦٤ ، وكذا في "بق" ٢٧٤/٨-٢٧٥ .

م ٤٦٤٧ - واختلفوا في اليد والرجل ، من أين تقطع ؟

فروينا عن عمر ^(١) ، وعثمان رضي الله عنهما أنهما قالا : من
المفصل ، قال عمر : القدم من مفصلها ، وقال عثمان : اليد من
المفصل .

وبه قال الشافعي في اليد والرجل .

وقد روينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : تقطع
الرجل من شطر القدم ، ويترك له عقبها .
وقال إسحاق : اليد من الرسغ ، والرجل من المفصل ،
ويترك العقب .

وقال أبو ثور : قول علي أرفق وأحب إليّ .

(ح ١٤١٨) وقد روينا عن النبي ﷺ " أنه أمر بقطع يد رجل ،
وقال : احسموها " ^(٢) .
وفي إسناده مقال ^(٣) .

م ٤٦٤٨ - واستحب ذلك جماعة ، منهم : الشافعي ، وأبو ثور ، وغيرهما .
وهذا أحسن ، وهو أقرب للبرء وأبعد من من التلف .

م ٤٦٤٩ - واختلفوا في السارق ، تكون يمينه شلاء .

فقال الزهري : تقطع يمينه ، لأنها جمال ، وبه قال إسحاق ،
وأبو ثور .

وقال أحمد : إذا كان يحركها ، أو كانت قائمة : تقطع .

(١) روى له "عب" من طريق عكرمة عنه ١٨٥/١٠ رقم ١٨٧٥٩ ، وكذا في "بق" ٢٧١/٨ .

(٢) أخرجه "بق" ٢٧١/٨ ، و"عب" ٢٢٥/١٠ رقم ١٨٩٢٣ ، والحاكم في المستدرک ٣٨١/٤ ،
من حديث ابن ثوبان ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

(٣) اختلف أهل الحديث في وصل هذا الحديث وإرساله ، راجع التلخيص الخبير ٦٦/٤
رقم ١٧٧٦ .

واختلف قول أصحاب الرأي في هذا الباب ، فقالوا : إذا كان
أشـل اليد اليمـنى ، ويده الشمال صحيحة : تقطع اليمـنى .
وإن كانت يده الشمال شلاء يابسة واليمـنى صحيحة : لم تقطع
اليمـنى ^(١) ، فإن كانت يده شلاوين يابستين : لم تقطع .
وإن كانت يده صحيحتين ، ورجله الشمال شلاء يابسة : قطعت
يده اليمـنى .

وإن كانت رجـله اليمـنى يابسة ، والشـمال صحيحة : لم تقطع
يده اليمـنى ، لأنه يكون من شقي ^(٢) ليس له يد ولا رجل
[٢/٢٤٢/ألف] .

قال أبو بكر : أوجب الله عز وجل قطع يد السارق في
كتابه ^(٣) ، فقطع يد السارق يجب : شلاء كانت أو صحيحة .
وليس لقول من ترك ظاهر الكتاب معنى ، واتباع كتاب الله عز
وجل يجب .

م ٤٦٥٠ - واختلفوا في السارق يسرق ، ويشهد عليه بذلك بينة ، ويده ورجلاه
صحيحتان ، فيحبسه الحاكم ليسأل عن الشهود ، فعدا عليه رجل ،
فقطـع يده اليمـنى .

فقال أصحاب الرأي : يقتص له منه ، لأن الحد لم يكن وجب
بعد ، فإن زكي الشهود : لم يقطع ثانياً ، لأن اليد التي كان فيها
الحد قد ذهبت .

(١) " وإن كان يده الشمال ... إلى قوله : لم تقطع اليمـنى " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " موسر " وهو تصحيف .

(٣) " قطع يد السارق في كتابه " تكرر في الدار .

وإن لم تقطع يده اليمنى الأولى^(١) ولكن قطعت يده اليسرى ،
قال : أقتص من قاطعه ، ولا أقطعه في السرقة ، لأني أكره أن
أدعه بغير يد .

وقال أبو ثور : فيها قولان :

أحدهما : أن لاشيء عليه .

والثاني : أن قطع رجله يجب .

قال أبو بكر : القول الأول أصح ، لأن اليد لا تخلو من أحد
معنيين : إما أن يكون قد وجب قطعها ، فلا شيء على قاطعها ، إلا
الأدب إذا كانت البيئة عادلة .

أو لا تكون عادلة ، فعلى القاطع القود أو الدية^(٢) .

وقال قتادة - في رجل سرق ، فعدا عليه رجل فقطع يده -

قال : تقطع يد الذي عدا عليه ، وتقطع رجل السارق .

م ٤٦٥١ - وإذا حكم عليه الحكم بأن تقطع يده فعدا عليه رجل^(٣) ، فقطع يمينه
التي وجب قطعها .

فقال مالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : لاشيء على السارق ،

ولا على القاطع ، ويؤدبه السلطان .

م ٤٦٥٢ - وقال الثوري : إذا قطع رجل السارق ، أو قتل الزاني^(٤) ، قبل أن

يبلغه السلطان ، فعليه القصاص ، وليس على السارق غير ذلك .

ولا شيء على من قتل المرتد قبل أن يرفع إلى السلطان .

(١) " الأولى " ساقط من الدار .

(٢) " أو الدية ، وقال ... إلى قوله : تقطع يده قال : " ساقط من الدار .

(٣) " بأن تقطع يده ، فعدا عليه رجل " ساقط من الدار .

(٤) وفي الدار " الوالي " وهو خطأ فاحش .

قال أبو بكر : إذا وجب قطع يد السارق ، أو وجب الرجم على رجل ، فعدا رجل فقتل الزاني ، وقطع السارق ، فلا شيء عليه ، ويؤد به الحاكم ، حيث فعل ما ليس إليه .

م ٤٦٥٣ - واختلفوا في الحاكم ، يأمر بقطع يمين السارق ، فتقطع يساره . فقال قتادة : قد أقيم عليه ، لا يزداد عليه ، وبه قال مالك ^(١) إذا أخطأ القاطع فقطع شماله ، وبه قال أصحاب الرأي استحساناً ^(٢) . وقال أبو ثور : عليه الحد ، أو الدية ، لأنه أخطأ ، وتقطع يمينه ، إلا أن يمنع منه إجماع .

قال أبو بكر : ليس يخلو قطع يسار السارق من أحد معينين . إما أن يكون القاطع عمداً ^(٣) ذلك ، فعليه القود ، أو يكون أخطأ ، فديه يده على عاقلة القاطع .

وقطع يمين السارق يجب في السرقة ، ولا يجوز إزالة ^(٤) ما أوجب الله عز وجل بتعدي متعدد ، أو خطأ مخطئ .

م ٤٦٥٤ - واختلفوا في الجذاذ يقول للسارق : أخرج يمينك ، فأخرج شماله ، فقطعها .

فقال قتادة ^(٥) ، والشعبي ^(٦) : لا شيء على القاطع ، وحسبه ما قطع منه .

وقالت طائفة : تقطع يمينه إذا برأ ، وذلك أنه هو أتلف يساره .

(١) المدونة ٤/٤٢٤ .

(٢) المبسوط ٩/١٧٥ .

(٣) وفي الدار " غير ذلك " .

(٤) وفي الدار " له " مكان " إزاله " .

(٥) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٩٠/١٠ رقم ١٨٧٧٨ .

(٦) روى له "عب" من طريق جابر عنه قال : ١٩٠/١٠ رقم ١٨٧٧٧ .

وقال أصحاب الرأي : ليس على الجذاذ شيء .
وهذا قياس قول الشافعي : إن لا شيء على القاطع ، وتقطع يمينه
إذا برأت شماله ^(١) .
وقال الثوري في الذي يقتص منه في يمينه ، فيقدم شماله ، فتقطع ،
قال : تقطع يمينه أيضاً .
قال أبو بكر : هذا صحيح .

٢١- باب إقامة الحد في الحر الشديد ، والبرد الشديد وغير ذلك

قال أبو بكر :
م ٤٦٥٥ - اختلف أهل العلم في إقامة الحد على المريض ، أو في الحر والبرد .
فقال طائفة : يقام الحد ، ولا يؤخر ما أوجبه الله عز وجل
بغير حجة .
هذا قول أحمد ، وإسحاق ، واحتجوا بحديث عمر : أنه أقام
الحد على قدامة ، وهو مريض ، وقال : أخشى أن يموت ^(٢) ، وبه
قال أبي ثور .
وقالت طائفة : إذا كان مريضاً يخاف عليه فيه ، لم يُقم عليه
حتى يبرأ .
كذلك قال مالك ، والشافعي .

(١) " شماله " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" ٢٤٠/٩ - ٢٤٣ رقم ١٧٠٧٦ ، و"بق" ٣١٥/٨ ، وكذا في
الإصابة ٢١٩/٣ .

وكذلك قال النعمان ، ومجاهد ، ومحمد في الحر والبرد .

م ٤٦٥٦ - واختلفوا في الرجل يقر بسرقة عند الإمام ، وثبت عليه أنه قتل رجلاً عمداً .

ففي قول الشافعي ، تقطع يده ، ثم يقتل قوداً إن طلب ذلك الوالي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : يقتل ، ويدراً عند القطع .

قال أبو بكر : أمر الله عز وجل بقطع السارق ، وأوجب القصاص ، فلا يجوز أن نعطل شيئاً مما أمر الله عز وجل به بغير حجة .

م ٤٦٥٧ - واختلفوا في السارق يسرق ، ويقطع يمين رجل .

فقال طائفة : تقطع يمينه للسرقة ، ولا شيء للمقطوعة يده ، حكى ابن القاسم هذا القول عن مالك ^(١) .

وفي قول الشافعي : يخير المقطوعة يده بين القصاص ، أو دية اليد ، فإن اختار القصاص قطعت يده للقصاص وللسرقة ، وإن أراد الدية أعطي ذلك ، وقطعت يده للسرقة ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : أبدأ بالقصاص وأدراً عنه الحد ^(٢) .

(١) المدونة ٣٨٥/٤ .

(٢) المبسوط ١٨٥/٩ .

٢٢- أبواب ^(١) قطع العبيد

قال أبو بكر : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ والسارقُ والسارقةُ

فاقطعوا أيديهما ﴾ الآية ^(٢) .

قال أبو بكر : دخل في ظاهر الكتاب الأحرار والعبيد ، وبه

قال عوام أهل العلم .

م ٤٦٥٨- وممن رأى أن العبد المترف بالسرقة [٢/٢٤٣/ألف] تقطع يده

عمر ^(٣) وابن عمر ^(٤) رضي الله عنهما ، وعمر بن عبد العزيز ،

والحسن البصري ، والقاسم ، وعروة بن الزبير ، والنخعي ،

وقتادة .

وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،

ويعقوب ^(٥) .

وفي قول ثان : وهو أن لا قطع عليه ، رويناه ذلك عن ابن

عباس ^(٦) ، وبه قال سعيد بن العاص ، ومروان بن الحكم

في الآبق .

قال أبو بكر : إتباع ظاهر القرآن يجب .

(١) وفي الدار " باب قطع العبيد " .

(٢) سورة المائدة : ٣٨ .

(٣) " عمر " ساقط من الدار .

(٤) روى له "عب" من طريق نافع عنه ٢٣٩/١٠ رقم ١٨٩٧٩ .

(٥) " ويعقوب " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" ٢٣٧/١٠-٢٣٨ رقم ١٨٩٧٦ ، في حديث طويل .

٢٣- باب سرقة العبد من مولاه

قال أبو بكر :

م ٤٦٥٩- أجمع أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم على أن لا قطع على العبد إذا سرق من مال مولاه ^(١) .

ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وابن مسعود .
وبه قال مالك ، وعبد الملك ، والثوري ، والنعمان ،
ومن وافقهم .

وكذلك قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

م ٤٦٦٠- وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق في المكاتب ومولاه ، أيهما سرق من صاحبه ، لا قطع عليه ، وكذلك قال أصحاب الرأي .

م ٤٦٦١- وقال أصحاب الرأي في العبد يقر بالسرقة من مولاه ، أو ابن مولاه ، أو أب مولاه ^(٢) ، أو ابن ابن مولاه ، أو جد مولاه ، أو جدة مولاه ، أو ذي رحم محرم لمولاه ، أو من امرأة لمولاه ، قالوا : لا يقطع في شيء من ذلك ^(٣) .

وكذلك المكاتب ، والمدبر ، وأم الولد .

وإذا أقر الرجل أنه سرق من مكاتبه ، أو من عبد له تاجر عليه دين : لم يقطع .

وقال أبو ثور : يقطع العبد إذا سرق من أي هؤلاء سرق ، إلا من مال مولاه فإنه لا قطع عليه .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٨٦ .

(٢) " أو أب مولاه " ساقط من الدار .

(٣) المبسوط ١٨٤/٩ .

م ٤٦٦٢ - واختلفوا في عبد الرجل يسرق من مال زوجته ، أو عبد المرأة يسرق من مال زوجها .

ففي قول الشافعي : لا قطع على واحد منهما .

وقال مالك : على كل واحد منهما القطع ^(١) .

قال أبو بكر : قول مالك صحيح .

٢٤- باب وجوب رد المتاع المسروق إلى أهله وتضمين المتلف لذلك قيمته

قال أبو بكر :

م ٤٦٦٣ - أجمع عوام أهل العلم على أن السارق إذا وجب قطع يده ، فقطعت ، ووجد المتاع بعينه عنده ، أن ردّ ذلك يجب ، على المسروق منه ^(٢) .

م ٤٦٦٤ - وقد اختلفوا فيه إذا قطع والمتاع مستهلك .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : إن كان للشيء المتلف مثل أخذ مثله ، وإن لم يكن له مثل أخذ قيمته من السارق .

وهذا مذهب النخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، والليث بن سعد ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال آخرون : [٢/٢٤٣ ب] إن وجد المتاع بعينه أخذ منه ، وإن استهلكه السارق غرم قيمته إن كان له مال ، فإن كان معدماً بطل عنه ، ولم يكن ديناً عليه ، هذا قول مالك .

(١) المنتقى شرح الموطأ ٧/١٨٠ ، ١٨٤ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٨٧ .

وفيه قول ثالث : وهو أن لا غرم على السارق بعد أن تقطع يده ،
إلا أن يوجد شيء منه بعينه ، فيؤخذ منه .

هذا قول عطاء بن أبي رباح ^(١) ، وابن سيرين ^(٢) ، والشعبي ^(٣) ،
ومكحول .

وقال الثوري : قول الشعبي أحب إليّ .

وبه قال النعمان ، وأصحابه .

وقال النعمان في الرجل يسرق مرات ، ثم يؤتى به في آخر مرة ،
فإنه يقطع ، ويضمن كل السرقات إلا الآخرة .

وقال يعقوب : لا أضمنه .

قال أبو بكر : القول الأول أصح ، لأن الله عز وجل حرم
الأموال في كتابه ، وعلى لسان نبيه ﷺ ، وأجمع أهل العلم على
تحريمه ، فلا يحل شيء منه بغير حجة .

وإذا أجمعوا على وجب ردّ الشيء المسروق إن كان موجوداً ،
ومعنى القطع غير معنى المال ، لأنهم قد أمروا برد الشيء مع قطع
اليده ، فإذا كان رد ذلك يجب وإن قطعت يده ، وجب قيمة ما
استهلك منه ، لأنه ^(٤) مال لمسلم أتلفه .

(ح ١٤١٩) ولا يثبت حديث عبد الرحمن بن عوف ^(٥) .

(١) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٢١٨/١٠ - ٢١٩ رقم ١٨٨٩٧ .

(٢) روى له "عب" من طريق أشعث عنه ٢١٩/١٠ رقم ١٨٨٩٩ .

(٣) روى له "عب" من طريق سليمان الشيباني عنه ٢١٩/١٠ رقم ١٨٨٩٨ .

(٤) "لأنه" ساقط من الدار .

(٥) وهو ما أخرجه "ن" عن ابن عوف عن النبي ﷺ أنه قال : "إذا أقيم الحد على السارق فلا غرم

عليه" ، وقال : يرويه سعد بن إبراهيم عن منصور ، وسعد مجهول ٩٣/٨ رقم ٤٩٨٤ ، وقال
الزبيلي قال ابن المنذر : سعد بن إبراهيم مجهول ، نصب الراية ٣٧٦/٤ .

٢٥- باب سرقة الخمر من المسلم ومن النصراني

قال أبو بكر : حرم الله عز وجل الخمر في كتابه ، وعلى لسان نبيه ﷺ .

(ح ١٤٢٠) وحرم رسول الله ﷺ الخمر وثمنها ^(١) .

م ٤٦٦٥ - وأجمع أهل العلم على تحريم الخمر ^(٢) .

م ٤٦٦٦ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسلم إذا سرق من أخيه المسلم خمرًا : أنه لا قطع عليه ^(٣) .

هذا قول عطاء ^(٤) ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٦٦٧ - وكذلك الخنزير ، إذا سرقه : لا قطع عليه .

م ٤٦٦٨ - واختلفوا في المسلم يسرق من النصراني خمرًا .

فقال عطاء ^(٥) : تقطع يده .

وقال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : لا قطع عليه .

وفيه قول ثالث : وهو ألا تقطع يده ، ولكن يضمن ، لأنه عندهم له ثمن .

واحتج بأن شريحاً قضى بذلك [هذا قول إسحاق] ^(٦) .

(١) تقدم الحديث برقم ١١٧٨ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٨٩ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٨٨ .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه ٢٢٠/١٠ رقم ١٨٩٠٥ .

(٥) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه ٢٢٠/١٠ رقم ١٨٩٠٥ .

(٦) ما بين المعكوفين من الدار .

قال أبو بكر : كما قال الشافعي أقول ، لأن الله عز وجل
حرم الخمر ، ولا يجوز قطع يد المسلم فيما لا قيمة له إذ هو محرم .

٢٦- باب سرقة الحربي والذمي

قال أبو بكر :

م ٤٦٦٩ - واختلف أهل العلم في الحربي يدخل دار الإسلام بأمان^(١)
ويسرق [٢/٢٤٤/ألف] .

فقال الشافعي ، والنعمان ، وابن الحسن : لا قطع عليه ، ويضمن
السرقه .

وروينا عن ابن عباس : انه كان لا يرى على أهل الذمة قطعاً .

وقال أبو ثور : تقطع يده إذا لم يعذر بالجهالة .

وقال مالك : يقطع إذا سرق ، ولا يقام عليه حد الزنى^(٢) .

قال أبو بكر : ليس بينهما فرق .

٢٧- باب إقامة الحدود في أرض الحرب

قال أبو بكر :

م ٤٦٧٠ - واختلفوا في إقامة الحدود في أرض الحرب .

فقال طائفة : تقام الحدود ، ولا فرق بين دار الحرب

ودار الإسلام .

(١) " بأمان " ساقط من الدار .

(٢) المدونة ٤/٤١٤ .

هكذا قال الشافعي ، وبه قال مالك ، والليث بن سعد .
وقال الأوزاعي : يقيم من غزا على جيش ، وإن لم يكن أمير
مصر ^(١) من الأمصار الحدود في عسكره غير القطع ، فإذا قفل قطع .
وقال النعمان : إذا غزا الجند أرض الحرب ، وعليهم أمير ، فإنه لا
يقيم الحدود في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر ، أو الشام ،
أو العراق ، أو ما أشبهه ، فيقيم الحدود في عسكره .

٢٨- باب حد البلوغ

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ
الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴾ الآية ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ ^(٣) الآية ،
وبلوغ النكاح هو الحلم .

(ح ١٤٢١) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى
يَحْتَلِمَ " ^(٤) .

م ٤٦٧١ - وأجمع أهل العلم على أن الفرائض والأحكام تجب على المحتلم
العاقل ^(٥) .

(١) وفي الدار " أمر مضي " وهو تصحيف .

(٢) سورة النور : ٥٩ .

(٣) سورة النساء : ٦ .

(٤) تقدم الحديث برقم ٣١٦ ، ٨٣/٢ ، ٣٩٦ ، ٢١٨/٢ .

(٥) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٩٠ .

م ٤٦٧٢ - وأجمع أهل العلم على أن الفرائض تجب على المرأة بظهور الحيض فيها ، فهي والرجل في حكم الاحتلام سواء ^(١) .

م ٤٦٧٣ - واختلفوا في خصال سوى الاحتلام .

فمما اختلفوا فيه : بلوغ خمسة عشرة سنة .

فممن رأى أن الغلام إذا كمل له خمس عشرة سنة أنه بالغ :

الشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد .

وفيه قول ثان : وهو أنه بالغ إذا كمل له أربع عشرة سنة وطعن في

الخمس عشرة ، هذا قول إسحاق .

وأما مالك ، وأهل المدينة ، وأهل الكوفة ، فليس يرون ذلك ولا

يعتبرون به .

م ٤٦٧٤ - واختلفوا في الإنبات .

فجعلت فرقة الإنبات حد البلوغ ، هذا قول القاسم ^(٢) ،

وسالم ^(٣) ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

(ح ١٤٢٢) واحتجوا بحديث عطية القرظي ^(٤) .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٩١ .

(٢) روى له "عب" من طريق عبيد الله عمر عن سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ١٧٨/١٠ رقم ١٨٧٣٦ .

(٣) " وسالم " ساقط من الدار .

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الحدود ، باب حد البلوغ ، كذا في موارد الظمآن / ٣٦٠ رقم ١٤٩٩ ، و"د" في الحدود ، باب في الغلام لا يصيب الحد ٥٦١/٤ رقم ٤٤٠٤ ، و"ت" في السير ، باب ما جاء في النزول على الحاكم ٢١٤/٣ رقم ١٥٩٠ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ولفظه " عرضنا على رسول الله ﷺ يوم قريظة ، فكان من أنبث قتل ، ومن لم ينبث خلى سبيله ، فكنت ممن لم ينبث ، فخلى سبيلي " .

والشافعي لا يقول به ، إلا في أهل الشرك الذين لا يوفقون
على أسناتهم .

وقد روينا عن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ^(١) رضي الله
عنهما [٢٤٤/٢ ب] ، وابن الزبير ^(٢) أنهم جعلوا حد البلوغ : بلوغ
سنة أشبار ، وبه قال إسحاق .

م ٤٦٧٥ - وقال عطاء بن أبي رباح ^(٣) ، والحكم ، والزهري ^(٤) : لا قطع على
من لم يحتلم .

وخالف النعمان ذلك كله ، فقال : حد البلوغ في الغلام استكمال
ثماني عشرة سنة ، ألا أن يحتلم قبل ذلك وفي الجارية استكمال سبع
عشرة ، إلا أن تحيض قبل ذلك ^(٥) .

قال أبو بكر : لاشك أن الاحتلام حد البلوغ ، وقد يكون حد
البلوغ استكمال خمس عشرة سنة ، ويكون الإنبات كذلك حد
البلوغ .

م ٤٦٧٦ - وليس على من بلغ مغلوباً على عقله شيء من الفرائض .

٢٩- باب تلقين السارق ما يزال به عنه القطع

قال أبو بكر :

م ٤٦٧٧ - ثبت أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : " ادروا

(١) روى له "عب" من طريق عبد الله بن أبي مليكة عنه ١٧٨/١٠ رقم ١٨٧٣٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) روى له "عب" عن ابن جريج عن عطاء قال : ١٧٨/١٠ رقم ١٨٧٣٨ .

(٤) روى له "عب" عن معمر عن الزهري قال : ١٧٩/١٠ رقم ١٨٧٤١ .

(٥) " وفي الجارية استكمال سبع عشرة ، إلا أن تحيض قبل ذلك " ساقط من الدار .

الحدود ما استطعتم" (١) .

وروينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " أنه أتى برجل ،
فسأله : أسرقت ؟ قل : لا ، فقال : فتركه " (٢) .

وروينا معنى ذلك عن أبي بكر الصديق ، وأبي الدرداء (٣) ،
وأبي هريرة ، وأبي مسعود (٤) ، رضي الله عنهم .
وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور (٥) .

واحتج بعضهم :

(ح ١٤٢٣) بقول النبي ﷺ لماعز : " لعلك قبلت ، أو غمزت ،
فقال : لا " (٦) .

قال : وإنما قال ذلك ليدراً عنه الحد .

وقال غيرهم : إذا وجب الحد ، لم تجز إزالته بوجه .

ولعل ما روي عن الأوائل في هذا الباب : إنما هو قبل الإقرار ،
فإذا جاء الإقرار وجب إقامة ما أوجبه الله عز وجل .

(١) روى له "عب" من طريق القاسم بن عبد الرحمن عنه قال : ٤٠٢/٧ رقم ١٣٦٤٠ .

(٢) روى له "عب" من طريق عكرمة بن خالد عنه قال : أتى برجل ... الخ ٢٢٤/١٠ رقم ١٨٩٢٠ .

(٣) وفي الدار "أبي الزناد" وهو خطأ ، والتصويب من الأوسط ١٩٦/٤ ب ، وكذا عند
"عب" ٢٢٥/١٠ رقم ١٨٩٢٢ .

(٤) في الأصلين "ابن مسعود" ، والتصويب من الأوسط ١٩٦/٤ ب ، وكذا عند
"عب" ٢٢٤/١٠ رقم ١٨٩٢١ ، و"بق" ٢٧٦/٨ .

(٥) راجع المغني ١٣٩/٩ ، ومعالم السنن ٣٠١/٣ .

(٦) أخرجه "خ" في الحدود ، باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غمزت ١٣٥/١٢
رقم ٦٨٢٤ ، من حديث ابن عباس .

٣٠- باب الستر على المسلمين ، والشفاعة في الحدود

قال أبو بكر :

(ح ١٤٢٤) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " من سترَ على مسلمٍ عورةً ^(١) ستر الله عليه في الدنيا و ^(٢) الآخرة " ^(٣) .

م ٤٦٧٨ - والذي يجب أن يستر المسلم على أخيه : إذا رآه على فاحشة ، أو سوء ، طلب ثواب الله عز وجل .

وعلى من أصاب حداً أن يستر بستر الله عز وجل ، ويترع عن ذلك ، ويحدث توبة نصوحاً ، وهو ألا يعود في الذنب أبداً ، فإذا بلغ الإمام ذلك : لم يسعه إلا إقامة الحد :

(ح ١٤٢٥) لحديث النبي ﷺ أنه قال : " تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حدٍ فقد وجب " ^(٤) .

م ٤٦٧٩ - وقد اختلفوا في الشفاعة في الحدود قبل وصول ذلك إلى الإمام .

(٥) " عورة " ساقط من الدار .

(٢) " الدنيا و " ساقط من الدار .

(٣) أخرجه "م" في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر ٢٠٧/٤ رقم ٣٨ (٢٦٩٩) ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

(٤) أخرجه "د" في الحدود ، باب العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ٥٤٠/٤ رقم ٤٣٧٦ ، و"ن" في قطع السارق ، باب ما يكون حرزاً وما لا يكون ٧٠/٨ رقم ٤٨٨٦ ، و"عب" باب شر المسلم ٢٢٩/١٠ رقم ١٨٩٣٧ ، و"بق" ٣٣١/٨ ، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

فممن [٢٤٥/٢ / ألف] رأى أن يشفع في الحد ليدراً به^(١)
عمن وجب ذلك عليه ، قبل الوصول إلى الإمام : الزبير بن العوام ،
وقال : يفعل ذلك دون السلطان ، فإذا بلغ الإمام فلا أعفاه الله
إن أعفاه .

وممن رأى ذلك : عمار بن ياسر ، وابن عباس ، وسعيد بن جبير ،
والزهري ، والأوزاعي ، وأحمد .

وكرهت طائفة الشفاعة في الحدود ، وقال ابن عمر : " من حالت
شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه " ^(٢) .

وفرق مالك بين من لم يعرف منه أذى للناس ، فقال : لا بأس
أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام ، وأما من عرف بشر وفساد فلا أحب
أن يشفع له أحد ، ولكن يترك حتى يقام عليه الحد ^(٣) .

قال أبو بكر : الأخبار الثابتة تدل على أن الشفاعة المنهي
عنها : أن يشفع إلى الإمام في حد قد وصل إليه علمه ، فمن ذلك :

(ح ١٤٢٦) أن النبي ﷺ قال لأسماء لما كلمه في أمر المخزومية التي
سرت : " أتشفع في حد من حدود الله " ^(٤) .
مُنكراً عليه لما شفع في أمرها .

(١) " به " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" في كتاب الجامع ، باب من حالت شفاعته دون حد ١١/٤٢٥-٤٢٦
رقم ٢٠٩٠٥ ، في حديث طويل وفيه هذا القول .

(٣) المدونة الكبرى ٤/٤١٥ .

(٤) أخرجه "خ" في الحدود ، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ١٢/٨٧
رقم ٦٧٨٨ ، و"م" في الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره ، والنهي عن الشفاعة في
الحدود ٣/١٣١٥ رقم ٨ (١٦٨٨) ، من حديث عائشة ، في حديث طويل .

٣١- باب السارق يملك ما سرق قبل وصوله إلى الإمام وبعد ذلك

قال أبو بكر :

م ٤٦٨٠ - كان مالك ، والشافعي يقولان : تقطع يد السارق ، وإن وهب
المسروق منه الشيء للسارق قبل قطع يده .

وقال أصحاب الرأي : إذا ردّ السرقة إلى أهلها قبل أن يرفع إلى
الإمام ، ثم أتى به إلى الإمام ، وشهد عليه الشهود : لم يقطع ^(١) .

قال أبو بكر : القطع إذا وجب لم تجز ^(٢) إزالته بوجه .

وفي السرقة ^(٣) شيئان : حد الله تعالى ، ومال لآدمي فما كان لله
تعالى فالقائم بإقامته السلطان ، وما كان لنبي آدم فذلك إليهم : إن
شاؤوا طالبوا به ، وإن شاؤوا تركوه .



(١) تبين الحقائق للزيلعي ٢٢٩/٣ .

(٢) وفي الدار " لم يجب " .

(٣) وفي الدار " السارق " .

٨٧ - كتاب المحاربين

قال أبو بكر :

قال الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا

بِالْحَقِّ ﴾ ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجْزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ الآية ^(٢) .

وقال جل ذكره : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ

مَرْحِماً ﴾ ^(٣) .

(ح ١٤٢٧) وثبت أن رسول الله ﷺ قال يوم عرفة ، " دماؤكم وأموالكم حرامٌ عليكم ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، وفي بلدكم هذا " ^(٤) .

(ح ١٤٢٨) وقال ﷺ : " أمرت أن أقاتل الناس [٢/٢٤٥ ب] حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإن قالوها فقد عصموا مني ^(٥) دماءهم ، وأموالهم إلا

(١) سورة الإسراء ٣٣ .

(٢) سورة النساء : ٩٣ .

(٣) سورة النساء : ٢٩ .

(٤) أخرجه "خ" في الحج ، باب الخطبة أيام منى ٥٧٣/٣ رقم ١٧٣٩ ، وفي مواضع أخرى كثيرة ،

من حديث ابن عباس ، وابن عمر ، و"م" في الحج ، باب حجة النبي ﷺ ٢/٨٨٦-٨٩٢

رقم ١٤٧ (١٢١٨) ، من حديث جابر ، في حديث طويل جداً ، وفيه هذا اللفظ .

(٥) " مني " ساقط من الدار .

بحقّها ، وحسابُهم على الله عز وجل " (١) .

م ٤٦٨١ - فداء المؤمنين محرمة على ظاهر كتاب الله عز وجل ، وبالأخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وياجماع أهل العلم ، إلا بالحق الذي استثناه الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ .

فأما الكتاب : فقلوه عز وجل : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا

بِالْحَقِّ ﴾ (٢) .

وأما السنة : فقلوه ﷺ : " عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا " .

فمن الحق الذي استثناه الله في كتابه ، القصاص ، قال الله عز وجل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ (٣) الآية .

﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ﴾ (٤) ، وقال جل

ذكره : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ ﴾ (٥) .

ومن الحق الذي ذكره الله عز وجل في كتابه ، وعلى لسان نبيه ﷺ : إباحة دم من كفر بعد إيمانه (٦) ، أو زنى بعد إحصان .

(١) أخرجه "خ" في الزكاة ، باب وجوب الزكاة ٢٦٢/٣ رقم ١٣٩٩ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا ... الخ ٥١/١ - ٥٢ رقم ٣٢-٣٥ (٢٠، ٢١) من حديث أبي هريرة .

(٢) سورة الإسراء : ٣٣ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٤) سورة الإسراء : ٣٣ .

(٥) سورة المائدة : ٤٥ .

(٦) وفي الدار " بعد إسلامه " .

وقال الله عز وجل : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ ^(١) ، وأوجب حد الزاني ، وقطع السارق .

وجلد الشارب على لسان نبيه ﷺ .

وأوجب الله عز وجل إقامة الحدود على المحاربين فقال جل ذكره : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٢) .

١- باب اختلاف أهل العلم فيمن نزلت آية المحاربين

قال أبو بكر :

م ٤٦٨٢ - اختلف أهل العلم فيمن نزل قوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الآية ^(٣) .

فقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : نزلت الآية فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ، ويسعى في الأرض بالفساد .

(١) سورة المائدة : ٤٥ .

(٢) سورة المائدة : ٣٣-٣٤ .

(٣) سورة المائدة : ٣٣ .

وقالت طائفة : نزلت الآية في أهل الشرك ، هذا قول الحسن البصري ، وعطاء ، وعبد الكريم .

وقد احتج أبو ثور بالقول الأول بأن في الآية دليلاً على أن الآية نزلت في غير أهل الشرك ، وهو قوله تعالى : ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ ^(١) .

م ٤٦٨٣ - وقد أجمع [أهل العلم] ^(٢) على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدينا وأسلموا ، أن دماءهم تحرم .

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام ^(٣) .
واحتج بعض من يقول بالقول الآخر بخبر العرينين ^(٤) ، وقال : في بعض الأخبار : إنهم كفروا [٢٤٦/٢ / ألف] بعد إسلامهم ، وفيهم نزلت الآية .

قال أبو بكر : قول مالك أصح .

(١) سورة المائدة : ٣٤ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٥٩٢/٢ .

(٤) عن أنس بن مالك ، أن ناساً من غُرينة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتووها ، أي استوخموها ، فقال لهم رسول الله ﷺ : إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ، ففعلوا ، فصَحَّوا ، ثم مالوا على الرعاة فقتلوهم ، وارتدوا عن الإسلام ، وساقوا ذود رسول الله ﷺ فبلغ ذلك النبي ﷺ فبعث في أثرهم ، فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم : وتركهم في الحرة حتى ماتوا ، متفق عليه واللفظ لمسلم ، أخرجه "خ" في الحدود ١٠٩/١٢ رقم ٦٨٠٢ ، و"م" في القسامة ١٢٩٦/٣ رقم ٩ (١٦٧١) .

٢- باب ما يجب على قطاع الطريق عند من جعل حكم الآية في أهل الإسلام

قال أبو بكر : أمر الله عز وجل بإقامة الحدود على المحارب إذا جمع شيئين : محاربة وسعيًا في الأرض بالفساد ، فقال جل ذكره : ﴿ إِنَّمَا جُزِئُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الآية ^(١) .

م ٤٦٨٤ - فالحكم عند أكثر أهل العلم بهذه الآية إنما يجب على من خرج من المسلمين فقطع الطريق ، وأخاف السبيل ، وسعى في الأرض بالفساد .

م ٤٦٨٥ - وقد اختلفوا فيما يجب على من فعل ذلك .

فقال طائفة : تقام عليه الحدود على قدر أفعالهم .

فمن روي هذا المذهب عنه : ابن عباس ، قال إذا خرج الرجل محارباً فأخاف السبيل ، وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن أخذ المال وقتل : قطعت يده ورجله من خلاف ، ثم صلب .
وإذا قتل ولم يأخذ المال : قتل ، فإن هو لم يأخذ المال ولم يقتل : نفي ^(٢) .

ويروى معنى هذا القول عن أبي مجلز ، وقادة ^(٣) ، وعطاء الخراساني ^(٤) ، والنخعي .

(١) سورة المائدة : ٣٣ .

(٢) روى له "عب" من طريق عكرمة عنه ١٠٩/١٠ رقم ١٨٥٤٤ .

(٣) روى "عب" عن معمر عن قتادة ، وعطاء الخراساني ، والكلبي قالوا : ١٠٨/١٠ رقم ١٨٥٤٢ .

(٤) المصدر السابق .

وكان الأوزاعي يقول : إذا أخاف السبيل فشهّر سلاحه وقتل ولم يصب مالا ، قتل ، وإن قتل وأخذ مالا : صلب فقتل مصلوباً ، وإن هو شهّر السلاح وأخاف السبيل وأخذ المال ولم يقتل أحداً ، ولم يصب دماً : قطع من خلاف .

وقال الشافعي رحمه الله : " من قتل منهم وأخذ المال : قتل وصلب .

وإذا قتل ولم يأخذ مالا : قتل ودفع إلى أوليائه يدفونه ، ومن أخذ مالا ولم يقتل ، قطعت يده اليمنى ثم حسمت ، ثم رجله اليسرى ثم حسمت في مكان واحد ، وخلي .

ومن حضر ، وكثر ، وهيب ، أو كان ردءاً يدفع عنهم ، غرّر وحبس " (١) .

وقال أحمد بن حنبل : من قتل قتل ، ومن أخذ المال : قطع (٢) .
وقال أصحاب الرأي : إذا قتلوا وأخذوا المال ، قطعت أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى من خلاف ، ويقتلهم ، أو يصلبهم إن شاء ، فإن أصابوا الأموال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ولا يقتلوا .

فإن [٢٤٦/٢ ب] قتلوا ولم يصبوا مالا : يقتلون ، ولا تقطع أيديهم وأرجلهم .

وقالت طائفة : الإمام مخير في الحكم على المحاربين ، يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله جل ذكره في الآية ، من القتل والصلب ، أو القطع ، أو النفي ، بظاهر الآية .

(١) قاله في الأم ١٥٢/٦ ، كتاب الحدود وصفة النفي ، باب حد قاطع الطريق .

(٢) المغني ١٤٨/٩ - ١٤٩ .

وروي هذا المذهب عن ابن عباس ، وهذا مذهب عطاء ^(١) ،
والحسن البصري ، ومجاهد ، والنخعي ، والضحاك بن مزاحم .
وبه قال مالك ، وأبو ثور .

واحتج بعضهم بأن الآية لما كان فيها أو كان ككفارة اليمين التي
الحانت فيها ^(٢) بالخيار : إن شاء أعتق ، وإن شاء كسا ، وإن شاء
أطعم ، ومثل فدية الأذى .

وقد روي عن ابن عباس أنه قال : ما كان في القرآن أو ، أو
فصاحبه بالخيار .

٣- باب صلب المحارب

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ

اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ الآية ^(٣) .

م ٤٦٨٦ - واختلف أهل العلم في صلب المحارب .

فروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : إذا أخذ المال وقتل ،
قطعت يده ورجله من خلاف ، ثم صلب ^(٤) .

(١) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ١٠/١١٠-١١١ رقم ١٨٥٤٩ .

(٢) وفي الدار " التي الحالف في يمينه " .

(٣) سورة المائدة : ٣٢ .

(٤) روى له "عب" من طريق عكرمة عنه ١٠/١٠٩ رقم ١٨٤٥٥ .

وقد رويناه عن قتادة ، وسعيد بن جبير^(١) ، وعطاء الخراساني^(٢) ،
والنخعي ، والسدي ، وعطية ، والكلبي^(٣) ، أنهم قالوا : إذا أخذ
المال ، وقتل ، صلب .

وقال الليث بن سعد : يصلب حياً ، ثم يطعن بالحربة حتى يموت .
وقال الشافعي : وأحب إليّ أن يبدأ بقتله ، ثم يصلب .
وقال الأوزاعي : يصلب ويقتل مصلوباً .
وقال يعقوب : يصلب وهو حي ، ثم يقتل على الخشبة ، إذا جمع
القتل وأخذ المال^(٤) .

٤- باب نفي المحارب

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ أَوْيْتُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٥) .

م ٤٦٨٧ - واختلف أهل العلم في نفي المحارب .

فروينا عن ابن عباس أنه قال : ينفي من بلده إلى بلد غيره .

وقال الشعبي : ينفيه من عمله .

(١) روى له "عب" من طريق عبد الكريم عنه ١٠٨/١٠ - ١٠٩ رقم ١٨٥٤٣ .

(٢) روى "عب" عن معمر عن قتادة ، وعطاء الخراساني ، والكلبي قالوا : ١٠٨/١٠
رقم ١٨٥٤٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المبسوط ١٩٥/٩ - ١٩٦ .

(٥) سورة المائدة : ٣٣ .

وقال أبو الزناد : كان منفي الناس إلى باضع ^(١) ، ودهلك ^(٢) ،
وتلك الناحية .

وقال مالك : ينفي من بلد إلى بلد ، ويحبس في الحبس ^(٣) ،
وقال : لا ينفي إلى شيء من بلدان الكفر .

وقال الحسن البصري : ينفي حتى لا يقدر عليه .
وقال الزهري : نفيه أن يطلب فلا يقدر عليه كلما سمع به في أرض
طلب فيها ^(٤) .

وقال الشافعي [٢٤٧/٢ / ألف] بخبر رواه عن ابن عباس : أن
نفيهم أن يطلبوا حتى يؤخذوا ، فتقام عليهم الحدود .
وقال أصحاب الرأي : يطلب حتى يؤخذ ، فتقام عليه الحدود .
وبه قال أبو ثور .

وقال بعضهم : ينفي من البلدة التي هو بها إلى بلدة غيرها ،
واحتمج بأن الزاني كذلك ينفي .

٥- باب عفو السلطان عن المحارب ، أو عفو ولي دمه دون الإمام

قال أبو بكر :

م ٦٨٨٤ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلطان ولي من

(١) باضع : بضاد معجمة وعين مهملة ، جزيرة في بحر اليمن ، معجم البلدان لياقوت ٣٩/٢ .

(٢) دهلك : بفتح أوله وسكون ثانيه ولام مفتوحة وآخره كاف ، اسم أعجمي معرب ، وهي
جزيرة في بحر اليمن ، بلدة ضيقة حرجة حارة كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليها ،
معجم البلدان ١١٤/٤ .

(٣) في المنتقى : ينفي ويحبس حيث ينفي إليه حتى تظهر توبته ١٧٣/٧ .

(٤) " فيها " ساقط من الدار .

حارب فإن قتل محارب أخاً امرئ ، أو أباه في حال المحاربة ، فليس إلى طالب الدم من أمر المحارب شيء ، ولا يجوز عفو ولي الدم ، والقائم بذلك الإمام ^(١) .

جعلوا ذلك بمنزلة حد من ^(٢) حدود الله ، روي هذا القول عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ^(٣) ، وبه قال سليمان بن موسى ^(٤) ، والزهري ^(٥) ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ^(٦) . وقال أحمد : السلطان ولي من حارب الدين ^(٧) . قال أبو بكر : وبه نقول .

٦- باب توبة المحارب قبل أن يقدر عليه ، وما يجب عليه من حقوق بني آدم ^(٨)

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ ^(٩) .

م ٦٨٩٤ - واختلف أهل العلم في معنى هذه الآية .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٩٢ .

(٢) " حد من " ساقط من الدار .

(٣) روى له "عب" ١١١/١٠ - ١١٢ رقم ١٨٥٥٣ .

(٤) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ١١١/١٠ رقم ١٨٥٥٤ .

(٥) روى له "عب" ١١١/١٠ رقم ١٨٥٥٣ .

(٦) المبسوط ١٩٦/٩ .

(٧) المغني ١٤٧/٩ .

(٨) وفي الدار " حقوق ابن آدم " .

(٩) سورة المائدة : ٣٤ .

فقال قتادة ، والزهرى : ذلك لأهل الشرك .
وقال كثير من أهل العلم : الآية نزلت في المسلمين ، فإذا تاب
المحارب الذي قد جنى الجنايات قبل أن يقدر عليه الإمام ، سقط عنه
ما كان من حد لله ، وأخذ بحقوق الآدميين ، واقتص منه من النفس
الجراح ، وأخذ ما كان معه من مال ، وقيمة ما استهلك .
هذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ،
[أبو ثور عنهم] ^(١) .

٧- باب المحاربة في الأمصار والقرى

قال أبو بكر :
(ح ١٤٢٩) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " من انتهب نهباً مشهوراً
فليس منا " ^(٢) .
م ٤٦٩٠ - واختلف أهل العلم فيمن قطع الطريق في مصر من الأمصار ، أو قرية
من القرى ، فقتل وأخذ المال .
فقالت طائفة : لا تكون المحاربة في [٢٤٧/٢ ب] مصر ، إنما
يكون خارجاً من مصر ، هذا قول سفيان الثوري ، وإسحاق ،
والنعمان .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) أخرجه "جه" في الفتن ، باب النهي عن النهبة ١٢٩٨/٢ رقم ٣٩٣٥ ، و"عب" في كتاب
اللقطة ، باب النهبة ومن أوى محدثاً ٢٠٦/١٠ رقم ١٨٨٤٤ ، ١٨٨٤٥ ، من حديث
جابر بن عبد الله .

وقد اختلف عن مالك في هذه المسألة ، فأثبت المحاربة في مصر مرة ، ونفي ذلك مرة ^(١) .

وقالت طائفة : حكم ذلك في الصحراء ، والمنازل ، والطريق ، وديار أهل البادية ، والقرى سواء ، إن لم يكن من كان في مصر أعظم ذنباً فحدودهم واحدة هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

قال أبو بكر : كذلك هو ، لأن كلاً يقع عليه اسم المحاربة ، والكتاب على العموم ، وليس لأحد أن يُخرج من جملة الآية قوماً بغير حجة ^(٢) .

٨- باب ما يجب على من قطع الطريق وأخذ أقل مما تقطع فيه اليد في السرقة

قال أبو بكر :

م ٤٦٩١ - واختلفوا في المحارب يصيب من المال أقل مما يجب فيه قطع اليد .
فقال مالك : للإمام أن يحكم عليه بحكمه على المحارب إذا شهر السلاح وأخاف السبيل ، هذا قول مالك ^(٣) ، وأبي ثور .
وقال آخرون : لا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قدر ما تقطع فيه يد السارق ، هذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ^(٤) .

(١) في بداية المجتهد نسب لمالك القول بثبوت المحاربة في مصر ٣٨٠/٢ ، وفي المنتقى نسب الباجي القول الثاني لعبد الملك بن الماجشون ١٦٩/٧ .

(٢) أنظر أحكام القرآن للقرطبي ١٥١/٦ .

(٣) المدونة ٤٢٩/٤ .

(٤) المبسوط ٢٠٠/٩ .

قال أبو بكر : فمن الفرق البين بينهما وجوب قطع اليد والرجل على المحارب ، وإنما يجب على السارق قطع اليد فقط ، فإذا جاز التغليظ على المحارب دون السارق فكذلك جاز أن يغلظ عليه ، فيوجب عليه على ظاهر الآية قطع اليد وإن أخذ أقل من قدر ما يجب فيه قطع اليد .

وهذا يلزم من قال : لا يقاس أصل على أصل .

٩- باب قطع الطريق على أهل الذمة وقطع الذمي الطريق على أهل الملة

قال أبو بكر :

م ٤٦٩٢ - كان الشافعي يقول : وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة ، حُدوا حدودهم لو ^(١) قطعوا على المسلمين ، إلا أني واقف في أن أقتلهم إن قتلوا ، أو أضمنهم الدية .

وقال أبو ثور : نحكم عليهم على من قطعوا ، على مسلمين أو ذميين .

وكذلك نحكم عليهم مسلمين كانوا أو ذميين .

وحكي ذلك عن الشافعي ، والكوفي ^(٢) .

م ٤٦٩٣ - وقال الشافعي ، وأبو ثور : إذا قطع أهل [٢٤٨/٢ ألف] الذمة على المسلمين ، حدوا حدود المسلمين ، وبه قال أصحاب الرأي ^(٣) .

(١) وفي الدار " أو " .

(٢) المبسوط ١٩٥/٩ .

(٣) المبسوط ١٩٧/٩ .

م ٤٦٩٤ - وفي قول الشافعي : الحكم على المرأة كالحكم على الرجل .
م ٤٦٩٥ - وكذلك قال أبو ثور في العبد ، والنساء : أن الحكم عليهم كالحكم
على الأحرار .

م ٤٦٩٦ - وليس كذلك الصبيان ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب
الرأي ، لأن الحدود غير واجبة عليهم ، ويغرمون ما أتلّفوا
من مال ^(١) .

١٠- باب قتال الرجل عن نفسه وماله

قال أبو بكر :

(ح ١٤٣٠) ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال : " من قُتل دون ماله فهو
شهيدٌ " ^(٢) .

م ٤٦٩٧ - قال أبو بكر : روي عن جماعة من أهل العلم أنهم رأوا قتال
الصوص ، ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم .
هذا مذهب ابن عمر ^(٣) ، والحسن البصري ^(٤) ، وإبراهيم
النخعي ^(٥) ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
والنعمان .

(١) المبسوط ١٩٧/٩ .

(٢) أخرجه "خ" في المظالم ، باب من قاتل دون ماله ١٢٣/٥ رقم ٢٤٨٠ ، و"م" في الإيمان ، باب
الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق ... الخ ١٢٤/١-١٢٥ رقم ٢٢٦
(١٤١) ، من حديث عبد الله بن عمرو .

(٣) روى له "عب" من طريق سالم عنه ١١٢/١٠ رقم ١٨٥٥٧ .

(٤) روى له "عب" ١١٣/١٠ رقم ١٨٥٦٠ .

(٥) روى له "عب" من طريق منصور عنه ١١٣/١٠ رقم ١٨٥٦١ .

قال أبو بكر : وبهذا يقول عوام أهل العلم إن للرجل أن يقاتل
عن نفسه وماله وأهله ، إذا أريد ظلماً ^(١) ، للأخبار التي جاءت عن
رسول الله ﷺ ، لم تخص وقتاً دون وقت ، ولا حالاً دون حال ؟ إلا
السلطان ، فإن جماعة أهل الحديث كالجميعين على أن من لم يمكنه أن
يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربتة : أنه لا يحاربته ،
ولا يخرج عليه ^(٢) .

(ح ١٤٣١) للأخبار الدالة عن رسول الله ﷺ التي فيها الأمر بالصبر على ما
يكون منهم من الجور والظلم ، وترك قتالهم ، والخروج عليهم ما
أقاموا الصلاة ^(٣) .

(ح ١٤٣٢) وروينا عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : " من رأى من أميره
شيئاً يكرهه فليصبر فإنه ليس أحدٌ يفارق الجماعة إلا مات ميتةً
جاهلية " ^(٤) .



(١) وفي الدار " إذا أريد ظلمه " .

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر نقلاً عن المؤلف : فتح الباري ١٢٤/٥ .

(٣) أخرجه "م" في الإمارة ، باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستثارهم ١٤٧٤/٣ رقم ٤٨
(١٨٤٥) ، من حديث أنس بن مالك ، وفيه قال النبي ﷺ " فاصبروا حتى تلقوني
على الحوض " .

(٤) أخرجه "م" في الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ... الخ ١٤٧٧/٣ ، ١٤٧٨ ،
رقم ٥٥ ، ٥٦ (١٨٤٩) ، من حديث ابن عباس .

٨٨ - كتاب الحدود

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أنزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ... ﴾ ^(١) الآية .
وقال جل ثناؤه : ﴿ ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً ﴾ الآية ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم [٢٤٨/٢ ب] الله إلا بالحق ولا ينزون ﴾ الآية ^(٣) .
وقال : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ إلى قوله : ﴿ وحرّم ذلك على المؤمنين ﴾ الآية ^(٤) .

(ح ١٤٣٣) وثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأنه حرم الزنى ^(٥) .
م ٤٦٩٨ - وأجمع أهل العلم على تحريم الزنى ^(٦) .

(١) الآيات ٥-٦ سورة المؤمنون . و ٢٩-٣٠ سورة المعارج .

(٢) سورة الإسراء : ٣٢ .

(٣) سورة الفرقان : ٦٨ .

(٤) سورة النور : ٢-٣ .

(٥) فيه أحاديث كثيرة وبألفاظ مختلفة ، ومنها حديث ابن مسعود قال : قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً ، وهو خلقك ، قلت ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك من أجل أن يطعم معك ، قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك ، أخرجه "خ" في الحدود ، باب إثم الزناة ١٢ / ١١٣ رقم ٦٨١١ ، و"م" في الإيمان ، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده ١ / ٩٠-٩١ رقم ١٤١ ، ١٤٢ (٨٦) .

(٦) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٩٣ .

١- باب أول بدء عقوبة الزاني ، ونسخ ذلك

قال الله عز وجل : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ

نِسَائِكُمْ ... ﴾ (١) الآية .

م ٤٦٩٩ - كان ابن عباس يقول : كانت المرأة إذا زنت حبست في البيت ، حتى

تموت ، ثم أنزل الله عز وجل بعد ذلك : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا

كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... ﴾ (٢) الآية (٣) .

(ح ١٤٣٤) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : " خذوا عني ، فإن الله قد جعل لمن

سبيلاً : الشيب بالشيب ، والبكر بالبكر ، الشيب بالشيب يجلد ثم يـرجم

والبكر بالبكر يجلد ثم ينفى " (٤) .

٢- باب إثبات الرجم على الشيب الزاني

قال الله جل ذكره : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي

الْأَمْرِ مِنْكُمْ ... ﴾ (٥) الآية .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (٦) .

(١) سورة النساء : ١٥ .

(٢) سورة النور : ٢ .

(٣) روى له "د" في الحدود ، باب في الرجم من طريق عكرمة عنه قال : ٤ / ٥٦٩ رقم ٤٤١٣ .

(٤) أخرجه "م" في الحدود ، باب حد الزنى ٣ / ١٣١٦ - ١٣١٧ رقم ١٢ ، ١٣ (١٦٩٠) ،

من حديث عبادة من الصامت .

(٥) سورة النساء : ٥٩ .

(٦) سورة النساء : ٨٠ .

فقد ألزم الله تعالى خلقه طاعة رسوله ﷺ .

(ح ١٤٣٥) وثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه أمر بالرجم ورجم^(١) .

(ح ١٤٣٦) وقال عمر : " رجم رسول الله ﷺ ، ورجمنا بعده " ^(٢) .

م ٤٧٠٠ - وفعل ذلك بعد عمر علي بن أبي طالب ^(٣) .

قال ^(٤) : فالرجم ثابت بسنن رسول الله ، وباتفاق عوام أهل

العلم عليه .

منهم مالك ، وأهل المدينة ، والأوزاعي ، وأهل الشام . وسفيان

الثوري ، وسائر أهل العراق .

وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان ،

ومحمد .

وهو قول عوام أهل الفتيا من علماء الأمصار .

(١) فيه أحاديث كثيرة وبألفاظ مختلفة ، والمشهور منها حديث جابر بن عبد الله أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فحدثه أنه قد زنى ، فشهد على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن ، أخرجه "خ" في الحدود ، باب رجم المحسن ١١٧ / ١٢ ر ٦٨١٤ ، و "م" في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ١٣١٨ / ٣ رقم ١٦ (١٦٩٢) ، من حديث جابر بن عبد الله .

(٢) أخرجه "خ" في الحدود ، باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت ١٢ / ١٤٤-١٤٥ رقم ٦٨٣٠ ، في حديث طويل جداً ، وفيه هذا اللفظ ، و "م" في الحدود ، باب رجم الثيب في الزنى ٣ / ١٣١٧ رقم ١٥ (١٦١٩) ، من حديث عمر بن الخطاب ، فذكر مختصراً وفيه هذا اللفظ .

(٣) روى له "خ" في الحدود ، باب رجم المحسن ، من طريق الشعبي يحدث عن علي حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ ١١٧ / ١٢ رقم ٦٨١٢ .

(٤) أي : أبو بكر بن المنذر ، المؤلف .

٣- باب وجوب الجلد مع الرجم على الشيب الزاني والاختلاف فيه

قال أبو بكر :

م ٤٧٠١ - اختلف أهل العلم في إيجاب الجلد مع الرجم .

فقلت طائفة : يجلد بكتاب الله ، وهو قوله : ﴿ الزانية والزاني

فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ^(١) ، ويرجم بسنة

رسول الله ﷺ .

ومن استعمل هذا علي بن أبي طالب ^(٢) ، وبه قال الحسن

البصري ، وإسحاق بن راهويه .

وقالت طائفة : الشيب يرجم ولا [٢٤٩/٢ / ألف] يجلد .

هذا قول النخعي ، والزهري ^(٣) ، ومالك ، والأوزاعي ،

والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : القول الأول أصح ، لأن ما هو ثابت بكتاب الله

وسنة رسول الله ﷺ لا يجوز تركه بغير حجة ، ولا يجوز أن يزال

اليقين إلا بيقين مثله ، ولا يزول بشك .

(١) سورة النور : ٢ .

(٢) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ٧/ ٣٢٦ - ٣٢٧ رقم ١٣٣٥٠ ، في حديث طويل ، وكذا عند "بق" ٨/ ٢٢٠ .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٧/ ٣٢٨ - ٣٢٩ رقم ١٣٣٥٨ .

٤- باب حد البكر الزاني

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ^(١) .

(ح ١٤٣٧) وثبت أن رسول الله ﷺ : " أوجب على البكر الزاني

جلد مائة " ^(٢) .

م ٤٧٠٢ - وأجمع أهل العلم على القول به ^(٣) .

فالقول به يجب ، للكتاب والسنة ، والإتفاق .

٥- باب الإحصان الذي يوجب الرجم على المحصن الزاني

قال أبو بكر :

م ٤٧٠٣ - أجمع أهل العلم على أن الحر المسلم إذا تزوج امرأة مسلمة تزويجاً

صحيحاً ، ودخل بها ، ووطئها في الفرج : أنه محصن ، يوجب عليه

وعليها ، إذا كانت حرة ، وزنيا : الرجم ^(٤) .

م ٤٧٠٤ - واختلفوا فيمن وطئها بنكاح فاسد .

(١) سورة النور : ٢ .

(٢) أخرجه "خ" في الحدود ، باب الاعتراف بالزنا ١٢ / ١٣٦ - ١٣٧ رقم ٦٨٢٧ - ٦٨٢٨ ،

و "م" في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا ٣ / ١٣٢٤ - ١٣٢٥ رقم ٢٥

(١٦٩٧ ، ١٦٩٨) ، من حديث أبي هريرة ، وزيد بسن خالد ، في حديث طويل ،

وفيه : "وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام" .

(٣) "على القول" ساقط من الدار .

(٤) كتاب الإجماع / ١٦٠ رقم ٦٩٤ .

فقال أكثر أهل العلم : لا يكون محصناً .

كذلك قال عطاء ^(١) ، وقتادة ^(٢) ، ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : هو محصن ، عليه الرجم إذا زنى ، وكذلك المرأة .
وذكر أن حكم النكاح الفاسد : حكم النكاح الصحيح في وجوب المهر ، وإلزام الولد ، ووجوب العدة ، وتحريم به الربيبة وأم الولد .
والقياس : على الأكثر شبهاً .

[مسألة ^(٣)]

قال أبو بكر :

م ٤٧٠٥ - وأجمع أهل العلم على أن المرء لا يكون بعقد النكاح محصناً ، حتى يكون معه الوطء ^(٤) .

٦- [باب الذمية تكون تحت المسلم ^(٥)]

قال أبو بكر :

م ٤٧٠٦ - واختلفوا في الذمية تكون تحت المسلم ، هل تحصنه أم لا ؟ .

(١) روى له "عب" عن ابن جريح عن عطاء ٣٠٩/٧ رقم ١٣٣٠٥ .

(٢) روى له "عب" عن معمر عن قتادة ٣٠٩/٧ رقم ١٣٣٠٥ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) كتاب الإجماع / ١٦١ رقم ٦٩٦ .

(٥) ما بين المعكوفين من الدار .

فقال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعطاء ^(١) ،
وسليمان بن موسى ^(٢) ، والزهري ^(٣) ، وقتادة ^(٤) ، ومالك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور : وإذا دخل
بها فهو محصن .

وقالت طائفة : لا تحصنه . هذا قول الشعبي ، وعطاء ، ومجاهد ،
والنخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر :

(ح ١٤٣٨) وقد ثبت أن رسول الله ﷺ " رجم يهودياً ويهودية " ^(٥) .

ولا يرمم إلا محصنين .

وإذا كانت محصنة فهي تحصنه .

٧- [باب الأمة تكون تحت الحر] ^(٦)

قال أبو بكر :

م ٤٧٠٧ - واختلفوا في الأمة تكون تحت الحر .

(١) روى له "عب" من طريق ابن جريح عنه ٣٠٨/٧ رقم ١٣٢٩٥ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن جريح عنه قال : إحصان ٣٠٨/٧ رقم ١٣٢٩٩ .

(٣) روى "عب" عن معمر عن الزهري وقتادة قالا : تحصن اليهودية والنصرانية المسلم ٣٠٨/٧
رقم ١٣٢٩٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) أخرجه "خ" في الحدود ، باب الرجم في البلاط ١٢٨/١٢ رقم ٦٨١٩ ، و"م" في الحدود ،

باب رجم اليهود ، أهل الذمة في الزنى ١٣٢٦/٣ رقم ٢٦ ، ٢٧ (١٦٩٩) ، من حديث
ابن عمر ، في حديث طويل .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل ، وهذا من الدار .

فقال سعيد بن المسيب ، وعبد الله بن عتبة ، والزهرى
[٢ / ٢٤٩ ب] ، ومالك ، والشافعي : إذا وطئها فهو محصن .
وقال عطاء ^(١) ، والحسن ^(٢) ، وابن سيرين ، وقتادة ، وسفيان
الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي : لا تحصنه .

٨- [باب الحرة تكون تحت العبد] ^(٣)

قال أبو بكر :

م ٤٧٠٨ - واختلفوا في الحرة تنكح العبد :

فقلت طائفة : يحصنها العبد ، كذلك قال سعيد بن المسيب ^(٤) ،
والحسن البصري ^(٥) ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور .
وقال النخعي وعطاء ، وأصحاب الرأي : لا يحصن العبد الحرة .
قال أبو بكر ^(٦) : وبالقول الأول أقول .

(١) روى له "عب" من طريق عمرو بن دينار عنه قال : ليس نكاح الأمة يا حصان ٣٠٧/٧
رقم ١٣٢٨٩ ورقم ١٣٢٨٣ .

(٢) روى له "عب" من طريق قتادة عن الحسن ، والنخعي قالا : لا تحصن الأمة الحر ٣٠٦/٧
رقم ١٣٢٨٤ .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار .

(٤) روى "عب" من طريق قتادة عن ابن المسيب والحسن قالا : يحصن العبد الحرة ٣٠٧/٧
رقم ١٣٢٩٢ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) " قال أبو بكر " ساقط من الدار .

٩- [باب الصبية والمعتوهة] ^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٧٠٩ - واختلفوا في الرجل يطأ الصبية التي لم تبلغ الحيض .

فقال مالك ^(٢) ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور : تحصنه .

وقال أصحاب الرأي : لا تحصنه ^(٣) .

م ٤٧١٠ - وفي قول الشافعي : تحصنه المغلوبة على عقلها ، إذا جامعها بالنكاح .

م ٤٧١١ - وكان مالك يقول : الصبي إذا كان مثله يجامع ، وجامع امرأته لا يحصنها .

وبه قال أصحاب الرأي ، وفي قول الشافعي : يحصنها .

١٠- [باب إحسان العبيد والإماء] ^(٤)

قال أبو بكر :

م ٤٧١٢ - واختلفوا في إحسان العبيد والإماء .

فكان مالك يقول : لا تحصن المرأة الحرة العبد ، إلا أن يعتق ، وهو

زوجها ، فيمسها بعد عتقه .

وقال في الأمة تكون تحت الحر فتعتق وهي تحتة ، قبل أن

يفارقها : أنه يحصنها إذا كانت عتقت وهي عنده ، إذا أصابها

بعد العتق .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) المدونة ٣٩٧/٤ .

(٣) المبسوط ٤١/٩ .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

وبه قال أصحاب الرأي .
وقالت طائفة : إذا كانا مملوكين ، زوجين ، فعتقا ، ثم وطئها بعد
العتق ، لا رجم على واحد منهما إن زنى ^(١) .
لأن أصل نكاحهما كان في الرق ، هذا قول الأوزاعي .
وفيه قول ثالث : وهو أن الامة إذا كانت تحت حر أو عبد ،
وقد دخل بها ، فإنها محصنة ، وعليها الرجم إذا زنت ، إلا أن يكون
إجماع يخالف هذا القول ، فلا ترجم للإجماع ، هذا قول أبي ثور .

١١- [باب إحصان أهل الكتاب] ^(٢)

قال أبو بكر :

م ٤٧١٣ - واختلفوا في الكتابيين الزوجين يسلم ، وقد أصابها الزوج
قبل أن يسلم .

فقال طائفة : ذلك إحصان ، وعليهما الرجم إذا زنيا .

هذا قول الزهري ^(٣) ، والشافعي .

وقالت طائفة : لا يكونان محصنين ، حتى يجامعها بعد الإسلام ،

هذا قول أصحاب الرأي ^(٤) .

قال أبو بكر : والذي يكون به الرجل محصناً أن يتزوج المرأة

(١) وفي الدار " زنيا " .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عن الزهري ٣٠٨/٧ - ٣٠٩ رقم ١٣٣٠٢ .

(٤) المبسوط ٤١/٩ .

نكاحاً صحيحاً ، ويطأها حرة ، مسلمة أو ذمية ، أو أمة مسلمة ،
ويطأها بعد عقد النكاح ، فإذا فعل ذلك كان محصناً .
وكل زوج ثبت نكاحه ، فهو يحصن المرأة الحرة .

١٢- باب الحفر للمرجوم

قال أبو بكر :

م ٤٧١٤ - واختلفوا في الحفر للمرجوم .

فرأت طائفة : أن [٢٥٠/٢ / ألف] يحفر له ، روينا هذا القول عن
علي بن أبي طالب ^(١) ، وبه قال قتادة ، وأبو ثور .

وقال أحمد بن حنبل : أكثر الأحاديث على ألا يحفر له .

وقال أصحاب الرأي : لا يحفر له .

وقالوا : إن حفر للمرأة فحسن ، وإن ترك فحسن ^(٢) .

وقال يعقوب : يحفر لها .

م ٤٧١٥ - وأجمع أهل العلم على أن المرجوم يدام عليه الرمي حتى يموت ^(٣) .

١٣- باب عدد الطائفة التي تحضر عذاب المرجوم

قال أبو بكر :

م ٤٧١٦ - روينا عن ابن عباس انه قال : الطائفة ، الرجل فما فوقه ،

(١) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ، في حديث طويل ، وفيه : " فأمر فحفر لها حفرة في

السوق " ٣٢٦/٧ - ٣٢٧ رقم ١٣٣٥٠ .

(٢) وفي المبسوط : وإن ترك لم يضر ٥١/٩ - ٥٢ .

(٣) كتاب الإجماع ١٦١/ رقم ٦٩٧ .

وبه قال مجاهد ^(١) .

وفيه قول ثان : وهو أن الطائفة رجلان ، هذا قول عطاء ^(٢) ، وإسحاق .

وفيه قول ثالث : وهو أن الطائفة ثلاثة ، هذا قول الزهري ، والشافعي .

وللشافعي قول ثان : وهو أن الطائفة أربعة .

هذا قول مالك ^(٣) ، والقول الأول قاله الشافعي في كتاب صلاة الخوف .

وقال ربيعة : الطائفة ما زاد على أربعة .

وفيه قول سادس : وهو أن الطائفة عشرة ، هذا قول الحسن البصري .

وقال قتادة في قوله تعالى : ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من

المؤمنين ﴾ ^(٤) قال : نفر من المؤمنين .

قال أبو بكر : والطائفة : الجماعة ، وقد يقع هذا الاسم

على الواحد ، لأن الله عز وجل قال : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا

فأصلحوا بينهما ﴾ إلى آخر الآية ^(٥) .

(١) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه ٢٦٧/٧ رقم ١٣٥٠٤ ، ١٣٥٠٥ .

(٢) روى له "عب" ٣٦٧/٧ رقم ١٣٥٠٥ .

(٣) المنتقى شرح الموطأ ١٤٦/٧ .

(٤) سورة النور : ٣ .

(٥) سورة الحجرات : ٩ .

يدل على صحته ^(١) [الآية التي بعدها] ^(٢) ، وهو قوله : ﴿ فأصلحوا
بين أخويكم ﴾ ^(٣) .

مع الأخبار التي جاءت في ذلك .

١٤- باب حضور الإمام المرجوم

قال أبو بكر :

م ٤٧١٧ - واختلفوا في حضور الإمام المرجوم .

فروينا عن علي رضي الله عنه انه قال : إذا ظهر الحبل من الزنا ،
كان أول من يرمم الإمام ، ثم الناس ، وإذا قامت البينة رجمت البينة ،
ثم رجم ^(٤) الناس ^(٥) .

وقال أحمد : سنة الاعتراف أن يرمم الإمام ، ثم الناس ^(٦) .

وفيه قول ثان : وهو أن الإمام لا يحضر المرجوم ، ولا الشهود ،
لأن رسول الله ﷺ قد رجم رجلاً وامرأة ، ولم يحضرهما .
هذا قول الشافعي .

قال أبو بكر : هكذا أقول ، وإن حضر الإمام فلا شيء عليه .

(١) وفي الدار " صحة " .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) الحجرات : ١٠ .

(٤) " رجم " ساقط من الدار .

(٥) روى له " بق " ٢١٩/٨ - ٢٢٠ .

(٦) مسائل الإمام أحمد لأبي داود / ٢٢٤ ، والمغني ٤٦/٩ ، ٣٧ .

١٥- باب إقامة الحد على الحبلى بعد وضع حملها^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٧١٨ - أجمع أهل العلم على أن المرأة إذا اعترفت بالزنى ، وهي حامل : أنها لا ترحم حتى تضع [٢٥٠/٢ ب] حملها^(٢) .

(ح ١٤٣٩) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال لولي الجهنينة التي اعترفت بالزنى : " إذا وضعت فأخبرني ، ففعل ، ثم أمر بها فرجمت " ^(٣) .

م ٤٧١٩ - وقد اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أن الحبلى لا ترحم حتى تضع حملها في الوقت الذي ترحم ، بعد وضع حملها .

فقال طائفة : لا ترحم حتى تضع ، ثم ترحم إذا وضعت .

فعل ذلك علي بن أبي طالب شراحة^(٤) .

وبه قال الشعبي^(٥) ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور .

وقال أحمد ، وإسحاق : تترك حتى تضع ما في بطنها ، ثم تترك

حتى تفضمه حولين .

وقال أصحاب الرأي : حتى تلد وتتعالى من نفاسها ، ثم يقيم عليها

الحد ، فإن كان رجم : رجمت حين تضع .

(١) وفي الدار " بعدما تضع الحمل " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦١ رقم ٦٩٨ .

(٣) أخرجه "م" في الحدود ، باب من المترف على نفسه بالزنى ١٣٢٤/٣ رقم ٢٤ (١٦٩٦) ،

من حديث عمران بن حصين ، في حديث طويل .

(٤) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه في حديث طويل ، وفيه : " فحبسها حتى إذا وضعت

جلدها يوم الخميس مائة جلدة ، ورجمها يوم الجمعة " ٣٢٦/٧ رقم ١٣٣٥٠ .

(٥) روى له "عب" من طريق محمد بن سالم عنه ٣٢٥/٧ رقم ١٣٣٤٦ .

قال أبو بكر : لا أعلم مع من منع من إقامة الحد إذا
وضعت حملها حجة .

١٦- باب الإقرار بالزنا

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٠ - اختلف أهل العلم في الإقرار الموجب لحد الزنى .

فقال طائفة : إذا أقر بالزنى مرة واحدة ، وجب عليه الحد ، هذا
قول الحسن ، وحماد بن أبي سليمان ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور .
وقالت طائفة : لا يقام عليه الحد حتى يقر أربع مرار ، هذا قول
الحكم ، وابن أبي ليلى ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

م ٤٧٢١ - واختلف الذين قالوا : لا يقام عليه الحد حتى يقر أربع مرار .

فقال ابن أبي ليلى ، وأحمد : يحد إذا أقر أربع مرار ، في
مجلس واحد .

وقال أصحاب الرأي : إذا أقر أربع مرار في مجلس واحد ،
فهو بمنزلة مرة واحدة .

قال أبو بكر : الإقرار مرة واحدة يوجب الحد .

(ح ١٤٤٠) لقول النبي ﷺ : " واغديا أنيس على امرأة هذا ، فإن
اعترت فارجمها " (١) .

(١) أخرجه "خ" في الحدود ، باب الاعتراف بالزنى ١٣٦/١٢-١٣٧ رقم ٦٨٢٧-٦٨٢٨ ،
و"م" في الحدود ، باب من المتصرف على نفسه بالزنى ١٣٢٤/٣-١٣٢٥ رقم ٢٥
(١٦٩٧ ، ١٦٩٨) ، من حديث أبي هريرة ، وزيد بن خالد ، في حديث طويل ، وفيه
هذا اللفظ .

(ح ١٤٤١) وكذلك خبر الجهنية : أقرت بالزنى ، ولم تقر أربع مرار ^(١) .

وإنما رد النبي ﷺ ما عزأ لأنه شك في أمره ، وقال :

(ح ١٤٤٢) " هل بك جنون " ^(٢) .

فليس في ذلك حجة يحتج بها فيمن أقر ، ولا يشك في صحته .

١٧- باب المعترف بالزنى ، يرجع عن إقراره

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٢ - واختلفوا في الرجل يقر بالزنى ، ثم يرجع عنه .

فكان عطاء ، ويحيى بن يعمر ، والزهرى ، وحماد بن أبي سليمان ،

والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ، ويعقوب ،

يقولون : يترك ، ولا يحد .

واختلف عن مالك في هذه المسألة .

فذكر القعني عن مالك أنه قال : يقبل منه .

وقال ابن عبد الحكم : قال مالك : لا يقبل ذلك منه

[٢/٢٥١/ألف] وقال أشهب : قال مالك : إن جاء بعذر ، وإلا لم

يقبل ذلك منه .

(١) أخرجه "م" في الحدود ، باب من المترف على نفسه بالزنى ١٣٢٤/٣ رقم ٢٤ (١٦٩٦) ،

من حديث عمران بن حصين ، وفيه : فقالت : يا نبي الله أصبحت حداً " فأقمه عليّ ، قد عانى

الله ﷺ وليها فقال : احسن إليها ، فإذا وضعت فأتني بها الخ .

(٢) أخرجه "خ" في الحدود ، باب لا يرجم المجنون والمجنونة ١٢٠/١٢-١٢١ رقم ٦٨١٥ ، و"م"

في الحدود ، باب من المترف على نفسه بالزنى ١٣١٨/٣ رقم ١٦ ، من حديث أبي هريرة ، في

حديث طويل .

وقال سعيد بن جبير : إذا رجع أقيم عليه الحد ، وبه قال الحسن البصري ، وابن أبي ليلى ، وأبو ثور .

قال أبو بكر : لا يقبل رجوعه ، ولا نعلم في شيء من الأخبار أن ماعزاً رجع .

وإذا وجب الحد بالاعتراف ، ثم رجع ، واختلفوا في سقوطه عنه لم يجز أن يسقط ما قد وجب بغير حجة .

١٨- باب إقامة الحد بعد حين من الزمان ، وبعد^(١) أن يتوب الذي أصاب الحد

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٣ - واختلفوا في إقامة الحد بعد مدة وزمان .

فقال طائفة : يقام الحد ، هذا قول مالك بن أنس ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وقال النعمان : إذا شهد الشهود على زنى قديم ، لم أحده ، وإذا أقر بزنى قديم أربع مرات ، فإني أحده .

وقال محمد بن الحسن : إذا قذف رجلاً ، فأتى به الإمام بعد زمان ، يحده ، وإن كان ذلك إقرار بسرقة _ بعد زمان _ لم يقطع .

وقالوا _ في الزنى إذا تقادم _ : كان على الزاني المهر .

وكل ذلك ترك منهم : إما لظاهر كتاب الله ، أو سنة رسوله^(٢) ،

أو إثبات ما قد نفته السنة .

(١) وفي الدار " وبغير " .

(٢) " رسوله " ساقط من الدار .

وأوجب الله تعالى حد الزاني ، وقطع السارق في كتابه ،
وعلى لسان نبيه ﷺ ، فأبطلوا ذلك بغير حجة ، ثم فرقوا بين
الإقرار بالزنى وبين الشهادة عليه ، وأوجبوا ما نهى عنه النبي ﷺ
من مهر البغي .

١٩- باب إقامة الحاكم الحد بعلمه^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٤ - واختلفوا في إقامة الحاكم الحد بعلمه :

فقال مالك : لا يقيم حد الزنى الإمام بعلمه ، وبه قال
أصحاب الرأي .

وقال الشافعي : فيها قولان :

أحدهما : أن له أن يقضي بعلمه .

والآخر : لا يقضي بعلمه .

وقال أبو ثور - في القذف - : يحكم عليه الحاكم بعلمه ، لأن
علمه أكثر من الشهود .

٢٠- باب إقرار الحر الذمي بالزنى

قال أبو بكر :

(ح ١٤٤٣) ثبت أن رسول الله ﷺ : " رجم يهودياً ، ويهوديةً زنيا " ^(٢) .

(١) وفي الدار " بعلمه بغير بينة لغيره " .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٣٨ .

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٥ - فإذا أقر الذمي بالزنى ، راضياً بحكمنا ، حكمنا عليه بحكمنا على المسلمين .

وهذا على مذهب [٢٥١/٢ ب] الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

غير أن أصحاب الرأي قالوا : يحد ولا يرحم .

وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : يرحمان إذا كانا محصنين .

وقال مالك - في الرجل - يوجد يزني بالمرأة النصرانية - قال : لا أرى على تلك حداً في دينها ، وعلى الرجل المسلم حده ^(١) .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح ، يدل على صحته السنة .

م ٤٧٢٦ - واختلفوا في النصراني يزني ، ثم يسلم ، وقد شهدت عليه بينة من المسلمين .

فحكى عن الشافعي أنه قال - إذ هو بالعراق - لا حد عليه ، ولا تعزير ، لقول الله عز وجل : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ الآية ^(٢) .

قال أبو بكر : وهذا موافق لما حكى عن مالك .

م ٤٧٢٧ - وقال أبو ثور : إذا أقر ، وهو مسلم ، أنه زنى وهو كافر ، أقيم عليه الحد .

وحكى عن الكوفي أنه قال : لا يحد .

(١) وفي الدار " ولا على الرجل المسلم حده " ، وزيادة (لا) هنا خطأ .

(٢) سورة الأنفال : ٣٨ .

٢١- باب الحدود تجتمع على الرجل ، فيها القتل

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٨ - اختلف أهل العلم في الحدود تجتمع على الرجل ، فيها القتل .
فقال طائفة : القتل كاف من ذلك كله . هذا قول عطاء ،
والشعبي ، والنخعي ، وحماد بن أبي سليمان .
وبه قال مالك إلا القرية فإنها تثبت على من قيلت له .
وفيه قول ثان : وهو أن الحدود إذا اجتمعت على الرجل - فيها
القتل - فما كان للناس أقيد منه ، وما كان لله فدعه القتل
يمحو ذلك .

هذا قول سفيان الثوري .

وفيه قول ثالث : وهو أن الحدود تقام كلها . هذا قول الحسن
البصري ، وابن مليكة ، والزهري ، وقتادة ، والشافعي .
وقال أحمد : كل شيء من حقوق الناس فإنه يقام عليه الحد ،
ويقتص منه ، ثم يقتل - وبه قال إسحاق - وما كان من حقوق ^(١) الله
فلا يقتص منه ، مثل السرقة ، وشرب الخمر .
وقال أبو ثور - في القذف ، وشرب الخمر ، والزنى ، والسرقة -
تقام عليه الحدود .

وقال أصحاب الرأي : إذا أقر بالزنى أربع مرار ، وأقر بالسرقة ،
وبشرب الخمر ، وأقر بقذف رجل ، وأقر بفقء عين رجل
عمداً : يؤخذ بذلك ، ويبدأ بحقوق الناس .

(١) وفي الدار " ديون الله " .

قال أبو بكر : أصبح ذلك إقامة الحدود كلها عليه ، ولا يسقط
من ذلك شيء بغير حجة .

٢٢- مسائل من باب الإقرار بالحدود

قال أبو بكر :

م ٤٧٢٩ - قياس قول الشافعي أن الأخرس يحد إذا أقر بالزنى ، بالإشارة
[٢/٢٥٢/ألف] أو كتب ففهم عنه . وكذلك يلاعن بالإشارة .

وبه قال أبو ثور ، وابن القاسم .

وقال أصحاب الرأي : لا يحد ، لأنه لم يتكلم ، وكذلك لو شهد
عليه بذلك شهود^(١) .

قال أبو بكر : يحد ، ويلاعن ، إذا فهم ذلك عنه .

م ٤٧٣٠ - وإذا كان الرجل يجن ويفيق ، فأقر في حال إفاقته بالزنى : حد في قول
الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وإن أقر أنه زنى في حال جنونه : لم يحد .

وإن أنكر فقال : زنت في حال جنوني ، وثبتت عليه بينة أنه زنى
في حال إفاقته : حد في قولهم جميعاً .

م ٤٧٣١ - وإذا أقر المحبوب أنه زنى ، أو شهدت بذلك عليه بينة : لم يحد ، وكان
كذباً منه أو منهم . وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب
الرأي .

م ٤٧٣٢ - وإذا أقر الخصي الذي ليس بمحبوب ، أنه زنى ، أو شهدت عليه به
بينتة : حد في قولهم جميعاً .

(١) المبسوط ٩/٩٨ .

وكذلك العنين .

قال أبو بكر :

م ٤٧٣٣ - وإذا أقر الرجل أنه زنى بهذه المرأة بعينها ، فقالت : ما زنى بي ، ولكنه تزوجني . أو قالت : لا أعرفه :
ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : على الرجل الحد ، لأنه مقرر بالزنى .

وقال يعقوب : يدرأ عنه الحد ، ويجعل عليه المهر للمرأة إذا قالت : تزوجني ، وإن قالت : كذب ما زنى بي وما أعرفه ، فلا حد على الرجل .

٢٣- باب صفة ضرب الزاني والقاذف

قال أبو بكر : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ الآية ^(١) .

(ح ١٤٤٤) وثبت أن رسول الله ﷺ قال لرجل زنى ابنه : وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ^(٢) .

(ح ١٤٤٥) وقال ﷺ : " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام " ^(٣) .

(١) سورة النور : ٢ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٣٠ .

(٣) أخرجه "خ" في الحدود ، باب لا يرجم المجنون والمجنونة ١٢/١٢٠-١٢١ رقم ٦٨١٥ ، و"م" في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ٣/١٣١٨ رقم ١٦ ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل .

م ٤٧٣٤ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الجلد بالسوط يجب ،
والسوط الذي يجب أن يجلد به سوط بين السوطين ^(١) .

للأخبار التي رويها عن عمر ، وابن مسعود رضي الله عنهما .
وبه قال الشافعي ^(٢) .

ورويها عن علي ، وأبي هريرة رضي الله عنهما أنهما قالا : يضرب
بالسوط . وبه قال مالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٧٣٥ - وقد اختلفوا في تجريد المجلود :

فرأت طائفة : أن يترك عليه ثوب واحد ، ولا يجرد .

رويها هذا [٢٥٢/٢ ب] القول عن أبي عبيدة بن الجراح ، وابن
مسعود ^(٣) .

ومن رأى أن تترك على المجلود ثيابه : طاووس ، والشعبي ^(٤) ،
والنخعي ، وقتادة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .
وقد رويها عن عمر بن عبد العزيز أنه جلد قاذفاً مجرداً ،
وبدد الضرب .

وفيه قول ثالث : وهو أن الإمام إن شاء جرده ، وإن شاء ترك
عليه ثيابه . هذا قول الأوزاعي .

وقال مالك : يترك على المرأة ما يوارئها ويسترها .

م ٤٧٣٦ - واختلفوا في الحال التي يضرب عليها الرجال والنساء .

(١) كتاب الإجماع / ١٦١ رقم ٦٩٩ .

(٢) وفي الدار " الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي " .

(٣) روى له "عب" من طريق الضحاك بن مزاحم عنه ٣٧٣/٧ رقم ١٣٥٢٢ .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن سيرين عنه ٣٧٣/٧ رقم ١٣٥٢٤ .

فروينا عن علي بن أبي طالب ^(١) ، ويحيى بن الجزار أنهما
قالا : يضرب الرجال قياماً ، والنساء قعوداً .

ومن قال : أن النساء يضربن قعوداً ، الثوري ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ، وأصحابه ^(٢) ، وأبو ثور .

وقال ابن جريج : سمعت أن المرأة تضرب قاعدة ^(٣) .

وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : الرجال
يضربون قياماً .

وقال الثوري : سمعنا ذلك .

وقال مالك : يضرب الرجل والمرأة وهما قاعدان .

قال أبو بكر : ضرب الرجال قياماً ، والنساء قعوداً : أحسن ،
وكيفما ضربوا أجزاء .

م ٤٧٣٧ - وروينا عن ابن مسعود أنه قال : لا يحل في هذه الأمة تجريد ،
ولا مد ^(٤) .

وبه قال الحسن البصري ، وسفيان الثوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال الشافعي : لا يمد ، وتترك له يداه يتقي بهما ولا يربط .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٧٣٨ - وثبت أن عمر بن الخطاب أمر بضرب امرأة في حد ، وقال : " لا

(١) روى له "عب" من طريق يحيى عن علي ٣٧٥/٧ رقم ١٣٥٣٢ ، ١٣٥٣٣ .

(٢) " وأصحابه " ساقط من الدار .

(٣) روى عنه "عب" قال : ٣٧٦/٧ رقم ١٣٥٣٥ .

(٤) روى له "عب" من طريق الضحاك بن مزاحم عنه قال : ٣٧٣/٧ رقم ١٣٥٢٢ .

تخرقا جلدها " ^(١) وبهذا قال مالك بن أنس ، والشافعي ، وأبو ثور .
وبه نقول .

م ٤٧٣٩ - وقد أتى عمر بن الخطاب برجل في حد فأتى بسوط بين سوطين ،
فقال : " أضرب ولا يرى ابطك ، وأعط كل عضو حقه " ^(٢) .
وممن قال : لا يخرج الضارب ابطه : علي بن أبي طالب ، وأبو
مجلز ، وأبو ثور ^(٣) .

وقال عطاء : لا يرفع يده في الفرية ^(٤) .
وقد روينا عن عبد الملك أنه أمر الضارب أن يرفع يده حتى
يرى إبطه .

قال أبو بكر : وبقول عمر ، وعلي نقول .
م ٤٧٤٠ - وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : وقد أتى برجل
في حد : " اضرب ، وأعط كل عضو حقه " ^(٥) .
وقد روينا هذا القول عن علي ^(٦) ، وابن مسعود ، والنخعي .
م ٤٧٤١ - وقال الشافعي : ويترك الجلاد الفرج والوجه ويتجنبهما ^(٧) .
وبه قال أصحاب الرأي ، وقالوا : والرأس ، وهذا قول

(١) روى له "عب" من طريق معمر بن سويد عنه قال : ٣٧٤/٧ - ٣٧٥ رقم ١٣٥٣٠ ، في
حديث طويل وفيه هذا اللفظ ، وكذا عند "بق" ٣٢٧/٨ .

(٢) روى له "عب" من طريق أبي عثمان النهري عنه قال : ٣٦٩/٧ - ٣٧٠ رقم ١٣٥١٦ .

(٣) " وأبو ثور " ساقط من الدار .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه قال : ٣٦٨/٧ رقم ١٣٥١١ .

(٥) روى له "عب" من طريق أبي عثمان النهري عنه قال : ٣٦٩/٧ - ٣٧٠ رقم ١٣٥١٦ .

(٦) روى له "عب" من طريق عكرمة بن خالد عنه قال : ٣٧٠/٧ رقم ١٣٥١٧ .

(٧) " ويتجنبهما " ساقط من الدار .

النعمان ، ومحمد ^(١) .

ووافقهما يعقوب [٢٥٣/٢ / ألف] في الوجه والفرج ^(٢) ،
وخالفهما في الرأس ، فقال : يضرب الرأس .
وقال أبو ثور : لا يضرب الوجه والرأس .

قال أبو بكر :

م ٤٧٤٢ - ولا يكون الذي يقيم الحدود إلا مأمونا ، علما بإقامة الحدود .
روينا عن عمر بن الخطاب : أنه كان يختار للحدود رجلاً .
وهذا مذهب ربيعة ، وبه قال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ،
وغيرهم من أهل العلم .
م ٤٧٤٣ - واختلفوا في التسوية بين ضرب الزنى ، وضرب القذف ،
وشرب الخمر .

فقال طائفة : جلد الزاني أشد من جلد الفرية والخمر .
هذا قول النخعي ، وعطاء ، وقتادة ^(٣) .
وقال الحسن البصري ^(٤) : " الزنى أشد من القذف ، والقذف أشد
من الشرب للخمر ^(٥) " ، وبه قال الثوري .
وقال ^(٦) أحمد ، وإسحاق نحو ما قال الحسن .

(١) المبسوط ٧٢/٩ .

(٢) " والفرج " ساقط من الدار .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٣٦٨/٧ رقم ١٣٥١٢ .

(٤) روى له "عب" من طريق إسماعيل عنه قال : ٣٦٨/٧ رقم ١٣٥٠٩ .

(٥) " للخمر " ساقط من الدار .

(٦) " قال " ساقط من الدار .

وقال الزهري : " يجتهد في جلد الزنى والفريسة ، ويخفف في الشرب " (١) .

وبمعناه قال الشافعي .

وقال مالك : رأيت أهل العلم يقولون في الضرب في الحدود ، كلها سواء في الوجد .

قال أبو بكر :

م ٤٧٤٤ - الضرب بالسوط يجب في الحدود كلها .

ويكون السوط الذي يضرب به بين السوطين ، كالذي رويناه عن أصحاب رسول الله ﷺ .

وليس في تجريد المجلود خبر يعتمد عليه ، ولا يجرد المجلود ، والمجلود عليه قميصه : مجلود عند أهل العلم .

ونزع ما يمنع من الألم : يجب .

والضرب الذي يجب أن يضرب المجلود : ضرب يكون مؤلماً ، لا يجرح ولا ييضع (٢) ، واسم الضرب يقع على هذا .

وليس في ضرب القاعد والقائم سنة فتبع ، وما كان أسهل على المضروب ضرب على ذلك ، وأستر على المرأة أن تضرب وهي قاعدة ، فالستر عليها أحب إلينا ، وهو قول أكثر أهل العلم .

وقد أمر الله تعالى بجلد الزاني والقاذف ، وليس مع من فرق فرأى أن ضرب بعضهم أشد من بعض حجة .

ويضرب على جميع أعضاء المضروب ، إلا أن تمنع السنة من شيء فلا يضرب على ذلك العضو لمنع السنة من ذلك .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٣٦٨/٧ - ٣٦٩ رقم ١٣٥١٣ .

(٢) البضع : بفتح الباء : القطع ، والشق ، وتقطيع اللحم .

فما منعت السنة فيه : الضرب على الوجه :

(ح ١٤٤٦) قال النبي ﷺ : " إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه " ^(١) .

والضرب على الفرج ممنوع منه ، لأن التلف يخاف منه .

٢٤- باب [٢٥٣/٢ ب] المضموء ^(٢) يزني ^(٣)

قال أبو بكر :

م ٤٧٤٥ - واختلفوا في المضموء ^(٤) يزني .

فقلت طائفة : يضرب بإثكال ^(٥) النخل ، هذا قول الشافعي .

وقد روينا عن علي رضي الله عنه أنه جلد الوليد بن عقبة بسوط

له طرفان أربعين جلده ^(٦) .

(١) أخرجه "م" في البر والصلة والآداب ، بال النهي عن ضرب الوجه ٢٠١٦/٤ رقم ١١٢

(٢٦١٢) ، من حديث أبي هريرة .

(٢) قال الأزهري : ضني الرجل ، يضني ، ضناً شديداً : إذا كان به مرض مخامر ، كلما ظن أنه قد

برأ نكس وقد أضناه المرض إضناءً ، وهو المضني من المرض تهذيب اللغة للأزهري ٦٦/١٢ .

(٣) وفي الدار " باب النضوء في خلقة يزني " .

(٤) وفي الدار " النضوء يزني " .

(٥) إثكال النخل : بكسر الهمزة ، وإسكان المثلة ، والأثكول بضم الهمزة ، والعثكال بكسر

العين ، والعثكول بضمها : هو العرجون الذي فيه أغصان الشماريخ التي عليها البسر والرطب ،

وهو بمنزلة العنقود في العنب ، والعثكال أفصح من الإثكال ، وابدال العين همزة لغة ، كذا عن

تصحيح التنبيه للنووي بهامش التنبيه / ١٤٠ ، وانظر المصباح المنير مادة (شمر)

و (عثكل) .

(٦) روى له "عب" من طريق أبي جعفر عنه ٣٧٨/٧-٣٧٩ رقم ١٣٥٤٤ ، وكذا عند

"بق" ٣٢١/٨ .

وأنكر مالك هذا ، وتلا قوله تعالى : ﴿ فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة ﴾ الآية ^(١) ، وهذا مذهب أصحاب الرأي .

وقد احتج الشافعي لقوله :

(ح ١٤٤٧) بحديث ^(٢) .

وقد تكلم في إسناده ^(٣) ، والله أعلم .

٢٤- باب إقامة الحدود في المساجد

قال أبو بكر :

م ٤٧٤٦ - روينا عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب - رضي الله

عنهما - : أنهما أمرا بإخراج من عليه ضرب من المسجد ^(٤) .

وهذا على مذهب عكرمة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ،

وإسحاق ، والنعمان ، وابن الحسن ^(٥) .

(١) سورة النور : ٢ .

(٢) أخرجه الشافعي عن أبي إمامة بن سهيل بن حنيف : أن رجلا قال أحدهما : أحبن ، وقال

الآخر : مقعد كان عند جوار سعد ، فأصاب امرأة حبل ، فرمته به ، فسئل ، فاعترف فأمر

النبي ﷺ به ، قال أحدهما : جلد يائكال النخل . وقال الآخر : يائكول النخل الأم ، باب ما

جاء في الضرير من خلقته لا من مرض ، يصيب الحد ١٣٦/٦ ، والسنن الكبرى ٢٣٠/٨ ،

والأحبن : الذي به استسقاء .

(٣) فقد اختلف فيه عن أبي إمامة من غير وجه واحد راجع السنن الكبرى مع الجوهر

النقي ٢٣٠/٨ .

(٤) المغلى ١٢٣/١١ ، إعلام الساجد للزركشي ٣٧١-٣٧٢ .

(٥) المبسوط ١٠١/٩ .

وقد روينا عن الشعبي : أنه ضرب يهودياً حداً في المسجد ،
وبه قال ابن أبي ليلى .

وفيه قول ثالث : وهو التسهيل في ضرب الدرة والدرتين في
المسجد ، ومنع إقامة الحدود فيه ، هذا قول أبي ثور ، وبنحوه قال ابن
عبد الحكم .

قال أبو بكر : وهذا استحسان ، ولا معنى له ، والأكثر من أهل
العلم على القول الأول .
ولا يبين لي أن يأثم من أقام الحدود في المسجد ، لأني لا أجد الدلالة
على ذلك .

٢٥- باب مبلغ التعزير

قال أبو بكر :

م ٤٧٤٧- لم نجد في عدد الضرب في التعزير خبراً عن رسول الله ﷺ ثابتاً^(١) .
م ٤٧٤٨- وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن للإمام أن يعزر في بعض
الأشياء^(٢) .

م ٤٧٤٩- وقد اختلفوا في المقدار الذي يعزر الإمام من وجب عليه

(١) وفي التعزير حديث أبي بردة الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تجلدوا
فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله ، أخرجه "خ" في الحدود ، باب كم التعزير
والأدب ١٧٥/١٢-١٧٦ رقم ٦٨٤٨-٦٨٥٠ ، و"م" في الحدود ، باب قدر أسواط
التعزير ١٣٣٢/٣-١٣٣٣ رقم ٤٠ (١٧٠٨) .

(٢) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع / ١٦٥ رقم ٧٢٢ .

التعزير : فكان أحمد ، وإسحاق يقولان : لا يضرب فوق عشرة أسواط ^(١) .

وقد روينا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه أمر زيد بن ثابت أن يضرب رجلاً عشرة أسواط .

وروينا عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري ، ألا يبلغ بنكال فوق عشرين سوطاً ^(٢) .

وروينا عنه قولاً ثالثاً ، وهو : أنه لا يبلغ في تعزير أكثر من ثلاثين جلدة ^(٣) .

وفيه قول رابع : وهو ألا يبلغ في عقوبة أربعين ، هذا قول الشافعي ، والنعمان ، وابن الحسن ^(٤) .

وفيه قول خامس [٢٥٤/٢ / ألف] : وهو أن يضرب في التعزير خمسة وسبعين سوطاً ، هذا قول ابن أبي ليلى .

وفيه قول سادس : وهو أن التعزير على قدر الجرم ، هذا قول مالك ^(٥) .

وقد روي عنه : أنه أمر بضرب مائة وحبس سنة ، في باب من أبواب العقوبات .

وهذا مذهب أبي ثور ، أن يضرب أكثر من الحد ، إذا كان الجرم عظيماً .

(١) المغني ١٧٦/٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق يحيى بن عبد الله عنه قال : ٤١٣/٧ رقم ١٣٦٧٤ ، وكذا في المحلى ٤٠٣/١١ .

(٣) المحلى ٤٠٣/١١ .

(٤) المبسوط ٧١/٩ .

(٥) المدونة ٣٩٠/٤ - ٣٩١ .

٢٦- باب النفي

قال أبو بكر :

(ح ١٤٤٨) ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ : " أنه أوجب على الزاني البكر جلد مائة وتغريب عام " (١) .

قال أبو بكر : وبه نقول .

فإذا أقر الرجل بالزنى ، أو ثبتت عليه به بينة : وجب جلده ، ونفيه عن البلد الذي أصاب فيه الزنى ، حتى يكون عاماً منفيّاً عن البلد الذي أصاب فيه الزنى .

م ٤٧٥٠ - وقد اختلفوا بعد ثبوت الأخبار عن رسول الله ﷺ في نفي الزاني .

فروينا عن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين ، أبي بكر (٢) ، وعمر (٣) ، وعثمان ، وعلي (٤) - رضي الله عنهم - : أنهم رأوا نفي الزاني .

وبه قال أبي بن كعب ، وابن عمر ، وعطاء ، وطاووس ، ومالك ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور (٥) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٣٧ .

(٢) روى له "عب" من طريق عبد الله بن عمر أن أبا بكر نفى إلى فدك ، وعمر ٣١٥/٧ رقم ١٣٣٢٨ .

(٣) روى له "عب" من طريق الزهري عنه قال : نفى عمر من المدينة إلى البصرة ، ومن المدينة إلى خير ٣١٤/٧ رقم ١٣٣٢١ ، ورقم ١٣٣٢٨ .

(٤) روى له "عب" من طريق أبي إسحاق أن علياً نفى من الكوفة إلى البصرة ٣١٤/٧ رقم ١٣٣٢٣ .

(٥) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع ، وانفراد النعمان ، وابن الحسن ، كتاب الإجماع ١٦١/ رقم ٧٠٠ .

وقالت طائفة : قليل عددها ، ضعيف قولها ، [إذ قولها] ^(١)

خلاف سنن رسول الله ﷺ ، وسنن الخلفاء الراشدين من بعده ،
وخلاف سائر أهل العلم من علماء الأمصار ، : كفى بالنفي فتنة ،
هذا قول النعمان ، وابن الحسن ^(٢) .

م ٤٧٥١ - واختلفوا في نفي العبيد والإماء .

فممن رأي نفيهما : ابن عمر ، حد مملوكة له في الزنى ^(٣)
ونفاها ^(٤) إلى فذك ^(٥) ، وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، أن العبد
والأمة ينفيان .

وفيه قول ثان : وهو أن لا نفي على المملوك ، كذلك قال
الحسن ، وحماد بن أبي سليمان ^(٦) ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) وانفرد أبو يوسف أيضاً في هذه المسألة ، ولأصحاب الرأي في هذه المسألة ثلاث
أقوال : الأول : عدم النفي كما ذهب إليه أبو حنيفة وصاحبه ، قال أبو يوسف كان أبو حنيفة
يقول : لا أنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نفي عن ذلك ، وقال : كفى
بالنفي فتنة ، وبه نأخذ ، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٢١٨/ ، وتبعهم الطحاوي ،
والجصاص ، راجع شرح معاني الآثار ١٣٧/٣ ، مختصر الطحاوي ٢٦٢/ ، وأحكام القرآن
للجصاص ٢٥٥/٣ .

والثاني : لا ينفي البكر الزاني إلا أن يرى الإمام في ذلك مصلحة فيغربه على قدر ما يرى ،
راجع الهداية للمرغيناني ٢٤١/٥ ، مختلف الرواية ١٣٣/ ألف ، البدائع ٤١٦٣/٩ ،
الدر المختار ١٤/٤ ، ورد المختار ١٤/٤ .

الثالث : ينفي ، راجع المبسوط للسرخسي ٤٣/٩ - ٤٥ ، فتح القدير لابن الهمام ٢٤١/٥ -
٢٤٥ ، والتعليق المنجد للكنوي ٣٠٧ .

(٣) " في الزنى " ساقط من الدار .

(٤) روى له "عب" من طريق أيوب عنه ٣١٢/٧ رقم ١٣٣١٦ ، و"بق" ٢٤٣/٨ .

(٥) فذك : بالتحريك : قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة . معجم البلدان ٣٤٢/٦ .

(٦) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٣١٢/٧ رقم ١٣٣١٤ .

م ٤٧٥٢ - واختلفوا في المسافة التي ينفي إليها الزاني .

فروينا عن عمر ، وابن عمر : أهما نفيا إلى فذك .

ونفى علي من الكوفة إلى البصرة .

وقال الشعبي : ينفيه من عمله إلى عمله غير عمله .

وقال ابن أبي ليلى : ينفي إلى بلد غير البلد الذي فجر بها .

وقال مالك : يغرب عاما في بلد ويحبس فيه لثلا يرجع إلى البلد

الذي نفي منه .

وقال إسحاق : كلما نفي من مصر إلى مصر جاز .

ويجزئ عند أبي ثور لو نفي إلى قرية أخرى ، بينهما ميل أو أقل .

قال أبو بكر : هذا صحيح ، وليس فيما روينا عن أصحاب

رسول الله ﷺ دليل ، على أن إماماً لو نفي إلى [٢٥٤/٢ ب] أقل

من ذلك القدر لم يجز .

أبواب ما يوجب حد الزنى وما لا يوجب

٢٨- باب الرجل يطأ جارية زوجته وما يجب عليه^(١)

قال أبو بكر :

م ٤٧٥٣ - اختلف أهل العلم في الرجل يطأ جارية زوجته .

فقال طائفة : يرمم إذا كان محصناً ، روينا هذا القول عن عمر ،

وعلي - رضي الله عنهما - .

(١) " وما يجب عليه " ساقط من الدار .

وبه قال عطاء ، وقتادة ، ومالك ^(١) ، والشافعي .
وقال الزهري ^(٢) ، والأوزاعي قولاً ثانياً : يجلد ولا يرجم ^(٣) .
وفيه قول ثالث : " وهو أنه ^(٤) إن كان استكرهها : عتقت ،
وغرم لها مثلها ، وإن كانت طاوعته ، أمسكها ، وغرم
لها مثلها " ^(٥) .

روينا هذا القول عن ابن مسعود .
وفيه قول رابع : قاله النخعي قال : يعزر ، ولا حد عليه .
وقال أصحاب الرأي : إن أقر بذلك : يحد ، وإن قال : ظنت أنها
تحل لي : لم نحده .
قال أبو بكر :

(ح ١٤٤٩) وقد روينا في هذا الباب حديثاً مسنداً ^(٦) .
كالذي رويناه عن ابن مسعود ، وبه قال الحسن البصري .

-
- (١) " ومالك " ساقط من الدار .
(٢) روى له "عب" عن معمر عن الزهري قال : يجلد ولا يرجم ٣٤٦/٧ رقم ١٣٤٣١ .
(٣) ما بين المعكوفين من الدار ، وفي الأصل " يرجم ولا يجلد .
(٤) " أنه " ساقط من الدار .
(٥) روى له "عب" من طريق عامر بن مطر عنه قال : ٣٤٣/٧ رقم ١٣٤١٩ .
(٦) هو حديث سلمة بن المحبق أن رسول الله ﷺ قضى في رجل وقع على جارية امرأته : إن كان
استكرهها فهي حرة ، وعليه لسيدتها مثلها ، فإن كانت طاوعته فهي له وعليه لسيدتها مثلها ،
أخرجه "د" في الحدود ، باب الرجل يزني بجارية امرأته ٦٠٥/٤ - ٦٠٦ رقم ٤٤٦٠ ، و"ن" في
النكاح ، باب إحلال الفرج ١٢٥/٦ رقم ٣٣٦٤ ، و"عب" ٣٤٢/٧ - ٣٤٣ رقم ١٣٤١٧
ورقم ١٣٤١٨ ، و"بق" ٢٤٠/٨ .

قال أبو بكر : يحد إن كان عالماً أو جاهلاً^(١) بتحريم الله الزنى ،
ولا يثبت خبر سلمة بن المحبق^(٢) .

٢٩- باب وطء الرجل جارية أبيه ، أو أمه أو وطنه جارية ابنه ، أو جارية^(٣) ابنته

قال أبو بكر :

حرم الله عز وجل الزنى في كتابه ، وعلى لسان نبيه ﷺ .

م ٤٧٥٤ - فإذا أقر الرجل أنه زنى بجارية أبيه ، أو أمه ، وهو عالم بتحريم الله ذلك ، فعليه الحد الذي أوجبه الله على الزاني .

ومن حفظنا عنه هذا القول : الحكم ، وحماد ، وابن أبي ليلى ،
والشافعي ، وأبو ثور .

وبه قال أصحاب الرأي ، إلا أن يقول : ظننت أنها تحل لي ، وكان
مثله يجهل ذلك ، فلا يكون عليه الحد^(٤) .

م ٤٧٥٥ - وأكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يقولون : إذا وطئ الرجل جارية
ابنه ، أو ابنته يدرأ عنه الحد .

ومن حفظنا ذلك عنه : مالك ، وأهل المدينة ، وأصحاب الرأي ،
والشافعي ، والأوزاعي .

(١) " أو جاهلاً " ساقط من الدار .

(٢) قال الخطابي : هذا حديث منكر ، والحجة لا تقوم بمثله ، معالم السنن ٦٠٦/٤ ،
وراجع مختصر سنن أبي داود للمنذري فقد ذكر كلاماً كثيراً ، وذكر قول ابن المنذر ،
والخطابي ٢٧١/٦ - ٢٧٢ رقم ٤٢٩٥ ، ٤٢٩٦ .

(٣) " جارية " ساقط من الدار .

(٤) المبسوط ٥٣/٩ ، ٩٦ .

وكان أبو ثور يقول : إذا كان عالماً فعليه الحد .

قال أبو بكر : عليه الحد ، إلا أن يمنع منه إجماع .

م ٤٧٥٦ - وإذا وطئ الرجل جارية عمته ، أو خالته ، أو أخته ^(١) ، أو جارية ذي رحم محرم منه : فهو زان وعليه الحد .

هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٢) .

م ٤٧٥٧ - واختلفوا في الجارية بين الشريكين ، يطؤها أحدهما .

فقلت [٢٥٥/٢ ألف] طائفة : لا حد عليه ، روي هذا القول عن ابن عمر ^(٣) ، وبه قال الحسن البصري .

وقال مالك : " لا يقام عليه الحد ، ويلحق به الولد ، وتقام عليه الجارية حين حملت فيعطي شريكه حصته من الثمن ، وتكون له الجارية " ^(٤) .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال وطئتها وأنا أعلم أنها علي حرام ، لا حد عليه .

وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنه قال : يجلد مائة سوط ^(٥) إلا سوطاً ، وتقوم عليه ، ويؤدي ^(٦) إلى شريكه ما يجب له فيها ^(٧) .

(١) " أو أخته " ساقط من الدار .

(٢) المبسوط ٩٦/٩ .

(٣) روى له "عب" من طريق أبي السرية عنه قال : ٣٥٧/٧ رقم ١٣٤٦٣ ، وكذا في سنن سعيد بن منصور ٥٩/٢ - ٦٠ رقم ٢٠٣٣ .

(٤) قاله في "مط" ٨٣٠/٢ ، في كتاب الحدود ، باب مالا حد فيه .

(٥) " سوط " ساقط من الدار .

(٦) " ويؤدي إلى شريكه ما يجب له فيها " ساقط من الدار .

(٧) روى له "عب" من طريق يحيى بن أبي كثير عنه قال : ٣٥٥/٧ رقم ١٣٤٥٦ ، وكذا في سنن سعيد بن منصور ٦٠/٢ رقم ٢٠٣٤ .

وفيه قول ثالث : وهو أن يجلد مائة ، وتقوم عليه هي وولدها ،
هكذا قال الزهري .

وفيه قول رابع : وهو أن عليه الحد إذا كان بالتحريم عالماً ، هذا
قول أبي ثور .

٣٠- باب حد الذي يعمل عمل قوم لوط

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ أَتَأْتُونَ الذَّكَرَ إِنْ مِنْ
الْعَالَمِينَ وَتَذْمُرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ مِنْ أَنْزِلِمْكُمْ بَل
أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ الآية ^(١) .

(ح ١٤٥٠) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : "من عمل عمل قوم لوط
فاقتلوا الفاعل والمفعول به " ^(٢) .

(ح ١٤٥١) وروينا عنه ﷺ أنه قال : لعن الله من عمل عمل قوم لوط " ^(٣) .
م ٤٧٥٨ - واختلف أهل العلم بعد إجماعهم على تحريم ذلك فيما يجب على من
عمل عمل قوم لوط .

فقال طائفة : عليه القتل ، محصناً كان أو غير محصن .

(١) سورة الشعراء : ١٦٥-١٦٦ .

(٢) أخرجه "د" في الحدود ، باب فيمن عمل عمل قوم لوط ٤/٦٠٧-٦٠٨ رقم ٤٤٦٢ ،
و"ج" في الحدود ، باب من عمل عمل قوم لوط ٢/٨٥٦ رقم ٢٥٦١ ، و"ت" في الحدود ،
باب ما جاء في حد اللوطي ٣/١٣٧ رقم ١٤٦١ ، من حديث ابن عباس .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١١/٢١٨ رقم ١١٥٤٦ ، و"بق" ٨/٢٣١ ، والحاكم
في المستدرک ٤/٢٥٦ ، من حديث ابن عباس .

وروينا عن أبي بكر الصديق ، وابن الزبير رضي الله عنهما ، أنهما
أمرّا أن يحرق من فعل ذلك بالنار .

وروينا عن علي ، وابن عباس ^(١) - رضي الله عنهم - أنهما
قالا : يرحم .

وقال ابن عباس : وإن كان بكراً .

وبه قال جابر بن زيد ، والشعبي ، وربيعه ، ومالك ، وإسحاق .
وفيه قول ثان : وهو أن حده حد الزاني : يرحم إن كان محصناً ،
ويجلد إن كان بكراً ، كذلك قال عطاء ، والحسن البصري ، والنخعي ،
وسعيد بن المسيب ، وقتادة ^(٢) ، والشافعي ، وأبو ثور .
وقال الحكم : يضرب دون الحد .

٣١- باب من أتى بهيمة ^(٣)

قال أبو بكر :

م ٤٧٥٩ - اختلف أهل العلم فيما يجب على من أتى بهيمة .
فقال طائفة : يقتل الفاعل والبهيمة ، روي هذا القول عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن .

وقال الحسن البصري : حده حد الزاني ^(٤) .

وقال قتادة : عليه الحد .

(١) روى له "عب" من طريق سعيد بن جبير عنه ٣٦٤/٧ رقم ١٣٤٩١ .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٣٦٣/٧ رقم ١٣٤٨٦ .

(٣) وفي الدار "باب ما يجب على من أتى بهيمة" .

(٤) حكى عنه "د" في الحدود ٦١٠/٤ .

وفيه قول ثالث : " وهو أن يجلد مائة أحسن أو لم يحسن " ^(١) ،
هذا قول الزهري ^(٢) .

وفيه قول رابع : وهو أن لا حد عليه ، روينا هذا القول عن ابن
[٢٥٥/٢ ب] عباس ، والشعبي ، رضي الله عنهما .

وفيه قول خامس : وهو أن عليه التعزير ، روي ذلك عن عطاء ^(٣) ،
والنخعي ، والحكم ^(٤) ، ومالك ، والثوري ، وأحمد بن حنبل ،
وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : واشتبه علي مذهب الشافعي في هذا الباب ، لأن
الروايات قد اختلفت عنه .

وقال جابر بن زيد ، يقام عليه الحد ، إلا أن تكون البهيمة له .

قال أبو بكر :

(ح ١٤٥٢) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " اقتلوا الواقع على البهيمة " ^(٥) ،
واقتلوا البهيمة " ^(٦) .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٢٦٦/٧ رقم ١٣٤٩٨ .

(٢) في الأصل " الثوري " والتصحيح من الدار .

(٣) حكى عنه "د" في الحدود ٦١٠/٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) وفي الدار " اقتلوا واقع البهيمة " .

(٦) أخرجه "د" في الحدود ، باب فيمن أتى بهيمة ٦٠٩/٤ - ٦١٠ رقم ٤٤٦٤ ، وقال : ليس هذا

بالقوى ، و"جه" في الحدود ، باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة ٨٥٦/٢ رقم ٢٥٦٤ ،

و"ت" في الحدود ، باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة ١٣٦/٣ رقم ١٤٦٠ ، من حديث ابن

عباس ، ثم ذكر عن ابن عباس موقوفا عليه قوله : من أتى بهيمة فلا حد عليه ، وقال : هذا

أصح من الحديث الأول .

فإن يك هذا ثابتاً فالقول به يجب ، وإن لم يثبت فليستغفر الله تعالى من فعل ذلك كثيراً ، ولو عزره الحاكم كان حسناً ، والله أعلم .

٣٢- باب الزنى بذوات المحارم

قال أبو بكر :

(ح ١٤٥٣) روي عن البراء بن عازب أنه قال : " لقيت عمي ومعه راية ، فقلت له أين تريد ؟ فقال : بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه ، أن أضرب عنقه ، وآخذ ماله " (١) .

م ٤٧٦٠ - وقد اختلفوا فيما يجب على من زنى بذوات محرم منه .

فروي عن جابر بن زيد أنه قال : ضرب عنقه (٢) ، وبحديث البراء ابن عازب قال أحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه الحد ، هذا قول الحسن البصري ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، ومحمد .

وقال الثوري : ما عليه حد إذ كان تزويج وشهود ، ويعزر .

وقال النعمان : يعزره الإمام ، ولا يبلغ به أربعين سوطاً .

قال أبو بكر : إن ثبت حديث البراء ، وجب قتل من أتى ذلك : بكرًا كان أو ثيبًا ، وإن لم يثبت فإنما عليه الحد .

(١) أخرجه "د" في الحدود ، باب في الرجل يزني بحريمه ٤/٦٠٢-٦٠٣ رقم ٤٤٥٧ ، و"ج" في الحدود ، باب من تزوج امرأة أبيه من بعده ٢/٨٦٩-٨٧٠ رقم ٢٦٠٧ ، ٢٦٠٨ وفي الزوائد : إسناده صحيح ، و"ن" في النكاح ، باب نكاح ما نكح الآباء ٦/١٠٩-١١٠ رقم ٣٣٣١ ، ٣٣٣٢ ، و"ت" في الأحكام ، باب قيمة تزويج امرأة أبيه ٣/٧٨ رقم ١٣٦٧ ، وقال : حديث البراء حديث حسن غريب .

(٢) وفي الدار " ضرب عتق " .

٣٣- باب تزوج الرجل خامسة بعد رابعة^(١) عنده

قال أبو بكر :

م ٤٧٦١ - واختلفوا في الرجل يتزوج خامسة ، وعنده أربع^(٢) .

فقال مالك ، والشافعي : عليه الحد إن كان عالماً ، وبه

قال أبو ثور .

وقال الزهري : من تزوج خامسة يرجم إن كان عالماً ، وإن

كان جاهلاً جلد أدنى الحدين ، ولها مهرها ، ويفرق بينهما ، ولا يجتمعان أبداً .

وقالت طائفة : لا حد عليه في شيء من ذلك ، هذا قول النعمان .

وقال يعقوب ، ومحمد : يحد في ذات المحرم ، ولا يحد في غير ذلك

من النكاح ، وذلك مثل أن يتزوج مجوسية ، أو يتزوج خمساً في

عقدة ، أو يتزوج متعة ، أو يتزوج [٢٥٦/٢ / ألف] امرأة بغير

شهود ، أو أمة يتزوجها^(٣) بغير إذن مولاه .

وقال أبو ثور : إن علم أن هذا لا يحل له يجب أن يحد فيه كله ، إلا

التزوج بغير شهود والمجوسية .

وقال الثوري في الذي ينكح الخامسة^(٤) يعزر ، ولا حد عليه .

وفيه قول ثالث قاله النخعي : في الذي ينكح الخامسة متعمداً قبل

أن تنقضي عدة الرابعة من نسائه : يجلد مائة ولا ينفي .

(١) وفي الدار " بعد أربع عنده " .

(٢) وفي الدار وذلك على مثل " .

(٣) " يتزوجها " ساقط من الدار .

(٤) " يعزر ولا حد ... إلى قوله : ينكح الخامسة " ساقط من الدار .

م ٤٧٦٢ - وقال الزهري : إذا تزوجت المرأة ^(١) ولها زوج ، فإنها تجلد مائة ، وترد إلى زوجها الأول ، ولا مهرها من زوجها الثاني ^(٢) .

٣٤- باب درء الحد عن الجاهل الذي لا علم له

قال أبو بكر :

م ٤٧٦٣ - ثبت أن عمر بن الخطاب ^(٣) ، وعلي بن أبي طالب ^(٤) رضي الله عنهما قالا : لا حد إلا على من علمه .

وبهذا قال عوام أهل العلم .

وقال عبد الله بن مسعود : ادرؤوا القتل عن عباد الله ما استطعتم ^(٥) .

وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : ادرؤوا الحدود ما استطعتم في كل شبهة .

قال أبو بكر :

م ٤٧٦٤ - وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن يدرأ الحد في الشبهة ^(٦) .

م ٤٧٦٥ - وقد اختلفوا في معنى ذلك .

(١) " المرأة " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " زوجها الآخر " .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن المسيب عنه ٧ / ٤٠٣ رقم ١٣٦٤٣ ، وكذا عنه "بق" ٨ / ٢٣٨ .

(٤) روى له "عب" من طريق حرقوص عنه ٧ / ٤٠٥ رقم ١٣٦٤٨ ، وكذا عنه "بق" ٨ / ٢٣٨ .

(٥) روى له "عب" من طريق القاسم بن عبد الرحمن عنه قال : ٧ / ٤٠٢ رقم ١٣٦٤٠ .

(٦) كتاب الإجماع / ١٦٢ رقم ٧٠٢ .

فقال بعضهم : الشبهة التي يجب أن يدرأ بها الحد : ما يفعله ^(١)
وهو لا يعلم تحريم ذلك ، كالناكح ^(٢) نكاح المتعة وهو يحسب أن
لك حلالاً له .

قال أبو بكر : وهذا مذهب ، فأما من درأ الحد عن نكح
أمه ، وهو عالم بتحريم ذلك فبعيد الشبه من هذا ، بل عليه الحد
لا إشكال فيه .

٣٥- باب إسقاط الحد عن المستكرهه

قال أبو بكر : قال الله تبارك وتعالى : ﴿إلا من أكرهه وقلبه
مطمئن بالإيمان﴾ ^(٣) .

(ح ١٤٥٤) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " إن الله تجاوز عن أمتي
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " ^(٤) .

م ٤٧٦٦ - وقد روينا معنى ذلك ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
وبه قال الزهري ، وقتادة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

(١) وفي الدار : " أن يفعله " .

(٢) وفي الدار : " كالنكاح نكاح " .

(٣) سورة النحل : ١٠٦ .

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الحدود ، باب الخطأ والنسيان والاستكرهه ، كذا في موارد
الظمان / ٣٦٠ رقم ١٤٩٨ ، و"جه" في الطلاق ، باب طلاق المكسره والناسي ٦٥٩/١
رقم ٢٠٤٥ من حديث ابن عباس ، وفي الزوائد : إسناده إن سلم من الانقطاع ، والظاهر
أنه منقطع .

وقال مالك : " إذا وجدت المرأة حاملاً ، وليس لها زوج ،
فقلت : استكرهت فلا يقبل ذلك منها ، ويقام عليها الحد ، إلا
أن يكون لها بينة - أو جاءت تدمي - على أنها أتيت ^(١) ، أو ما
أشبه ذلك " ^(٢) .

(ح ١٤٥٥) واحتج بحديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : " الرجم
في كتاب الله حق على كل ^(٣) من زنى ، إذا أحصن ، من الرجال
والنساء [٢٥٦/٢ ب] ، إذل قامت البينة ، أو كان الحمل ،
أو الاعتراف " ^(٤) .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

٣٦- باب وجوب الصداق للمستكرهة

قال أبو بكر :

م ٤٧٦٧ - واختلفوا في وجوب الصداق للمستكرهة .

فقال عطاء ، والزهري : لها صداق نسائها .

ومن قال : لها الصداق ، الحسن البصري ، ومالك ، والشافعي ،

وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

(١) في الأصلين " أو ثبت " والتصحيح من الموطأ .

(٢) قاله في " مط " كتاب الحدود ، باب ما جاء في المفتصة ٨٢٧/٢ - ٨٢٨ .

(٣) " كل " ساقط من الدار .

(٤) أخرجه " خ " في الحدود ، باب رجم الحبلي من الزنى إذا أحصنت ١٤٤/١٢ - ١٤٥

رقم ٦٨٣٠ ، في حديث طويل جداً ، وفيه هذا اللفظ ، و" م " في الحدود ، باب رجم الثيب في

الزنى ١٣١٧/٣ رقم ١٥ (١٦١٩) من حديث ، فذكر مختصراً ، وفيه هذا اللفظ .

وقال آخرون : إذا أقيم الحد ، بطل الصداق . روي ذلك عن الشعبي ، وبه قال أصحاب الرأي .
قال أبو بكر : والقول الأول أصح .

٣٧- باب الرجل يوجد مع المرأة

قال أبو بكر :

م ٤٧٦٨ - واختلفوا في الرجل يوجد مع المرأة ، فيتفقان على أنهما زوجان .
فقال طائفة : القول قولهما . كذلك قال الحكم ، وهما بن
أبي سليمان ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .
وقال النخعي : يسأل البينة ، وإلا أقيم عليهما الحد .
م ٤٧٦٩ - وإذا شهدوا عليه بالزنى ، أو عليهما ، فقالا : نحن زوجان : فعليهما
الحد إذا لم يكن لهما بينة بالنكاح^(١) ، وبه قال أبو ثور .
وقال أصحاب الرأي : لا حد عليهما .
قال أبو بكر : عليهما الحد .

٣٨- باب المكروه على الزنى

قال أبو بكر :

م ٤٧٧٠ - واختلفوا في الرجل يكره على الزنى .
فقال أبو ثور : عليه الحد . وبه قال ابن الحسن .

(١) " إذا لم يكن لهما بينة بالنكاح " ساقط من الدار .

وقال النعمان : إذا أكرهه السلطان حتى خاف على نفسه ^(١) ،
فزنى ، فلا شيء عليه ، وإذا أكرهه غيره فزنى فعليه الحد .
وقال ابن الحسن : إذا أكرهه غير السلطان حتى خاف على
نفسه ^(٢) ، لم يحد ^(٣) .
قال أبو بكر : لا حد عليه ، ولا فرق بين السلطان - في ذلك -
وبين غير السلطان .

٣٩- باب المسلم يزني في دار الحرب

قال أبو بكر :
م ٤٧٧١ - حرم الله الزنى في كتابه ، فحيثما زنى الرجل فعليه الحد . وهذا
قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .
وقال أصحاب الرأي - في الرجل المسلم إذا كان في دار الحرب
بأمان ، وزنى هنالك ، ثم خرج - : لم يحد ^(٤) .
قال أبو بكر : دار الحرب ، ودار الإسلام واحد ، من زنى فعليه
الحد ، على ظاهر قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة ﴾ ^(٥) .

(١) " حتى خاف على نفسه " ساقط من الدار .

(٢) " حتى خاف على نفسه " ساقط من الدار .

(٣) المبسوط ٥٩/٩ .

(٤) المبسوط ٩٩/٩ - ١٠٠ .

(٥) سورة النور : ٢ .

٤٠- باب إقامة الحد [٢٥٧/٢ / ألف] على أهل البغي ، والمرأة الميتة توطأ

قال أبو بكر :

م ٤٧٧٢ - وإذا زنى رجل من أهل البغي ، في عسكر أهل البغي .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : عليه الحد .

قال أبو بكر : وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي : لا حد عليه .

م ٤٧٧٣ - وإذا وطئ الرجل امرأة ميتة :

فقد روي عن الحسن البصري أنه قال : لا حد عليه . وبه قال ابن

الحسن ، وقال ربيعة : عليه الحد .

وقال الزهري : يضرب مائة ، ولا حد عليه .

٤١- باب مسائل من باب الحدود

قال أبو بكر :

م ٤٧٧٤ - وإذا استأجر الرجل المرأة ليزني بها ، وشهد عليه الشهود .

حدّ ، لأنه مقر بالزنى . وهذا قول أبي ثور .

وحكى عن النعمان أنه قال : لا حد عليهما .

وقال يعقوب ، ومحمد : يحدان .

قال أبو بكر : عليهما الحد . والزنى الذي يوجب الحد : أن

يعطي الفاجر الفاجرة شيئاً ، على أن يزني بها ، أو تزني بغير جعل .

م ٤٧٧٥ - وإذا زنى بكر بشيب ، الزم كل واحد منهما حده .

م ٤٧٧٦ - وإذا زنى من عليه الحد بمن لا حد عليه : كان على الذي عليه الحد الحد ، ولا شيء على الآخر .

م ٤٧٧٧ - وإذا زنى حر بأمة ، وقال : اشتريتها . والمولى ينكر .
حدّ ، ولم يقبل قوله على ذلك إذا قامت عليه البينة بالزنى .
هذا قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا حد عليه ^(١) .

قال أبو بكر : وبقول أبي ثور نقول .

قال أبو بكر :

م ٤٧٧٨ - وإذا زوج الرجل أمته من عبده ، ثم وطئها ، فكان الحسن البصري لا يجعل عليه شيئاً .

وقال النعمان : يدرأ عنه الحد .

م ٤٧٧٩ - وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ، ثم وطئها ، وقال : ظنتها تحل لي : فإن كان ممن يعذر بالجهالة فلا حد عليه ، وإن كان ممن لا يعذر بالجهالة حدّ . في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٧٨٠ - وإذا فجر الرجل بالمرأة ، ثم تزوجها :

فعليه الحد ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، ويعقوب .

م ٤٧٨١ - وكذلك الأمة يفجر بها ثم يشتريها .

وفي قول النعمان : لا حد عليه ، في المسألتين جميعاً ^(٢) .

م ٤٧٨٢ - وإذا فجر الرجل بالأمة وقتلها :

فعليه الحد ، في قول الشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان ،

وعليه القيمة .

(١) المبسوط ٥٩/٩ .

(٢) المبسوط ٥٩/٩ .

م ٤٧٨٣ - وفي قول الشافعي ، وأبي ثور : إن كان استكرهها ، فعليه مع ذلك المهر ، ولا يجتمع مهر [٢٥٧/٢ ب] وحد في قول النعمان .
وقال يعقوب : إذا ألزمته القيمة : أبطلت الحد .

٤٢- أبواب حدود العبيد والإماء

قال أبو بكر :

م ٤٧٨٤ - اختلف أهل العلم في معنى قوله عز وجل : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ ﴾ الآية ^(١) وفي قراءته .

فقال عبد الله بن مسعود : إحصان الأمة إسلامها . هذا قول ابن مسعود ، وكان يقرأ ^(٢) : ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ ﴾ : اسلمن .
وكذلك قرأ ^(٣) النخعي ، والضحاك ، وشيبة ، وعاصم ، والأعمش ، وحمزة ، والكسائي .
فقياس قول من قرأ هذه القراءة وقال : أَسْلَمْنَ ، ألا يكون على الأمة النصرانية حد إذا زنت .

وقال الشافعي : إذا زنت الأمة المسلمة ، جُلِدَتْ خمسين .
وفيه قول ثان : وهو أن لا حد عليها حتى تحصن بزواج .
هكذا قال ابن عباس ، وطاووس .
وقرأها ابن عباس : " أُحْصِنَ " بضم الألف أُحْصِنَ ^(٤) بالأزواج .

(١) سورة النساء : ٢٥ .

(٢) وفي الدار " وكان يقول " .

(٣) " قرأ " ساقط من الدار .

(٤) " أحصن " ساقط من الدار .

وقال أبو عبيد : يعني أن الأمة لا تحد في الفاحشة حتى تزوج .
وهي قراءة أبي جعفر ، ونافع ، وحميد ، وأبي عمر . وبه قال
أبو عبيد .

م ٤٧٨٥ - وممن رأى أن تجلد الأمة في الزنى خمسين : عمر بن الخطاب . وروينا
ذلك عن علي بن أبي طالب ^(١) ، وابن مسعود ، والنخعي ^(٢) ،
والحسن .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والبتي ، وعبيد الله بن الحسن ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان .

وقال أبو ثور : إن كانوا اختلفوا في رجها فإنهما يرجان إذا كانا
محصنين ، وإن كان إجماع فالإجماع أولى .

٤٣- باب إقامة الرجل الحد على عبده وأمته دون السلطان

قال أبو بكر :

م ٤٧٨٦ - اختلف أهل العلم في إقامة الرجل الحد على عبده ، وأمته دون
السلطان .

فمن رأى ذلك : ابن مسعود ، وابن عمر ، والحسن البصري ،
والزهري ، وأبو ميسرة ، وهبيرة بن بريم .
وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور .

قال أبو بكر ^(٣) : وبه نقول .

(١) روى له "عب" من طريق أبي جميلة عنه ٣٩٣/٧ - ٣٩٤ رقم ١٣٦٠١ .

(٢) روى له "عب" من طريق حماد عنه ٣٩٨/٧ رقم ١٣٦٢٢ .

(٣) "قال أبو بكر" ساقط من الدار .

(ح ١٤٥٦) لثبوت الخبر عن النبي ﷺ أنه قال : " إذا زنت أمة أحدكم ، فليجلدها الحد ، ولا يعيرها ولا يقيدها " ^(١) .

وقال أصحاب الرأي : لا يقيم عليها الحد ، لأن الحد إلى السلطان .

قال ^(٢) : وإن علم أنه زنى يعزره يوجعه ضرباً ، ولا يبلغ به الحد .
قال أبو بكر : فأجاز ^(٣) ضربه [٢٥٨/٢ ألف] تعزيراً وذلك غير واجب على الزاني ، ومنع ^(٤) أن يقيم عليه الحد ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بذلك .

٤٤- باب مسائل ^(٥)

قال أبو بكر :

م ٤٧٨٧ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن العبد إذا أقر بالزنى ، أن الحد يجب عليه : أقر مولاه بذلك أو أنكره ^(٦) .

هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ومن تبعهم .

م ٤٧٨٨ - وكذلك المدبرة ، وأم الولد ، والمكاتب ، والمعتق بعضه .

(١) أخرجه "م" في الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة في الزنى ١٣٢٨/٣ رقم ٣٠ (١٧٠٣) ، من حديث أبي هريرة ، فذكره قريباً من هذا اللفظ .

(٢) وفي الدار " قالوا " .

(٣) وفي الدار " فأجازوا " .

(٤) وفي الدار " ومنعوا " .

(٥) وفي الدار " مسائل " .

(٦) كتاب الإجماع / ١٦٢ رقم ٧٠٣ .

م ٤٧٨٩ - وإذا زنت الأمة ، ثم اعتقت : حدت حد الإمام .
 م ٤٧٩٠ - وإذا زنت وهي لا تعلم بالعتق ، ثم علمت وقد حدت حد الإمام : أقيم عليها تمام حد الحرية .
 م ٤٧٩١ - واختلفوا في عفو السيد عن عبده وأمته إذا زنيا .
 فكان الحسن البصري يقول : له أن يعفو .
 وقال غير الحسن : لا يسعه إلا إقامة الحد عليهما . فكما لا يسع السلطان أن يعفو عن أحد إذا علمه ، لم يسع السيد - كذلك - أن يعفو عن أمته إذا وجب عليها الحد . وهذا على مذهب أبي ثور .
 قال أبو بكر : وبه نقول .

٤٥- أبواب الشهادات على الزنى

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ لولا جاء وعليه بأربعة شهداء ﴾ الآية ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ... ﴾ الآية ^(٢) .

م ٤٧٩٢ - وأجمع أهل العلم - لا اختلاف بينهم - أن الشهادة على الزنى أربعة لا يقبل منهم أقل من ذلك ^(٣) .

(١) سورة النور : ١٣ .

(٢) سورة النور : ٤ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٦٢ رقم ٧٠٣ .

م ٤٧٩٣ - واختلف أهل العلم في شهود الزنى إذا جاؤوا متفرقين ،
وكانوا أربعة .

فقلت طائفة : يقبل ذلك منهم . هذا قول البتي ، وأبي ثور .

وقال ابن الحسن : لا تجوز شهادتهم ^(١) .

قال أبو بكر : وبقول البتي أقول . وذلك أن الله عز وجل

قد قال : ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ﴾ ^(٢) ولم يذكر متفرقين

ولا مجتمعين ، فشهادة أربعة شهداء يجب قبولها على الزنى ، متفرقين

كانوا أو مجتمعين .

٤٦- باب صفة الشهادة على الزنى

قال أبو بكر :

(ح ١٤٥٧) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ : " أنه قال لما عز : " أنكثها ^(٣) حتى

غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المروء في المكحلة ، والرشا

في البئر ؟ ، قال : نعم " ^(٤) .

وقال معاوية بن أبي سفيان : لا يجب الحد حتى يرى المروء

[٢٥٨/٢ ب] في المكحلة .

(١) المبسوط ٩٠/٩ .

(٢) سورة النور : ١٣ .

(٣) وفي الدار " أنكثتها " .

(٤) أخرجه "خ" في الحدود ، باب هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت ١٣٥/١٢

رقم ٦٨٢٤ ، فذكره مختصراً من حديث ابن عباس ، وأخرجه "د" في الحدود ، باب رجم

ماعز ابن مالك ٥٨٠/٤ - ٥٨١ رقم ٤٤٢٨ ، من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل ،

وفيه هذه الألفاظ .

وهذا قول الزهري ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .
قال أبو بكر : وهكذا أقول .

٤٧- باب حد الشهود إذا لم يتموا أربعة

قال أبو بكر :

م ٤٧٩٤ - اختلف أهل العلم في وجوب الحد على الشهود إذا لم يكملوا أربعة .
فكان عمر بن الخطاب ^(٢) رضي الله عنه يرى عليهم الحد . وهذا
قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر :

وقال قائل : الشاهد غير القاذف وألفاظهما مختلفة ، والحد إنما
يجب على القاذف ، وليس الشاهد بقاذف .

قال أبو بكر : وهذا قول يقل القائل به ^(٣) ، وإن صح
في النظر .

٤٨- باب الشهود على الزنى يتم عددهم أربعة ولم يعدلوا

قال أبو بكر :

م ٤٧٩٥ - اختلف أهل العلم في الشهادة على الزنى ، يتم عددهم أربعة ^(٤) ،
ولم يعدلوا .

(١) المبسوط ٣٨/٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن المسيب عنه ٢٨٤/٧ رقم ١٣٥٦٤ .

(٣) وفي الدار " يقل قول القائلين به " .

(٤) " أربعة " ساقط من الدار .

فكان الحسن البصري ، والشعبي يريان : أن لا حد على الشهود ،
ولا على المشهود عليه .

وبه قال أحمد ، والنعمان ، ومحمد .

وقال مالك : إذا شهد عليه أربعة بالزنى ، فإذا أحدهم عبداً ،
أو مسخوطاً يجلدون جميعاً .

م ٤٧٩٦ - وقال سفيان الثوري ، وأحمد ، وإسحاق في أربعة عميان شهدوا على
امرأة بالزنى : يضربون .

٤٩- باب أربعة يشهدون على رجل بالزنى ، فرجم ثم رجع أحدهم

قال أبو بكر :

م ٤٧٩٧ - واختلفوا في أربعة شهدوا على رجل بالزنى ، فرجم ، ثم
رجع بعضهم .

فقلت طائفة : يغرم ربع الدية ، ولا شيء على الآخرين .

كذلك قال قتادة ، وحامد بن أبي سليمان ، وعكرمة ، وأبو هاشم ،
ومالك ، وأحمد ، وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي : إن قال : عمدت ليقول ، فالأولياء بالخيار : إن
شاؤوا قادوا ، وإن شاؤوا عفوا وأخذوا ربع الدية وعليه الحد .

واختلف فيه عن الحسن .

فروي عنه أنه قال : يقتل الذي أكذب نفسه ، وعلى
الآخرين الدية .

وروي عنه أنه قال : يقتل به ، وعلى الآخرين ثلاثة أرباع الدية .
وفيه قول خامس : روينا عن ابن سيرين أنه قال : إذا
قال : أخطأت وأردت غيره ، فعليه الدية كاملة [٢٥٩/٢ / ألف] ،
وإن قال : تعمدت قتله ، قتل به ، وبه قال ابن شبرمة .

٥٠- باب اختلاف الشهود في الشهادة على الزنى

قال أبو بكر :

م ٤٧٩٨ - واختلفوا في أربعة شهدوا على رجل بالزنى ، فشهد اثنان أنه زنى
بها ببلد ، وشهد اثنان أنه زنى بها في بلد آخر .
ففي قول مالك ، والشافعي : يقام على الشهود حد الفرية ، ولا
يقام على المشهود عليه حد الزنى .
وقالت طائفة : لا حد على الشهود إذا اختلفوا وكانوا أربعة .
روي ذلك عن النخعي ^(١) .
وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

٥١- باب ما يجب على الرجل والمرأة يوجدان في الثوب

قال أبو بكر :

م ٤٧٩٩ - واختلفوا فيما يجب على الرجل يوجد على ^(٢) المرأة في الثوب .
فقال إسحاق بن راهوية : يضرب كل واحد منهما مائة .

(١) روى له "عب" من طريق الحكم عنه ٣٣٤/٧ رقم ١٣٣٨٠ .

(٢) وفي الدار " مع المرأة " .

وروي ذلك عن عمر ، وعلي ، وليس يثبت ذلك عنهما .
وفيه قول ثان : وهو أنهما يؤدبان ، هكذا قال عطاء ، وسفيان
الثوري ، وبه قال مالك ، وأحمد علي قدر مذاهبهم في الآداب .
قال أبو بكر : والأكثر ممن رأيناه يرى علي من وجد علي هذه
الحال : الأدب ، غير أن قد :
(ح ١٤٥٨) روي عن النبي ﷺ بإسناد جيد : " أنه جاءه رجل فقال : إني أصبت
امرأة في بستان ، ففعلت بها كل شيء غير النكاح ، قال : فترلت هذه
الآية : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي فِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ ﴾ الآية (١) .
ففي بعض الأخبار " أن الرجل قال : ألي خاصة أم للناس عامة ؟ ،
فرفع عمر يده فضرب صدره ، وقال : بل للناس عامة ، فقال
النبي ﷺ : صدق عمر " (٢) .

٥٢- مسائل من أبواب الشهادة (٣) على الزنى

قال أبو بكر :

م ٤٨٠٠ - اختلف أهل العلم في أربعة شهدوا على رجل بالزنى ، وزعموا
أنهم أحرار ، فوجدوا عبيداً ، أو من أهل الكتاب .

(١) سورة هود : ١١٤ ، وتامها : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ .

(٢) أخرجه أحمد ، وابن جرير ، والطبراني ، وابن مردويه عن ابن عباس ، قاله السيوطي في الدر
المنثور ٤/٤٨٣ ، وله أصل عند الشيخين .

(٣) وفي الدار " الشهادات " .

فكان أبو ثور يقول : إن وجدوا عبدا فشهادتهم جائزة ،
وإن كانوا كفاراً فعلى الذين زكواهم الدية ، لأنهم غروا الإمام
[٢٥٩/٢ ب] .

وقال النعمان : إن وجدوا عبداً ، وأقام المزكون على شهادتهم
أنهم أحرار ، فليس عليهم شيء .

وقال يعقوب ، ومحمد : لا ضمان على المزكين ^(١) .

م ٤٨٠١ - وقال ابن الحسن : إذا رجم الرجل ، فوجد أحد الشهود عبداً ،
أو محدوداً في قذف ، أو أعمى : فعلى الإمام الدية في بيت المال .
وقال أبو ثور : الحاكم ضامن .

وقال الشافعي : الدية على عاقلة الوالي ^(٢) .

م ٤٨٠٢ - واختلفوا في الرجل يشهد عليه أربعة بالزنى ، وهو محصن ، فحبس
ليسأل عن الشهود ، فقتله رجل .

ففي قول أبي ثور : إن كان الشهود عدولاً ، فليس على
قاتله شيء .

وإن لم يكونوا عدولاً ، فعليه القود إن كان القتل عمداً ، أو الدية
على العاقلة إن كان خطأ .

وقال أصحاب الرأي : على القاتل القصاص إن كان قتله عمداً ،
وإن كان خطأ فعلى القاتل الدية ، عُدِّلَ الشهود أو لم يعدلوا ،
ما لم يقض القاضي برجمه ^(٣) .

قال أبو بكر : قول أبي ثور صحيح .

(١) في المبسوط : ولكن الدية في بيت المال ٦٠/٩ .

(٢) وفي الدار " عاقلة الزاني " وهو خطأ .

(٣) المبسوط ٦٢/٩ .

م ٤٨٠٣ - وإذا شهد عليه أربعة من الشهود بالزنى ، وشاهدان بالإحصان ،
فرجم ، ثم رجع شهود الإحصان :

ففي قول أصحاب الرأي : لا شيء عليهما .

وقال أبو ثور : إن قال شهود الإحصان : تعمدنا ، فعليهم القود ،
وذلك إن الرجم كان بهما .

م ٤٨٠٤ - وإذا شهد أربعة بالزنى والإحصان على رجل ، فرجم ، ثم
وجد محبوباً .

فقال الشافعي ^(١) : إن كانوا تعمدوا ، قيد منهم ، وإن كانوا
أخطأوا فالدية في أموالهم ، رواه أبو ثور عنه .

وقال أصحاب الرأي : على الشهود الدية .

م ٤٨٠٥ - ولو كانت امرأة ، فقالوا : هي عذراء ، أو رتقاء .

لم يضمن الشهود ، في قول أصحاب الرأي ^(٢) .

والجواب في مذهب الشافعي في هذا كجوابه في المجبوب .

وكان الشعبي يقول : إذا شهد أربعة على امرأة بالزنى ، فإذا هي

عذراء ، قال : اتركها ، وأدراً عنهم الحد ^(٣) .

وفي قول الشافعي : لا حد عليها ولا عليهم ، وبه قال الثوري ،

وأبو ثور .

وقال أحمد بن حنبل بقول الشعبي ^(٤) .

م ٤٨٠٦ - وكان أبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : إذا شهد ثلاثة رجال

وامرأتان على رجل بالزنى ، حدوا جميعاً ، لأن شهادة النساء في

(١) وفي الدار " فكان الشافعي يقول " .

(٢) المبسوط ٥٠/٩ .

(٣) روى له "عب" من طريق الثوري عنه قال : ٣٣٣/٧ - ٣٣٤ رقم ١٣٣٧٩ .

(٤) وفي الدار " بقول الشافعي " .

[٢٦٠/٢/ألف] الحدود لا تجوز ، وقال الشافعي ^(١) : في شهادة النساء في الحدود كما قالوا .

قال أبو بكر :

م ٤٨٠٧ - وإذا أقر رجل مرتين بالزنى ، وشهد عليه شاهدان ، حد بإقراره ، ولم يحد الشاهدان ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور .
وقال أصحاب الرأي : لا يحد .

م ٤٨٠٨ - وإذا شهد أربعة من أهل الذمة على ذمي ، أنه زنى بمسلمة .
لم تقبل شهادتهم ، في قول الشافعي ، ولا يحد الرجل ولا المرأة في قوله ^(٢) ، وقول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وهذا من أصحاب الرأي ترك لأصولهم ، لأنهم يجيزون شهادة بعضهم على بعض .

م ٤٨٠٩ - واختلفوا في الرجل يقول للرجل : لست ابن فلان .
فقال الثوري : " يسأل المنفي البينة ، أنه ابن فلان ، فإن أخرج :
ضرب القاذف ، ولا يستحلف القاذف ولا المقذوف " ^(٣) .

وقال النعمان : " في الرجل يقذف الرجل ، فلما رافعه قال : إن أمه يهودية ، قال : يسأل البينة أنه أمه حرة مسلمة " ^(٤) ، وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال عطاء : البينة على النافي .

(١) وفي الدار " وقول الشافعي " .

(٢) " قوله و " ساقط من الدار .

(٣) روى له "عب" قال : ١٩/٧ رقم ١٣٦٩٦ .

(٤) روى عنه "عب" قال : سمعت أبا حنيفة يسأل عن رجل... الخ ١٩/٧ رقم ١٣٦٩٦ .

وقال مالك : يكلف القاذف المخرج مما قال ، فإن لم يأت
بالمخرج : ضرب ^(١) .

م ٤٨١٠ - واختلفوا في شاهدين ، شهد أحدهما أن فلاناً قذف فلاناً يوم الخميس
وشهد الآخر أنه قذف فلاناً يوم الجمعة ، والمقذوف واحد .

فقال مالك : يحد ، وبه قال النعمان .

وقال يعقوب ، ومحمد : يدرأ عنه .

وفي قول الشافعي : لا تجوز شهادتهما .

وقال أبو ثور : تقبل البينة أقيس القولين .

قال أبو بكر : قول الشافعي صحيح .

٥٣- أبواب القذف وما يجب على القاذف

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ والذين يرمون المحصنات

ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ الآية ^(٢) .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ والذين يرمون أنرا وجههم ﴾ ^(٣) .

(ح ١٤٥٩) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : " سبع من الكبائر ، فذكر الإشراك

بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم بداراً

(١) المدونة الكبرى ٤/٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٢) سورة النور : ٤ .

(٣) سورة النور : ٦ .

أن يكبروا ، والفرار من الزحف ، ورمى المحصنات ، وانقلاب إلى
الاعراب بعد هجرة " (١)

قال أبو بكر : لم نجد في أخبار رسول الله ﷺ خبراً يدل على
تصريح القذف الذي يوجب الحد .
وظاهر كتاب الله مستغنى به ، دال على القذف الذي
يوجب الحد .

م ٤٨١١ - وأهل العلم على ذلك مجمعون .

م ٤٨١٢ - واختلفوا في رجل قذف رجلاً من أهل الكتاب ، أو امرأة منهم .

فقال طائفة : لا حد عليه ، هكذا قال الشعبي ، وسعيد بن
المسيب ، والقاسم بن محمد ، وعمر بن عبد العزيز ، وخارجة بن
زيد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ونافع مولى ابن عمر ،
والزهري ، وسليمان ابن موسى ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، وحماة بن أبي سليمان .
وبه قال مالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
غير أن عمر بن عبد العزيز ، والزهري ، ومالكاً ، والشافعي
قالوا : يعزر .

وفيه قول ثان : وهو أن على من قذف يهودية ، أو نصرانية ،
ولها ولد من مسلم ، أن عليه الحد ، هذا قول سعيد بن المسيب ،
والزهري ، وابن أبي ليلى .

(١) أخرجه "خ" في الحدود ، باب رمي المحصنات ١٨١/١٢ رقم ٦٨٥٧ ، و"م" في الإيمان ،
باب بيان الكبائر وأكبرها ٩٢/١ رقم ١٤٥ (٨٩) ، من حديث أبي هريرة ، فذكر قريباً
من هذه الألفاظ .

وفيه قول ثالث : وهو أنه إذا قذف النصرانية تحت المسلم
جلد الحد .

قال أبو بكر : وجهل العلماء مجمعون وقائلون بالقول الأول ،
ولم أدرك أحداً ، ولا لقيته يخالف ذلك .

م ٤٨١٣ - وإذا قذف النصراني المسلم الحر .

فعليه ما على المسلم يقذف المسلم ، ثمانون جلدة ، ولا أعلم في
ذلك اختلافاً^(١) .

وممن حفظت عنه أنه قال ذلك : الشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ،
والزهري ، ومالك ، والليث بن سعد ، وأصحاب الرأي ، ولا أعلم
عن غيرهم فيه اختلافاً .

٥٤- باب العبد يقذف الحر

قال أبو بكر :

م ٤٨١٤ - واختلفوا في العبد يقذف الحر .

فقال كثير من أهل العلم : يجلد أربعين جلدة^(٢) .

رُوي هذا القول عن أبي بكر ، وعمر^(٣) ، وعثمان^(٤) ، وعلي بن
أبي طالب^(٥) رضي الله عنهم .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٢ ، رقم ٧٠٥ .

(٢) " جلدة " ساقط من الدار .

(٣) روى "عب" من طريق عبد الله بن عامر عن عمر ، وعثمان ٤٣٧/٧ رقم ١٣٧٩٣ ، وكذا
عند "بق" ٢٥١/٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) روى له "عب" من طريق محمد بن علي عنه ٤٣٧/٧ رقم ١٣٧٨٨ .

وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ^(١) ، وعطاء ،
وعكرمة ، والقاسم بن محمد ، ومجاهد ، وإبراهيم النخعي ، والحكم ،
وحمد ، ومالك ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن يحد ثمانين جلدة و ^(٢) جلد أبو بكر بن
محمد عبداً قذف حراً ثمانين ، وبه قال قبيصة بن ذؤيب ، وعمر بن
عبد العزيز .

قال أبو بكر : والذي عليه عوام علماء الأمصار ، القول الأول ،
وبه [٢٦١/٢ / ألف] نقول .

٥٥- باب الحر يقذف العبد

قال أبو بكر :

م ٤٨١٥ - كل من نحفظ عنه من أهل العلم يقول : إذا افتري حر على عبد
فلا حد عليه ^(٣) .

ومن حفظت ذلك عنه : عطاء ، والزهري ، والشافعي ، وأبو
ثور ، وأصحاب الرأي .

غير أنهم يقولون : عليه التعزير .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(١) روى له "عب" ٤٣٧/٧ رقم ١٣٧٩١ .

(٢) "جلدة ، و " ساقط من الدار .

(٣) كتاب الإجماع / ١٩٢ رقم ٧٠٦ .

م ٤٨١٦ - وحكم العبد والمدير والمكاتب والمعتق^(١) بعضه ، كذلك لا حد على قاذفهم .

م ٤٨١٧ - وإذا قذف الرجل من يحسبه عبدا ، فإذا هو حر ، فعليه الحد ، كذلك قال الحسن البصري ، ومالك ، والشافعي .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٤٨١٨ - واختلفوا فيمن قذف أم ولد لرجل .

فقال ابن عمر ، والنخعي ، ومالك^(٢) والشافعي : عليه الحد إذا قذفها بعد موت السيد .

وهذا على مذهب من يمنع بيع أمهات الأولاد .

وقد روينا عن الحسن البصري أنه كان لا يرى جلد قاذف أم الولد .

٥٦- باب نفي الرجل من أبيه ، أو من قبيلته

قال أبو بكر :

م ٤٨١٩ - واختلفوا في الرجل يقول للرجل من العرب : يا نبطي ، أو يقول : لست من بني فلان .

فقال الشعبي ، وحماد بن أبي سليمان : لا حد عليه ، وبه قال النعمان .

وقال الزهري : عليه الحد ، وبه قال مالك .

(١) " والمعتق " ساقط من الدار .

(٢) " ومالك " ساقط من الدار .

وقال الشافعي : " إذا قال ذلك وقفه ، فإن قال : عنيت نبطي الدار ، أو نبطي اللسان ، أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه ، فإن حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول ، وأدبته على الأذى ، وإن أبي أن يحلف ، حلف المقول له ، فإذا حلف سألت القائل عمن ^(١) نفى ، فإن قال : لا ما نفيته ، ولا قلت له ما قال ، جعلت القذف واقعاً على أم المقول له .

فإن كانت حرة مسلمة ، حددته إن طلبت الحد ، وإن عفت فلا حد لها ^(٢) .

وإن قال : عنيت به الأب الجاهلي ، ما أحلفته ما عني به أحداً من أهل الإسلام ^(٣) ، وعزرتة ، ولم أحده " ^(٤) .

وقال أبو ثور : إذا قال الرجل للرجل : لست من بني فلان لقبيلته ، إن أراد النفي حد ، وإن أراد لست لفلان لصلبه فلا حد عليه .

وقال مرة : لا يحد ^(٥) .

وقال الشعبي : إذا قال : يا نبطي فليس [٢٦١/٢ ب] بشيء ، وإذا قال : أنت من النبط جلد ، إلا أن يكون كذلك .

م ٤٨٢٠ - وإذا نفى الرجل الرجل من أبيه فقال : لست ابن فلان ، وأمه

(١) وفي الدار " ممن نفى " .

(٢) وفي الدار " فلا حد له " .

(٣) وفي الدار " آباء الإسلام " .

(٤) قاله في الأم ١٤١/٧ .

(٥) وفي الدار " لا حد عليه " .

حرة مسلمة ، فعليه الحد ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور ،
وأصحاب الرأي ^(١) .

م ٤٨٢١ - وإذا قال الرجل للرجل - وأبوه عبد ، وأمه حرة ، وقد ماتا
جميعاً : لست لأبيك ، فعليه الحد في قول أبي ثور ، وأصحاب
الرأي ^(٢) .

م ٤٨٢٢ - وإذا قال الرجل للرجل الكافر ، وأبواه مسلمان وقد ماتا : لست
لأبيك ، فعليه الحد في قولهم جميعاً .

م ٤٨٢٣ - وإذا قال الرجل لعبده : لست لأبويك ، وأبواه حران مسلمان
قد ماتا فعلى المولى الحد ، في قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : يستقبح أن يحد المولى لعبده ^(٣) .

قال أبو بكر : هذا لا معنى له ، يبطل حقاً قد وجب بغير حجة
[يفرع إليها] ^(٤) .

م ٤٨٢٤ - واختلفوا في الرجل يقول للرجل : يا ابن ماء السماء ، وما أشبه ذلك
مما قد يقوله الناس ، لا يراد به القذف .

فلا حد عليه ، في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(٥) .

م ٤٨٢٥ - واختلفوا في الرجل يقول للرجل : يا ابن الزانيين ، وأبواه حران
مسلمان .

ففي قول الشافعي ، وأبي ثور ، وابن أبي ليلى ^(٦) : عليه حدان .

(١) المبسوط ١٢١/٩ .

(٢) وفي الدار " في قولهم جميعاً " .

(٣) المبسوط ١٢٢/٩ .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

(٥) المبسوط ١٢٢/٩ - ١٢٣ .

(٦) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٦٤ ، والمبسوط ١٢٥/٩ .

وقال النعمان : عليه حد واحد ، لأنها كلمة واحدة .
م ٤٨٢٦ - وإذا قال الرجل للرجل : لست لأملك ، فلا حد عليه ، في قول
الزهري ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .
قال أبو بكر : وبه نقول ، لأن هذا كذب .

٥٧- باب قذف الرجل والده ، أو جده ، أو أجداده ، أو ولده ، أو ولد ولده

قال أبو بكر :
م ٤٨٢٧ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قذف أباه
أو جده ، أو جدا من أجداده ، أو جداته بالزنى أن عليه الحد ^(٢) .
م ٤٨٢٨ - واختلفوا في الرجل يقذف ابنه ، أو ابن ابنه .
فقال عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وأحمد ،
وإسحاق : لا حد عليه .
وهو قياس قول الشافعي ، وبه قال أصحاب الرأي ^(٣) .
وقال عمر بن عبد العزيز ، ومالك : أن عليه الحد ، وبه
قال أبو ثور .
قال أبو بكر : وظاهر القرآن يدل على ذلك ، وليس مع من ^(٤)
أزال الحد عن هذا حجة .

(١) المبسوط ٩/١٢٥ .

(٢) كتاب الإجماع ١٦٣/ رقم ٧٠٩ .

(٣) المبسوط ٩/١٢٣ .

(٤) " من " ساقط من الدار .

م ٤٨٢٩ - وإذا قذف الرجل مملوكه فلا حد عليه ، في قول الأوزاعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

٥٨- مسائل من أبواب القذف

قال أبو بكر :

م ٤٨٣٠ - وإذا قال الرجل للرجل : يا ابن الأقطع ، أو الأعور ، أو المقعد ،
أو الأعمى ، وأبوه ليس كذلك .

م ٤٨٣١ - أو قال [٢٦٢/٢ / ألف] رجل لامرأته : يا بنية ، أو يا أخيه .

م ٤٨٣٢ - أو قال الرجل للرجل : يا بني ، أو قال له : أنت عبدي ،
أو يا عبد^(١) ، أو : أنت مولاي .

م ٤٨٣٣ - أو قال للعربي : يا دهقان .

فلا حد عليه في شيء من ذلك كله في قول أبي ثور ،
وأصحاب الرأي^(٢) .

م ٤٨٣٤ - وقال مالك : إذا قال الرجل لرجل من العرب أو الموالي : يا ابن
النبطي ، أو يا ابن الحائك ، أو ما أشبهه ، أن عليه الحد إن كان
أبوه لم يعمل عملاً من تلك الأعمال^(٣) .

م ٤٨٣٥ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال

(١) وفي الدار " يا عبدي " .

(٢) المبسوط ١٢٦/٩ .

(٣) المدونة ٣٩٥/٤ ، المنتقى ١٥٢/٧ .

لرجل من المسلمين : يا يهودي ، أو ^(١) يا نصراني : أن عليه التعزيز
ولا حد عليه ^(٢) .

وممن أحفظ هذا ^(٣) عنه : الزهري ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، ويشبه ذلك مذهب الشافعي .

٥٩- [باب إذا قال الرجل للرجل : زنأت في الجبل] ^(٤)

قال أبو بكر :

م ٤٨٣٦- وإذا قال الرجل للرجل : زنأت في الجبل ، ففيها قولان :
أحدهما : أن يحلف بالله ما أراد القذف ، ولا حد عليه ، لأن
زنأت في الجبل يكون ^(٥) ، رقيت في الجبل ، هذا قول الشافعي ،
وابن الحسن .

وحكى أبو ثور عن بعض أهل الكوفة أنه قال : عليه الحد ،
ولم يسمه .

م ٤٨٣٧- وإذا قال : زنيت في الجبل ، فعليه الحد لا شك فيه ، وهو
مثل قوله : زنيت في الدار ، أو في البيت .

م ٤٨٣٨- وإذا تزوج المجوس أمه ، أو أخته ، ثم أسلما ففرق بينهما ، ثم قذفه
إنسان ، فعليه الحد ، في قول أبي ثور ، والنعمان .

(١) " أو " ساقط من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧٠٨ .

(٣) " هذا " ساقط من الدار .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل ، والتصحيح من الدار .

(٥) " يكون " ساقط من الدار .

وقال يعقوب ، ومحمد : لا حد عليه .

م ٤٨٣٩ - وإذا شهد على عبد أربعة أن مولاه أعتقه ، وأنه زنى وهو محصن ، فرجه الإمام ، ثم رجعوا عن الشهادة .

فعلیهم الدية لورثته إن قال : أخطأنا ، وإن قالوا : تعمدنا أقيّدوا به ، هذا قول أبي ثور ، وحكاة عن الشافعي .

م ٤٨٤٠ - فإن شهد اثنان على العتق فأعتقه ، ثم شهد آخران على الزنى ، فرجم ، ثم رجع شاهدا العتق عن العتق ، ولم يرجعا عن الزنا ، فعلى شاهدي العتق قيمته لمولاه .

فإن رجع الشاهدان الآخران عن الزنى ، فعليهما نصف الدية لورثته ، ويضربان الحد ، وليس على الذين رجعا عن العتق حد .

م ٤٨٤١ - وقال أصحاب الرأي في أربعة شهدوا على عبد أن مولاه أعتقه ، وأنه قد زنى وهو محصن ، فرجه الإمام ، ثم رجعوا عن شهادتهم في الزنى ، فقال : يضربون الحد ، وعليهم الدية في أموالهم لورثته [٢/٢٦٢/ب] .

وإن رجعوا أيضاً عن العتق ضمنوا القيمة للمولى ، والدية للورثة ، ويضربون الحد ^(١) .

م ٤٨٤٢ - وقال أبو ثور : وإن شهدا على عبد أن مولاه أعتقه ، فقضى القاضي بعتقه ، ثم شهدا ، وهذا العبد ^(٢) ، وآخر على رجل أجنبي بالزنى ، فرجه الإمام .

ثم إن الشاهدين الذين شهدا بالعتق رجعا عن العتق ، فإنهما يضمنان ، قيمته للمولى ، وشهادتهم على الزنى جائزة .

(١) وفي الدار " ويضربان " .

(٢) وفي الدار " شهدا هذا العبد " .

وبه قال أصحاب الرأي ^(١) .

م ٤٨٤٣ - وقال الشافعي إذا قال : أنت ازني من فلان ، لم يكن قذفاً ،
ويؤدب للأذى .

فإن أراد به القذف : حد .

وإن قال : أنست أزني الناس ، لم يكن قاذفاً ، إلا أن يريد
القذف فيعزر ^(٢) .

وقال أصحاب الرأي : في ذلك : لا حد عليه ^(٣) .

م ٤٨٤٤ - وإذا شهد أربعة على رجل أنه زنى بمجنونة ، فعليه الحد ، في قول
الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٨٤٥ - وإذا أقر الرجل بالزنى أربع مرات بامرأة بعينها فعليه الحد .

فإن جاءت المرأة تطالبه بقذفها ، ولها عليه بينة بذلك ^(٤) : حد
لها ، في قول أبي ثور ، ويشبه أن يحد في قول الشافعي .

وقال النعمان : لا يحد .

قال أبو بكر : هذا لا معنى له .

٦٠- باب قذف الرجل الجماعة بكلمة واحدة

قال أبو بكر :

م ٤٨٤٦ - اختلف أهل العلم في الرجل قذف نفر بكلمة واحدة .

(١) المبسوط ١٢٨/٩ .

(٢) وفي الدار " ويعزر " .

(٣) المبسوط ١٢٩/٩ .

(٤) " ولها عليه بينة بذلك " ساقط من الدار .

فقلت طائفة : يحد حداً واحداً ، كذلك قال عطاء ،
وطاؤوس^(١) ، والشعبي ، والزهري ، وقتادة ، والنخعي ،
وحامد بن أبي سليمان .
وبه قال مالك ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ،
ويعقوب ، وابن الحسن .
وفي قول حماد بن أبي سليمان ، ومالك : سواء جمع القذف بكلمة
واحدة أو فرقه .
وقالت طائفة : يحد لكل واحد منهم حداً ، هذا قول الحسن
البصري ، والشافعي ، وأبي ثور .
وفيه قول ثالث : وهو إن كان القذف بكلمة واحدة كان حداً
واحداً ، وإن قذف هذا ، ثم قذف هذا ، ثم هذا كان لكل واحد
منهم حد ، هذا قول عطاء ، والشعبي ، وقتادة ، وابن أبي ليلي ،
وأحمد بن حنبل .
وفيه قول رابع : وهو إن جاؤوا جميعاً فحد واحد ، وإن جاؤوا
متفرقين أخذ كل إنسان منهم حده ، هذا قول عروة بن الزبير .
قال أبو بكر : قول الحسن البصري أصح ، لأنهم لم يختلفوا
أن رجلاً لو قذف [٢/٢٦٣/ألف] خمسة من الناس فعفا أربعة منهم ،
أن للخامس الحد ، دل ذلك على أن لكل واحد منهم حداً .
ولو لم يكن كذلك لسقط بعفو الأربعة عن القاذف أربعة
أخماس الحد .

(١) " وطاؤوس " ساقط من الدار .

ففي إجماعهم على أن الذي لم يعف حقه ثابت بيان على أنهم
إنما عفواً عن حقوقهم ، لا عن حق هذا الذي طالب بالحد .
وسواء جمع القذف أو فرقه .

٦١- باب الرجل يقول للرجل : يا لوطي

قال أبو بكر :

م ٤٨٤٧ - واختلفوا في الرجل يقول للرجل : يا لوطي .

فقال عطاء ، وقتادة ^(١) : لا حد عليه .

وبه قال الحسن البصري إلا أن يقذفه بعمل قوم لوط .

وقال النخعي : إذا عني دين قوم لوط درئ عنه الحد ^(٢) ، وإن

أراد عمل قوم لوط ضرب الحد .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه الحد ، كذلك قال الزهري ،

ومالك .

وقال يعقوب ، ومحمد : إذا قذفه بعمل قوم لوط فعليه الحد .

وبه قال أبو ثور .

قال أبو بكر : القول قوله مع يمينه ، إذا قال : أردت أنه

على دين قوم ^(٣) لوط ، لأن الكلمة تحمل معنيين .

(١) روى له "عب" عن معمر عن الزهري وقتادة قالا : لا يحد ٤٢٦/٧ رقم ١٣٧٣٣ .

(٢) " الحد " ساقط من الدار .

(٣) " قوم " ساقط من الدار .

٦٢- باب إذا قال الرجل للمرأة : زנית وأنت مستكرهة أو صغيرة

قال أبو بكر :

م ٤٨٤٨ - كان الشافعي يقول : إذا قال : زנית وأنت صغيرة أو مستكرهة ،
فلا حد عليه ويعزر للأذى ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٨٤٩ - وإذا قال : زנית ، وأنت أمة ثم أعتقت ، سئل البينة على ذلك ،
وإلا ضرب الحد .

م ٤٨٥٠ - وإذا قال : زנית في الشرك ، سئل البينة على ذلك وإلا
ضرب الحد .

هكذا قال الثوري ^(١) .

م ٤٨٥١ - وقال مالك في الجارية التي لم تبلغ الحيض تقذف أو تقذف ، وقد
تزوجت أن الحد يلزم من قذفها إذا بلغت أو يوطأ مثلها ^(٢) .

وقال أحمد في الجارية : بنت تسع سنين يجلد قاذفها ، وكذلك
الغلام إذا بلغ عشرين يضرب قاذفه ^(٣) .

وقال إسحاق : إذا قذف غلاماً يوطأ مثله ، فعلى قاذفه الحد ،
والجارية إذا تجاوزت تسعاً مثل ذلك .

قال أبو بكر : لا يحد من قذف من لم يبلغ ، لأن ذلك كذب ،
ويعزر للأذى .

(١) روى عنه "عب" قال : ٤٢٩/٧ رقم ١٣٧٤٧ .

(٢) المدونة ٤٠٧/٤ .

(٣) المغني ٨٤/٩ .

٦٣- باب قاذف الخصي

قال أبو بكر :

م ٤٨٥٢ - كان الحسن البصري قول : ليس على قاذف الخصي حد ، وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي إذا كان الخصي محبوباً^(١) [٢٦٣/٢] .

قال أبو بكر :

م ٤٨٥٣ - وكذلك لا حد على قاذف الرتقاء .
م ٤٨٥٤ - وإذا كان القاذف خصياً ، محبوباً أو غير محبوب ، أو امرأة رتقاء ، أو عذراء حد القاذف منهم .
م ٤٨٥٥ - وقال أحمد فيمن قذف الخصي^(٢) ، يطبق الجماع أو لا يطبق : عليه الحد .

م ٤٨٥٦ - وإذا كان القوم في دار الحرب ، وقذف بعضهم بعضاً .
حد القاذف ، في قول الشافعي ، وأبي ثور .
ولا يحد في قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر : يحد على ظاهر قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون

المُحْصَنَات ﴾ الآية^(٣) .

(١) المبسوط ١١٨/٩ .

(٢) وفي الدار " قذف الصبي " وهو خطأ .

(٣) سورة النور : ٤ .

٦٤- باب إذا قال الرجل للرجل : يا فاعل أمه

قال أبو بكر :

م ٤٨٥٧ - روي عن أبي هريرة أنه جلد رجلاً قال لآخر : يا نائك أمه ^(١) .
وبه قال أبو ثور .

م ٤٨٥٨ - وإذا قال : فعلتُ بأمك ، يعني القاذف أنه فعل ذلك ، فلا حد عليه ،
في قول أبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا حد عليه في الوجهين جميعاً .

قال أبو بكر : قول أبي ثور حسن .

٦٥- باب من قذف محدوداً

قال أبو بكر :

م ٤٨٥٩ - وإذا قذف الرجل رجلاً محدوداً في الزنى .

فعلى القاذف التعزير ، ولا حد عليه ، هكذا قال سعيد بن
المسيب ^(٢) .

وقال مالك : لا حد عليه .

م ٤٨٦٠ - وإذا قذف الرجل امرأته ، وقد كانت وطئت حراماً .

ففي قول الشافعي ، والنعمان : لا حد عليه ، ولا لعان .

وقال الثوري : يستحب الدرء ، ويعزر .

(١) روى عنه ابن حزم في المحلى ٢٧٧/١١ - ٢٧٨ .

(٢) روى له "عب" من طريق الزهري عنه قال : إذا جلد الرجل في حد ، ثم أونس منه توبة ، فعير
به إنسان ، نكل ٣٤١/٧ رقم ١٣٤١٢ .

وقال ابن أبي ليلى : إذا أقيم الحد جلد من قذفها .

م ٤٨٦١ - وإذا قذف امرأته ، ثم تزني بعد القذف .

ففي ^(١) قول الشافعي : لا حد ، ولا لعان .

وقال الثوري : عليه الحد .

قال أبو بكر : وبه نقول ، ولا يدل ما حدث من فعلها بعد

القذف ، أنها لم تزل فاعلة ذلك .

٦٦- باب إذا قال الرجل : من رماني فهو ابن الفاعلة

قال أبو بكر :

م ٤٨٦٢ - وإذا قال الرجل : من رماني بحجر ، فهو ابن الفاعلة ، فرماه رجل .

فلا حد عليه ، يعزر للأذى ، في قول الشافعي .

وقال أحمد : إذا قال : الكاذب ابن الفاعلة ، فلا حد عليه .

وفي قول أصحاب الرأي ، وقول مالك : الجواب في المسألة الأولى

كما قال الشافعي .

٦٧- باب من يقوم من الورثة [٢٦٤/٢ ألف] بحق من قد مات إذا قذف الميت

قال أبو بكر :

م ٤٨٦٣ - أجمع [كل من نحفظ عنه من] ^(٢) أهل العلم على أن للمقذوف

(١) " ففي قول الشافعي ... إلى قوله : بعد القذف " ساقط من الدار .

(٢) ما بين العكوفين من الدار .

طلب ما يجب له من الحد على القاذف ^(١) .

م ٤٨٦٤ - واختلفوا في رجل قذف رجلا فمات المذدوف قبل أن يحد القاذف ،
وفيمن قذف ميتاً .

فقال مالك ، والشافعي : لأوليائه أن يجلدوه ، وأي أوليائه كان
في القعد ^(٢) إليه سواء فله القيام به .

وفيه قول ثان : وهو أن حد الميت لا يأخذ به إلا الولدان ،
والولد ، والجد ، وولد الولد ، ممن يرث ، ويورث ، هذا قول
أصحاب الرأي .

م ٤٨٦٥ - وقال الشافعي : يأخذ بحد الميت ولده و ^(٣) عصيته من كانوا .
وقال ابن أبي ليلى : يأخذ الأخ والأخت أيضاً ، ولا يأخذ غير
هؤلاء .

وقال أحمد : ليس للأولاد ^(٤) أن يطلبوا به ، لأنه إنما كان لأبيهم
وقد مات الأب .

قال أبو بكر :

م ٤٨٦٦ - ففي قول المديني ^(٥) ، والشافعي : إذا كانوا أخوة فوقف بعضهم
فلمن شاء منهم أن يقوم بالحد ، وإن عفا بعضهم قام به الآخرون .

وقال أبو ثور : الحد يورث كما يورث المال .

وقال الزهري : إن قذف أم رجل فعفا عنه ابنها ، فقام به أخوه
لأمه حد له به .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧١٠ .

(٢) القعد : الأقرب إلى الأب الأكبر .

(٣) وفي الدار " أو عصيته " .

(٤) وفي الدار " للولد " .

(٥) وفي الدار " قول المزني " .

م ٤٨٦٧ - وأجمعوا على أن المقدوف إذا كان غائباً فليس لأبيه ، ولا لابنه أن يطلب بالقذف ما دام المقدوف حياً ^(١) .

هذا مذهب كل من نحفظ عنه من أهل العلم .

م ٤٨٦٨ - وإذا أوصى المقدوف بذلك إلى من يقوم به بعد وفاته : فذلك له ، في قول أبي ثور ، كما يقوم بسائر الحقوق .

وقال أصحاب الرأي : ليس للوصي أن يطلب به .

م ٤٨٦٩ - وإن وكل المقدوف من يطلب بحقه .

جاز في قول أبي ثور ، وللوكيل أن يضربه .

وفي قول أصحاب الرأي : لا يحد حتى يحضر المقدوف .

م ٤٨٧٠ - وإذا ضرب بعض الحد ثم مات .

ففي قول الشافعي : لأوليائه أن يقوموا بباقي الحد ، وأيهم قام به فله ذلك .

وفي قول أبي ثور : يقومون به على قدر حقوقهم .

وقال أصحاب الرأي ^(٢) : يدرأ عنه الحد ، ولا يحده ^(٣) .

٦٨- باب مسائل

قال أبو بكر :

م ٤٨٧١ - كان عطاء يقول : إذا قذف رجل رجلاً بزني كان ^(٤) في شركه ، لم يحد .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧١١ .

(٢) المبسوط ١١٤/٩ .

(٣) " ولا يحده " ساقط من الدار .

(٤) " كان " ساقط من الدار .

وبه قال الزهري ، ومالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ^(١) .
 م ٤٨٧٢ - وإذا قال الرجل للرجل : [٢٦٤/٢ ب] أخبرتك أنك زان ،
 أو أشهديني رجل أنك زان ، فإن أثبت له بينة ^(٢) على أن ذلك قد
 قاله ، [وإلا جلد] ^(٣) المبلغ ، هذا قول عطاء ^(٤) .
 وقال الزهري : إن لم يأت بالبينة فعليه الحد .
 وقال قتادة : يعزر المبلغ إذا أنكر ذلك الذي حكى عنه .
 وفي قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي : لا حد عليه .

٦٩- باب العفو عن الحدود

قال أبو بكر :

م ٤٨٧٣ - روي عن الحسن البصري أنه قال : لا يعفى عن الحدود .
 وقال أصحاب الرأي : إذا قال المذدوف : قد عفوت عنه ، لا يدرأ
 عنه الحد ، لأن عفوه باطل .
 وقالت طائفة : العفو عن القذف من حقوق بني آدم ، وللمقذوف
 أن يقوم به ، وله أن يعفو عنه .
 غير أن هؤلاء قد اختلفوا .

(١) المبسوط ١١٢/٩ .

(٢) وفي الدار " فإن جاء بينة " .

(٣) ما بين المعكوفين من الدار ، وفي الأصل " والآخر المبلغ " .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه قال : ٤٢٧/٧ - ٤٢٨ رقم ١٣٧٤٢ ، في حديث

طويل ، وفيه هذا اللفظ .

فقال مالك : له أن يعفو عن الحد ما لم يبلغ الإمام ، وقد
اختلف فيه عنه ^(١) .

وقال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، له أن يعفو وإن بلغ الإمام .

٧٠- باب الاستحلاف في الحدود

قال أبو بكر :

م ٤٨٧٤ - اختلف أهل العلم في الرجل يدعى عليه القذف ، فينكر ، ولا بينة
للمقذوف .

فقلت طائفة : يستحلف ، هذا قول الزهري ، ومالك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يمين على القاذف ، هكذا قال الشعبي ،
وحمد بن أبي سليمان ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر :

(ح ١٤٦٠) قول النبي ﷺ : " البينة على المدعي واليمين على المدعى
عليه " ^(٢) .

يوجب اليمين على الذي ادعى عليه القذف .

٧١- باب الكفالة في الحدود

قال أبو بكر :

(١) انظر المدونة ٣٨٧/٤ - ٣٨٨ ، بداية المجتهد ٣٧٠/٢ ، المنتقى ١٤٧/٧ - ١٤٨ .

(٢) تقدم الحديث برقم ٩٥٣ ، ١٢٩٥ ، ١٣٤٣ .

م ٤٨٧٥ - كل من نحفظ عنه من أهل العلم لا يجوز الكفالة في الحدود ^(١) ،
ومن حفظنا ذلك عنه شريح ، والشعبي ، ومسروق ، وأحمد ، وأبو
ثور ، وأصحاب الرأي .

وقد ذكرت هذه المسألة في كتاب الكفالة أتم من هذا ^(٢) .

م ٤٨٧٦ - وأجمعوا على أن الحد لا يجب يمين وشاهد ^(٣) .

م ٤٨٧٧ - وقال أبو ثور : وإذا شهد على رجل بالقذف ، فحد بعض الحد ،
ثم هرب فأخذ ، فإنه يتم عليه الحد .

م ٤٨٧٨ - فإن شهد بشهادة قبل أن يتم الحد لم تجز شهادته ، لأنه فسق بالقول
لا بالضرب .

وقال أصحاب الرأي : شهادته جائزة ، لأنه لم يضرب حدا تاما .

قال أبو بكر : كما قال أبو ثور أقول [٢٦٥/٢ ألف] .

٧٢- باب ما يوجب الأدب

قال أبو بكر :

م ٤٨٧٩ - ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يحد في التعريض
بالفاحشة الحد تاماً ^(٤) .

وبه قال عروة بن الزبير ، ومالك ، وإسحاق ، وأحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن لا حد في التعريض ، وفيه التعزير ، هذا

(١) كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧١٢ .

(٢) راجع كتاب الحوالة والكفالة برقم ٦٨ في ٢٢٦/٦

(٣) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧١٣ .

(٤) روى له "عب" من طريق سالم عنه ٤٢١/٧ رقم ١٣٧٠٣ ، وكذا عند "بق" ٢٥٢/٨ .

قول عطاء^(١) ، وعمرو بن دينار^(٢) ، وقتادة ، والثوري ،
والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال سعيد بن المسيب : إنما الحد على من نصب الحد نصباً .
واحتج بعضهم :

(ح ١٤٦١) " بأن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن امرأتى ولدت ولداً أسوداً " ^(٣) .
وهو لا يذكره إلا مُنكراً له فدل ذلك على أن لا حد
في التعريض .

وقد أحل الله تعالى التعريض في خطبة النساء ، وفرق بينه وبين
التصريح الذي لا يحل .

قال أبو بكر : من يتكلم بكلمة تحتمل معنيين ، لم يجز إلزامه الحد
بشك ، ومن صرح وجب عليه الحد إن طلب ذلك المقذوف .

م ٤٨٨٠ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن قول الرجل
للرجل : يا فاجر ، يا فاسق ، يا خبيث ، لا يوجب الحد ^(٤) .

روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب .
وبه قال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ،

(١) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٤٢٠/٧ رقم ١٣٧٠١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حديث أبي هريرة : " أن إعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً
أسود ، وإني أنكرته ، فقال له النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟
قال : حُمُر ، قال : فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال رسول الله ﷺ : فأتى هو ؟
قال : لعله يا رسول الله يكون نزعه عرق له ، فقال له النبي ﷺ ، وهذا لعله يكون نزعة عرق
له ، أخرجه "م" في اللعان ١١٣٧/٢ - ١١٣٨ رقم ١٨ - ٢٠ (١٥٠٠) .

(٤) كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧١٤ .

وأصحاب الرأي^(١) .

م ٤٨٨١ - وكذلك لا أعلم أحداً يوجب الحد على الرجل يقول للرجل : يا فاسق ، يا سكران ، يا سارق ، يا خائن ، يا آكل الربا ، يا شارب الخمر .

وكل ذلك في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٤٨٨٢ - ولا حد على من قال لآخر : يا حمار ، يا ثور ، يا خنزير ، في قول أحد من أهل العلم علمته .

م ٤٨٨٣ - وقد اختلفوا فيما يجب عليه في ذلك .

فقال أصحاب الرأي : لا يعزر .

وقال أبو ثور : إن كان سفيها وكانت له عادة : عزر .

م ٤٨٨٤ - وإذا قال الرجل للرجل : يا مخنث ، حلف بالله ، ما أراد بذلك الفاحشة ولا الفرية ، ولا حد عليه في ذلك^(٢) ويعزر ، في قول مالك .

وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : لا حد عليه .

٧٣- باب مسألة^(٣)

م ٤٨٨٥ - واختلفوا في الإمام يعزر ، فيموت المضروب من الضرب .

ففي قول الشافعي : على عاقلة الإمام العقل ، وعليه الكفارة .

وفي قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي : لا شيء على الإمام ،

ولا على بيت المال إذا وجب التعزير بينة .

(١) المبسوط ١١٩/٩ .

(٢) " في ذلك " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " مسألة " .

قال أبو بكر : وهذا أصح ، لأن التعزير لا يخلو أن يكون حقاً أو باطلاً ، فإن كان حقاً فمات منه فالحق قتله ، وإن كان باطلاً ، فلا محل للإمام أن يتعدى [فيفعل] ^(١) [٢٦٥/٢ ب] ما هو ممنوع منه .

٧٤- باب الستر على المسلمين

قال أبو بكر :

(ح ١٤٦٢) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " من سترَ على مُسلمٍ عورة ^(٢) ستر الله عليه في الآخرة " ^(٣) .

قال أبو بكر : فيستحب لمن أطلع على عورة من أخيه المسلم ، أن يستر عليه رجاء ثواب الله عز وجل .

م ٤٨٨٦- ويجب على من بلى أن يستتر بستر الله ، ويعتقد توبة ، فإن لم يفعل ذلك الذي ^(٤) أصاب الحد ، وأبدى ذلك للإمام ، وأقر بالحد ، لم يكن آثماً ، لأننا لم نجد في شيء من الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن ذلك ، بل الأخبار دالة على أن :
(ح ١٤٦٣) من أصاب حداً فأقيم عليه فهو كفارة له ^(٥) .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) " عورة " ساقط من الدار .

(٣) أخرجه "خ" في المظالم ٥٥٨/٦ رقم ٢٤٤٢ ، و"م" في البر والصلة والآداب ١٩٩٦/٤ رقم ٥٨ (٢٥٨٠) ، من حديث ابن عمر .

(٤) " الذي " ساقط من الدار .

(٥) ثبت ذلك في أحاديث كثيرة منها حديث عبادة بن الصامت ، وفيه : قال ﷺ : ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه ، أخرجه "خ" في الحدود ، باب الحدود كفارة ٨٤/١٢ رقم ٦٧٨٤ ، و"م" في الحدود ، باب الحدود كفارات لأهلها ١٣٣٣/٣ رقم ٤١-٤٣ (١٧٠٩) .

٧٥- جماع أبواب الخمر

قال أبو بكر :

(ح ١٤٦٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاضربوا عنقه " ^(١) .

قال أبو بكر : ثم أزيل القتل عن الشارب في المرة الرابعة بخبر رسول الله ﷺ ، ويأجماع عوام أهل العلم من أهل الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، وكل من نحفظ عنه من أهل العلم إلا شاذاً من الناس لا يعد خلاقهم خلافاً .

(ح ١٤٦٥) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا يحل دم رجل يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا أحد ثلاثة نفر : النفس بالنفس ، والشيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " ^(٢) .

قال أبو بكر : وغير جائز أن يقول رسول الله ﷺ : " لا يحل دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا أحد ثلاثة نفر " ويحل بخصلة رابعة .

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الحدود ، باب ما جاء في شارب الخمر ، كذا في موارد الظمان / ٣٦٤ رقم ١٥١٧ ، و"د" في الحدود ، باب إذا تتابع في شرب الخمر ٦٢٤/٤ - ٦٢٥ رقم ٤٤٨٤ ، و"ج" في الحدود ، باب من شرب الخمر مراراً ٨٥٩/٢ رقم ٢٥٧٢ ، و"ن" في الأشربة ، باب ذكر الروايات المغلطيات في شرب الخمر ٣١٤/٨ رقم ٥٦٦٢ ، من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه "خ" في الديات ، باب قسول الله تعالى : إن النفس بالنفس الآية ٢٠١/١٢ رقم ٦٨٧٨ ، و"م" في القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ١٣٠٣ - ١٣٠٢/٣ رقم ٢٥ (١٦٧٦) ، من حديث ابن مسعود .

٧٦- باب الحد الذي يجب أن يجلد شارب الخمر من العنب وغيره

قال أبو بكر :

(ح ١٤٦٦) ثبت " أن رسول الله ﷺ جلد في الخمر بالنعال والجريد ، ثم جلد أبو بكر رضي الله عنه أربعين جلدة ^(١) ، واستشار عمر رضي الله عنه ، فقال له عبد الرحمن : كأخف الحدود ، فجلد عمر ثمانين " ^(٢) .
وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر ^(٣) : أن أبا بكر رضي الله عنه توخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله ﷺ ، فضربه أربعين ^(٤) .

قال أبو بكر : فدل :

(ح ١٤٦٧) قول رسول الله ﷺ [٢٦٦/٢ / ألف] : " من شرب الخمر فاجلدوه " ^(٥) .

م ٤٨٨٧ - على أن شارب الخمر يجب عليه الحد سكر ، أو لم يسكر .
ولا نعلم في شيء من الأخبار أنه أمر بعدد يضرب شارب الخمر ،
إلا ما كان من فعلهم ، حيث أمر بضرب السكران على ما جاءت به
الأخبار من أفعالهم .

(١) " جلدة " ساقط من الدار .

(٢) أخرجه "م" في الحدود ، باب حد الخمر ١٣٣١/٣ رقم ٣٦ (١٧٠٦) ، من حديث أنس .

(٣) وفي الدار " عبد الرحمن بن راهويه " وهو خطأ .

(٤) أخرجه "د" في الحدود ، باب إذا تتابع في شرب الخمر ٦٢٧/٤ - ٦٢٩ رقم ٤٤٨٧

(٤٤٨٩) ، من حديثه ، وعند بعض التفاصيل .

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه في الحدود ، باب ما جاء في شارب الخمر ، كذا في موارد

الظمان ٣٦٤/ رقم ١٥١٨ ، من حديث أبي سعيد الخدري ، وعند أصحاب السنن من حديث

معاوية ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وقيصة بن ذؤيب .

م ٤٨٨٨ - واختلف أهل العلم فيما يجب على شارب الخمر من الجلد .
فقال أكثر الفقهاء : يضرب ثمانين .

وقد روينا عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال : حد
النبيذ إذا سكر ثمانون ، وبه قال مالك ^(١) ، والثوري ، والنعمان ،
ومن تبعهم .

وقال الشافعي : " إن ضرب بنعلين ، أو بطرف ثوب ضرباً يحيط
العلم أنه لا يبلغ أربعين ، أو يبلغها ولا يجاوزها ، فمات ، فالحق قتله ،
وإذا كان كذلك فلا عقل ، ولا قود ، ولا كفارة على الإمام .
وإنه ضربه أربعين سوطاً ، أو أكثر من أربعين بالنعال ،
فمات : فديته على عاقلة الإمام دون بيت المال " ^(٢) .
واحتج بحديث ذكره عن علي رضي الله عنه .

م ٤٨٨٩ - واختلفوا في وجوب الحد على من شرب قليل ما يسكر كثيره .
فقال طائفة : عليه الحد ، هذا قول الحسن البصري ^(٣) ، وعمر
ابن عبد العزيز ، وعروة بن الزبير ، وقتادة ، والأوزاعي ، ومالك بن
أنس ، والشافعي ، وأحمد .
وفيه قول ثان : وهو ألا يضرب في شيء من الشراب حتى يسكر ،
إلا الخمر .

رُوي عن أبي وائل ^(٤) ، والنخعي أنهما قالوا : لا يجلد السكران
من النبيذ حداً .

(١) المدونة ٤/٤١٠ .

(٢) قاله في الأم ٦/٨٧ ، كتاب جراح العمد ، باب جناية السلطان .

(٣) " الحسن البصري " ساقط من الدار .

(٤) وفي الدار " ابن أبي ليلى " .

وفرق أبو ثور بين المتأول وغيره ، فقال : كل من كان
المسكر عنده حراماً ، فشرب منه شيئاً ، حددناه ، ومن كان
متأولاً مخطئاً في تأويله فشربه على خبر قلده ضعيفاً ، أو تبع أقواماً ،
لم يكن عليه الحد .

٧٧- باب جلد الشارب يوجد منه رائحة شراب ^(١) يسكر كثيره

قال أبو بكر :

م ٤٨٩٠ - واختلفوا في وجوب الحد بوجود رائحة الشراب الذي يسكر كثيره
من الشارب .

فقلت طائفة : يحد بحديث ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه
جلد من وجد منه ريح الشراب الحد تماماً ^(٢) .

وبه قال ابن مسعود ^(٣) ، ومالك ، والشافعي .

وضرب عمر بن عبد العزيز قوماً وجدوا على [٢٦٦/٢ ب]
شراب ، سكر بعضهم ولم يسكر بعض ^(٤) .

وقد روينا عن عطاء أنه قال : لا حد إلا بينة ، إن الريح ليكون
من الشراب الذي ليس به بأس .

(١) وفي الدار " الشراب الذي يسكر كثير منه " .

(٢) روى له "خ" تعليقاً في الأشربة ، في ترجمة باب الباقي ومن هي عن كل سكر من الأشربة
٦٢/١٠ ، وذكره موصولاً "مط" في الأشربة ، باب الحد في الخمر ٨٤٢/٢ رقم ١ ، و"ن" في
الأشربة ، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر ٣٢٦/٨ رقم ٥٧٠٨ ،
و"عب" ٢٢٨/٩ رقم ١٧٠٢٨ ، ١٧٠٢٩ ، باب الريح ، وراجع فتح الباري ٦٤/٩ - ٦٥ .

(٣) روى له "عب" من طريق علقمة عنه ٢٣١/٩ رقم ١٧٠٤١ ، وعنده أطول .

(٤) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٢٢٩/٩ رقم ١٧٠٣٣ .

وقال عمرو بن دينار : لا حد في الريح .

وقال الثوري : وإن وجد من رجل ريح خمر ، فليس عليه حد حتى يعترف ، أو تقوم بينة أنه شربها ، أو يوجد سكران ولكن عليه تعزير إذا وجد ريحه .

وقد روينا عن [ابن] ^(١) الزبير قولاً ثالثاً وهو : أن الرائحة إذا وجدت من المدمن حد ، وإلا فلا ^(٢) .

قال أبو بكر :

(ح ١٤٦٨) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إذا شرب الخمر فاجلدوه " ^(٣) .

فاجلد يجب على شارب الخمر ، سكر أو لم يسكر ، على ظاهر حديث رسول الله ﷺ .

(ح ١٤٦٩) وثبت أن النبي ﷺ ^(٤) قال : " كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام " ^(٥) .

(ح ١٤٧٠) وروينا عنه ﷺ أنه قال : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " ^(٦) .

(١) في الأصلين " عن الزبير " والتصويب من المصنف .

(٢) روي له "عب" من طريق ابن أبي مليكة عنه قال : ٢٢٩/٩ رقم ١٧٠٣٢ .

(٣) أخرجه "ت" في الحدود ١٢٨/٣-١٢٩ رقم ١٤٤٩ ، من حديث معاوية ، وعند أصحاب السنن من حديث ابن عمر ، وأبي هريرة ، وقبيصة بن ذؤيب .

(٤) " وثبت أن النبي ﷺ " ساقط من الدار .

(٥) أخرجه "م" في الأشربة ، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ١٥٨٨/٣ رقم ٧٥ (٢٠٠٣) ، من حديث ابن عمر .

(٦) أخرجه "د" باب النهي عن المسكر ٨٧/٤ رقم ٣٦٨١ ، و"ج" باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ١١٢٥/٢ رقم ٣٣٩٣ ، و"ت" باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣٤٣/٣ رقم ١٨٧٢ ، كلهم في كتاب الأشربة من حديث جابر ، وقال الترمذي : وفي الباب عن سعد ، وعائشة ، وعبد الله بن عمرو ، وخوات بن جبير ، وقال : وهذا حديث حسن غريب .

٧٨- باب إقامة الحد على السكران في حال سكره

قال أبو بكر :

م ٤٨٩١ - واختلفوا في جلد السكران في حال سكره .

فروينا عن عمر بن عبد العزيز ، والشعبي أنهما قالا : لا يحد حتى يصحو ، وبه قال الثوري ، والنعمان ، وأصحابه .

واحتج من خالف هؤلاء :

(ح ١٤٧١) بحديث عبد الرحمن بن أزهر " أن النبي ﷺ أتى بسكران ، فأمر من كان عنده فضربه " (١) .

وليس في الحديث أنه أخر ذلك حتى يصحو .

وقال بعض من يميل إلى القول الأول : إنما أريد به التكيل ، وليتألم به المحدود ، والسكران لا يعقل ذلك ، فغير جائز أن يقام الحد على من لا يعقل ذلك ، ولا يُحسّر به .

٧٩- باب حد السكر (٢)

قال أبو بكر :

م ٤٨٩٢ - واختلف أهل العلم في حد السكر الذي يلزم صاحب اسم السكران .

فقال طائفة : أول السكر أن يغلب على عقله في بعض ما لم يكن يغلب عليه قبل الشرب .

(١) أخرجه الحميدي في المسند ٣٩٨/٢ رقم ٨٩٧ ، و"د" في الحدود ٦٢٧/٤ رقم ٤٤٨٧ ،

وراجع المسند الجامع ٢٩١/١٢ - ٢٩٢ رقم ٩٥٠٤ ، من حديث عبد الرحمن بن الأزهر .

(٢) وفي الدار " السكران " .

هذا قول الشافعي ، ومعناه قال الثوري ، وأبو ثور .
وكان النعمان يقول : السكر الذي يجب على صاحبه الحد ، ألا
يعرف الرجل من المرأة .

وقال يعقوب : إذا كان الغالب عليه اختلاط العقل ، واستقرئ
سورة فلم يقمها ، وجب عليه الحد .

قال أبو بكر : قول الشافعي : [٢٦٧/٢ / ألف] أصح ما قيل في
هذه الباب ، والدليل على صحة ذلك قول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ الآية ^(١) .

وقد كان القوم الذين خوطبوا بهذه أصحاب رسول الله ﷺ قبل
أن يتزل تحريم الخمر يقربون الصلاة في حال سكرهم عالمين بها ^(٢) ،
وقد سموا سكارى ، لأن في الحديث أن بعض من قدم منهم خلط في
القراءة ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية ^(٣) .



(١) سورة النساء : ٤٣ .

(٢) أي عالمين بالصلاة .

(٣) ومما يروى في سبب نزول هذه الآية ، أن جماعة من أفاضل الصحابة صنع لهم عبد الرحمن بن
عوف طعاماً وشراباً حين كانت الخمر مباحة فأكلوا وشربوا ، فلما ثملوا جاء وقت صلاة
المغرب فقدموا أحدهم ليصلي بهم ، فقرأ : أعبد ما تعبدون وأنتم عابدون ما أعبد ، فنزلت هذه
الآية ، فكانوا لا يشربون في أوقات الصلوات ، فإذا صلوا العشاء شربوها ، فلا يصحون إلا
وقد ذهب عنهم السكر وعلموا ما يقولون ، ثم نزل تحريمها على الإطلاق في سورة المائدة ،
تفسير الفخر الرازي ١٠٧/١٠ .

٨٩ - كتاب الجرام والدماء (١)

١- باب تحريم سفك الدماء بغير الحق ، من كتاب الله

وسنة رسوله ﷺ

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم

الله إلا بالحق ومن قُتل مظلوماً ﴾ الآية (٢) .

وقال تعالى : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي

حرم الله إلا بالحق ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً

بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ﴾ الآية (٤) .

(ح ١٤٧٢) وثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا تُقتل نفسٌ ظلماً إلا كان على

ابن آدم (الأول) كفلاً من دمها ، وذلك أنه سنّ القتل " (٥) .

(١) وفي الدار " كتاب القصاص والجراح " .

(٢) سورة الإسراء : ٣٣ .

(٣) سورة الفرقان : ٦٨ .

(٤) سورة المائدة : ٣٢ .

(٥) أخرجه "خ" في الديات ، باب قول الله تعالى : ومن أحيائها الآية ١٢/١٩١ رقم ٦٨٦٧ ،

و"م" في القسامة ، باب بيان أتم من سنّ القتل ٣/١٣٠٣-١٣٠٤ رقم ٢٧ (١٦٧٧) من

حديث ابن مسعود .

(ح ١٤٧٣) وثبت عنه ﷺ أنه حرم الدماء مُودَعاً أُمته بذلك قال لهم يوم النحر : " أي يوم هذا ؟ قالوا : هذا يومُ النحر ، قال : وأي بلد هذا ؟ قالوا : بلد الحرام ، قال : وأي شهر هذا ؟ قالوا : الشهر الحرام ، قال هذا يوم الحج الأكبر فدمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد في هذا اليوم ، ثم قال : اللهم هل بلغت ، فطفق رسولُ الله ﷺ يقول : اللهم اشهد ، ثم ودّع الناس ، فقالوا : هذه حجةُ الوداع " (١) .

٢- باب تعظيم سفك الدماء المحرمة بغير الحق والتغليظ فيها (٢)

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا ﴾ الآية (٣) .

وقال : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ الآية (٤) .

(١) أخرجه "خ" في الحج ، باب الخطبة أيام منى ٥٧٣/٣ رقم ١٧٣٩ ، وفي مواضع أخرى ، من حديث ابن عباس ، وغيره ، و"حم" في القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ١٣٠٥/٣-١٣٠٧ رقم ٢٩-٣١ (١٦٧٩) ، من حديث أبي بكرة .

(٢) " فيها " ساقط من الدار .

(٣) سورة النساء : ٢٩-٣٠ .

(٤) سورة النساء : ٩٣ .

وقد ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ الدالة [٢٦٧/٢ ب] على
تغليظ سفك الدماء بغير الحق .

وقد ذكرناها في مواضعها ، من ذلك :

(ح ١٤٧٤) أن النبي ﷺ : قيل له ^(١) : أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً
وهو خلقك ، قال : قلت ، ثم ماذا ؟ قال : أن تقتل ولدك من أجل أن
يأكل معك ^(٢) ، قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : أن تزني بحليلة
جارك " ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً
آخر ﴾ ^(٣) الآية ^(٤) .

جماع أبواب القصاص في النفس ، وفيما دون النفس

٣- باب التسوية بين دماء المسلمين

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ
القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأتى بالأتى ﴾ الآية ^(٥) .

(١) السائل هو عبد الله بن مسعود ، كما في الصحيحين .

(٢) وفي الدار " أن يأكل طعامك " .

(٣) سورة الفرقان / ٦٨ .

(٤) أخرجه "خ" في الحدود ، باب إثم الزناة ١٢/١١٤ رقم ٦٨١١ ، وفي مواضع أخرى ،

و"م" في الإيمان ، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده ٩٠/١-٩١

رقم ١٤١-١٤٢ (٨٦) ، من حديث ابن مسعود .

(٥) سورة البقرة : ١٧٨ .

(ح ١٤٧٥) وثبت أن نبي الله ﷺ قال : " المؤمنون تكافأ دماؤهم " ^(١) .
م ٤٨٩٣ - وأجمع أهل العلم على أن الحر يقاد به الحر ، وإن كان الجاني
مقعداً ، وأعمى ، أو أقطع اليدين والرجلين ، والمقتول صحيح سوي
الخلق ^(٢) .

م ٤٨٩٤ - وأجمع عوام أهل العلم على أن بين الرجل والمرأة القصاص في
النفس ، إذا كان القتل عمداً ، إلا شيئاً اختلف فيه عن علي ،
وعطاء ، وروينا عن الحسن ^(٣) .

ومن قال أن بين الرجل والمرأة القصاص في النفس ، مالك بن
أنس ، وأهل المدينة ، وسفيان الثوري ، والنعمان ، ومن تبعهما من
أهل الكوفة ، والشافعي ، وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .
وهذا قول النخعي ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ،
وقد روينا عن الحسن البصري أنه قال : لا يقتل الذكر بالأنثى حتى
تؤدي نصف الدية إلى أهله ^(٤) .

وأصح الروايتين عن عطاء أنه قال : والمرأة تقتل بالرجل ليس
بينهما فضل ^(٥) ، وعمرو ^(٦) بن دينار ^(٧) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٠٦١ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٣ رقم ٧١٥ .

(٣) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع ، وذكر انفراد عطاء ، والحسن ، كتاب الإجماع / ١٦٣ - ١٦٤
رقم ٧١٦ .

(٤) في بداية المجتهد عن الحسن البصري قال : إذا قتل الرجل المرأة كان على أولياء المرأة نصف
الدية ٣٣٥/٢ ، وانظر فتح الباري ١٩٨/١٢ ، و"شب" ٢٩٧/٩ رقم ٧٥٣٤ .

(٥) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه قال : ٤٥٠/٩ رقم ١٧٩٧٣ ، وكذا
"شب" ٢٩٦/٩ رقم ٧٥٣٢ .

(٦) " وعمرو بن دينار " ساقط من الدار .

(٧) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٤٥٠/٩ رقم ١٧٩٧٣ .

وفي حديث أنس بن مالك إثبات القصاص بين الرجل والمرأة
وذلك :

(ح ١٤٧٦) " أن رجلاً من اليهود قتل جارية من الأنصار بالحجارة على حلي
لها ، فأمر رسول الله ﷺ فرُجم بالحجارة حتى مات " (١) .

قال أبو بكر : والذي عن علي غير ثابت ، وقد روينا عن الحسن
خلاف ما ذكرناه عنه ، فإذا اختلفت الأخبار عن الحسن صار وجوب
القصاص بينهما كالإجماع من السنن [٢٦٨/٢ / ألف] الثابتة
المستغنى بها عما سواها .

٤- باب القصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس

قال أبو بكر :

م ٤٨٩٥ - اختلف أهل العلم في وجوب القصاص بين الرجال والنساء فيما
دون النفس .

فأثبت طائفة القصاص بينهم في النفس وفيما دون النفس ،
هذا قول مالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبي ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن لا قصاص بينهما فيما دون النفس ،
كذلك قال حماد بن أبي سليمان ، والنعمان .

(١) أخرجه "خ" في الديات ، باب سوال القاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود ١٢/١٩٨
رقم ٦٨٧٦ ، و"م" في القسامة ، باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر
وغیره... الخ ٣/١٢٩٩ رقم ١٥ (١٦٧٢) من حديثه .

قال أبو بكر : الأول أصح ، وذلك أن المرأة لما ^(١) كانت
كافئة ^(٢) في النفس ، وهو أعظم حظراً ، كان ما دون النفس أولى ،
لأن الكثير إذا أبيض فالقليل أولى .

٥- باب القصاص بين الأحرار والعبيد في النفس

قال أبو بكر :

م ٤٨٩٦ - اختلف أهل العلم في القصاص بين الأحرار والعبيد في النفس .
فقال طائفة : لا قصاص بينهما ، هذا قول الحسن البصري ^(٣) ،
وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة ، وعمرو بن دينار ^(٤) ، وعمربن
عبد العزيز .

وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .
وفيه قول ثان : وهو أن القصاص بينهما ثابت في النفس .
هذا قول سعيد بن المسيب ^(٥) ، والشعبي ، والنخعي ^(٦) ، وقتادة ،
والثوري ، وأصحاب الرأي .

وحجة من قال بهذا القول ظاهر قول رسول الله ﷺ :

(١) وفي الدار " لها " .

(٢) وفي الدار " مكافئة " .

(٣) روى له "عب" من طريق يونس عنه ٤٩٠/٩ رقم ١٨١٣٨ .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٤٩١/٩ رقم ١٨١٤١ .

(٥) روى له "عب" من طريق سهيل بن أبي صالح عنه ٤٨٩/٩ رقم ١٨١٣١ ،

وكذا "شب" ٣٠٦/٩ رقم ٧٥٦٨ ، ورقم ٧٥٦٩ .

(٦) روى له "عب" من طريق حماد عنه ٤٩٠/٩ رقم ١٨١٣٥ ، و"شب" من طريق مغيرة

عنه ٣٠٦/٩ رقم ٧٥٦٧ .

(ح ١٤٧٧) " المؤمنون تكافأ دماؤهم " ^(١) .

فقال : هو مؤمن وهو مكافئ للحر .

ولما كان حجة من أجاز أمان العبد هذا الحديث لقوله :

(ح ١٤٧٨) ويسعى بذمتهم أدناهم ^(٢) .

كان قوله : " المؤمنون تكافأ دماؤهم حجة عليه .

(ح ١٤٧٩) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " من قتل عبده قتلناه " ^(٣) ، ومن

جدع عبده جدعناه " ^(٤) .

وليس بثابت ^(٥) .

وقال الثوري : من قتل عبده قتلناه ، وقد اختلف فيه عنه .

واحتج من قال : لا قصاص من العبيد والأحرار في النفس : أنهم لما

أجمعوا على أن لا قصاص بينهما فيما دون النفس ، فالنفس أولى ألا

يكون فيها بينهما قصاص .

م ٤٨٩٧ - ومن حفظنا عنه أنه قال : لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون

النفس : مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، والثوري .

وروينا ذلك عن الحسن البصري ، والشَّعْبِي ^(٦) ، والنخعي ^(٧) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٠٦١ .

(٢) تقدم الحديث برقم ٨٨٠ .

(٣) " ومن جدع ... إلى قوله : عبده قتلناه " ساقط من الدار .

(٤) أخرجه "د" في الديات ، باب من قتل عبده أو مثل به ، أيقاد منه ؟ ٦٢٣-٦٢٥/٤

رقم ٤٥٥١ ، و" ، في القسامة ، باب القود من السيد للمولى ٢١-٢٠/٨

رقم ٤٧٣٦-٤٧٣٩ ، و"ت" في الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده ١٠٨/٣

رقم ١٤١٩ ، من حديث سمرة ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٥) محصول الاختلاف بين العلماء في سماع الحسن بن سمرة .

(٦) روى له "عب" من طريق جابر عنه ٤٧٣/٩ رقم ١٨٠٦٠ .

(٧) روى له "عب" من طريق حماد عنه ٤٧٣/٩ رقم ١٨٠٦١ .

٦- باب الحر والعبد يقتلان الحر

قال أبو بكر :

م ٤٨٩٨ - واختلفوا في الحر والعبد يقتلان الحر عمداً .

فقال طائفة : يقتلان به جميعاً إن شاء الولي ، روينا هذا القول
عن النخعي ، والثوري .

وقال الزهري : يقتل الحر ، وإن شاء أهل القتل قتلوا ^(١) العبد ،
وإن شأؤوا استخدموه ، وبه قال قتادة .

وفي قول الشافعي : إن شأؤوا قتلوهما ، وإن شأؤوا عفوا عنهما ،
وإن شأؤوا قتلوا الحر وبيع العبد في نصف الدية إلا أن يفدي
السيد عبده .

٧- باب قتل المؤمن بالكافر

قال أبو بكر :

م ٤٨٩٩ - واختلفوا في قتل المؤمن بالكافر .

فروي عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي
طالب ، وزيد بن ثابت : أنهم كانوا لا يرون قتل المؤمن بالكافر .

وبه قال عطاء ، والحسن البصري ، وعكرمة ، وعمر بن عبد
العزيز ^(٢) ، وسفيان الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ،
وإسحاق ، وأبو ثور .

(١) وفي الدار " قتل " .

(٢) المصنف ٩٨/١٠ - ١٠٢ ، معالم السنن ١٦/٤ - ١٧ ، بداية المجتهد ٣٣٤/٢ .

وقالت طائفة : إذا قتل المسلم اليهودي ، أو النصراني ،
أو اجوسي ، قتل به المسلم ، هذا قول أصحاب الرأي .
وروي ذلك عن الشعبي ، والنخعي ، في اليهودي
والنصراني خاصة .

(ح ١٤٨٠) وثبت أن نبي الله ﷺ قال : " لا يقتل مؤمن بكافر " (١) .
قال أبو بكر : وبه نقول ، ولا يصح عن النبي ﷺ خبر
يعارضه (٢) .

٨- باب قتل الوالد بالولد

قال أبو بكر :
م ٤٩٠٠ - اختلف أهل العلم في الرجل يقتل ابنه عامداً .
فقال طائفة : لا قود عليه ، وعليه ديته ، هذا قول الشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .
وروي ذلك عن عطاء ، ومجاهد .
وقال مالك ، وابن نافع ، وابن عبد الحكم : يقتل به .
قال أبو بكر : وبهذا نقول ، لظاهر الكتاب والسنة .
فأما ظاهر الكتاب فقوله عز وجل : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ
الْقصاص فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ ﴾ (٣) .

(١) أخرجه "خ" في الديات ، باب لا يقتل المسلم بالكافر ٢٦٠/١٢ رقم ٦٩١٥ ، من حديث
علي في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ ، وفي مواضع أخرى .
(٢) انظر في هذا السنن الكبرى ٣٠/٨ - ٣٤ ، والمحلى ١٠ - ٣٤٧ .
(٣) سورة البقرة : ١٧٨ .

(ح ١٤٨١) والثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال : " المؤمنون تكافأ دماؤهم " ^(١) .

ولا نعلم خبراً ثابتاً يوجب استثناء الأب [٢٦٩/٢ / ألف] من جملة الآية .

وقد روينا فيه أخباراً غير ثابتة .

م ٤٩٠١ - وكان مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ^(٢) يقولون : إذا قتل الابن الأب قتل به .

٩- باب قتل الرجل بعبد

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٢ - واختلفوا في الرجل يقتل عبده ، أو يجرحه .

فقال الحسن البصري ، والشعبي ، والقاسم ، وسالم : لا يقتل به .

وقال الزهري : يعاقب ويسجن .

وممن وافق الحسن البصري ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ،

وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان .

وفي قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والنعمان : يعاقب .

وقال النخعي : يقتل الرجل بعبد .

وقد ذكرنا ذلك عن الثوري ، وهو مختلف فيه عنه .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

(١) تقدم الحديث برقم ١٠٦١ .

(٢) " وأبو ثور " ساقط من الدار .

١٠- باب القصاص بين العبيد في النفس وفيما دون النفس

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٣ - واختلفوا في القصاص بين العبيد في النفس وفيما دون النفس .
فقلت طائفة : يقتص بعضهم من بعض في النفس وفيما
دون النفس .

هذا قول عمر بن العزيز ، وسالم بن عبد الله ، والزهرى ، وقتادة ،
ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن لا قصاص بينهم إلا في النفس ، هذا
قول الشعبي ، والنخعي ، والثوري ، والنعمان .

قال أبو بكر : القول الأول أصح .

١١- باب مسألة

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٤ - كان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : إذا قتل الرجل الخنثى المشكل
فلأولياء الخنثى القصاص ، لأن الخنثى إما أن يكون رجلاً أو امرأة ،
فأيهما كان فينبه وبين الرجل القصاص في النفس وفيما دون النفس .
وإن سأل أولياؤه الدية أعطوا الأقل ، وهو النصف .

وفي قول مالك : إنما لهم القود ، وليس لهم الدية ، إلا أن
يصالحوا .

وقال أصحاب الرأي فيما احسب : يجب عليه فيه ثلاثة
أرباع الدية .

١٢- باب القصاص بين الرجل وامراته

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٥ - واختلفوا في القصاص بين الزوجين .

فقال طائفة : بينهما القصاص كسائر الناس ، هذا قول الشافعي ، وأحمد .

وقال الشافعي : [٢٦٩/٢ ب] إلا أن يكون ذلك على وجه الأدب .

وبه قال الثوري : وهذا قول عمر بن عبد العزيز ، والنخعي .

وفيه قول ثان : ألا يقتص للمرأة من زوجها إلا في النفس ، هذا قول الزهري ^(١) .

قال أبو بكر : قول الشافعي أصح ، لظاهر قوله تعالى : ﴿ كتب عليكم القصاص ﴾ الآية ^(٢) .

١٣- باب النفر يقتلون الرجل

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٦ - واختلفوا في النفر يقتلون الرجل .

(١) روى له "غب" من طريق ٤٥٠/٩ رقم ١٧٩٧٤ .

(٢) سورة البقرة : ١٧٨ .

فروينا عن عمر أنه قال : يقتلون به ^(١) ، وروينا هذا القول
عن علي ، والمغيرة بن شعبة .

وبه قال سعيد بن المسيب ، والشعبي ، والحسن البصري ، وأبو
سلمة بن عبد الرحمن ، وقتادة ^(٢) ، ومالك ، وسفيان الثوري ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .
وفيه قول ثان : وهو ألا يقتل اثنان بواحد ، هذا قول الزهري ،
وحبيب بن أبي ثابت ، وابن سيرين .

وروينا ذلك عن معاذ بن جبل ، وابن الزبير ، وعبد الملك .
قال أبو بكر : وهذا أصح ، ولا حجة مع من أباح قتل جماعة
بواحد ، وقد ثبت عن ابن الزبير ما ذكرناه عنه ^(٣) ، وإذا اختلف
أصحاب النبي ﷺ في شيء فسيله النظر .

١٤- باب النفر يجتمعون على قطع يد رجل

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٧ - واختلفوا في قطع اليدين باليد .

-
- (١) روى له "خ" في الديات ، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم
كلهم ٢٢٧/١٢ رقم ٦٨٩٦ ، و"مط" في العقول ، باب ما جاء في الغيلة والسحر ٨٧١/٢
رقم ١٣ ، و"عب" ٤٧٥/٩ رقم ١٨٠٦٩-١٨٠٧١ ، ورقم ١٨٠٧٣-١٨٠٧٧ .
- (٢) روى له "عب" عن معمر عنه قال : يقتل الرجلان بالرجل ٤٧٥/٩ رقم ١٨٠٧٢ .
- (٣) روى "عب" عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : كان ابن الزبير ، وعبد الملك لا يقتلان
منهم إلا رجلاً واحداً ، وما علمت أحداً قتلهم جميعاً إلا ما قالوا في عمر ٤٧٩/٩
رقم ١٨٠٨٥ .

فقال الحسن البصري ، والزهري ^(١) ، وسفيان الثوري ^(٢) : لا
تقطع يدا ن بيد ، ولا رجلان برجل .
وفي قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور : تقطع أيديهما .
قال أبو بكر : الأول أصح .

١٥- باب البالغ العاقل ، والمجنون والصبي يشتركون في قتل الخطأ يشارك العمد

قال أبو بكر :

م ٤٩٠٨ - واختلفوا في البالغ العاقل ، والمجنون ، والصبي يشتركون في قتل .
فكان حماد بن أبي سليمان ، وقتادة ^(٣) ، والزهري ، وأحمد بن
حنبل يقولون في البالغ ، والصبي يقتلان الرجل : على الرجل القتل ،
وعلى عاقلة الصبي نصف الدية .
وفي قول مالك ، والشافعي : على الكبير القود ، وعلى الصبي
نصف الدية في ماله .
وقال الحسن البصري ^(٤) ، وإبراهيم النخعي ^(٥) ، والأوزاعي ،
وإسحاق ، والنعمان ، ويعقوب ، ومحمد : عليهم كلهم دية
ولا قود [٢٧٠/٢ / ألف] .

(١) روى "عب" من طريق معمر عنه قال : ٤٧٩/٩ رقم ١٨٠٨٣ .

(٢) روى عنه "عب" ٤٧٩/٩ رقم ١٨٠٨٣ .

(٣) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٤٨٧-٤٨٨/٩ رقم ١٨١٢٦ .

(٤) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٤٨٧-٤٨٨/٩ رقم ١٨١٢٦ .

(٥) روى له "عب" من طريق مغيرة عنه ٤٨٨/٩ رقم ١٨١٢٨ .

[مسألة ^(١)]

م ٤٩٠٩ - وإذا ضرب الرجل الرجل وضربه معه أسد ، أو نمرة ، أو خنزير ،
أو سبع ضربة تقع موقع الجرح الذي الأغلب أن الجرح
قتل دون الثقل ^(٢) .

ففي قول أبي ثور : على الرجل القود .

واختلف عن الشافعي في هذه المسألة .

فقال مرة : " على القاتل القود ، إلا أن يشاء الورثة الدية
فيكون لهم نصفها " ^(٣) .

وقال مرة : لا قود عليه .

م ٤٩١٠ - وقال الشافعي : " في رجل ضرب رجلا ، ونهشته ^(٤) حية ،
فمات : لا قصاص ، وعلى الضارب نصف الدية حالة في ماله " ^(٥) .
وبه قال أصحاب الرأي .

م ٤٩١١ - وإذا اشترك رجلان في قتل رجل ، أحدهما أبو المقتول : فعلى الأب
نصف الدية ، وعلى الأجنبي القود ، في قول الشافعي ، وأبي ثور .
وفي قول أصحاب الرأي : عليهما الدية .

م ٤٩١٢ - واختلفوا ^(٦) في المخطئ يشارك العمد في القتل .

(١) ما بين المعكوفين من الدار .

(٢) في الأصل " القتل " وفي الدار " الرجل " والتصحيح من الأم .

(٣) قاله في الأم ٤٠/٦ ، في كتاب جراح العمد ، باب شرك من لا قصاص عليه .

(٤) وفي الدار " أو نهشته " .

(٥) قاله في الأم ٣٩/٦ باب شرك من لا قصاص عليه .

(٦) وفي الدار " واختلف " .

فقال النخعي ، والشافعي : لا قود عليهما ، وعلى العامد نصف الدية ، وعلى عاقلة المخطئ نصف الدية .

م ٤٩١٣ - وقال الحسن البصري : إذا قتل أحدهما بجديدة والآخر بخشبة ، فإنما هو دية .

وكذلك قال الشافعي إذا كانت الخشبة خفيفة الأغلب أن مثلها لا يقتل .

قال أبو بكر : ولو قال قائل : على العامد القود ، وعلى عاقلة المخطئ نصف الدية : كان مذهباً ، لأن القائل منهم قال : إذا قتل الأب والأجنبي ابن الرجل : كان على الأجنبي القود ، لأنهما قاتلان في الظاهر . فليقتل العامد ، لأنه والمخطيء قاتلان .

١٦- باب وجوه القتل

قال أبو بكر : ذكر الله جل ثناؤه قتل العمد وقتل الخطأ في كتابه ، فقال : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ﴾ ^(٢) الآية . فهذان وجهان ذكرهما الله تعالى في كتابه .

م ٤٩١٤ - وأجمع أهل العلم على القول به ^(٣) .

(١) سورة النساء : ٩٣ .

(٢) سورة النساء : ٩٢ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٦٤ رقم ٧١٧ .

واختلفوا في الوجه الثالث ، وأنا ذاكر الاختلاف فيه بعد
إن شاء الله .

م ٤٩١٥ - وأجمع أهل العلم على أن من عمد فضرب رجلاً بجديد محدد مثل
السيف ، والخنجر ، والسكين ، وسانان الرمح ، وما أشبه ذلك مما
يشق بحده ، فمات المضروب من ضربه : أن عليه القود ^(١) .

م ٤٩١٦ - واختلفوا في الرجل يضرب الرجل بالعصا أو السوط الضرب
[٢٧٠/٢ ب] الأغلب منه أنه يقتل ، أو يشدخ رأسه بالحجر
الثقيل ، أو الخشبة الضخمة ، أو ما أشبه ذلك مما الأغلب أن
مثله يقتل .

فقال كثير من أهل العلم : عليه القود . هذا مذهب النخعي ،
والزهري ، والحسن ، وابن سيرين ، وحماد بن أبي سليمان ، وعمرو
ابن دينار ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وروينا معنى ^(٢) هذا القول عن عبيد بن عمير ^(٣) ، والشعبي ^(٤) ،
ومالك .

وفيه قول ثان وهو : أن العمد ما كان بسلاح ، هكذا قال
عطاء ، وطاووس ، وسعيد بن المسيب .

(١) كتاب الإجماع / ١٦٤ رقم ٧١٨ .

(٢) " معنى " ساقط من الدار .

(٣) روى له "عب" من طريق أبي الزبير عنه يقول : ينطلق الرجل الأيد فيتمطى على الرجل بالعصا
والرجل حتى يفضخ رأسه ، ثم يقول : ليس بعمد ، وأي عمد أعمد من ذلك ٢٧٥/٩
رقم ١٧١٨٥ .

(٤) روى له "عب" من طريق محمد بن قيس ، وجابر عنه ٢٧٥/٩ رقم ١٧١٨٨ ، ١٧١٨٩ .

وقال الحسن : ليس العمد الذي يوجب القود إلا بحديدة . وبه قال الشعبي ، ومسروق ، وإبراهيم النخعي ، والنعمان ^(١) ، وابن الحسن .
قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول ، لأن الله عز وجل قال : ﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً ﴾ ^(٢) ، والقاتل بما الأغلب من مثل فعله أنه يقتل : قاتل .

(ح ١٤٨٢) وثبت عن النبي ﷺ أنه أوجب القصاص على من قتل بحجر ^(٣) .
م ٤٩١٧ - وأجمع كل من احفظ عنه من أهل العلم على أن القتل الخطأ أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره . ولا أعلمهم يختلفون فيه ^(٤) .
وممن حفظنا ذلك عنه : عمر بن عبد العزيز ^(٥) ، وقادة ^(٦) ، والنخعي ^(٧) ، والزهري ، وابن شبرمة ، وسفيان الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ^(٨) .

١٧- باب الوجه الثالث المختلف فيه ، وهو شبه العمد

قال أبو بكر :

م ٤٩١٨ - واختلفوا في شبه العمد .

-
- (١) " والنعمان " ساقط من الدار .
(٢) سورة الإسراء ٣٣ .
(٣) وهذا من حديث اليهودي الذي رضح رأس الجارية الأنصارية ، وقد مر ذكره في رقم الحديث ١٤٧٦ .
(٤) كتاب الإجماع / ١٦٤ رقم ٧١٩ .
(٥) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٢٨١/٩ رقم ١٧٢٠٩ .
(٦) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٢٨١/٩ رقم ١٧٢٠٧ .
(٧) روى له "عب" من طريق مغيرة عنه ٢٨١/٩ رقم ١٧٢٠٨ .
(٨) المبسوط ٦٦/٢٦ .

فمن أثبت شبه العمد : الشعبي ، والحكم ، وحماد ،
والنخعي ، وقتادة ، وسفيان الثوري ، وأهل العراق ، والشافعي ،
وأصحاب الرأي .

وروينا ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب .
وأنكر ذلك مالك وقال : ليس في كتاب الله إلا العمد ، والخطأ ،
وشبه العمد لم يعمل به عندنا ^(١) .

(ح ١٤٨٣) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " ألا وإن قتيل الخطأ شبه العمد ما
كان بالسوط والعصا ، مائة من الإبل ، منها أربعون خلفاً في بطونها
أولادها " ^(٢) .

١٨- باب ما يجب على الخائق ، وعلى الرجل يسقي آخر السّم [٢٧١/٢ / ألف]

م ٤٩١٩ - واختلفوا في الرجل يخنق الرجل بجبل حتى يموت في خناقه .
فقال كثير من من أهل العلم : عليه القود . هذا قول عمر بن عبد
العزير ، والنخعي ، والشافعي ، وأحمد .
وقال حماد بن أبي سليمان _ في رجل خنق رجلاً حتى قتله _
قال : هو خطأ .

(١) كذا في المدونة ٤/٤٣٢ ، وفي بداية المجتهد ٢/٣٣٢ ، والمتقى ٧/١٠٠ ، اختلف في شبه
العمد عن مالك .

(٢) أخرجه "د" في الديات ، باب في دية الخطأ شبه العمد ٤/٦٨٢-٦٨٣ رقم ٤٥٤٧ ، و"جـ"
في الديات ، باب دية شهب العمد مغلظة ٢/٨٧٧ رقم ٢٦٢٧ ، و"ن" في القسامة ، باب
كم دية شبه العمد ٨/٤٠ رقم ٤٧٩١ ، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير وساق
اختلاف الرواة فيه .

وقال أصحاب الرأي : إذا خنقه حتى مات ، أو طرحه في بئر ،
أو ألقاه من ظهر جبل ، أو من سطح ، فمات : لا قصاص فيه ، وعلى
مما قلته ^(١) الدية .

فإن كان خنقاً قد خنق غير واحد ، معروفاً بذلك ، فعليه
القتل ^(٢) .

قال أبو بكر : حكاية هذا القول تجزئ عن الادخال على قائله .
وهو مع ذلك خلاف ظاهر الكتاب والسنة .

وقال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ ومن يقتل مؤمناً
متعمداً . . . ﴾ ^(٣) وهذا قاتل عمد فعليه القتل .

(ح ١٤٨٤) وقد قال النبي ﷺ : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث "
وفيه " أو قتل نفس فيقتل به " ^(٤) .

وهذا قاتل نفس .

وإذا جاز أن يكون على ألسنتهم قاتلاً في آخر مرة فهو قاتل
في أول مرة .

(ح ١٤٨٥) وقد ثبت أن النبي ﷺ " رضخ رأس اليهودي لما رضخ رأس
الجارية بالحجارة " ^(٥) .

م ٤٩٢٠ - وقال الشافعي : " إذا جعل السم في طعام رجل ، فأطعمه إياه ،
أو سقاه إياه غير مكره له ففيها قولان :

(١) وفي الدار " قاتله " .

(٢) المبسوط ١٥٢/٢٦ - ١٥٣ .

(٣) سورة النساء : ٩٣ .

(٤) تقدم الحديث برقم ١٤٧٥ .

(٥) تقدم الحديث برقم ١٤٧٦ ، ١٤٨٢ .

أحدهما : أن عليه القود ، وهذا أشبههما .
والقول الثاني : أن لا قود عليه ، وهو آثم . لأن الآخر شربه .
وإن خلطه فوضعه فأكله الرجل : فلا عقل ، ولا قود ، ولا
كفارة . وقد قيل يضمن .
وقال : إذا استكرهه فسقاه سماً ، وقال : علمت أنه يقتل ، فعليه
القود " (١) .

وقال مالك : عليه القود (٢) .
وقال أصحاب الرأي : إذا سقاه سماً ، أو أوجره إياه إيجاراً فقتله ،
فلا قصاص عليه ، وعلى عاقلته الدية (٣) .
ولو أعطاه إياه فشربه هو ، لم يكن عليه فيه شيء ولا على عاقلته ،
من قبل أنه هو شربه .
م ٤٩٢١ - ولو هدم رجل على قوم بيتاً ، أو ضرب رجلاً متلفاً في ثوب ،
فماتوا .
أو فقأ عين رجل ، واختلفوا : فقال الأولياء : دخل البيت وهو
صحيح ، أو تلف وهو صحيح ، أو كانت العين صحيحة .
فعليه [٢٧١/٢ ب] القود في قول الشافعي ، وأبي ثور عنه .
وبه قال أبو ثور ، وقال : كل صحيح حكمه حكم الصحيح حتى
يعلم منه غير ذلك .
وحكى أبو ثور عن الكوفي أنه قال : لا شيء عليه إلا أن تقوم بينة
أنهم كانوا في وقت الهدم أصحاباً .

(١) قاله في الأم ٤٣/٦ ، باب الرجل يسقى الرجل اسم أو يضطره إلى سبع .

(٢) المدونة ٤٩٩/٤ ، بداية المجتهد ٣٣٩/٢ .

(٣) المبسوط ١٥٣/٢٦ .

م ٤٩٢٢ - وقال الشافعي : " من جنى ^(١) على رجل يسوق ^(٢) ، يرى من حضره أنه في السياق ، وأنه يقبض مكانه ، فضربه بحديدة ، فمات : فعليه القود " ^(٣) .

١٩- باب قتل الغيلة ^(٤)

قال أبو بكر :

م ٤٩٢٣ - اختلف أهل العلم فيمن قتل قتل ^(٥) الغيلة .

فقال طائفة : قتل الغيلة وغيره سواء ، والقصاص والعفو فيه إلى الولي دون السلطان ، هذا قول الشافعي ، والنعمان .

وقال مالك : الأمر عندنا أنه يقتل به ، وليس لولاة الدم أن يعفو عنه ، وذلك إلى السلطان .

والغيلة عند مالك : أن يعرض لرجل أو صبي فيخدعه حتى يدخله بيتاً كي يأخذ ماله إن كان معه .

وقال أبو عبيد : " قتل الغيلة أن يغتال الإنسان فيخدع بالشيء حتى يصير إلى موضع يستخفي له فيقتله " ^(٦) .

(١) في الأصل " جاء " والتصحيح من الدار ، والأم .

(٢) ساق نفسه وهو في السياق أي : في الزرع ، المصباح المنير .

(٣) قاله في الأم ٦/٦٩ ، باب الحال التي إذا قتل بها الرجل أقيد منه .

(٤) اغتاله : قتله على غرة ، بمخادعة وحيلة ، والإسم : الغيلة ، بكسر الغين ، انظر المصباح المنير

مادة (غول) ، ومشارك الأنوار لعباض ٢/١٤٢ .

(٥) " قتل " ساقط من الدار .

(٦) قاله في غريب الحديث ٣/٣٠١ .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول ، وذلك ^(١) لقوله

تعالى : ﴿ ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ... ﴾ ^(٢) الآية . وقد قتل من ذكرناه مظلوماً .

(ح ١٤٨٦) وللثابت عن نبي الله ﷺ أنه قال : " من قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين " ^(٣) .

٢٠- باب الرجل يحبس الرجل على الرجل حتى يقتله

قال أبو بكر :

م ٤٩٢٤ - واختلفوا في الرجل يحبس الرجل على الرجل حتى يقتله . فقالت طائفة : يقتلان جميعاً . ذكر ابن جريج هذا القول عن سليمان بن موسى أنه قال : الاجتماع فينا أن يقتلا .

وقال مالك : إن حبسه وهو يرى أنه يريد قتله : قتلا جميعاً . وفيه قول ثالث وهو : أن يقتل القاتل ، ويعاقب الحابس . هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان . وقال الحكم ، وحماد : يقتل القاتل . وقال عطاء : يقتل القاتل ، ويحبس الحابس حتى يموت .

(١) " وذلك " ساقط من الدار .

(٢) سورة الإسراء : ٣٣ .

(٣) أخرجه "خ" في الديات ، باب من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين ٢٠٥/١٢ رقم ٦٨٨٠ ، و"م" في الحج ، باب تحريم مكة وصيدها ... الخ ٩٨٨/٢-٩٨٩ رقم ٤٤٧ ، ٤٤٨ (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة ، في حديث طويل وفيه هذا اللفظ ، وعند أصحاب السنن بلفظ المؤلف .

وروي ذلك عن علي^(١) ، وليس بثابت عنه .

قال أبو بكر : وبقول الشافعي أقول .

وقوله تعالى : ﴿ فلا يسرف في القتل ﴾^(٢) قال كثير من أهل

المعرفة بالتفسير : لا يقتل غير قاتله^(٣) .

(ح ١٤٨٧) وقال النبي ﷺ : " إن أعتى الناس على الله عز وجل من قتل غير

قاتله^(٤) .

والممسك غير قاتل^(٥) " .

٢١- باب السيد يأمر عبده أن يقتل رجلاً فيقتله [٢٧٢/٢ ألف]

قال أبو بكر :

م ٤٩٢٥ - واختلفوا في الرجل يأمر عبده بأن يقتل رجلاً فيقتله .

فقال أحمد : يقتل السيد .

(١) روى له "عب" من طريق عطاء عنه قال : ٤٢٧/٩ - ٤٢٨ رقم ١٧٨٩٣ ، وكذا عند "بق" ٥٠/٨ .

(٢) سورة الإسراء : ٣٣ .

(٣) انظر تفسير الطبري ٥٩/١٥ - ٦٠ ، والسنن الكبرى ٢٥/٨ .

(٤) أخرجه "بق" في الجنايات ، باب إيجاب القصاص على القاتل دون غيره ٢٦/٨ من حديث أبي

شريح الخزاعي ، والشافعي في الأم ، باب جماع إيجاب القصاص في العمد ٤/٦ ، من حديث

جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ، فذكره بلفظ ، قال : وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ

كتاب : إن أعدى الناس ... الخ .

(٥) وفي الدار " غير القاتل " .

وقد روينا هذا القول عن علي ، وأبي هريرة ^(١) . وقال
علي : ويستودع العبد السجن .

وقال أحمد : يحبس العبد ، ويضرب ويؤدب .

وقال الثوري : يعزر السيد ^(٢) .

وقال الحكم ، وحماد : يقتل العبد .

وقال قتادة : يقتلان جميعاً .

وقال الشافعي : إن كان العبد فصيحاً يعقل : قتل العبد ، وعوقب

السيد ، وإن كان أعجمياً : فعلى السيد القود ^(٣) .

وقال سليمان بن موسى قولا خامساً قال : لا يقتل الأمر ، ولكن

يديه ، ويعاقب ، ويحبس " ^(٤) .

٢٢- باب الرجل يأمر الرجل بقتل الرجل

قال أبو بكر :

م ٤٩٢٦ - واختلفوا في الرجل يأمر الرجل بقتل الرجل فيقتله المأمور .

فقال طائفة : القتل على القاتل : كذلك قال عطاء ،

وسليمان بن موسى ، والحكم ، وحماد بن أبي سليمان ، والشافعي ،

وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان وهو : أنهما شريكان هكذا قال النخعي .

(١) روى له "عب" من طريق عطاء عنه ٤٢٥/٩ رقم ١٧٨٨١ .

(٢) روى عنه "عب" قال : ٤٢٦/٩ رقم ١٧٨٨٤ .

(٣) الأم ٤٢/٦ ، باب أمر السيد عبده .

(٤) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٤٢٥/٩ رقم ١٧٨٨٣ .

م ٤٩٢٧ - وقال الشافعي : " إذا أمر السلطان رجلاً بقتل رجل ، والمأمور يعلم أنه أمر بقتله ظلماً : كان عليه وعلى الإمام القود كقاتلين معاً ، وإن أكرهه الإمام عليه وعلم أنه يقتله ظلماً : كان على الإمام القود .
وفي المأمور قولان :
أحدهما : أن عليه القود .
والآخر : لا قود عليه . ونصف الدية ، والكفارة عليه " (١) .

٢٣- باب القصاص في الأمراء (٢) والعمال

قال أبو بكر :

م ٤٩٢٨ - ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان يقيد من نفسه (٣) .
وثبت عن أبي بكر أنه قال لرجل شكاً أن عاملاً (٤) قطع يده : لئن كنت صادقاً لأقيدك منه (٥) .

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر : وليس بين العمال وسائر العامة في أحكام الله عز وجل فرق ، لقول الله عز وجل : ﴿ كتب عليكم القصاص في

القتلى ﴾ (٦) .

(١) قاله في الأم ٤١/٦ ، باب قتل الإمام .

(٢) وفي الدار " من الأمراء والعمال " .

(٣) روى له "عب" من طريق حبيب بن صهبان عنه ٤٦٥/٩ رقم ١٨٠٣٦ .

(٤) في الأصل " غلاماً له " والتصحيح من الدار .

(٥) روى له "عب" من طريق عائشة عنه قال : ١٨٨/١٠ - ١٨٩ رقم ١٨٧٧٤ ، في حديث

طويل ، وفيه هذا اللفظ ، وكذا عند "بق" ٤٩/٨ .

(٦) سورة البقرة : ١٧٨ .

(ح ١٤٨٨) ولقول رسول الله ﷺ : " من قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين : إن أحبوا العقل ، وإن أحبوا القود " (٢) .

٢٤- باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله

م ٤٩٢٩ - وإذا وجد الرجل مع امرأته رجلاً (٣) فقتله .
فروينا عن علي رضي الله عنه أنه قال : [٢٧٢/٢ ب] " إن لم يأت بأربعة شهداء ، فليعط برمته (٤) " .
وبه قال الشافعي ، وقال : " يسعه فيما بينه وبين الله قتله " (٥) .
وبه قال أبو ثور .
قال أبو بكر : وكذلك نقول .

٢٥- باب ما يكون به القصاص

قال أبو بكر :

م ٤٩٣٠ - واختلفوا فيما يفعله الولي بمن له قتله من (٦) القصاص .

(١) في الأصل " لقول الله عز وجل " والتصحيح من الدار .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٨٦ .

(٣) وفي الدار " وجد امرأته مع رجل " .

(٤) روى له " مط " في الأقضية ، باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً ٨٣٧/٢ - ٨٣٨

رقم ١٨ ، والشافعي في الأم ٣٠/٦ ، باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله ، أو يدخل عليه

بيته فيقتله ، و" عب " ٩/٤٣٣ - ٤٣٤ رقم ١٧٩١٥ ، في حديث طويل .

(٥) قاله في الأم ٣٠/٦ .

(٦) " من " ساقط من الدار .

فقال طائفة : له أن يفعل بالقاتل مثل ما فعل بالمقتول . هذا قول
عمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ،
وإسحاق ، وأبي ثور .

وقال سفيان الثوري : القتل يمحو ذلك كله ، أي القود بالسيف
وبه قال عطاء .

قال أبو بكر : لولي المقتول أن يفعل بالقاتل مثل ما فعل القاتل
بالمقتول ، يدل على ذلك الكتاب والسنة .

فأما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ ﴾
به ^(١) الآية .

(ح ١٤٨٩) وأما السنة ، فعل النبي ﷺ باليهودي لما رضح رأسه ، لأنه كان
رضخ رأس الجارية ^(٢) .

٢٦- باب المقتص منه يتلف في القصاص فيما دون النفس

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري :

م ٤٩٣١ - واختلفوا في المقتص منه من يد أو رجل يموت منه .

فممن قال : لا دية له ، الحسن البصري ^(٣) ، وابن سيرين ،

والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، ويعقوب ، ومحمد .

(١) سورة النحل : ١٢٦ .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٧٦ .

(٣) روى له "عب" من طريق يونس عنه قال : من مات في قصاص فلا دية له ٤٥٦/٩

رقم ١٨٠٠١ .

ورويننا ذلك عن أبي بكر ، وعمر ^(١) ، وعلي ^(٢) .
وبه نقول ، لأن المقتص أخذ ما وجب له ، ولم يتعد . فلما أجمعوا
على أنه أخذ حقه لم يجز أن يلزم من أخذ ما يجب له شيئاً بغير حجة .
ولا أعلم أحداً يخالف في أن الإمام إذا أقام حداً أوجبه الله تعالى ،
فمات الذي أقيم عليه الحد : أن لا شيء على الإمام .
فكذلك إذا اقتص لمجروح ^(٣) فمات : فإن الحق قتله .
وفيه قول ثان وهو : أن على المقتص الدية إذا تلف المقتص منه .
هذا قول عطاء ، وطاووس ، وعمرو بن دينار ، والحارث
العكلي ^(٤) .

وبه قال الثوري .
وقال الشعبي : دية المقتص منه على عاقلة القاص ^(٥) ، وبه
قال الزهري .
وقال النعمان : دية المقتص منه على المقتص له .
وقد قيل : عليه ديته يطرح منها دية جرحه . روي هذا القول عن
حماد بن أبي سليمان .

(١) روى له "عب" من طريق ابن المسيب عنه قال : قتله حق ٤٥٦/٩ ، ٤٥٧ رقم ١٨٠٠٢ ،
١٨٠٠٤ ، ١٨٠٠٦ ، ١٨٠٠٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق قتادة عنه قال : قتله كتاب الله ٤٥٧/٩ رقم ١٨٠٠٥ ،
١٨٠٠٦ ، ١٨٠٠٩ .

(٣) وفي الدار "اقتص المجروح" .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن شبرمة عنه ٤٥٦/٩ رقم ١٨٠٠٠ .

(٥) وفي الدار "عاقلة المقتص له" .

٢٧- باب الرجل يقطع من رجلين من كل واحد منهما يمينه

قال أبو بكر :

م ٤٩٣٢ - كان مالك ، والشافعي يقولان : إذا [٢٧٣/٢ / ألف] قطع الرجل يمين رجلين تقطع يمينه بأيامهما إذا أرادا القود .

وقال الشافعي : إن أراد أحدهما القصاص ، والآخر الدية : اقتص لهذا ، وأعطى الآخر دية يده من مال القاطع ، وبه قال أبو ثور .
وقال أصحاب الرأي : تقطع يمينه لهما جميعاً ، ويغرم لهما دية اليد من ماله نصفين .

قال أبو بكر : و منهم ترك لأصولهم ، لأنهم يقولون في رجل قتل نفسين ، فجاء الأولياء يريدون القود فقتلوه ^(١) : أن لا دية لهما .
وإذا كانت النفس ، الجواب فيها هكذا ، فليسد أولى أن تكون كذلك .

م ٤٩٣٣ - وإذا قطع رجل يد رجل اليمنى ويد آخر اليسرى : اقتص منه لهما جميعاً ، في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا أحفظ فيه خلافاً ^(٢) .

٢٨- باب المقتول يكون له ورثة صغار

قال أبو بكر :

م ٤٩٣٤ - واختلفوا في المقتول يخلف ورثة صغاراً .

(١) " فقتلوه " ساقط من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ٦٦ رقم ٧٢٩ .

فقلت طائفة : يستأني بهم بلوغ صغارهم ، روينا هذا القول
عن عمر بن عبد العزيز ^(١) .

وبه قال ابن أبي ليلى ^(٢) ، وابن شبرمة ^(٣) ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر : وعلى هذا القول إذا وجب أن ينتظر بلوغ
صغيرهم ، وجب كذلك أن ينتظر قدوم غائبهم ، وإفاقة المغمي عليه
منهم ، حتى يحضر الغائب ، أو يوكل ، ويفيق المغمي عليه ، أو يموت
فيقوم وارثه مقامه .

وقالت طائفة : للكبار أن يقتلوا القاتل قبل بلوغ الصغار ،
هذا قول حماد بن أبي سليمان ، ومالك ، والنعمان ، والأوزاعي ،
والليث .

واحتج بعض من وافق النعمان بأن الحسن ^(٤) بن علي — رضي
الله عنه — قتل ابن ملجم ^(٥) بعلي — رضي الله عنه — وكان لعلي
أولاد صغار .

(١) روى له "عب" من طريق محالد الحذاء عنه قال : ١١ / ١٠ رقم ١٨١٨٢ .

(٢) قال الثوري : ونحن على ذلك ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة استأنيا به ، "عب" ١١ / ١٠
رقم ١٨١٨٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في الأصل : "الحسين" وما أثبتته من الدار وهو الصحيح ، وقد قتله الحسن عملاً بوصية
أبيه رضي الله عنهما بأنه إن مات من ضربته فليقتله بضربة ولا يمثل به ، أنظر الكامل لأبن
الأثير ١٩٧/٣ ، وأنظر آداب الشافعي لأبن أبي حاتم / ١٧٥-١٧٦ ، و"بقي" ٥٨/٨ .

(٥) هو : عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، الخارجي . وملجم : بضم الميم ، وإسكان الـلام
وفتح الجيم . قتل بالكوفة سنة أربعين ، تهذيب الأسماء للنووي ٣٠٢ / ٢ ، ولسان
الميزان ٤٣٩/٣ .

٢٩- باب مسألة

م ٤٩٣٥ - قال الشافعي ، وأصحاب الرأي : إذا ضرب الرجل رجلاً ضربة ، فمات منها ، فجاء ^(١) الولي يقتله ، فقطع يده أو رجله : فلا عقل عليه ، ولا كفارة ، ولكن يعذر .

م ٤٩٣٦ - فإن قطع يده ثم عفا عنه .

ففي قول النعمان : عليه دية اليد ، لأنه أخذها بغير حق .
وفي قول أبي يوسف ، ومحمد : لا ضمان عليه ، من قبل أنه قد كانت له النفس .

قال أبو بكر : هذا أصح .

م ٤٩٣٧ - وإذا قتل الرجل الرجل - ولا ولي له - عمداً :
فالسلطان أن يقتل به قاتله ، وله أن يأخذ الدية ، في قول الشافعي .

وفي قول أصحاب الرأي : للسلطان أن يقتص من قاتله إن شاء ، وليس له أن يعفو ، لأنه لا يملك شيئاً .
فإن صالحوا على الدية فهو جائز ^(٢) .
قال أبو بكر : قول الشافعي أحسنهما .

٣٠- باب القاتل يقتله غير ولي المقتول

قال أبو بكر :

(١) وفي الدار : " فحل الولي وقتله " .

(٢) المبسوط ٢١٨ / ١٠ .

م ٤٩٣٨ - واختلفوا في القاتل يقتله ^(١) غير ولي المقتول .

فقال الحسن البصري ، والثوري : يقتل الذي قتله ، وبطل دم الأول ^(٢) .

وقال مالك : هذا بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ، ثم يموت القاتل ، أي لا شيء لطالب الدم الأول .

وقد روينا عن قتادة ، وأبي هاشم أنهما قالا - في رجل قتل رجل عمداً ، فحبس ليقاد به ، فجاء رجل فقتله عمداً - قالا : لا يقاد به .

قال أبو بكر : كأنهما شبا ذلك بالذي يجب عليه الرجم وقد زنى .

وهذا بعيد الشبه من ذلك ، ذلك ^(٣) إلى السلطان ، وهذا إلى الأولياء ، والأولياء بالخيار ، وليس للسلطان في الزاني يجب عليه الرجم ، الخيار .

وفيه قول ثالث : وهو أن على الأجنبي القصاص إلا أن يشاء ورثة المقتول الثاني أخذ الدية ، فإن أرادوا الدية كانت لهم ، فإن كانت عليه ديون ضم ما قبضوا من الدية إلى سائر ماله ، ثم ضرب أولياء المقتول الأول مع سائر أهل الديون في ديته وماله .

وإن لم يكن عليه قبضوا أولياء المقتول ديته إذا كانت الديتان سواء .

هذا قول الشافعي .

(١) وفي الدار " يقتل " .

(٢) وفي الدار " وبطل دم الآخرين " .

(٣) " ذلك " ساقط من الدار .

م ٤٩٣٩ - وإن كان القاتل الأول عامداً ، والقاتل الثاني مخطئاً ، ففيها أقاويل :
أحدها : أن لا شيء لورثة المقتول الأول ، والدية لأولياء المقتول
الثاني ، هذا قول الحسن ^(١) ، وحماد بن أبي سليمان ، والنخعي .
والقول الثاني : أن الدية لورثة المقتول الأول ، هذا قول
عطاء ، والزهري ^(٢) ، وأحمد ، وإسحاق .
وقد ذكرت مذهب الشافعي في هذا الباب ، وهو أصح المذاهب .

٣١- باب إصابة الحدود في الحرم

قال أبو بكر :

م ٤٩٤٠ - واختلفوا في الرجل يصيب حداً خارجاً ^(٣) من الحرم ، ثم يدخل
الحرم ، أو يصيب في الحرم حداً .
فقال طائفة : " من قتل أو سرق في الحل ، ثم دخل الحرم : فإنه
لا يجالس ، ولا يكلم ، ولا يؤوى ^(٤) ، ويناشد حتى يخرج من الحرم ،
فيقام عليه .
ومن قتل أو سرق فأخذ في الحل فأدخل الحرم ، فأرادوا أن يقيموا
[٢٧٤/٢ / ألف] عليه ما أصاب ^(٥) : أخرجوه من الحرم إلى الحل .
وإن قتل أو سرق في الحرم : أقيم عليه في الحرم " .

(١) روى له "عب" من طريق قتادة عنه ٩/١٧ رقم ١٧٨٤٣ .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٩/١٦ رقم ١٧٨٣٩ .

(٣) في الأصل : " خارجاً " والتصحيح من الدار .

(٤) وفي الدار : " ولا يرى " .

(٥) وفي الدار : " فأرادوا أن يقيموا عليهما أصاب " .

هذا قول ابن عباس ^(١) .

وقال عطاء : إن قتل في الحرم يقتل قاتله حيث شاء أهل المقتول ^(٢) ،

وبه قال الزهري ^(٣) ، ومجاهد ، والشعبي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفي قول مالك ، والشافعي : الحرم لا يمنع من إقامة الحدود .

واحتج مالك :

(ح ١٤٩٠) بقتل النبي ﷺ ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة ^(٤) .

وبهذا نقول ، لأن الله تعالى أمر بجلد الزاني ، وقطع السارق ،

وأوجب القصاص ، ولم يخص ^(٥) به مكاناً دون مكان ، فإقامة ذلك

تجب في كل مكان بظاهر الكتاب .

٣٢- باب الانتظار بالقصاص من الجرح حتى يبرأ

قال أبو بكر :

م ٤٩٤١ - كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الانتظار بالقصاص من الجرح

حتى يبرأ صاحب الجرح ^(٦) .

هكذا قال عطاء ، والحسن البصري ، ومالك ، والثوري ،

والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

(١) روى له "عب" من طريق طاووس عنه قال : ٩ / ٣٠٤ رقم ١٧٣٠٦ ، وكذا عنه "طف" ٩ / ١٠ .

(٢) روى له "طف" ٩ / ١٠ ، و"عب" ٩ / ٣٠٣ رقم ١٧٣٠٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٩ / ٣٠٣ رقم ١٧٣٠٤ .

(٤) تقدم الحديث راجع رقم ٨٧١ ، ٤ / ١٢٤ .

(٥) وفي الدار : " يحد " .

(٦) كتاب الإجماع / ١٦٦ رقم ٧٣٠ .

٣٣- أبواب العفو عن القصاص

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ فمن عفي له من أخيه شيء ﴾

فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ﴾ الآية (١) .

م ٤٩٤٢ - قال ابن عباس : كان في بني إسرائيل القصاص ، ولم تكن

فيهم الدية ، قال الله لهذه الأمة : ﴿ كتب عليكم القصاص في

القتلى ... ﴾ الآية (٢) ، ﴿ فمن عفي له من أخيه شيء ﴾ الآية (٣) ،

قال : فالعفو أن يقبل الدية في العمد .

﴿ فاتباع بالمعروف ﴾ : يتبع الطالب بمعروف ، ويؤدي إليه

المطلوب بإحسان .

﴿ ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ﴾ الآية (٤) مما كتب على من

كان قبلكم (٥) .

م ٤٩٤٣ - واختلف أهل العلم في الأولياء الذين لهم القصاص ، وإليهم العفو .

فقال طائفة : عفو كل واحد ذي سهم جائز ، هذا قول عطاء (٦) ،

(١) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٤) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٥) روى له "خ" في الديات ، باب من قتل له قتيل ... الخ ، من طريق مجاهد عنه قال : ١٢ / ٢٠٥

رقم ٦٨٨١ ، و "طف" ٢ / ٦٣-٦٥ ، و ٦ / ١٦٧ .

(٦) روى له "عب" من طريق الحجاج عنه قال : ١٠ / ١٣ رقم ١٨١٨٩ .

والنخعي^(١) ، والحكم ، وحماد ، وسفيان الثوري ، والشافعي ،
وأحمد .

وروينا معنى هذا عن عمر بن الخطاب^(٢) .

م ٤٩٤٤ - وقال الشعبي ، وعطاء ، وطاووس : عفو المرأة جائز .

م ٤٩٤٥ - وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : يستأني بالصغير حتى يبلغ .

وبه قال ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والثوري ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق .

وقال أصحاب الرأي في الرجلين يعفو أحدهما : يكون للآخر
حصته من الدية .

وقالت [٢٧٤/٢ ب] طائفة : ليس للنساء عفو ، كذلك قال
الحسن البصري ، وقتادة^(٣) ، والزهري^(٤) ، وابن شبرمة^(٥) ،
والليث بن سعد ، والأوزاعي .

٣٤- باب الخيار الذي جعل لأولياء الدم والاختلاف فيه

قال أبو بكر :

م ٤٩٤٦ - واختلفوا في الرجل يقتل الرجل عمداً .

فقال طائفة : الأولياء بالخيار : إن شاءوا قتلوا القاتل ، وإن
شاءوا أخذوا الدية ، وإن شاءوا عفوا .

(١) روى له "عب" من طريق عبد الكريم عنه قال : ١٣ / ١٠ رقم ١٨١٨٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق زيد بن وهب عنه ١٣ / ١٠ رقم ١٨١٨٨ .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٥ / ١٠ رقم ١٨١٩٨ .

(٤) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٥ - ١٤ / ١٠ رقم ١٨١٩٧ .

(٥) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٥ / ١٠ رقم ١٨١٩٩ .

هذا قول سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، والشافعي ، وأحمد ^(١) ،
وإسحاق ، وأبي ثور .

وقالت طائفة : ليس لهم إلا الدم ، إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا
عفوا ، إلا أن يشاء القتل أن يعطي الدية ، هذا قول النخعي .
وقال مالك : ليس للأولياء إلا القتل .

وكان قتادة ^(٢) ومالك يقولان : لهم أن يصلحوا على
ثلاث ديات .

قال أبو بكر : الكتاب والسنة يدلان على أن أولياء المقتول
بالخيار : فأما الكتاب ، فقوله عز وجل : ﴿ فمن عفي له من أخيه شيء ﴾
فاتباع بالمعروف ﴿ الآية ^(٣) .

(ح ١٤٩١) وأما السنة فقول النبي ﷺ : " من قتل له قتل فهو بخير
النظرين : إما أن يفدى ^(٤) ، وإما أن يقتل " ^(٥) .

٣٥- باب عفو المجني عليه عن ^(٦) الجناية ، وما يحدث منها إذا كانت الجناية عمداً

قال أبو بكر :

(١) " وأحمد " ساقط من الدار .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ١٨ / ١٠ رقم ١٨٢١١ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٤) وفي الدار : " أن يعفوا " .

(٥) تقدم الحديث راجع رقم ١٤٨٦ ، ١٤٨٨ .

(٦) وفي الدار : " من الجناية " .

م ٤٩٤٧ - واختلفوا في المجروح يعفو عن الجراح وما يحدث منها : فكان
الحسن البصري ^(١) ، وقتادة ، والأوزاعي يقولون : إذا كان وهب
المضروب دمه ^(٢) ، عند موته وعفى عنه فعفوه جائز .

وبه قال طاووس ^(٣) ، ومالك .

وقال الشافعي - إذ هو بالعراق - : عفوه باطل ، وبه
قال أبو ثور .

وقال بمصر : إذا عفا عن جراحته وما يحدث منها فلا سبيل إلى قتل
الجراح .

فإن كان عفا عن القصاص فليأخذ عقلاً أخذت منه الدية تامة .

وإن عفا عن العقل والقصاص ثم مات من الجرح :

فمن لم يجز الوصية للقاتل أبطل العفو ، وكانت الدية تامة للورثة .

ومن أجاز ذلك ضرب بها في الثلث مع أهل الوصايا .

وقال أحمد : يكون ذلك في الثلث إذا كان المقتول خطأ ، وإن كان

عمداً فإنما تجب النفس بعد الموت ، أي ليس للمقتول شيء .

وبه قال إسحاق .

وقال أصحاب [٢٧٥/٢ / ألف] الرأي : إذا عفا عن الجناية فبرأ

منها ، فعفوه جائز ، وإن مات منها فعفوه باطل .

ونستحسن فنجعل عليه الدية في ماله ، في قول النعمان .

وإن عفا عن الجراحة وما يحدث منها فعفوه جائز .

(١) روى له "عب" من طريق يونس عنه ١٨ / ١٠ رقم ١٨٢٠٨ .

(٢) وفي الدار : " حقه " .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن طاووس عنه قال : ١٧ / ١٠ رقم ١٨٢٠٦ .

قال أبو بكر :

م ٤٩٤٨ - وإن كان القتل خطأ .

فالعفو جائز يكون في ثلثه ، في قول مالك ، وسفيان الثوري ،
وأصحاب الرأي .

فإن لم يكن له مال غير الدية جاز ثلثه .

وقد ذكرنا قول الشافعي .

وقال عمر بن عبد العزيز : " إذا تصدق الرجل بديته ، وقتل
خطأ ، فالثلث منه جائز إذا لك يكن له مال غيره " (١) .

وبه قال الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وكذلك نقول .

٣٦- باب الولي يقتل بعد العضو أو أخذ الدية

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ فمن اعتدى بعد ذلك فله

عذاب أليم ﴾ (٢) .

م ٤٩٤٩ - قال ابن عباس : من بعد قبول الدية (٣) .

وبه قال الحسن ، وعطاء ، وقتادة (٤) .

م ٤٩٥٠ - واختلفوا فيمن قتل قاتل وليه بعد عفو عنه ، أو بعد قبول
الدية منه .

(١) روى له "عب" من طريق سماك بن الفضل عنه قال : ١٧ / ١٠ رقم ١٨٢٠٦ .

(٢) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٣) روى له "طف" ٦٦ / ٢ .

(٤) المرجع السابق .

فقال عكرمة : عليه القود ، واحتج بهذه الآية .
وبه قال مالك ، والثوري ^(١) ، والشافعي .
وبه نقول ، لأن القاتل لما عفي عنه صار ^(٢) دمه محرماً كسائر
الدماء المحرمة .

وقال الحسن البصري : تؤخذ منه الدية ولا يقتل .
وقال عمر بن عبد العزيز : الحكم فيه إلى السلطان بالذي يرى
فيه من ^(٣) العقوبة ^(٤) .

٣٧- باب الوليين يعفو أحدهما ويقتل الآخر

قال أبو بكر :

م ٤٩٥١ - واختلفوا في الوليين يعفو أحدهما عن الدم ، ويقتل الآخر .
فقال طائفة : يدرأ عنه القتل بالشبهة ، ويكون لورثة القاتل
الأول الدية على القاتل الآخر ، ويرجع الذي عفا بنصف الدية في
مال القاتل الأول .

هذا قول الشافعي إذ هو بالعراق .
وقال أبو ثور : إذا كان جاهلاً دريء عنه القتل وعليه الدية في
ماله ، وإن كان عالماً قتلناه ، إلا أن يريد الأولياء الدية .

(١) روى عنه "عب" قال : ١٥/١٠ رقم ١٨٢٠١ .

(٢) " صار " ساقط من الدار .

(٣) في الأصلين ، " بعد العقوبة " والتصويب من "عب" .

(٤) روى له "عب" من طريق عبد العزيز بن عمر عنه قال : ١٦/١٠-١٧ رقم ١٨٠٢٤ ، وعنده
حديث طويل .

وللوليين الأولين ^(١) الدية في مال المقتول الآخر .
وقال أصحاب الرأي : عليه الدية كاملة يحتسب له من ذلك نصف
الدية حصته من دم المقتول الأول ، ويؤدي النصف .
قال أبو بكر : النظر يدل على أن عليه القود [٢٧٥/٢ ب]
إذا علم بعفو صاحبه ، وإن لم يعلم كان جاهلاً فلا قود عليه ،
وعليه الدية .

٣٨- باب وجوب الأدب على من عفى عنه ولي الدم

قال أبو بكر :

م ٤٩٥٢ - واختلفوا فيما يجب على القاتل الذي يعفو عنه ولي الدم .
فقال مالك ، والليث بن سعد ، والأوزاعي : يضرب ويحبس
سنة ^(٢) .

وفيه قول ثان وهو : أن لا شيء عليه من عقوبة ولا غيره ، هذا
قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وبه قال أبو ثور ^(٣) قال : إلا أن يكون رجلاً يعرف بالشر ،
فيكون للإمام أن يؤدبه على قدر ما يرى .
قال أبو بكر : لا شيء عليه .

(١) " الأولين " ساقط من الدار .

(٢) " سنة " ساقط من الدار .

(٣) وفي الدار " وبه قال أبو ثور ، وقال الأوزاعي : إلا أن يكون " والظاهر أن سهو من الناسخ .

٣٩- باب الجراحات التي لا توجب عقلاً ولا قوداً

قال أبو بكر :

م ٤٩٥٣ - واختلفوا في الرجل يعض الرجل فينتزع العضوض عضوه من في العاض ، فيذهب ثنية العاض .

فكان الشافعي ، والنعمان يقولان : لا شيء عليه .

ورويننا ذلك عن أبي بكر الصديق ^(١) رضي الله عنه ، وشريح ^(٢) .
وبه نقول .

(ح ١٤٩٢) للثابت عن رسول الله ﷺ " أنه أهدر ثنية العاض " ^(٣) .

وقال مالك : على العضوض عقل السن ، وبه قال ابن أبي ليلى .

٤٠- باب إسقاط العقول فيما تصيب البهائم من بني آدم ، من جراح وغيره ، وإسقاط الغرم عن مالكها

قال أبو بكر :

(ح ١٤٩٣) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " العجماء ^(٤) جرحها جبار " ^(٥) .

-
- (١) روى له "عب" من طريق ابن أبي مليكة عنه ٣٥٦/٩ رقم ١٧٥٥١ .
- (٢) روى له "عب" من طريق أبي الضحى عنه ٣٥٦/٩ رقم ١٧٥٥٢ .
- (٣) أخرجه "خ" في الديات ، باب إذا عض رجلاً فوقعت ثنياه ٢١٩/١٢ رقم ٦٨٩٢ ، ٦٨٩٣ ، و"م" في القسامة ، باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه ... الخ ٣/١٣٠٠ رقم ١٨ ، ١٩ (١٦٧٢) ، من حديث عمران بن حصين .
- (٤) العجماء : بفتح المهملة وسكون الجيم ، وهي : البهيمة ، ويقال لكل حيوان غير الإنسان .
- (٥) أخرجه "خ" في الديات ، باب المعدن جبار ، والبئر جبار ٢٥٤/١٢ رقم ٦٩١٢ ، وفي مواضع أخرى ، و"م" في الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ٣/١٣٣٤-١٣٣٥ رقم ٤٥ ، ٤٦ (١٧١٠) ، من حديث أبي هريرة .

والجبار : الهدر ، عند أهل قدامة ^(١) .

م ٤٩٥٤ - وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يقول : ليس على صاحب الدابة المنفلتة ضمان فيما أصابت ^(٢) .

ومن حفظنا ذلك عنه : شريح ، والزهري ، والحكم ، وحماد بن أبي سليمان ، ومالك ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، والنعمان ، ومن تبعهم من أهل العلم .

٤١- باب هدر عين من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم إذا أصابوه بشيء ^(٣)

قال أبو بكر :

(ح ١٤٩٤) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لو أن امرأ طلع عليك بغير إذن ، فحذفته بحصيات [٢٧٦/٢ ألف] ففقات عينه ، ما كان عليك جناح " ^(٤) .

م ٤٩٥٥ - وروينا معنى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما - .

وبه قال الشافعي .

(١) جبار : بضم الجيم وتخفيف الباء الموحدة ، وهو الهدر الذي لا شيء فيه راجع فتح الباري ٣٥٥/١٢ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٦ رقم ٧٣١ .

(٣) وفي الدار " فأصابوه بشيء " .

(٤) أخرجه "خ" في الديات ، باب من أطلع في بيت قوم ففقاوا عينه فلا دية له ٢٤٣/١٢ رقم ٦٩٠٢ ، و"م" في الآداب ، باب تحريم النظر في بيت غيره ١٦٩٩/٣ رقم ٤٤ (٢١٥٨) ، من حديث أبي هريرة .

وقد حكى عن النعمان أنه قال : من أطلع على قوم ففقت عينه ضمن الذي فقأها .

٤٢- باب المؤمن ^(١) الذي يقتل ببلاد العدو خطأ

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ

لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ ... ﴾ الآية ^(٢) .

م ٤٩٥٦ - روي عن ابن عباس أنه قال : ذلك الرجل يسلم ، ثم يرجع إلى قومه ، فيكون بينهم وهم مشركون ، فيصيبه المسلمون خطأ في سرية أو غزاة : فيعتق الذي يصبه رقبة ^(٣) .

وبمعناه قال عطاء ، ومجاهد ، وعكرمة ، والنخعي ، وقتادة .

وقال الشافعي : " معنى من قوم عدو لكم " لا يجوز إلى أن يكون : في قوم عدو لنا ، ففيه تحرير رقبة ، وليس فيه دية ^(٤) .

وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، وأبو ثور .

ثم كتاب الجراح والدماء ، والحمد لله رب العالمين .



(١) " المؤمن " ساقط من الدار .

(٢) سورة النساء : ٩٢ .

(٣) روى له " طف " ١٣٠/٥ .

(٤) قاله في الأم ٣٥/٦ باب قتل المسلم ببلاد الحرب .

٩٠ - كتاب الديات

١- باب مبلغ دية الحر المسلم من الإبل

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير

م رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ﴾ الآية (١) .

(ح ١٤٩٥) ودلت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن الدية مائة من الإبل (٢) .

م ٤٩٥٧ - وأجمع أهل العلم على أن على أهل الإبل مائة من الإبل (٣) .

م ٤٩٥٨ - واختلفوا فيما يجب على غير أهل الإبل .

فقلت طائفة : على أهل الذهب الذهب ، وعلى أهل

الفضة الفضة .

فروينا عن عمر بن الخطاب (٤) ، وعروة بن الزبير ، وقتادة ،

ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي أنهم

قالوا : على أهل الذهب ألف دينار .

وقالت طائفة : دية الحر المسلم مائة من الإبل ، ولا دية غيرها ،

كما فرض رسول الله ﷺ .

(١) سورة النساء : ٩٢ .

(٢) أخرجه "خ" في الديات ، باب القسامة ١٢/٢٢٩ - ٢٣٠ رقم ٦٨٩٨ ، و"م" في القسامة ،

باب القسامة ٣/١٢٩٤ رقم ٥ ، ٦ (١٦٦٩) ، من حديث سهل بن أبي حثمة ،

وعندهما : فرواه رسول الله ﷺ مائة من إبل الصدقة .

(٣) كتاب الإجماع / ١٦٦ رقم ٧٣٢ .

(٤) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ٩/٢٩٢ رقم ١٧٢٦٣ .

هذا قول الشافعي ، وبه قال طاووس .

قال أبو بكر : دية الحر المسلم من الإبل ، في كل زمان ، كما

فرض رسول الله ﷺ .

قال أبو بكر :

م ٤٩٥٩ - ولم يختلف الذي ألزموا أهل الذهب الذهب أن الدية من ^(١) الذهب ألف دينار .

م ٤٩٦٠ - واختلفوا [٢٧٦/٢ ب] فيما يجب على أهل الفضة .

فقال سفيان الثوري ، والنعمان ، وصاحباہ ، وأبو ثور : على أهل الفضة عشرة آلاف درهم .

وقال الحسن البصري ، وعروة بن الزبير ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق : على أهل الورق اثنا عشر ألفا .

واختلفت الأخبار عن عمر في عدد الدراهم ، وما منها شيء يصح عنه ، لأنها مراسيل .

٢- باب الديات من البقر والغنم والحلل

قال أبو بكر :

م ٤٩٦١ - قال مالك : الدية من الإبل والذهب والفضة ، ولا يعرف مالك الحلل والشاء .

وهو قول النعمان .

(١) وفي الدار " من أهل الذهب ألف دينار " .

وقال آخرون : على أهل البقر مائتا بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفا شاة ، وعلى أهل الحلل مائتا حلة ، روي هذا القول عن عمر^(١) ، والحسن البصري .

وقال عطاء^(٢) ، والزهري^(٣) ، وقتادة^(٤) كما روي عن عمر ، غير أنهم لم يذكروا الحلل .

وقد عرفتكم مذهب الشافعي .

وبه نقول

٣- باب أسنان الإبل في دية العمد

قال أبو بكر :

م ٤٩٦٢ - واختلفوا في أسنان الإبل في دية العمد .

فقال طائفة : ثلاثون حقه ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه في بطونها أولادها ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول ثان : وهو أن دية العمد أربع : خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون حقه ، هذا قول الزهري ، وربيعه ، وأحمد ابن حنبل .

(١) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ٢٩٢/٩ رقم ١٧٢٦٣ ، وعنده أطول وراجع رقم ١٧٢٤٢ ، ١٧٢٤٣ .

(٢) روى له "عب" عن ابن جريج عنه ٢٨٨/٩ رقم ١٧٢٤٠ .

(٣) روى له "عب" عن معمر عن الزهري وقتادة قالا : ٢٨٨/٩ رقم ١٧٢٤١ .

(٤) المصدر السابق .

وفيه قول ثالث : وهو أن الدية أخماس : عشرون بنت مخاض ،
وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقه ،
وعشرون جذعة .

هذا قول أبي ثور ، وحجته أن هذا أقل ما قيل فيه .

٤- باب أسنان الإبل في شبه العمد

قال أبو بكر :

م ٩٦٣ - واختلفوا في أسنان الإبل في دية شبه العمد .

فكان عطاء ، والشافعي يقولان : ثلاثون حقه ، وثلاثون جذعة ،
وأربعون خلفه .

وروينا هذا القول عن عمر^(١) ، وزيد بن ثابت^(٢) ، والمغيرة بن
شعبة ، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم .

وفيه قول ثان وهو : أنها أربعون جذعة إلى بازل عامها^(٣) ،
وثلاثون حقه ، وثلاثون بنت لبون .

روي هذا القول عن عثمان^(٤) رضي الله عنه ، وبه قال الحسن ،
وطاووس ، والزهري .

(١) روى له "عب" من طريق مجاهد عنه ٢٨٣/٩ رقم ١٧٢١٧ .

(٢) روى له "عب" من طريق الشعبي عنه ٢٨٤/٩ رقم ١٧٢٢٠ .

(٣) البازل : ما دخل في السنة التاسعة إلى آخرها ، وذلك حتى ينشق نابه ، ثم يقال : بازل عام ،
بازل عامين ، كما في جامع الأصول لابن الأثير ٤/١١١ .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن المسيب عنه وعن زيد قالا : ٢٨٥/٩ رقم ١٧٢٢٥ .

وفيه قول ثالث وهو : أن دية شبه العمد [٢٧٧/٢ / ألف] أربع وثلاثون خلفه إلى بازل عامها ، وثلاث وثلاثون حقه ، وثلاث وثلاثون جذعة .

روي هذا القول عن علي بن أبي طالب ^(١) ، وبه قال الشعبي ، والنخعي .

وفيه قول رابع وهو : أنها أربع ، ربع بنات لبون ، وربع حقاك ، وربع جذاع ، وربع بنات مخاص ، وبه قال النعمان ، ويعقوب .

وفيه قول خامس وهو : أن دية شبه العمد أخماس ، عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقه ، وعشرون جذعة ، هذا قول أبي ثور .

قال أبو بكر : [ومالك] ^(٢) لا يعرف شبه العمد ، وقد ذكرت ذلك عنه ^(٣) .

٥- باب أسنان الإبل في دية الخطأ

قال أبو بكر :

م ٤٩٦٤ - واختلفوا فيما يجب على العاقلة من أسنان الإبل ، في دية الخطأ .

فقال طائفة : دية الخطأ أخماس ، ثم افترق ^(٤) الذين قالوا : أن دية

الخطأ أخماس فريقين .

(١) روى له "عب" من طريق إبراهيم عنه قال : ٢٨٤/٩ رقم ١٧٢٢٢ .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

(٣) تقدم قوله في باب الوجه الثالث المختلف فيه وهو شبه العمد برقم ١٧ من كتاب الجراح والدماء .

(٤) في الأصلين " افترقا " .

فروينا عن ابن مسعود أنه قال : خمس بنو مخاض ، وخمس بنات مخاض ، وخمس بنات لبون ، وخمس جذاع ، وخمس حقاق ^(١) .

وبه قال إبراهيم النخعي ، وأحمد ، والنعمان ، ويعقوب ، ومحمد .
وقالت فرقة : هي أخماس كما قال أولئك غير أنهم جعلوا مكان بني مخاض بني لبون ذكوراً .

هذا قول عمر بن عبد العزيز ، وسليمان بن يسار ، والزهري ^(٢) ،
وربيعة ، ومالك ، والشافعي .

وقالت طائفة : دية الخطأ أربع ، خمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون بنت مخاض .

رُوي هذا القول عن علي بن أبي طالب ^(٣) ، وبه قال الشعبي ،
والحسن البصري ، والنخعي ، وإسحاق بن راهويه .

وقال مجاهد ، ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وثلاثون بنت لبون ،
وعشرة بنو لبون ^(٤) ذكور ^(٥) .

وقال طاووس : " ثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون بنت
مخاض ، وعشرة بنو لبون ذكور " ^(٦) ، هذا قول طاووس ^(٧) .

(١) روى له "عب" من طريق إبراهيم عنه ٢٨٨/٩ رقم ١٧٢٣٨ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه قال : ٢٨٦/٩ رقم ١٧٢٣٠ .

(٣) روى له "د" في الديات ٦٨٦/٤ رقم ٤٥٥٢ ، و"عب" ٢٨٧/٩ رقم ١٧٢٣٦ .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه قال : ٢٨٨/٩ رقم ١٧٢٣٩ .

(٥) " ذكور " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" من طريق ابن طاووس عن أبيه قال : ٢٨٦/٩ رقم ١٧٢٣١ .

(٧) " هذا قول أبي طاووس " ساقط من الدار .

قال أبو بكر : " بالقول الأول أقول ، لأنه الأقل مما قيل .

(ح ١٤٩٦) ولحديث مرفوع ورويناه عن النبي ﷺ يوافق هذا القول ^(١) .

٦- باب تغليظ الدية على من قتل في الحرم أو في الشهر الحرام ، [٢/٢٧٧/ب] أو قتل محرماً

قال أبو بكر :

م ٤٩٦٥ - روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : من قتل في الحرم ،

أو قتل محرماً ، أو قتل في الشهر الحرام ، فعليه الدية وثلث الدية .

وممن قال : على من قتل في الحرم دية وثلث سعيد بن المسيب ^(٢) ،

وعطاء ابن أبي رباح ^(٣) ، وسليمان بن يسار ^(٤) ، ومجاهد ^(٥) ، وجابر

ابن زيد ، وسعيد ابن جبير ، والزهري ^(٦) ، وقتادة ^(٧) ،

وأحمد ، وإسحاق .

(١) أخرجه "د" في الديات ، باب الدية كم هي ؟ ٦٨٠/٤ رقم ٤٥٤٥ ، و"ج" في الديات ،

باب دية الخطأ ٨٧٩/٢ رقم ٢٦٣١ ، و" ، في القسامة ، باب أسنان دية الخطأ ٤٣/٨ - ٤٤

رقم ٤٨٠٢ ، و"ت" في الديات ، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل ؟ ٩٤/٣

رقم ١٣٩١ من حديث ابن مسعود .

(٢) روى "عب" من طريق قتادة عن ابن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بن أبي رباح

قالوا : ٣٠١/٩ رقم ١٧٢٩٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) " ومجاهد ، وجابر بن زيد إلى قوله : وعروة بن الزبير " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٢٩٨/٩ رقم ١٧٢٧٩ ، ١٧٢٨٠ .

(٧) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٢٩٨١٩/٩ رقم ١٧٢٨١ .

م ٤٩٦٦ - وقال مجاهد ، والزهري ، وعروة بن الزبير في الذي يقتل في الشهر الحرام دية وثلاث الدية .

م ٤٩٦٧ - وقال جابر بن زيد ، وعطاء ، والزهري ^(١) ، ومجاهد ^(٢) : من قتل وهو محرم ففيه ^(٣) دية وثلاث .

وقال أحمد فيمن قتل محرماً في الشهر الحرام : يزداد عليه في كل واحد ثلاث الدية .

وقالت طائفة : التغليظ في أسنان الإبل ، لا الزيادة في العدد .

روي هذا القول عن طاووس ، وبه قال الشافعي .

ومن كان لا يرى التغليظ الحسن البصري ، والشعبي ، والنخعي .
وبه نقول .

وليس يثبت ما روي عن عمر ، وعثمان ، وابن عباس ، في هذا الباب ^(٤) .

وأحكام الله عز وجل على الناس في جميع البقاع واحدة .

٧- باب دية المرأة

قال أبو بكر :

م ٤٩٦٨ - أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل ^(٥) .

(١) روى له "عب" عن معمر عن الزهري ، وعن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ٢٩٨/٩ رقم ١٧٢٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وفي الدار " فعليه " .

(٤) راجع "بق" ٧١/٨ ، والتلخيص الحبير ١٣/٤ .

(٥) كتاب الإجماع ١٦٦/ رقم ٧٣٣ .

م ٤٩٦٩ - واختلفوا فيما يجب في جراحات النساء .

فقال طائفة : دية المرأة على نصف من دية الرجل ، فيما قل أو كثر .

روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال سفيان الثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، والنعمان ، وصاحبه . واحتجوا بأنهم لما أجمعوا على الكثير وهو الدية كان القليل مثله . وبه نقول .

وقالت طائفة : عقلها مثل عقل الرجل إلى ثلث ، فإذا بلغت ثلث الدية كانت على النصف من دية الرجل .

روينا هذا القول عن عمر ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما . وبه قال ابن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، وعروة بن الزبير^(١) ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، وابن هرمز ، وأحمد بن حنبل . وقال الحسن البصري : يستويان إلى النصف ، فإذا بلغ النصف اختلفا .

٨- باب اختلاف أهل العلم في ديات أهل الكتاب [٢٧٨/٢ / ألف]

قال أبو بكر :

م ٤٩٧٠ - افرقوا في ديات أهل الكتاب اليهود والنصارى ثلاث فرق . فقالت فرقة : دية الكتابي مثل دية المسلم . هذا قول علقمة ، وعطاء ، والشعبي ، ومجاهد ، والنخعي ، والثوري ، والنعمان ، وأصحابه .

(١) روى له "عب" من طريق هشام بن عروة عنه قال : ٣٩٥/٩ رقم ١٧٧٥٢ .

وروي ذلك عن عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، ومعاوية - رضي الله عنهم - .

وقالت فرقة : دية الكتابي نصف دية المسلم . روي هذا القول عن عمر بن عبد العزيز ^(١) ، وعروة بن الزبير ، وعمرو بن شعيب ، وبه قال مالك ، وأحمد .

وقالت فرقة : دية الكتابي ثلث دية المسلم . روي هذا القول عن عمر ، عثمان رضي الله عنهما ، وبه قال ابن المسيب ^(٢) ، وعطاء ، والحسن ^(٣) ، وعكرمة ، وعمرو بن دينار ، والشافعي ، وأبو ثور ، وإسحاق .

٩- باب دية المجوسي

قال أبو بكر :

م ٤٩٧١ - روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : دية المجوسي ثمانمائة درهم .

وبه قال ابن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وعكرمة ، وعطاء ، والحسن ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
وفيه قول ثان وهو : أن دية المجوسي نصف دية المسلم .
روي هذا القول عن عمر بن عبد العزيز .

(١) روى له "عب" من طريق الزهري عنه ٩٣/١٠ رقم ١٨٤٧٨ .

(٢) روى له "عب" من طريق قتادة عن ابن المسيب ، وعن عمرو عن الحسن قالا : ٩٣/١٠ رقم ١٨٤٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

وقال الشعبي ^(١) ، والنخعي ^(٢) : ديته مثل دية المسلم . وبه قال الثوري ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر :

م ٤٩٧٢ - ديات نساء أهل الكتاب على شطور ^(٣) ديات رجلاهم ، وكذلك نساء المجوس دياتهم شطور ^(٤) ديات رجلاهم ، وجراحهم على قدر دياتهم .

١٠- باب أبواب الديات

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلاً خطأ ﴾ إلى قوله : ﴿ ودية مسلمة إلى أهله ﴾ الآية ^(٥) .

فحكم الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ بالدية .

ودلت السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ على ذلك .

م ٤٩٧٣ - وأجمع أهل العلم على القول به .

١١- باب الشجاج اللواتي هن دون الموضحة

قال أبو بكر :

لم نجد لرسول الله ﷺ حكماً في شيء من الشجاج دون الموضحة .

(١) روى له "عب" عن معمر عنه : ٩٨/١٠ رقم ١٨٤٩٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق منصور عنه : ٩٨/١٠ رقم ١٨٤٩٩ .

(٣) وفي الدار " شطر " .

(٤) وفي الدار " شطر " .

(٥) سورة النساء : ٩٢ .

م ٤٩٧٤ - وقد أجمع أهل العلم على أن فيما دون الموضحة أرشاً .
م ٤٩٧٥ - واختلفوا في ذلك الأرش ، وأنا مبين اختلافهم [٢٧٨/٢ ب] فيه
إن شاء الله تعالى .

وما دون الموضحة شجاج خمس : الدامية ، الدامعة ، الباضعة ،
المتلاحمة ، السمحاق وهي التي يسميها أهل المدينة : الملطاة ^(١) .
وقد فسر ذلك أبو عبيد قال أبو عبيد : " قال الأصمعي وغيره
دخل كلام بعضهم في بعض .

أو الشجاج الحارصة : التي تشق اللحم قليلاً ، ومنه قيل : حرص
القصار الثوب ، إذا شقه .
ثم الباضعة : وهي التي تشق اللحم وتبضعه بعد الجلد .

-
- (١) اختلف الفقهاء في عدد الشجاج التي هي قبل الموضحة ، كما اختلفوا في تسميتها :
- ١ - فذهب الحنفية إلى أن ما دون الموضحة شجاج ستة ، وأول الشجاج الحارصة ، ثم
الدامعة ، ثم الدامية ، ثم الباضعة ، ثم المتلاحمة ، ثم السمحاق ، ثم الموضحة ... الخ .
المبسوط ٧٣/٢٦ ، والدار المختار ٣٧٢/٥ .
 - ٢ - وذهب الشافعية إلى أن ما دون الموضحة شجاج خمسة ، وأولها : الحارصة ، ثم الدامية ،
ثم الباضعة ، ثم المتلاحمة ، ثم السمحاق ، ثم الموضحة ... الخ . مغني المحتاج ٢٦/٤ .
 - ٣ - وذهب الحنابلة إلى أن ما دون الموضحة خمس شجاج أولها : الحارصة ، ثم البازلة
(وقد يسمونها الدامية أو الدامعة) ، ثم الباضعة ، ثم المتلاحمة ، ثم السمحاق ،
ثم الموضح ... الخ . المغني ٤٨٠/٨ ، ومنتهى الإرادات ٤٤٣/٢ .
 - ٤ - أما المالكية فقد نقل الباجي في المنتقى عن ابن حبيب أن أول الشجاج الدامية ،
ثم الحارصة ، ثم السمحاق ، ثم الباضعة ، ثم المتلاحمة ، ثم الملطاة ، ثم الموضحة ... الخ وبه
قال الباجي ٨٩/٧ والسيد خليل في مختصره مع الشرح الكبير ٢٥١/٤ .
- وقال ابن رشد في بداية المجتهد : أول الشجاج الدامية ، ثم الحارصة ، ثم الباضعة ،
ثم المتلاحمة ، ثم السمحاق ، ويقال لها الملطاء ، ثم الموضحة ... الخ ٣٥٠/٢ .
- كما نقل الباجي عن ابن المواز أن الملطاة هي السمحاق ، وهي التي لا تقطع الجلد وتشمم العظم
وتتلف الشعر وتدمي ، ولا تقطع من الجلد شيئاً .

ثم المتلاحقة : وهي التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق .
والسمحاق : " جلدة أو قشرة رقيقة بين اللحم والعظم " ^(١) .
قال أبو عبيد : الدامية : " التي تدمى من غير أن يسيل منها الدم .
والدامعة : هي التي يسيل منها الدم " ^(٢) .

م ٤٩٧٦ - وقد اختلفوا في الدامية .

ففي قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب
الرأي : فيه حكومة .

وروي عن زيد بن ثابت أنه قال : فيه ^(٣) بعير ^(٤) .

م ٤٩٧٧ - وقال مالك ^(٥) ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي
في الدامعة حكومة .

وروي عن زيد بن ثابت أنه قال : فيه نصف بعير .

م ٤٩٧٨ - وكان مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي
يقولون : في الباضعة حكومة .

وروي عن زيد بن ثابت أنه قال : فيها بعيران ^(٦) .

م ٤٩٧٩ - وقال مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : في المتلاحمة حكومة .

وروي عن زيد بن ثابت أنه قال : فيها ثلاث ، أي ثلاث أبعرة .

(١) قاله في غريب الحديث ٧٤/٣ - ٧٥ .

(٢) قاله في غريب الحديث ٧٧/٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق قبصة بن ذؤيب عنه قال : ٣١٢/٩ - ٣١٣ رقم ١٧٧٣٤٢ ،
وعنده أطول .

(٤) وفي الدار " نصف بعير " .

(٥) " وقال مالك ، والشافعي ... إلى قوله : فيه نصف بعير " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" من طريق قبصة بن ذؤيب عنه قال : ٣١٢/٩ - ٣١٣ رقم ١٧٣٤٢ ،
وعنده أطول .

م ٤٩٨٠ - واختلفوا في السمحاق .

فروينا عن علي ، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - أنهما
قالا : فيه أربع من الإبل .

ورويننا عن عمر ^(١) ، وعثمان ^(٢) - رضي الله عنهما - أنهما
قالا : فيه نصف الموضحة .

وقال الحسن البصري ، والنخعي ، وعمر بن عبد العزيز : فيه
حكومة .

وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد .

١٢- باب القصاص فيما دون الموضحة

قال أبو بكر :

م ٤٩٨١ - قال الحسن البصري : ليس فيما دون الموضحة قصاص .

وقال مالك : القصاص فيما دون الموضحة : الملقاة ، والدامية ،
والباضعة ، وما أشبه ذلك .

وقال أصحاب الرأي : في السمحاق ، والباضعة ، والدامية ،
والموضحة : القصاص .

وكان أبو عبيد يقول : ليس فيما دون الموضحة قصاص .

(١) روى له "عب" من طريق ابن المسيب عن عمر وعثمان أنهما قضيا : ٣١٣/٩ رقم ١٧٣٤٥ .

(٢) المصدر السابق .

أبواب [٢٧٩/٢ / ألف] المواضع

١٣- باب ذكر الموضحة

قال أبو بكر :

(ح ١٤٩٧) جاء الحديث عن رسول الله أنه قال : " في الموضحة خمس من الإبل " ^(١) .

م ٤٩٨٢ - وأجمع أهل العلم على القول به ^(٢) .

م ٤٩٨٣ - وأجمع أهل العلم على أن الموضحة تكون في الوجه والرأس ^(٣) .

م ٤٩٨٤ - واختلفوا في تفضيل موضحة الوجه على موضحة الرأس .

فروينا عن أبي بكر ، وعمر أنهما قالا : الموضحة في الوجه والرأس سواء .

وقال بقولهما شريح ، والشعبي ، ومكحول ، والزهرري ، والنخعي ^(٤) ، وربيعه ، وعبيد الله بن الحسن ، والشافعي ، وأحمد ^(٥) ، وإسحاق .

(١) أخرجه "د" في الديات ، باب ديات الأعضاء ٦٩٥/٤ رقم ٤٥٦٦ ، و"ج" في الديات ، باب في الموضحة ٨٨٦/٢ رقم ٢٦٥٥ ، و"ن" في القسامة ، باب المواضع ٥٧/٨ رقم ٤٨٥٢ ، و"ت" في الديات ، باب ما جاء في الموضحة ٩٦/٣ رقم ١٣٩٥ ، من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : هذا حديث حسن .

(٢) كتاب الإجماع ١٦٦/ رقم ٧٣٥ .

(٣) كتاب الإجماع ١٦٧/ رقم ٧٣٦ .

(٤) روى له "عب" من طريق حماد عنه ٣١١/٩ رقم ١٧٣٣٧ ، و"بق" ٨٢-٨١/٨ .

(٥) " وأحمد " ساقط من الدار .

وروينا عن سعيد بن المسيب أنه قال : تضعف موضحة الوجه على موضحة الرأس^(١) .

وقال أحمد في موضحة الوجه : أخرى أن يزاد في ديته .

م ٤٩٨٥ - وقال مالك : الموضحة في الوجه^(٢) من اللحي الأعلى فما فوقه ، وليس في اللحي الأسفل من الوجه ولا في الرأس ، لأنهما عظامان منفردان .

وقال مالك : ليس في الأنف موضحة .

قال أبو بكر : ليس في شيء من الأخبار عن رسول الله ﷺ تفضيل موضحة على موضحة^(٣) .

ففي الموضحة خمس [من الإبل]^(٤) .

والمواضع على الأسماء ، فما أوضح عن العظم ووقع عليها اسم موضحة ، ففيها خمس من الإبل .

والمواضحة التي تبدى وضح العظم .

م ٤٩٨٦ - واختلفوا في الموضحة في غير الرأس والوجه .

فقال طائفة : في الموضحة في سوى الرأس والوجه حكومة ، وليس فيها أرش معلوم .

هذا قول مالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وبه نقول ، ولا يثبت عن أبي بكر ، وعمر في هذا الباب شيء .

(١) روى له "عب" من طريق معمر عن رجل عنه : ٣١١/٩ رقم ١٧٣٣٨ ، و"بق" ٨١/٨ - ٨٢ .

(٢) في الأصل " في الدية " وهذا من الدار .

(٣) " على موضحة " ساقط من الدار .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

وفيه قول ثان وهو : " أن الموضحة إذا كانت في جسد الإنسان
ففيها خمسة وعشرون ديناراً " .
هذا قول عطاء الخراساني ^(١) .

١٤- باب الهاشمة

قال أبو بكر : لمن نجد في الهاشمة عن رسول الله ﷺ فرضاً
معلوماً .

م ٤٩٨٧- ووجدنا أكثر من لقيناه ، وبلغنا عنه ممن لم نلقه ، يجعلون في
الهاشمة عشراً من الإبل .

روينا هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال قتادة ، وعبيد الله بن
الحسن ، [٢٧٩/٢ ب] والشافعي .

وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : فيها ألف درهم ، ومرادهم
عشر الدية .

ولم أجد في كتاب المدنيين ذكر الهاشمة ، بل قد قال مالك فيمن
كسر أنف رجل : إن كان خطأ ففيه الاجتهاد .

وكان الحسن البصري لا يوقت في الهاشمة شيئاً .

وقال أبو ثور : إن اختلفوا فيه ففيها حكومة .

قال أبو بكر : النظر على هذا يدل إذ لا سنة فيها ، ولا إجماع .

(١) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٣١١/٩ رقم ١٧٣٣٤ .

١٥- باب المنقلة

قال أبو بكر :

(ح ١٤٩٨) جاء الحديث عن الرسول ﷺ أنه قال : " في المنقلة خمس عشرة من الإبل " ^(١) .

م ٤٩٨٨ - وأجمع أهل العلم على القول به ^(٢) .

م ٤٩٨٩ - وقد قال كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن المنقلة التي تنقل منها العظام ^(٣) .

م ٤٩٩٠ - وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الرأي ، وهو قول عطاء ، وقتادة ، وابن شبرمة : أن المنقلة لا قود فيها ^(٤) .

روينا عن ابن الزبير - وليس بثابت عنه - أنه أقاد ^(٥) من المنقلة ^(٦) .

قال أبو بكر : الأول أولى ، لأني لا أعلم أحداً يخالف ذلك .

(١) هذا طرف من كتاب بعثه النبي ﷺ إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم ، وفيه فرض الديات ومقاديرها ، أخرجه "ن" في القسامة ، باب المواضع ٨ / ٥٧ - ٦٠ رقم ٤٨٥٣ - ٤٨٥٧ ، في حديث طويل وفيه هذا اللفظ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٧ رقم ٧٣٧ .

(٣) كتاب الإجماع / ١٦٧ رقم ٧٣٨ .

(٤) ذكره المؤلف وذكر انفراد ابن الزبير في كتاب الإجماع / ١٦٧ رقم ٧٣٩ .

(٥) وفي الدار : " أنه قال أقاد " .

(٦) روى له "مط" عن ربيعه عن أبي عبد الرحمن عنه ٢ / ٨٥٩ ، كتاب العقول ، باب ما جاء في عقل الشجاح .

١٦- باب ذكر المأمومة

قال أبو بكر :

(ح ١٤٩٩) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " في المأمومة ثلث الدية " ^(١) .

م ٤٩٩١ - وأجمع عوام أهل العلم على القول به ^(٢) .

ولا نعلم أحداً يخالف ذلك إلا مكحولاً فإنه قال : إذا كانت المأمومة عمداً ففيها ثلثا الدية ، وإذا كانت خطأ ففيها ثلث الدية ^(٣) .

قال أبو بكر : وهذا قول شاذ ، وبالقول الأول أقول .

م ٤٩٩٢ - واختلفوا في القود في المأمومة .

فقال كثير من أهل العلم : لا قود فيها ، روينا هذا القول عن علي ، وبه قال مكحول ، والشعبي ، والزهري ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقد روينا عن ابن الزبير أنه اقتص من المأمومة ^(٤) ، فأنكر ذلك الناس .

وقال عطاء : " ما سمعنا أحداً أقاد منها قبل ابن الزبير " ^(٥) .

(١) تقدم الحديث راجع رقم ١٤٩٧ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٧ رقم ٧٤٠ .

(٣) روى له "عب" من طريق محمد بن راشد عنه قال : ٩ / ٣١٦-٣١٧ رقم ١٧٣٦٢ ؟

(٤) روى له "عب" من طريق يحيى بن سعيد عنه ٩ / ٤٥٩ رقم ١٨٠١٣ .

(٥) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٩ / ٤٥٩ رقم ١٨٠١٢ .

١٧- باب ذكر العقل ، و^(١) الأذنين والسمع والحاجبين والشعر

قال أبو بكر :

م ٤٩٩٣ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في العقل الدية^(٢) .
ومن حفظنا ذلك عنه عمر بن الخطاب [٢٨٠ / ٢ / ألف] ، وزيد بن
ثابت ، ومجاهد ، ومالك ، وأهل المدينة ، وسفيان الثوري ،
وأهل العراق ، والشافعي ، وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ،
وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .
ولا نعلم عن غيرهم خلاف قولهم .
وبه نقول .

م ٤٩٩٤ - واختلفوا في دية الأذنين .

فقال كثير منهم : في الأذنين الدية ، روينا هذا القول عن عمر ،
وعلي - رضي الله عنهما - .

وبه قال عطاء ، والحسن البصري ، ومجاهد^(٣) ، وقتادة ، وسفيان
الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، والنعمان .

وقال مالك : في الأذنين إذا قطعتا وبقي السمع ليس لها عقل معلوم
إلا الاجتهاد .

م ٤٩٩٥ - وأجمع عوام أهل العلم على أن في السمع الدية^(٤) ، روينا ذلك عن
عمر بن الخطاب .

(١) في الأصل : " العقل في الأذنين " ، والتصحيح من الدار .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٨ / رقم ٧٤٢ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه ٣٢٣ / ٩ رقم ١٧٣٨٨ ، ١٧٣٩٠ .

(٤) كتاب الإجماع / ١٦٨ / رقم ٧٤٤ .

وبه قال مجاهد ، وقتادة ، وسفيان الثوري ، وأهل العراق ،
والأوزاعي ، وأهل الشام ، والشافعي ، وأصحابه .
وقال مالك : سمعنا أن في السمع الدية .

قال أبو بكر : كذلك أقول ، أن فيه الدية ، إذ لا أحفظ
عن أحد خلاف قول ما ذكرت .

م ٤٩٩٦ - وإذا ضرب رجل رجلاً ، فادعى المضروب أن سمعه ذهب .
فالذي حفظته عن أهل العلم : أن يغتفل المضروب فيصاح به ، فإن
أجاب في بعض ما يغتفل به جواب من يسمع ، لم يقبل قوله .
وإن لم يجب إذا اغتفل فيصاح به : أحلف بالله لقد صممت وما
وجدت صمماً إلا منذ ضربت هذه الضربة ، فإذا حلف أعطي عقله
كاملاً .

هذا مذهب المدني ، والكوفي ، والشافعي ، وغيرهم .
م ٤٩٩٧ - واختلفوا في الحاجبين يصابان .
فقال طائفة : فيهما الدية ، روي هذا القول عن سعيد بن
المسيب ^(١) ، وشريح ، والحسن البصري ، وقتادة ^(٢) .
وروينا عن زيد بن ثابت أنه قال : في الحاجب ثلث الدية .
وقال مالك ، والشافعي ، وعبد الملك : فيها حكومة .
وكذلك نقول .
م ٤٩٩٨ - واختلفوا في الشعر يجنى عليه فلا يثبت .

(١) روى له "عب" من طريق الزهري عنه قال : ٩ / ٣٢١ رقم ١٧٣٧٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٩ / ٣٢١ رقم ١٧٣٨٠ .

فروينا عن علي ، وزيد بن ثابت أنهما قالا : في الدية ، وبه قال الثوري ^(١) ، وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : فيه حكومة .
وبه نقول ، إذ هو أقل ما قيل ، ولا يثبت عن علي ، وزيد ما روي عنهما .

١٨- باب [٢٨٠/٢ ب] الجنائيات على العيون

قال أبو بكر :

(ح ١٥٠٠) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " في العينين الدية " ^(٢) .
م ٤٩٩٩ - وأجمع أهل العلم على أن العينين إذا أصيبتا خطأ فيهما الدية ، وفي العين الواحدة نصف الدية ^(٣) .

م ٥٠٠٠ - واختلفوا في عين الأعور .

فقال طائفة : فيها الدية ، روي ذلك عن عمر ^(٤) ، وعثمان ^(٥) .
وبه قال عبد الملك بن مروان ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ،
والليث بن سعد ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان وهو : أن في عين الأعور نصف الدية ، روي هذا
القول عن مسروق ، وعبد الله بن معقل ، والنخعي .
وبه قال سفيان الثوري ، والشافعي ، والنعمان .

(١) روى عنه "عب" ٣١٩/٩ رقم ١٧٣٧٣ .

(٢) تقدم الحديث راجع رقم ١٤٩٧ .

(٣) كتاب الإجماع ١٦٨/ رقم ٧٤٥ .

(٤) روى "عب" من طريق ابن المسيب عن عمر ، وعثمان ٣٣٠/٩ رقم ١٧٤٢٧ .

(٥) المصدر السابق .

وبه نقول ، لأن في الحديث : " في العينين الدية " ، ومعقول إذا
كان كذلك أن في أحدهما نصف الدية .

م ٥٠٠١ - واختلفوا في الأعور وفقاً عين الصحيح .

فروينا عن عمر ، وعثمان أنهما قالا : لا قود عليه ، وعليه
الدية كاملة .

وبه قال عطاء ، وسعيد بن المسيب ، وأحمد بن حنبل .

وقالت طائفة : عليه القود ، على ظاهر قوله تعالى : ﴿ العين

بالعين ﴾ الآية ^(١) .

هذا قول مسروق ، والشعبي ، وابن سيرين ، وابن معقل ،
والثوري ، والشافعي ، والنعمان .

وقال الحسن ، والنخعي : إن شاء اقتص منه وأعطاه نصف الدية .

وقال مالك : إن شاء ففأ عين الأعور فتركه أعمى ، وإن شاء

أخذ الدية كاملة ، دية عين الأعور لأنه إنما يأخذ دية العين التي
كانت ألف دينار .

قال أبو بكر : قال الله عز وجل : ﴿ والعين بالعين ﴾ ، وجعل

النبي ﷺ في العينين الدية ، ففي العين نصف الدية . والقصاص بين
الأعور وصحيح العين كهو بين سائر الناس .

م ٥٠٠٢ - واختلفوا في عين الأعور التي لا يبصر بها .

فروينا عن زيد بن ثابت أنه قال : فيها مائة دينار .

وعن عمر بن الخطاب أنه قال : فيها ثلث ديتها ، وبه

قال إسحاق .

(١) سورة المائدة : ٤٥ .

وقال مجاهد : فيها نصف ديتها .
وقال مسروق ، والزهري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ،
والنعمان : فيها حكومة .
وبه نقول ، لأنه الأقل مما قيل .
وفي هذه المسألة قولان سوى ما ذكرناه .
أحدهما : عن سعيد بن المسيب [٢٨١/٢ / ألف] أنه قال : عشر
الدية ^(١) .
والثاني : عن عمر بن عبد العزيز أن عقلها خمس مائة دينار إن
لم يكن أخذ لها عقل ^(٢) .
م ٥٠٠٣ - واختلفوا في جفون العينين .
فقلت فرقة ^(٣) : في كل جفن ربع الدية . هكذا قال الشافعي .
وبه قال الشعبي ، والحسن البصري ، وقتادة ، وأبو هاشم ،
وسفيان الثوري ، وأصحاب الرأي : أن في كل شفر ^(٤) ربع الدية .
وقد روينا عن الشعبي أنه قال : في الجفن الأعلى ثلث الدية ،
وفي الجفن الأسفل ثلثا الدية .
وقال مالك : في شفر العين ، وحجاج ^(٥) العين الاجتهاد .

(١) المحلى ٤٢١/١٠ ، وفيه : خمس ديتها . والمعنى واحد .

(٢) المرجع السابق .

(٣) وفي الدار " طائفة " .

(٤) شفر العين بالضم : حرف الجفن الذي ينبت عليه الهدب . المغرب ٢٨٤/١ .

(٥) حجاج العين : بكسر الحاء المهملة (وفتحها لغة) وجيمين بينهما ألف . وهو العظم المستدير
حول العين ، وهو مذكر ، وقال ابن الأنباري : الحجاج : العظم المشرف على غار العين .
شرح الزرقاني للموطأ ١٨٥/٤ .

م ٥٠٠٤ - وقال الشافعي ، وأبو ثور : في الأهذاب إذا نتفت فلم تنبت حكومة .

م ٥٠٠٥ - واختلفوا في قراءة قوله تعالى : ﴿ والعين بالعين ﴾ الآية ^(١) .

فكان نافع ، وعاصم ، والأعمش ، وحمزة يقرؤونها كلها نصباً .

وكان الكسائي ، وأبو عبيد يقرأونها رفعا ﴿ والعين بالعين ﴾ .

فمن قرأها بالنصب جعل معناها على معنى قوله : ﴿ وكتبنا

عليهم فيها ﴾ الآية ^(٢) أصحاب الرأي : كتبنا ذلك عليهم في

التوراة .

ومن قرأها : ﴿ العين بالعين ﴾ رفعا ، جعل ذلك ابتداء كلام

حكم في المسلمين ، وهذا أصح القراءتين ^(٣) ، وذلك أنها قراءة رسول

الله ﷺ .

م ٥٠٠٦ - ومن كان يرى القصاص من العين : مسروق ، والحسن البصري ،

وابن سيرين ، والشعبي ، والزهري ، ومالك ، والثوري ، والنعمان ،

والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب .

م ٥٠٠٧ - وأحسن ما روي في صفة الاقتصاص من البصر حديث علي بن أبي

طالب : " أنه أمر بمرآة فأحميت ، ثم وضع على العين الأخرى قطناً ،

ثم أخذ المرأة بكلبتين فأدناها من عينه حتى سال إنسان عينه " ^(٤) .

(١) سورة المائدة : ٤٥ .

(٢) سورة المائدة : ٤٥ .

(٣) " القرأتين " ساقط من الدار .

(٤) كذا عند "عب" ٣٢٨/٩ رقم ١٧٤١٤ .

قال أبو بكر : فالقصاص من العين يجب على قراءة

رسول الله ﷺ ﴿ والعين بالعين ﴾ .

ويقطع الأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ،
والجروح قصاص ، كأنهم أمروا بالقصاص مخاطبة للمسلمين ابتداء
كلام ﴿ والعين بالعين ﴾ .

م ٥٠٠٨ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن لا قود من بعض
البصر ، إذ غير ممكن الوصول إليه .

م ٥٠٠٩ - وإذا ضرب الرجل عين الرجل فأذهب بعض [٢٨١/٢ ب] بصره
وبقي بعض .

فأحسن ما قيل في ذلك ما قاله علي : أمر بعينه الصحيحة
فعصبت ، وأعطى رجلاً بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ،
ثم أمر فخط عند ذلك ، ثم أمر بعينه الأخرى فعصبت وفتحت
الصحيحة ، وأعطى رجلاً بيضة ، فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى
بصره ، ثم خط عند ذلك علماً ، ثم أمر به فحول إلى مكان آخر .
ففعل به مثل ذلك ، فوجدوه سواء ، فأعطاه بقدر ما نقص من بصره
من مال الآخر ^(١) .

وهذا على مذهب الشافعي .

١٩- باب ذكر الجنايات على الأنف

قال أبو بكر :

(١) "عب" ٣٢٨/٩ رقم ١٧٤١٥ مختصراً .

(ح ١٥٠١) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية " (١) .

م ٥٠١٠ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على القول به (٢) .

قال أبو بكر : والقصاص من الأنف إذا كانت الجناية عمدا كالقصاص من سائر الأعضاء ، على ظاهر كتاب الله عز وجل .

م ٥٠١١ - واختلفوا في كسر الأنف .

فكان مالك يرى في العمد منه القود .

وروينا عن مكحول أنه قال : في قصبة الأنف إذا انكسرت ، ثم انجبرت ثلاثة أبعرة .

وقال الثوري : فيه حكم ، وبه قال الشافعي .

وقال مالك في الأنف إذا انكسر خطأ الاجتهاد .

قال أبو بكر :

م ٥٠١٢ - وما قطع من الأنف فبحسابه ، روي ذلك عن الشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، وبه قال الشافعي .

وقال مجاهد (٣) ، وأحمد ، وإسحاق : في روثه (٤) الأنف ثلث الدية .

وبه قال قتادة .

وقال عطاء الخراساني في الأنف إذا خرم مائة دينار (٥) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٩٧ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٨ رقم ٧٤٧ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه قال : ٣٣٨/٩ رقم ١٧٤٥٩ ، ١٧٤٦٠ .

(٤) ورثة الأنف : طرفه حيث يقطر الرعاف ، تهذيب اللغة للأزهري ١٢٥/١٥ .

(٥) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٣٤٠/٩ رقم ١٧٤٦٩ .

وقال أحمد : كل شيء في الأنف من اللحم دون العظم ففيه الدية ،
وفي الوتر (١) الثلث ، وفي الخرمة في كل واحدة منها الثلث .
وبه قال إسحاق .

٢٠- باب ذكر الشفتين

قال أبو بكر :

(ح ١٥٠٢) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " في الشفتين الدية " (٢) .
م ٥٠١٣ - واختلفوا فيما يجب في الشفتين .

فقال طائفة : في الشفتين الدية ، في كل واحدة منهما نصف
الدية ، لا فضل للعليا منهما على السفلي .

روينا هذا القول عن علي [٢٨٢/٢ / ألف] وبه قال عطاء ،
والحسن البصري ، والشعبي (٣) ، والنخعي ، ومالك ، وعبد العزيز بن
أبي سلمة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ، وأصحابه .
وفيه قول ثان وهو : أن في الشفعة العليا ثلث الدية وفي الشفعة
السفلى ثلثا الدية .

روينا هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال ابن المسيب (٤) ،
والزهري (٥) .

(١) وترة الأنف : بفتح الكل : حجاب ما بين المنخرين ، المصباح المنير .

(٢) تقدم الحديث برقم ١٤٩٧ .

(٣) روى له "عب" من طريق زكريا عنه ٣٤٣/٩ رقم ١٧٤٨٣ .

(٤) روى له "عب" من طريق معمر عن الزهري ، وقاعدة : عن ابن المسيب ٣٤٢/٩

رقم ١٧٤٧٧ ، ورقم ١٧٤٧٨ .

(٥) "عب" ٣٤٢/٩ رقم ١٧٤٧٧ .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، للحديث المرفوع ،
ولأن في اليدين الدية ومنافعهما مختلفة ، وما قطع من الشفتين
فبحساب ذلك .

٢١- باب ذكر ديات الأسنان

قال أبو بكر : قال الله جل ذكره : ﴿ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ ﴾ ^(١) .

(ح ١٥٠٣) وثبت أن رسول الله ﷺ أقاد من سن وقال : " كتاب الله
القصاص " ^(٢) .

(ح ١٥٠٤) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " في السن خمس
من الإبل " ^(٣) .

قال أبو بكر : وبظاهر هذا الحديث نقول لا فضل للثنايا
منها على الأنياب ، والأضراس ، والرباعيات لدخولها كلها في
ظاهر الحديث .

وبه يقول الأكثر من أهل العلم .

م ٥٠١٤- ومن قال بظاهر الحديث ولم يفضلوا منها شيئاً على شيء : عروة بن

(١) سورة المائدة : ٤٥ .

(٢) أخرجه "خ" في الديات ، باب السن بالسن ٢٢٣/١٢ رقم ٦٨٩٤ ، وفي مواضع أخرى

كثيرة ، و"م" في القسامة ، باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ١٣٠٢/٣ رقم ٢٤

(١٦٧٥) من حديث أنس ، فذكراه بغير هذا اللفظ .

(٣) تقدم الحديث برقم ١٤٩٧ .

الزبير ، وطاووس ، والزهري ^(١) ، وقتادة ^(٢) ، ومالك ، وسفيان
الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ، وابن الحسن .
وروي ذلك عن ابن عباس ، ومعاوية .

وفيه قول ثان : روي عن عمر بن الخطاب أنه قضى فيما أقبل من
الفم بخمس فرائض خمس فرائض ، وذلك خمسون ديناراً قيمة كل
فريضة عشرة دنانير ، وفي الأضراس بعير ببعير ^(٣) .

وكان عطاء يقول في الشيتين ، والرباعيتين ، والنابين خمس
خمس ، وفيما بقي بعيران ببعيران . أعلا الفم وأسفله سواء ،
والأضراس سواء .

م ٥٠١٥ - واختلفوا في السن يجنى عليها فتسود :

فقال طائفة : إذا اسودت فقد تم عقلها .

روي هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال ^(٤) سعيد بن المسيب ،
والحسن البصري ، وشريح ، وابن سيرين ، والزهري ، وعبد الملك
ابن مروان ، والنخعي ، ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وعبد
العزيز بن أبي [٢٨٢/٢ ب] سلمة ، والثوري ، وأصحاب الرأي .
وفيه قول ثان : روي عن عمر بن الخطاب أنه قال : إذا اسودت
السن ^(٥) ففيها ثلث ديتها .

وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وقال آخرون : فيها حكومة . هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

(١) روى "عب" عن معمر عن الزهري وقتادة قالا : ٣٤٥/٩ رقم ١٧٤٩٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) روى له "عب" من طريق سعيد بن المسيب عنه ٣٤٧/٩ رقم ١٧٥٠٧ ، وعنده أطول .

(٤) " زيد بن ثابت " ساقط من الدار .

(٥) " السن " ساقط من الدار .

م ٥٠١٦ - واختلفوا في سن الصبي تطلع قبل أن يشغر .

فكان مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي يقولون : إذا قلعت

سن الصبي فنبت ، فلا شيء على القالع .

م ٥٠١٧ - وقال مالك ، والشافعي : إذا نبتت ناقصة الطول عن التي تقاربها

أخذ له من أرشها بقدر نقصها .

وقالت طائفة : فيها حكومة . روي ذلك عن الشعبي . وبه قال

النعمان .

قال أبو بكر : يستأنى بها إلى الوقت الذي يقول أهل المعرفة إنها

لا تنبت ، فإذا كان ذلك كان قدرها فيها تماماً على ظاهر الحديث ،

وإن نبتت رُدَّ الأرش .

وأكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يقولون : يستأنى بها سنة .

روي ذلك عن علي ، وزيد بن ثابت ، وشريح ، والنخعي ،

وعمر بن عبد العزيز ، وقتادة ، ومالك ، وأصحاب الرأي .

ولم يجعل الشافعي له مدة معلومة .

م ٥٠١٨ - وإذا قلع سن الكبير ، وأخذ ديتها ، ثم نبتت :

فقال مالك : لا يرد ما أخذ .

وقال أصحاب الرأي : إذا نبتت فلا شيء على القالع .

واختلف قول الشافعي في هذه المسألة :

فقال مرة : يرد ما أخذ .

وقال مرة : لا يرد . قال : ولو جنى عليها جان آخر ، وقد نبتت

صحيحة كان فيها أرشها تماماً .

قال أبو بكر : وهذا أصح القولين ، لأن كل واحد منهما

قالع سن .

(ح ١٥٠٥) وقد جعل النبي ﷺ في السن خمساً من الإبل ^(١) .

م ٥٠١٩ - واختلفوا في السن تقلع قوداً ، ثم ترد مكانها فتثبت .

فقال عطاء بن أبي رباح ، وعطاء الخراساني : لا بأس بذلك .

وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق : تقلع لأن القصاص للشين .

وقال الشافعي : ليس له أن يردها من قبل أنها نجسة ، ويجبره

السلطان على القلع .

م ٥٠٢٠ - وقال مالك في الرجل تقلع سنه ، ثم ترد مكانها ، وتعالج حتى تثبت

وتعود مكانها ، فقال مالك : لا عقل لها إذا عادت مكانها .

وفي قول الشافعي : إذا كانت الجناية عمداً [٢٨٣/٢ / ألف] ففيها

القصاص وإن كانت خطأ ففيها ديته .

وقال أصحاب الرأي : إذا كان خطأ فأثبتها فثبتت فعلى القالع

أرشها كاملاً ، وكذلك الأذن .

قال أبو بكر : هذا صحيح .

م ٥٠٢١ - روي عن زيد بن ثابت أنه قال : في السن الزائدة ثلث السن .

وفي قول مالك ، والشافعي ، والثوري ، والنعمان : فيه حكومة .

قال أبو بكر : وبه نقول . ولا يصح ما روي عن زيد بن ثابت .

م ٥٠٢٢ - وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه قال : في السن إذا كسر بعضها

أعطي صاحبها بحساب ما نقص منه .

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وغيرهما .

(١) تقدم الحديث راجع رقم ١٤٩٧ .

٢٢- باب اللسان والكلام

قال أبو بكر :

- (ح ١٥٠٦) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " في اللسان الدية " ^(١) .
- م ٥٠٢٣ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، من أهل المدينة ، وأهل الكوفة ، وأهل الحديث ، وأهل الرأي على القول به ^(٢) .
- م ٥٠٢٤ - واختلفوا في الرجل يجني على لسان الرجل فيقطع من اللسان شيئاً ^(٣) ، ويذهب من الكلام بعضه :
- فقال أكثر أهل العلم : ينظر إلى مقدار ما ذهب من الكلام من ثمانية وعشرين حرفاً ، فيكون عليه من الدية بمقدار ما ذهب من كلامه .
- وإن ذهب الكلام كله ففيه الدية .
- ومن قال إن الكلام إذا ذهب كله الدية : مجاهد ، ومالك ، والشافعي ، أحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ^(٤) .
- م ٥٠٢٥ - وقالوا كلهم : في اللسان إذا قطع وذهب الكلام الدية .
- وقال مالك : ليس في اللسان القود .
- م ٥٠٢٦ - واختلفوا في لسان الأخرس يقطع :
- فقال الشعبي ، ومالك ، وأهل المدينة ، والثوري ، وأهل العراق ، والشافعي ، وأبو ثور ، والنعمان ، وصاحباہ : فيه حكومة .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٩٧ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٩ رقم ٧٤٨ .

(٣) " شيئاً " ساقط من الدار .

(٤) روى عنه "عب" ١٦٩/٩ رقم ٧٤٨ .

وفيه قولان شاذان :

أحدهما : قول النخعي : أن فيه الدية .

والآخر قول قتادة : أن فيه ثلث الدية .

قال أبو بكر : القول الأول أصح ، لأنه الأقل مما قيل فيه .

٢٣- باب ذهاب الصوت ، واللحى يجنى عليها

قال أبو بكر :

م ٥٠٢٧ - أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن في ذهاب الصوت

[٢٨٣/٢ ب] من الجناية ^(١) الدية ^(٢) .

حفظنا ذلك عن مجاهد ^(٣) ، وعمر بن عبد العزيز ^(٤) ،

وعبد الكريم ، وداود بن أبي صالح ، والثوري وقد اختلف فيه عنه

فقال مرة : الدية ، وقال مرة : حكم .

م ٥٠٢٨ - وأما اللحى فليس فيه خبر يعتمد عليه .

وكان شريح ، والنخعي ، والنعمان ، والشافعي ، وجماعة من أهل

العلم ^(٥) يقولون : كل ما في الإنسان منه فرد ففيه ^(٦) الدية كاملة .

وما كان في الإنسان منه اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية .

(١) وفي الدار " من الجنايات " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٩ رقم ٧٥٠ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه ٣٦٠/٩ رقم ١٧٥٧٠ .

(٤) روى له "عب" من طريق عبد العزيز عنه ٣٦٠/٩ رقم ١٧٥٧١ .

(٥) " من أهل العلم " ساقط من الدار .

(٦) " ففيه " ساقط من الدار .

وقال الشعبي : في اللحى إذا كسر أربعون ديناراً ^(١) .
 وقال مكحول : إذا كسر ثم انجر سبعة أبعرة .
 وقال الشافعي : " إن قلع أحدهما ففيه نصف الدية ، وفي
 الأسنان ^(٢) التي فيها في كل سن خمس مع الدية في اللحين ^(٣) ^(٤) .
 وكان عمر بن عبد العزيز يقول في الصَّعر ^(٥) - وهو أن
 يضرب ^(٦) المضروب في حالة لا يلتفت - : نصف الدية ^(٧) .
 وقال الثوري والشافعي : فيه حكومة .

٢٤- باب اللحية والذقن

قال أبو بكر :

م ٥٠٢٩ - وإذا جنى الرجل على الرجل فأذهب لحيته بحميم صبّ عليه ،
 أو بنتف ، أو غير ذلك .
 ففي قول الشعبي ، والثوري ، وإسحاق : عليه الدية .

-
- (١) روى له "عب" من طريق معمر عداجل عنه ٣٦١/٩ رقم ١٧٥٧٤ .
 (٢) في الأصل " الإنسان " والتصحيح من الدار .
 (٣) في الأصل " اللحى " والتصحيح من الدار .
 (٤) قاله في الأم ١٢٤/٦ ، باب دية اللحين .
 (٥) الصعر : مَيْلٌ في العنق وانقلاب في الوجه إلى أحد الشدقين وربما كان الإنسان أصعر خلقه ،
 أو صَعْرَه غيره بشيء يصيبه . القاموس ٦٨/٢ .
 (٦) في الدار " يصير المضروب " .
 (٧) روى له "عب" من طريق عبد العزيز عنه قال : ٣٥٩/٩ - ٣٦٠ رقم ١٧٥٦٨ ، وكذا في
 المحلى ٤٤٥/١٠ .

وبه قال قتادة : إذا صبّ عليها ماء حاراً قال : فإن نتفها فلم تنبت
فلا شيء عليه .

وقال شريح في الشعر ينتف من اللحية يوضع في الميزان فإن لم تف
اللحية فمن الرأس .

وفيه قول رابع وهو : أن فيه حكومة . هكذا قال الشافعي ،
وأبو ثور .

قال أبو بكر : وبه نقول ، لأنه الأقل مما قيل .

م ٥٠٣٠ - وقد كان عمر بن عبد العزيز يقول : في الذقن ثلث الدية ^(١) .
وقال الثوري ^(٢) : فيه حكومة ، ويشبه ذلك مذهب الشافعي ،
وبه نقول .

٢٥- باب الترقوة ^(٣)

قال أبو بكر :

م ٥٠٣١ - كان عمر بن الخطاب يقول : في الترقوة جمل .

قال أبو بكر : وبه قال سعيد بن المسيب ، وأحمد ، وإسحاق .
وقال الشافعي مرة كقول عمر .

(١) روى له "عب" من طريق عبد العزيز عنه ٣٦١/٩ رقم ١٧٥٧٧ ، وكذا في
المحلى ٤٣٣/١٠ .

(٢) روى عنه "عب" قال : ٣٦١/٩ رقم ١٧٥٧٧ .

(٣) الترقوة : بفتح التاء وضم القاف : هي العظم الذي بين ثغرة العنق والعاتق من الجانبين ،
والجمع : التراقي . المصباح .

والمشهور من قوله عند أصحابه أن فيه حكومة ، وعليه أصحابه
وقال سعيد بن جبير وقتادة : فيها بعيران .

وروينا عن زيد بن ثابت أنه قال : فيها أربعة أبعة .
وقال الشعبي ^(١) ، ومجاهد ^(٢) : فيها ^(٣) إذا كسرت أربعون
ديناراً .

وقال قتادة : " إن جبرت عشرون [٢٨٤/٢ ألف] ديناراً ،
وإن كان فيها عثم ^(٤) فأربعون ديناراً ^(٥) .

وقال عمرو بن شعيب : إن قطعت الترقوة فلم يعيش فله الدية ،
وإن عاش ففيها خمسون من الإبل ، وفيهما جميعاً الدية ^(٦) .
وقال مسروق : في الترقوة حكم ^(٧) .
وبه نقول ، لأنه الأقل مما قيل .

٢٦- أبواب دية اليد

قال أبو بكر :

(ح ١٥٠٧) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " في اليد خمسون

(١) روى "عب" من طريق عبد الكريم عن عامر ومجاهد قالا : ٣٦٢/٩ رقم ١٧٥٨١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) " فيها " ساقط من الدار .

(٤) عثمت يده تعثم . وعثلت تعثل ، وعثمتها أنا : إذا جبرتها على غير استواء . والعثم : إساءة

الجبر حتى يبقى فيه أود . تهذيب اللغة ١١٨/٢ - ٣٣٥ .

(٥) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٣٦٢/٩ رقم ١٧٥٧٩ .

(٦) روى "عب" من طريق عبد الكريم عنه قال : ٣٦٢/٩ رقم ١٧٥٨٠ .

(٧) روى "عب" من طريق الشعبي عنه قال : ٣٦٢/٩ رقم ١٧٥٨٣ .

من الإبل " (١) .

م ٥٠٣٢ - وأجمع أهل العلم على أن في اليد نصف الدية (٢) .

(ح ١٥٠٨) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " في الأصابع عَشْرُ عَشْرٌ " (٣) .

م ٥٠٣٣ - واختلفوا في الأصابع .

فقال الأكثر ممن حفظنا عنه من أهل العلم : الأصابع سواء ، لا فضل لبعضها على بعض (٤) .

وممن حفظنا ذلك عنه فيما روينا عنهم : عمر ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس رضي الله عنهم .

وبه قال مكحول ، ومسروق ، والشعبي ، وعروة بن الزبير ، وعبد الله بن معقل ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي .

وقد روينا فيه الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قولاً ثانياً روينا عنه (٥) : أنه قضى في الإبهام بثلاث عشرة ، وفي التي تليها اثني عشرة ، وفي الوسطى بعشر ، والتي تليها بتسع ، وفي الخنصر بست .

وقد روينا عنه أنه قال لما أخبر بكتاب كتبه النبي ﷺ لآل حزم :

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٩٧ .

(٢) كتاب الإجماع / ١٦٩ رقم ٧٥١ .

(٣) أخرجه "د" في الديات ، باب ديات الأعضاء ٤/ ٦٨٨ - ٦٨٩ رقم ٤٥٥٦ ، ٤٥٥٧ . و"ن"

في القسامة ، باب عقل الأصابع ٨/ ٥٦ رقم ٤٨٤٣ - ٤٨٤٥ ، والحديث مروى عن ابن عباس ، وعبد الله بن عمر وأيضاً عند أصحاب السنن .

(٤) كتاب الإجماع / ١٦٩ رقم ٧٥٢ .

(٥) " روينا عنه " ساقط من الدار .

(ح ١٥٠٩) " وفي كل إصبع مما هنالك عشرٌ من الإبل " ^(١) .

فأخذ به عمر رضي الله عنه ، وترك قوله الأول ^(٢) .

(ح ١٥١٠) وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " هذه وهذه سواءٌ ، ومال

بِخَنْصَرِهِ وَإِبْهَامِهِ " ^(٣) .

قال أبو بكر : وبه نقول .

٢٧- باب الأنامل واليد الشلاء

قال أبو بكر :

م ٥٠٣٤- أجمع [كل من نحفظ عنه من] ^(٤) أهل العلم على أن الأنامل سواء ،

وإن في كل أنملة ثلث دية الأصبع ، إلا الإبهام ^(٥) .

روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

وبه قال النخعي ^(٦) ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،

وأصحاب الرأي .

م ٥٠٣٥- وقال كثير من أهل العلم : للإبهام أنملتان ، في كل أنملة منها

نصف دية الأصبع ^(٧) .

(١) تقدم الحديث برقم ١٤٩٧ .

(٢) روى له "عب" من طريق ابن المسيب عنه قال : ٣٨٥/٩ رقم ١٧٧٠٦ .

(٣) أخرجه "خ" في الديات ، باب دية الأصابع ٢٢٥/١٢ رقم ٦٨٩٥ ، من حديث ابن عباس .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من الدار .

(٥) كتاب الإجماع / ١٦٩ رقم ٧٥٣ .

(٦) روى له "عب" من طريق منصور عنه قال : ٣٨٥/٩ رقم ١٧٧٠٤ .

(٧) كتاب الإجماع / ١٦٩ رقم ٧٥٤ .

هذا قول النخعي ، والثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ^(١)
[٢/٢٨٤/ب] .

واختلف عن مالك في الإبهام ، فأخذ قوله كقول سائر
أهل العلم ^(٢) .

والقول الثاني : أن فيها ثلاث أنامل مثل غيرها ^(٣) .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

م ٥٠٣٦ - واختلفوا في اليد الشلاء تقطع .

فروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : فيها ثلث ديتها .
وبه قال مجاهد ^(٤) .

وهو قياس قول أحمد ، وإسحاق .

وقياس قول الزهري : أن فيها نصف الدية ^(٥) .

وقال الشافعي ، والنعمان : فيها حكومة .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥٠٣٧ - وإن ضربت اليد الصحيحة فشُلَّتْ : ففيها ديتها تامة ، في قول
مالك ، والشافعي .

قال أبو بكر : وبه نقول . ولا أحفظ عن أحدٍ خلاف
ما قالوا .

(١) المبسوط ٧٥/٢٦ .

(٢) كذا في المدونة الكبرى ٤٣٨/٤ .

(٣) قال الباجي في المنتقى : قال ابن المواز عن مالك : الإبهامان فيهما انملتان وروى ابن كنانة عن
مالك . في الإبهام ثلاثة أنامل في كل أنملة ثلث دية الأصابع ، قال ابن سحنون : وإليه رجع
مالك وأخذ أصحابه بقوله الأول . المنتقى ٩٢/٧ .

(٤) " وبه قال مجاهد " ساقط من الدار .

(٥) وفي الدار " نصف ديتها " .

٢٨- باب كسر اليد والرجل

قال أبو بكر :

م ٥٠٣٨ - واختلفوا في كسر اليد والرجل .

فروينا عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : إن كانت جبرت صحيحة ففيها حقتان . وفيه عن عمر بن الخطاب اختلاف .

وقال شريح : يعطى أجر الطبيب ، وقدر ما شغل عن صنعته ^(١) .

وقال إسحاق : إذا جبر على غير عثم ولا شلل ففيها حكومة .

٢٩- باب الظفر يجنى عليه فيسود أو يَغَوَّرُ ^(٢)

م ٥٠٣٩ - قال ابن عباس في الظفر يسود أو يعور : فيه خمس دية الإصبع ^(٣) .

وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وقال مجاهد : إذا أعورت فناقة .

وقال مالك ، والشافعي : فيه حكومة .

قال أبو بكر : وبه نقول .

(١) المحلى ٤٥٧/١٠ .

(٢) يقال : عارت تعار ، وعورت تغور ، واعورت تعور : إذا نقصت أو غارت . تهذيب اللغة ١٦٩/٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق جابر بن زيد عنه قال : ٣٩٣/٩ رقم ١٧٧٤٤ .

٣٠- مسائل من هذا الباب

قال أبو بكر :

م ٥٠٤٠- واختلفوا في الإصبع الزائدة تقطع :

فروينا عن زيد بن ثابت أنه قال : فيها ثلث الإصبع ^(١) .

وقال الثوري ^(٢) ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : فيها حكومة .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥٠٤١- وإذا قطعت من أشل يده الصحيحة :

فقال قتادة : يغرم له دية يدين ^(٣) .

وفي قول مالك ، والشافعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي : ليس

عليه إلا دية يده الصحيحة التي قطعت .

م ٥٠٤٢- وقال مالك ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ،

وأصحاب الرأي : إذا قطعت الأصابع دون اليد فعلى القاطع دية

اليد كاملة .

م ٥٠٤٣- ولا تقطع اليسرى باليمن ، ولا اليمنى باليسرى ، في قول الشافعي ،

وأصحاب الرأي ، وكل من أحفظ عنه من أهل العلم .

م ٥٠٤٤- وقال عطاء : في اليد تقطع من شطر الذراع خمسون . وبه قال

قتادة ، والنخعي ، ومالك ، والثوري [٢٨٥/٢ ألف] .

(١) روى له "عب" من طريق مكحول عنه قال : ٣٨٨/٩ رقم ١٧٧١٩ .

(٢) روى عنه "عب" قال : ٣٨٨/٩ رقم ١٧٧٢١ .

(٣) المبسوط ٧٥/٢٦ .

وقال الشافعي : في اليد نصف الدية ، وفي الزائدة ^(١) على الكف
حكومة وبه قال الكوفي ^(٢) .

٣١- باب ثدي المرأة والرجل

قال أبو بكر :

م ٥٠٤٥ - كل من نحفظ عنه من أهل العلم يقول : أن في ثدي المرأة نصف
الدية ، وفي الثديين الدية ^(٣) .

ومن حفظنا عنه : الشعبي ^(٤) ، والحسن البصري ، والزهري ،
ومكحول ، وقتادة ، والثوري ، والشافعي وأصحاب الرأي ^(٥) .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٥٠٤٦ - وروينا عن النخعي ، والشعبي ، أنهما قالا : في حلمة المرأة
نصف ديتها .

وقال قتادة : كذلك إذا ذهب الرضاع . وبه قال الثوري .

وقال الشافعي : إذا أصيبت حلمتا ثدي المرأة ففيهما الدية .

وقال مالك : إن ذهب اللبن فكما قال قتادة ، وإن لم يذهب

لبنها فبقدر شينه .

م ٥٠٤٧ - واختلفوا في ثدي الرجل .

فروينا عن زيد بن ثابت أنه قال : فيه ثمن الدية .

(١) وفي الدار " الزيادة " .

(٢) المبسوط ١٨/٢٦ .

(٣) كتاب الإجماع ١٦٩/ رقم ٧٥٦ .

(٤) روى له "عب" من طريق سليمان الشيباني عنه قال : ٣٦٣/٩ رقم ١٧٥٩٠ .

(٥) المبسوط ٧٠/٢٦ .

وقال الزهري : في حلمة ثدي الرجل خمس من الإبل ^(١) .
وقال أحمد ، وإسحاق : في ثدي الرجل الدية .
وقال النخعي ، ومالك ، والشافعي ، والنعمان ، وصاحباؤه : في
ثدي الرجل حكومة .
قال أبو بكر : وبه نقول .

٣٢- باب الصلب ^(٢)

قال أبو بكر :
م ٥٠٤٨ - واختلفوا فيما يجب في كسر الصلب :
فروينا عن علي أنه قال : فيه الدية إذا منع الجماع .
وعن زيد بن ثابت أن فيه الدية .
وأكثر أهل العلم يرون في الصلب الدية ، منهم : عطاء بن
أبي رباح ، والزهري ^(٣) ، ومالك ^(٤) ، ويزيد بن قسيط ، والحسن
البصري ، وسفيان الثوري .
وبه قال الشافعي إذا منعه أن يمشي بحال .
ورويناه عن ابن الزبير أنه قضى في رجل كسر صلب رجل
فاحدودب ولم يقعد فمشى ، وهو يمشي ^(٥) محدودباً ، فقضى له

(١) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٣٦٣/٩ رقم ١٧٥٨٥ .

(٢) وفي الدار " الصلب يكسر " .

(٣) روى له "عب" من طريق معمر عنه قال : ٣٦٤/٩ رقم ١٧٥٩٥ .

(٤) " ومالك " ساقط من الدار .

(٥) وفي الدار " يشر " .

بثلي الدية ^(١) .

وقال أحمد ، وإسحاق في كسر الصلب : إذا ذهب مأؤه
الدية .

٣٣- باب الضلع

قال أبو بكر :

م ٥٠٤٩- وروينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في
الضلع بجمل ^(٢) وبه قال سعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وعبد الملك بن
مروان ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال به الشافعي مرة ، ثم قال : ذلك عن معنى الحكومة .
وروينا عن مسروق أنه قال : فيه حكومة ^(٣) .

٣٤- باب الجائفة

قال أبو بكر :

(ح ١٥١١) جاء الحديث عن النبي ﷺ " [٢٨٥/٢ ب] أنه قضى في الجائفة
بثلث الدية " ^(٤) .

(١) روى له "عب" من طريق محمد بن عبد الرحمن عنه ٢٦٥/٩ رقم ١٧٥٩٩ .

(٢) روى له "عب" من طريق أسلم مولى عمر عنه قال : ٣٦٧/٩ رقم ١٧٦٠٧ .

(٣) وفي الدار "حكم" .

(٤) أخرجه "ن" في القسامة ، باب المواضع ٨/ ٥٧ - ٥٨ رقم ٤٨٥٣ ، من حديث
عمرو بن حزم في حديث طويل وفيه هذا اللفظ .

م ٥٠٥٠- وأجمع أكثر أهل العلم على القول به ^(١) ، من أهل المدينة ،
وأهل الكوفة ، وأهل الحديث ، وأصحاب الرأي ، وكل من
لقيناه وحفظنا عنه من أهل العلم ، إلا ما انفرد به مكحول ، وشذ
به عن الناس .

فإننا روينا عنه أنه قال : إذا كانت عمداً ففيها ثلثا الدية ،
وإذا كانت خطأ ففيها الثلث ^(٢) .

م ٥٠٥١- وقال كل من نحفظ عنه من أهل العلم : في الجائفة النافذة ثلثا الدية .
حفظنا ذلك عن عطاء ، ومجاهد ^(٣) ، وقتادة ، ومالك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

م ٥٠٥٢- وكان عطاء ^(٤) ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي
يقولون : لا قصاص في الجائفة .
قال أبو بكر : وبه نقول .

٣٥- باب الذكر

قال أبو بكر :

(ح ١٥١٢) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " في الذكر الدية " ^(٥) .

(١) كتاب الإجماع / ١٧٠ رقم ٧٥٨ .

(٢) روى له "عب" من طريق محمد بن راشد عنه قال : ٣٦٨/٩ رقم ١٧٦١٣ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه ٣٦٨/٩ رقم ١٧٦١٥ ، ١٧٦١٦ .

(٤) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : لا يقاد من المنقولة والجائفة ٤٦٠/٩ رقم ١٨٠١٥ .

(٥) أخرجه "ن" في القسامة ، باب المواضع ٥٧ / ٨ - ٥٨ رقم ٤٨٥٣ ، من حديث عمرو بن
حزم في حديث طويل وفيه هذا اللفظ .

م ٥٠٥٣ - وأجمع أهل العلم على القول به ^(١) .

غير قتادة فإنه قال : في ذكر الذي لا يأتي النساء ثلث ما في ذكر
الذي يأتي النساء ^(٢) .

ولا معنى لقوله هذا .

م ٥٠٥٤ - وكان عطاء ، ومجاهد ^(٣) ، والنخعي ، والثوري ، وعبد العزيز بن أبي
سلمة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق يقولون : في الحشفة وحدها
إذا قطعت الدية .

قال أبو بكر :

م ٥٠٥٥ - ولا فرق بين ذكر الصغير ، والشيخ الكبير ، وذكر الذي لا يأتي
النساء ، والصبي والطفل ، والذي يقع جماعه موقع جماع الكبير . لأنه
عضو بيان ^(٤) كسائر الأعضاء التي تجب فيها الديات .

م ٥٠٥٦ - واختلفوا في ذكر الخصي .

فكان الشافعي ، وسعيد بن عبد العزيز يقولان : في ذكر الخصي
ما في ذكر الفحل ، على ظاهر الحديث .

(١) كتاب الإجماع / ١٧٠ رقم ٧٥٩ .

(٢) روى له "عب" عن معمر عنه قال : وفيه : كان يقيسه بالعين القائمة ، والسن السوداء ،

قال : وكذلك في لسان الآخر من ثلث ما في لسان الصحيح ٣٧٣/٩ رقم ١٧٦٤٢ .

(٣) روى له "عب" من طريق ابن أبي نجيح عنه قال : ٣٧٢/٩ رقم ١٧٦٤٢ .

(٤) بيان : على وزن فعلان نقول ببياناً واحداً أي شيئاً واحداً ، والنون أصلية ولا يصرف منه

فعل . وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : لئن عشت إلى قابل لألحقن آخر
الناس بأولهم حتى يكونوا بياناً واحداً .

راجع : تهذيب اللغة للأزهري ٥٩٢/١٥ ، القاموس ٣٨/١ ، تاج العروس ١٥٢/١ - ١٥٣ ،

الفائق ٥٦/١ ، النهاية ٥٧/١ .

وراجع أيضاً الفتح ٤٩٠/٧ ، كتاب المغازي ، فقد وردت الكلمة ذاتها في حديث آخر عن
عمر رضي الله عنه .

وقال مالك ، والثوري ^(١) ، وأحمد ، وأصحاب الرأي : في ذكر الخصى حكومة .

وقال قتادة ^(٢) ، وإسحاق بن راهويه : فيه ثلث الدية .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول .

٣٦- باب الأثنيين

قال أبو بكر :

(ح ١٥١٣) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " في الأثنيين الدية " ^(٣) .
م ٥٠٥٧- وبه قال عوام أهل العلم ^(٤) .

ففي البيضتين الدية ، وفي كل واحد نصف الدية .

وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنه فضل اليسرى على اليمنى ،

فقال : في اليسرى ثلثا الدية ^(٥) ، لأن الولد يكون منها ، وفي

اليمنى الثلث .

وممن روينا [٢٥٩/٢ ألف] عنه أنه قال بظاهر الحديث : علي ^(٦) ،

وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعطاء ، ومجاهد ، والنخعي .

وبه قال مالك ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

(١) روى عنه "عب" قال : في ذكر الخصى حكم عدل ٣٥٩/٩ رقم ١٧٥٦٤ .

(٢) روى له "عب" عن قتادة عنه قال : ٣٥٩/٩ رقم ١٧٥٦٣ .

(٣) أخرجه "ن" في القسامة ٥٧/٨ - ٥٨ رقم ٤٨٥٣ ، من حديث عمرو بن حزم ، في حديث

طويل وفيه هذا اللفظ .

(٤) كتاب الإجماع ١٧١/٩ رقم ٧٦٠ .

(٥) روى له "عب" من طريق قتادة عنه قال : ٣٧٤/٩ رقم ١٧٦٥٣ ، وكذا عند "بق" ٩٧/٨ .

(٦) روى له "عب" من طريق عاصم بن ضمرة عنه ٣٧٣/٩ رقم ١٧٦٤٦ .

٣٧- باب ركب^(١) المرأة وشفرها

قال أبو بكر :

م ٥٠٥٨ - روي عن محمد^(٢) بن الحارث بن سفيان أنه قضى في شفري^(٣) المرأة إذا بلغ العظم بديتها^(٤) .

وبه قال الشافعي ، والثوري ، وقال : إذا لم يقدر على جماعها فعليه الدية كاملة^(٥) .

٣٨- باب الإفضاء ، واقتضاض الرجل والمرأة بالإصبع

قال أبو بكر :

م ٥٠٥٩ - قال عمر بن عبد العزيز : إذا أفضى الرجل المرأة فعليه الدية ، من أجل أنه يمنع اللذة^(٦) ، وبه قال الشافعي .

وقال أبو ثور : إذا أفضاها حتى صارت لا تتمدك البول ، فعليه الحد ، والعقر ، والدية .

وقال ابن جريج : إذا لم يستمدك خلاؤه فعليه الدية . وبه قال الثوري .

(١) الركب : بفتحين : العانة ، أو منبتها ، أو الفرج ، أو ظاهره . القاموس ٧٦/١ .

(٢) وفي الدار " عمرو بن الحارث " .

(٣) وفي الدار " شفر المرأة " .

(٤) روى له "عب" عن ابن جريج عنه قال : ٣٧٦/٩ - ٣٧٧ رقم ١٧٦٦٤ ، وكذا في الغلى ٤٥٨/١٠ .

(٥) " كاملة " ساقط من الدار .

(٦) روى له "عب" من طريق عبد العزيز عنه قال : ٣٧٧/٩ رقم ١٧٦٦٦ .

وقال قتادة : فيه ثلث الدية ^(١) .

وقال النعمان : [إن كان] ^(٢) الخلاء يستمسك ففيه ثلث الدية ،
وإن كان لا يستمسك فالدية .

وقال حماد بن أبي سليمان : يحكم فيه ذوا عدل .

م ٥٠٦٠ - وإذا افتضت المرأة ياصبعها .

فروي عن علي بن أبي طالب - ولا يصح ذلك عنه - أنه
قال : عليها صداقها .

وبه قال الزهري ، وذكر أن عبد الملك بن مروان قضى به .

وقال شريح : لها عقرها . وبه قال الثوري ، وابن أبي ليلى .

وقال الشافعي : إن كانت أمة فعليها ما نقصها من ذهاب العذرة ،
وإن كانت حرة فعليها حكومة .

وكذلك لو افتضى الرجل المرأة ياصبعه .

٣٩- باب الألتين

قال أبو بكر :

م ٥٠٦١ - كل من لحفظ عنه من أهل العلم يقول : في الألتين الدية ، وفي كل
واحدة منهما نصف الدية .

ومن لحفظ عنه هذا عمرو بن شعيب ، والنخعي ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

(١) "عب" ٣٧٨/٩ رقم ١٧٦٦٩ ، باب الافضاء .

(٢) ما بين المعكوفين من الدار .

٤٠- باب الرجل

قال أبو بكر :

(ح ١٥١٤) جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : " في اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون " ^(١) .

م ٥٠٦٢ - وقد روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب .

وبه قال قتادة ، ومالك ، وأهل المدينة ، والثوري ، وأهل العراق ، والشافعي ، وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق [٢٨٦/٢ ب] وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : وكذلك نقول .

م ٥٠٦٣ - اختلف في الرجل تقطع من الساق أو الفخذ .

فقال قتادة : فيها ديتها لا يزداد عليه ، وبه قال مالك ، والثوري .
وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : عليه في الرجل الدية ، وعليه في الزيادة حكومة .

٤١- باب القصاص من العظم

قال أبو بكر :

م ٥٠٦٤ - واختلفوا في القصاص من العظم .

(١) أخرجه "ن" في القسامة ، باب المواضع ٥٧/٨ - ٥٨ رقم ٤٨٥٣ ، من حديث عمرو بن حزم في حديث طويل وفيه هذا اللفظ .

فروينا عن ابن عباس أنه قال : ليس في العظام قصاص ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، والزهري ، والنخعي^(١) ، والحكم ، وابن شبرمة^(٢) ، والثوري ، والشافعي ، والنعمان ، وابن الحسن .

وفيه قول ثان وهو : أن لا قصاص في العظم ما خلا الرأس ، كذلك قال الحسن البصري^(٣) ، والشعبي^(٤) ، والنخعي .
وفيه قول ثالث وهو : أن في العظم القصاص كسر رجل فخذ رجل فقضى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، فكسرت فخذ^(٥) .

وفعل ذلك عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد بمكة .
وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه فعل ذلك .
وبه قال مالك ، وذكر أنه الأمر المجتمع عليه عندهم .
والمعمول به في بلادنا في الرجل يضرب الرجل ، فيتقيه بيده ، فيكسرها : يقاد منه^(٦) .

قال أبو بكر : أما القصاص في السن فهو يجب بالكتاب والسنة .

وأما كل عظم لا يوصل إلى القصاص منه إلا بضرب ، وقد يخطئ الضارب ويصيب ، ويزيد وينقص : فلا قصاص فيه .

(١) روى له "عب" من طريق الحكم عنه ٤٦١/٩ رقم ١٨٠٢٥ .

(٢) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٤٦١/٩ رقم ١٨٠٢٧ .

(٣) روى له "عب" من طريق أشعث عن الحسن ، والشعبي قالا : ٤٦١/٩ رقم ١٨٠٢٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) روى عنه "مط" ٨٧٥/٢ ، في كتاب العقول ، باب القصاص في الجراح .

(٦) "مط" ٨٧٥/٢ ، باب القصاص في الجراح .

(ح ١٥١٥) ولا يثبت حديث ^(١) نمران بن جارية عن أبيه ^(٢) .

٤٢- باب القصاص من اللطمة ، وما أشبه ذلك

قال أبو بكر : محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري .

م ٥٠٦٥ - واختلفوا في القصاص من اللطمة .

فقال طائفة : لا قصاص فيها ، روينا هذا القول عن الحسن ، وقتادة .

وبه قال مالك ، والشافعي ، والنعمان .

وقالت طائفة : فيها القصاص . فمن روينا عنه أنه قال : في اللطمة

القصاص ، أبو بكر ، وعثمان ، وعلي ، وخالد بن الوليد - رضي الله عنهم - وشريح ، والمغيرة بن عبد الله وبه قال ابن شبرمة ، والحكم ، والشعبي ، وحامد .

وما أصيب به من سوط ، أو عصا ، أو حجر ، فكان دون النفس فهو عمد [٢٨٧/٢ ألف] وفيه القود .

قال أبو بكر : وهذا قول جماعة من أهل الحديث .

(١) وفي الدار " خبر نمران بن حارث " وهو خطأ .

(٢) حديث نمران بن جارية عن أبيه " أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل ، فاستعدى عليه النبي ﷺ ، فأمر له بالدية ، فقال : يا رسول الله إني أريد القصاص . فقال : " خذ الدية . بارك الله لك فيه " . ولم يقض له بالقصاص " . أخرجه "جه" ٨٨٠/٢ رقم ٢٦٣٦ ، و"بق" وقال عنها : لا تثبت أسانيدنا ٦٥/٨ ، وانظر الجواهر النقي للعلم في الكلام على السند .

٤٣- باب معنى قولهم : عليه حكومة

قال أبو بكر :

م ٥٠٦٦- كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن معنى قولهم حكومة : أن يقال إذا أصيب الإنسان بجرح لا عقل له معلوم : كم قيمة هذا الجرح ، لو كان عبداً قبل أن يجرح هذا الجرح ، أو يضرب هذا الضرب ؟ .

فإن قيل : مائة دينار ، قيل : كم قيمته وقد أصابه هذا الجرح ، وانتهى برؤه ؟ فإن قيل : خمسة وتسعون ديناراً . فالذي يجب للمجني عليه على الجاني نصف عشر الدية .

وإن قالوا تسعة ففيه عشر الدية ، وما زاد أو نقص فعلى هذا المثال ^(١) .

وممن حفظنا ذلك عنه : الشافعي ، وعبيد الله بن الحسن ، وأبو ثور .

م ٥٠٦٧- ويقبل فيه رجلين ثقتين من أهل المعرفة .
وقيل : بل يقبل قول عدل واحد ، والله أعلم .

(١) كتاب الإجماع / ١٧١ رقم ٧٦٣ .

أبواب الجنايات التي توجب العقل ولا توجب القود^(١)

٤٤- باب اصطدام الفارسين

قال أبو بكر :

م ٥٠٦٨ - اختلف أهل العلم في فارسين اصطدما فماتا .

فقلت طائفة : يكون على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل أن كل واحد منهما مات من فعله وفعل صاحبه ، هذا قول الشافعي .

والجواب في الرجلين^(٢) يصطدمان كالجواب في الفارسين .

وقالت طائفة : إذا ماتا فدية كل واحد منهما على عاقلة صاحبه . هذا قول أحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول .

م ٥٠٦٩ - وكان الشافعي يقول : فإن مات الفرسان فعلى^(٣) كل واحد منهما نصف قيمة دابة صاحبه .

وقال أحمد ، وإسحاق : وأما الفرسان فعليهما في أموالهما .

م ٥٠٧٠ - واختلفوا في الحر والمملوك يصطدمان ويموتان^(٤) .

فقال الحكم ، وحماد : يعقل الحر العبد ، وموالي العبد لا يعقلون الحر .

(١) " أبواب الجنايات التي توجب العقل ولا توجب القود " ساقط من الدار .

(٢) وفي الدار " الرجلين " .

(٣) في الأصلين " ففي " .

(٤) " ويموتان " ساقط من الدار .

وفيه قول ثان وهو : " أن على عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغلة ما بلغت ، ونصف دية الحر في عنق العبد .
 فإن كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية الحر ، دفع إلى سيد العبد ، وإن كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيده .
 وإن كان فيه نقص أقص بقدره ، ولا شيء على سيد العبد .
 وإن كانا عبيدين كان نصف قيمة كل واحد منهما في [٢/٢٨٧/ب] عنق صاحبه ، وبطلت الجناية ، ومن قبل أن الجانبين جميعاً قد ماتا ، ولا يضمن عنهما عاقلة ، ولا مال لهما " ، هذا قول الشافعي ^(١) .

٤٥- باب السفينتين تصطدمان ^(٢)

قال أبو بكر :

- م ٥٠٧١- واختلفوا في السفينتين تصطدمان وتفرقان أو أحدهما .
 فقالت طائفة : لا ضمان في ذلك . هذا قول الشعبي .
 وكان الشافعي يقول : " لا يجوز فيه إلا واحد من قولين :
 ١- إما أن يضمن القائم في حالة تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينته لغيره .
 ٢- أو لا يضمن بحال . إلا أن يكون يقدر على تصريفها بنفسه ومن يطيعه فلا يصرفها ، فأما إذا غلبته فلا يضمن .
 ومن قال هذا القول قال : القول قول الذي يصرفها في أنها غلبته .

(١) قاله في الأم ٨٥/٦ ، باب التقاء الفارسين .

(٢) وفي الدار " باب اصطدام السفينتين " .

وإذا ضمن ضمن غير النفوس في ماله ، وضمنت النفوس عاقلته ،
إلا أن يكون عبداً فيكون ذلك في عنقه " (١) .

قال أبو بكر : لا يضمن كما قال الشعبي إذا كان غير متعمد .
وإن خرقها هو أو رجل من الركبان حتى هلك ركبانها وما
فيها : ضمنت عاقلته ديات من هلك فيها ، وضمن هو في ماله قيمة ما
تلف منها .

٤٦- باب جناية الصبي والمجنون عمداً أو خطأ

قال أبو بكر :

م ٥٠٧٢- اختلف أهل العلم في جناية الصبي ، والمجنون عمداً أو خطأ .
فمن رويناه عنه أنه قال : عمد الصبي خطأ : الشعبي ، وعمر بن
عبد العزيز ، والزهرري (٢) ، والنخعي ، وقتادة (٣) ، والحسن
البصري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

م ٥٠٧٣- وقال عمر بن عبد العزيز ، والشعبي : جناية المجنون على العاقلة .
وقال مالك في جناية المجنون والصبي : ما كان الثلث فصاعداً فهو
على العاقلة .

وقالت طائفة : عمد الصبي في ماله ، وكذلك المجنون .
روينا عن عبد الله بن الزبير أنه قال : جناية المجنون في ماله .
وقال الشافعي : لا تحمل العاقلة عمد الصبي ، وهو في ماله .

(١) قاله في الأم ٨٦/٦ ، باب اصطدام السفينتين .

(٢) روى "عب" من طريق معمر عنه وعن قتادة : ٧٠/١٠ رقم ١٨٣٩١ .

(٣) المصدر السابق .

قال أبو بكر : جناية المجنون على عاقلته ، وعمد الصبي في ماله ، وخطؤه على عاقلة .

٤٧- باب خطأ الطبيب

قال أبو بكر :

م ٥٠٧٤ - أجمع عوام أهل العلم على أن الطبيب إذا لم يتعد^(١) لم يضمن^(٢) .
هذا قول شريح ، وعطاء ، والشعبي^(٣) ، والنخعي [٢٨٨/٢ / ألف] ،
وعمر بن دينار ، والزهري^(٤) ، وربيع ، ومالك ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ، وأصحابه .

قال أبو بكر : العلاج ، والتداوي بالأدوية مباح ، بل قد :

(ح ١٥١٦) ثبت أن النبي ﷺ قد أمر بالتداوي ، وقال : " خير ما تداويتم به الحجامة ، والقسط البحري " ^(٥) .

(ح ١٥١٧) وأمر بشرب ألبان الإبل وأبوالها لعله كانت يقوم ^(٦) .

(١) وفي الدار " لم يتعمد " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧١ رقم ٧٦٤ .

(٣) روى له "عب" من طريق يونس وجابر عنه ٤٧١/٩ رقم ١٨٠٥٠ .

(٤) روى له "عب" عن معمر عنه ٤٧١/٩ رقم ١٨٠٤٩ .

(٥) أخرجه "خ" في الطب ، باب الحجامة من الداء ١٥٠/١٠ رقم ٥٦٩٦ ، بلفظ " إن أمثل ما الخ ، و"م" في المساقاة ، باب حل أجره الحجامة ١٢٠٤/٣ رقم ٦٣ (١٥٧٧) ، بلفظ " إن أفضل ما الخ ، و"حم" ١٠٧/٣ ، بلفظ المؤلف ، كلهم من حديث أنس ، وقال الحافظ في الفتح : أخرجه النسائي مفرداً عن أنس بلفظ : خير ما تداويتم به الحجامة ١٥١/١٠ .

(٦) هو حديث العرنين الذين قدموا المدينة ، فأصابتهم الحمى ، فأمرهم النبي ﷺ بذلك ، أخرجه الشيخان .

فكل ما ذكرته ، وما لم أذكره يدل على إباحة التداوي والعلاج .
فإذا استعين الطبيب وفعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح ، فمات
المداوى ، والمعالج : فلا شيء على الطبيب .
م ٥٠٧٥ - وإذا ختن الختان ^(١) فأخطأ ، فقطع الذكر أو الحشفة ،
أو بعضها : فعليه عقل ما أخطأ به ، تعقله العاقلة .
هذا قول كل من حفظت عنه من أهل العلم ^(٢) ، مالك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

٤٨- باب الرجل يسقط على آخر فيموت أحدهما

قال أبو بكر :

م ٥٠٧٦ - واختلفوا في الرجل يسقط على الرجل فيجرحه ، أو يموت .
فروينا عن ابن الزبير أنه قال : يضمن الأعلى الأسفل ، ولا يضمن
الأسفل الأعلى ، وهذا قول شريح ^(٣) ، والنخعي ، وأحمد ،
وإسحاق .

وقال [مالك] ^(٤) في رجلين جرّ أحدهما صاحبه حتى سقطا
وماتا ^(٥) ، على عاقلة الذي جذبه الدية .

وقال الشافعي في رجلين صدم أحدهما الآخر فماتا ، قال : دية
المصدوم على عاقلة الصادم ، ودية الصادم هدر .

(١) وفي الدار " الختان " .

(٢) كتاب الإجماع ١٧١/ رقم ٧٦٥ .

(٣) روى له "عب" من طريق أبي حصين عنه قال : ٥٣/١٠ رقم ١٨٣٢٤ .

(٤) ما بين المعكوفين من الدار .

(٥) وفي الدار " حتى سقط أو مات " .

وقال الحكم : إن سقط رجل على رجل من فوق بيت فمات أحدهما ، قال : يضمن الحي منها .

وقال ابن شبرمة ، أيهما مات فديته على الآخر ^(١) .

٤٩- باب حافر البئر ، وواضع الحجر في غير حقه

قال أبو بكر :

م ٥٠٧٧- واختلفوا فيمن حفر بئراً في غير حقه ، أو شرع جناحاً ، أو أخرج جذعاً في غير حقه ، فأصاب إنساناً فتلّف .

روينا عن شريح : أنه ضمن رجلاً حفر بئراً ، فوقع فيها بغل فمات ^(٢) .

وروينا هذا المذهب عن علي ^(٣) ، وبه قال النخعي ، والشعبي ، وحماد .

وهذا مذهب الثوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقد حكى أبو ثور عن الشافعي أنه قال فيمن حفر بئراً ، أو وضع حجراً ، أو عمل دكاناً ، أو شرع جناحاً ، أو ميزاباً ، [٢٨٨/٢ ب] أو ما أشبه ذلك : فما فعل من ذلك مما له فعله ، فكان به تلف ، فليس عليه شيء ، وكذلك قال أبو ثور .

م ٥٠٧٨- وقال الحكم في الرجل السوقي يرش الماء بين يدي دكانه ^(٤) ، فيمر إنسان فيترلق فيعنت ، قال : لا يضمن .

(١) روى له "عب" عن معمر عنه قال : ٥٣/١٠ رقم ١٨٣٢٦ .

(٢) روى له "عب" من طريق إبراهيم عنه ٧٣/١٠ رقم ١٨٤٠٤ ورقم ١٨٤٠٥ .

(٣) روى له "عب" من طريق مجاهد عنه ٧٢/١٠ رقم ١٨٤٠٠ .

(٤) وفي الدار " بيته " .

وقال الشعبي : يضمن .

م ٥٠٧٩ - وقال الزهري - في قوم حفروا في بادية بئراً ، فمر بها قوم ليلاً ، فسقط بعضهم في البئر - قال : لا نرى عليه شيئاً^(١) .

م ٥٠٨٠ - وإذا استأجر الرجل أجيراً يحفر له بئراً ، أو يبني له بناء ، فأصيب ، فلا شيء على المستأجر ، لأنه لم يحن ولم يتعد .

وهذا على مذهب عطاء ، والزهري ، وقتادة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وهو يشبه مذهب الشافعي ، وأبي ثور .

م ٥٠٨١ - وإذا استأجر عبداً بغير إذن مولاه ، فاستعمله وتلف ، ضمن .

٥٠- باب اشتراك النفر في قتل بعضهم خطأ

قال أبو بكر :

م ٥٠٨٢ - روي عن علي بن أبي طالب أنه قال في رجل استأجر أربعة يحفرون له بئراً ، فسقط طائفة منهم على رجل فمات ، فجعل على الثلاثة ثلاثة أرباع الدية ، ورفع عنهم الربع نصيب الميت .
وهذا على مذهب عمر بن عبد العزيز ، والشافعي .

٥١- باب تضمين القائد ، والراكب ، والسائق ، وما أصابت الدابة

قال أبو بكر :

م ٤٠٨٣ - واختلفوا في تضمين القائد والراكب والسائق ما أصابت

(١) روى له "عب" من طريق معمر عنه ٧٤/١٠ رقم ١٨٤١٠ .

الدابة بيدها أو رجلها .

فقلت طائفة : يضمنون ، روي هذا القول عن علي بن أبي طالب .

وبه قال شريح ، والشعبي ، والنخعي ، والحكم .

غير أن شريحاً قال : ولا يضمن إذا عاقبت ، فقليل : وما عاقبت ؟ قال : إذا ضربها فضربته ^(١) .

وقال الزهري - في قائد وراكب أوطأ إنساناً - قال : يغرمان ^(٢) .

وقال الحسن : يضمن القائد والسائق والراكب لما أصابت الدابة ، إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له .

وحكى أبو ثور هذا القول عن الشافعي والكوفي ، وبه قال ^(٣) .

وحكى الشافعي عن ابن أبي ليلى أنه قال : إذا نفحت الدابة برجلها وهي تسير ، فهو ضامن في هذا لما أصابت .

وقالت طائفة : يضمن القائد عن اليد ولا يضمن عن الرجل . هكذا قال عطاء ^(٤) .

وقال شريح ، والشعبي ^(٥) : الرجل جبار .

(١) روى له "خ" تعليقاً في الترجمة من كتاب الديات ٢٥٦/١٢ ، وقال الحافظ في الفتح : وصله ابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور ٢٥٧/١٢ ، و"عب" من طريق أبي حصين عنه ٤٢٢/٩ رقم ١٧٨٧٠ .

(٢) "عب" ٤٢٤/٩ رقم ١٧٨٧٦ .

(٣) "وبه قال" ساقط من الدار .

(٤) "عب" ٤٢١/٩ رقم ١٧٨٦٣ .

(٥) "عب" ٤٢٣/٩ رقم ١٧٨٧٤ .

وقال النعمان ، وابن الحسن : لا ضمنا فيما تنفح برجلها
[٢٢ / ٢٨٩ / ألف] وهي تسير^(١) .

وقال ابن الحسن : إذا أوطأ إنساناً بيد أو رجل فهو ضمان
لديته على عاقلته .

وقال سفيان الثوري : إن نفحت وهي تمشي لم يضمن ،
وإن نفحت وهي قائمة ضمن .

م ٥٠٨٤ - وقال حماد : إذا كان واقفاً على دابة فضربت برجلها لا يضمن ،
وقال الحكم : يضمن .

وروينا عن الشعبي أنه قال : إذا ساق دابته سوقاً رفيقاً فلا شيء
عليه ، وإذا ساقها سوقاً عنيقاً فهو ضامن .

وكان الحارث العكلي يقول : إذا ضربت الدابة أو كبحتها فأنت
ضامن .

وروينا عن علي أنه قال : إذا قال : الطريق . فاسمع ،
فلا ضمان عليه .

م ٥٠٨٥ - واختلفوا في تضمين الرديفين .

فروينا عن علي أنه قال : الرديفان يضمنان ، وبه قال الحسن
البصري ، والزهري^(٢) ، ومالك ، وأصحاب الرأي .

وقال الشعبي^(٣) : الرديف يضمن ، وبه قال ابن سيرين ، وقتادة ،
وأبو هاشم ، وحماد .

(١) المبسوط ١٨٩/٢٦ .

(٢) "عب" ٩/٤٢٢ رقم ١٧٨٦٦ .

(٣) "عب" ٩/٤٢٢ رقم ١٧٨٦٧ .

وفيه قول ثان وهو : أن لا شيء على الرديف ، هذا قول
إسحاق بن راهويه .

وقال أحمد : أرجو إلا يكون عليه شيء إذا كان قدامه من يمسك
باللجام ^(١) .

م ٥٠٨٦ - واختلفوا في الفلو يتبع الدابة التي عليها صاحبها .
فقال النخعي ^(٢) ، والحكم ، وحماد بن أبي سليمان : يضمن
الراكب وهذا قول الشعبي ^(٣) .
وقال الحسن البصري : لا يضمن .

٥٢- باب الحائط المائل يشهد على صاحبه فيسقط ويتلف نفساً أو مالا

قال أبو بكر :

م ٥٠٨٧ - واختلفوا في الحائط يشهد على صاحبه .
فقال طائفة : إن أشهد على صاحبه فأتلف شيئاً ، فصاحبه
ضامن .

هذا قول الحسن البصري ، والنخعي ، وأصحاب الرأي .
وقال إسحاق بن راهويه : هو ضامن أشهد أو لم يشهد ، وبه
قال أبو ثور إذا علم ذلك فتركه ، وبه قال ابن أبي ليلى .
وقال الشافعي : لا ضمان عليه ، لأنه وضعه في ملكه .

(١) المغني ١٩٠/٩ .

(٢) "عب" ٤٢٤/٩ رقم ١٧٨٧٩ ، والمخلى ٨/١١ .

(٣) وفي الدار " الشافعي " .

وقال الثوري : إن لم يشهدوا عليه لم يضمنوا ، وإن كان قائماً وهو مشقوق لم يجبروا على نقضه ، وإن كان مائلاً جبروا على نقضه .

٥٣- باب تضمين من استعان ^(١) صبيّاً حراً لم يبلغ أو مملوكاً بغير إذن مواليه ، فأصابته جناية ، أو يؤذى ، أو غير ذلك

قال أبو بكر :

م ٥٠٨٨ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من حمل صبيّاً لم يبلغ ، أو مملوكاً [٢٨٩/٢ ب] بغير إذن مواليه على دابة ، فتلّف أنه ضامن ^(٢) .

وقد روينا عن عطاء ، والشعبي ، وحماد بن أبي سليمان ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، هذا المذهب . وهو مذهب أصحاب الرأي .

م ٥٠٨٩ - وإذا استعان ^(٣) حراً بالغاً على عمل من الأعمال ، متطوعاً أو بإجارة ، فأصابه شيء : فلا ضمان عليه .

هذا محفوظ عن عطاء ^(٤) ، والشعبي ، وعمرو بن دينار ^(٥) ، والزهري ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، والكوفي .

(١) في الأصلين " استعار " .

(٢) كتاب الإجماع / ١٧٢ رقم ٧٦٦ .

(٣) في الأصلين " استعار " .

(٤) روى له "عب" من طريق ابن جريج عنه ٤٢٨/٩ رقم ١٧٨٩٦ ، ورقم ١٧٨٩٨ .

(٥) "عب" ٤٢٨/٩ رقم ١٧٨٩٦ .

٥٤- باب ما يضمن المراء من عقر الكلب وما لا يضمن منه

قال أبو بكر :

م ٥٠٩٠- واختلفوا في الرجل يستأذن في منزل قوم ، ويدخل بإذنهـم ، فيعقره كلبهـم .

فقال طائفة : إذا دخل بإذنهـم ضمنوا ، وإن دخل بغير إذنهـم لم يضمنوا ، هذا قول شريح ، والشعبي^(١) ، والنخعي ، وحماد بن أبي سليمان^(٢) .

وكان مالك يقول - فيمن اقتنى كلباً في دار الماشية فعقر ذلك الكلب إنساناً - قال : إذا أفلته وقد علم أنه يفترس ويعقرهـم ، فهو ضامن .

وقال إسحاق في البعير المغتلم : إن تركه عمداً فهاراً غرم ، وإن انفلت منه لم يضمن .

وقال أصحاب الرأي : إذا وقف الرجل في ملكه دابة له ، ثم أصابت إنساناً فقتلته ، فلا ضمان عليه ، ولا غرم فيما كدمت .

والكلب العقور مثله .

وإذا دخل الرجل دار قوم بإذنهـم ، أو بغير إذنهـم فعقره كلبهـم ، فلا ضمان عليهم .

(١) "عب" ٩/٤٧١ رقم ١٨٠٥١ .

(٢) "عب" ١٠/٧٥ رقم ١٨٤١٢ .

٥٥- باب مسألة

قال أبو بكر :

م ٥٠٩١ - روي عن عثمان بن عفان أنه قضى في الرجل يضرب حتى يحدث بثلاث الدية ^(١) .

وقضى به مروان بن الحكم .

وقال أحمد : لا أعرف شيئاً يدفعه ، يريد حديث عثمان ^(٢) .

وبه قال إسحاق .

وفي قول مالك ، والشافعي : على من فعل ذلك العقوبة ، وليس

عليه عقل ولا قود .

تم كتاب الديات .

(١) روى له "عبد" من طريق ابن المسيب عنه ٢٤/١٠ رقم ١٨٢٤٤ .

(٢) المغني ٤٣٣/٨ .

انتهى
الجزء السابع
ويتلوه
الجزء الثامن
وأولاه
كتاب المعقل



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

٧٩- كتاب المكاتب

- باب إختلاف أهل العلم في الكتابة : هل تجب فرضاً أم لا
- ١ ٤١٨٨ ٥
- باب معنى قوله تعالى : إن علمتم فيهم خيراً
- ٢ ٤١٨٩ ٦
- باب كتابة من لا حرفة له
- ٣ ٤١٩٠ ٧
- باب ما يوضع عن المكاتب وكم يوضع عنه
- ٤ ٤١٩١ ٨
- واختلفوا في معنى قوله تعالى : فكاتبوهم إن علمتم
- ٨ ٤١٩٢ ٨
- واختلفوا في مقدار ما يضعه سيد المكاتب عنه
- ٥ ٤١٩٣ ٩
- باب الرجل يكاتب مملوكه وله مال
- ٦ ٤١٩٤ ٩
- باب الرجل يكاتب عبده وله أولاد ، وأم ولد
- باب إشتراط السيد على المكاتب والمكاتبه على السيد إن ما ولدت من ولد فهم رقيق والولد الذي يلدون هو في المكاتبه
- ٧ ٤١٩٥ ١٠
- أجمع أهل العلم على أن ولد المكاتب من الحرية أحرار
- ١١ ٤١٩٦ ١١
- وأجمعوا على أن ولد المكاتب من أمة يقوم مملوك
- ١١ ٤١٩٧ ١١
- واختلفوا في ولد المكاتب من مربيته
- ١١ ٤١٩٨ ١١

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- ولو كانت الأم لرجل والأب لرجل آخر		٤١٩٩	١١
- باب ولد المكاتبه	٨	٤٢٠٠	١٢
- باب ما تجوز عليه الكتابة	٩		١٢
- أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا كاتب عبده على ما يجوز أن يملك بماله عدد أو وزن ، أن ذلك جائز		٤٢٠١	١٢
- واختلفوا في الكتابة على نجم واحد		٤٢٠٢	١٢
- كاتبه على ألف درهم وعلى عبد		٤٢٠٣	١٢
- كاتبه على ألف درهم على أن يرد عليه المولى وصيفاً		٤٢٠٤	١٣
- كاتب على مال واشترط عليه خدمة معلومة		٤٢٠٥	١٣
- باب الكتابة على الوصفاء	١٠	٤٢٠٦	١٤
- باب سفر المكاتب بغير إذن مولاه	١١	٤٢٠٧	١٤
- باب المكاتب يشترط عليه شيئاً من ميراثه	١٢	٤٢٠٨	١٥
- باب المكاتب يشترط عليه بعد عتقه خدمة سنين	١٣	٤٢٠٩	١٦
- باب وطئ الرجل مكاتبته	١٤	٤٢١٠	١٧
- باب ما يجب لها من المهر إذا وطئها	١٥	٤٢١١	١٨
- باب ما يجب لها إن حملت من وطئ السيد إياها	١٦	٤٢١٢	١٨
- باب المكاتبه بين الرجلين يطؤها أحدهما	١٧	٤٢١٣	١٩

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- إدعى رجل ولد مكاتبة بينه وبين رجل آخر		٤٢١٤	١٩
- باب ما يفعل المكاتب في ماله مما يجوز له ومما لا يجوز له أن يفعله	١٨		
- أجمع أهل العلم على أن للمكاتب أن يبيع ويشترى		٤٢١٥	٢١
- وأجمعوا على أن له أن له أن ينفق مما في يده		٤٢١٦	٢١
- وله أن يعتق		٤٢١٧	٢١
- وله أن يهب		٤٢١٨	٢١
- ولا تلزمه الكفالة إن تكفل		٤٢١٩	٢١
- شراؤه وبيعه جائز		٤٢٢٠	٢١
- وليس له أن يبيع بالدين		٤٢٢١	٢١
- وإن أهدى هدية ، فلا بأس بذلك		٤٢٢٢	٢٢
- وليس له أن يكسو ثوباً		٤٢٢٣	٢٢
- باع واشترى ثم زاد		٤٢٢٤	٢٢
- نكاحه وكفالاته باطلة		٤٢٢٥	٢٢
- يبيع من مكاتبة الدرهم بالدرهمين		٤٢٢٦	٢٢
- باب شراء المكاتب من يعتق عليه	١٩	٤٢٢٧	٢٢
- مات المكاتب ولم يترك وفاء للدين		٤٢٢٨	٢٣
- باب مسألة	٢٠		
- يبيع المكاتب أم ولده في دين عليه		٤٢٢٩	٢٤
- باب كفالة المكاتب	٢١	٤٢٣٠	٢٤

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب الحمالة عن المكاتب	٢٢	٤٢٣١	٢٤
- باب بالمكاتب يكاتب	٢٣	٤٢٣٢	٢٥
- باب ولادة من يعتق بكتابة المكاتب أو من يعتق بإذن سيده	٢٤	٤٢٣٣	٢٦
- باب نكاح المكاتب بإذن سيده وبغير إذنه	٢٥		
- أجمع أهل العلم على أن نكاح العبد بغير إذن سيده باطل		٤٢٣٤	٢٧
- واختلفوا في نكاح المكاتب بغير إذن سيده		٤٢٣٥	٢٧
- ليس للمكاتب أن يتسرى وإن أذن له سيده		٤٢٣٦	٢٨
- للمكاتب أن يزوج عبده وإماءه		٤٢٣٧	٢٨
- باب بيع المكاتب	٢٦		
- أجمع أهل العلم على أن بيع السيد مكاتبه غير جائز		٤٢٣٨	٢٨
- واختلفوا في بيع المكاتب على أن يمضي في كتابه		٤٢٣٩	٢٨
- باب بيع كتابة المكاتب	٢٧	٤٢٤٠	٣٠
- باب مقاطعة المكاتب	٢٨	٤٢٤١	٣١
- يقول المكاتب لمولاه : ضع عني أعجل لك		٤٢٤٢	٣١
- باب تعجيل المكاتب النجوم قبل محلها	٢٩		
- أجمع أهل العلم على أن المكاتب إذا أدى ، أنه يعتق		٤٢٤٣	٣١

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- ٣١ ٤٢٤٤ - واختلفوا إذا عجل نجومه قبل محلها
- ٣٠ - باب تعجيز السيد المكاتب عند غير السلطان
- اختلفوا في تعجيز السيد مكاتبه بغير
- ٣٢ ٤٢٤٥ حضرة السلطان
- اختلفوا في تعجيز السيد مكاتبه إذا جل نجم
- ٣٢ ٤٢٤٦ من نجومه
- ٣٣ ٤٢٤٧ - إذا عجز المكاتب فقال : أخروني
- أجمع أهل العلم على أن المكاتب إذا حل
- نجم ، ووقف السيد عن مطالبته ، أن
- ٣٣ ٤٢٤٨ الكتابة لا تنسخ
- باب المكاتب يظهر العجز بلسانه وله مال أو
- ٣٣ ٤٢٤٩ ٣١ له قوة على الكسب
- ٣٤ ٤٢٥٠ ٣٢ - باب إستحقاق ما يؤديه المكاتب
- باب اختلاف السيد والمكاتب في قدر
- ٣٥ ٤٢٥١ ٣٣ المال الذي وقعت به الكتابة
- وإن لم يختلفا في الكتابة ، وقال
- ٣٦ ٤٢٥٢ المكاتب : أديت ، وأنكر السيد
- باب المكاتب يعجز وييده فضل مال من
- ٣٦ ٤٢٥٣ ٣٤ الصدقات وغيرها
- ٣٧ ٤٢٥٤ ٣٥ - باب المكاتب يموت ويخلف مالاً وأولاداً

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب حكم المكاتب	٣٦	٤٢٥٥	٣٨
- باب المكاتب يموت وعليه ديون للناس ونجوم للسيد	٣٧	٤٢٥٦	٣٩
- باب إفلاس المكاتب	٣٨	٤٢٥٧	٤٠
- باب إذا كاتب الرجل جماعة عبيد	٣٩	٤٢٥٨	٤٠
- باب العبد بين الشريكين يكاتبه أحدهما دون شريكه	٤٠	٤٢٥٩	٤٢
- أبواب الجنايات على المكاتب وجناياتهم	٤١	٤٢٦٠	٤٣
- باب جنابة السيد على المكاتب	٤٢	٤٢٦١	٤٤
- باب جنابة المكاتب ومن يجب عليه أرش ذلك	٤٣	٤٢٦٢	٤٥
- باب حكم المكاتب في جنابته والجنابة عليه	٤٤	٤٢٦٣	٤٦
- باب الجماعة يكاتبهم السيد فيجني أحدهم	٤٥	٤٢٦٤	٤٧
- باب الجنابة على المكاتب وعلى رقيقه	٤٦	٤٢٦٥	٤٧
- رجل كاتب عبده فقتله رجل عمداً		٤٢٦٦	٤٧
- باب كتابة أهل الذمة وأهل الحرب	٤٧		
- أجمع أهل العلم على أن النصراني إذا كاتب ، فهو جائز		٤٢٦٧	٤٨
- واختلفوا في النصراني كاتب نصرانياً ثم أسلم العبد		٤٢٦٨	٤٨
- إشتري النصراني عبداً مسلماً ثم كاتبه		٤٢٦٩	٤٨
- أسلم المكاتب فبيعت كتابته ، فأدى الكتابة		٤٢٧٠	٤٩

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- كاتب عبداً نصرانياً على خمر ٤٩ ٤٢٧١
- كاتب عبداً نصرانياً على أرطال خمر ٤٩ ٤٢٧٢
- باب مسائل من كتاب المكاتب ٤٨
- الوصي يكاتب عبداً لليتيم ٥٠ ٤٢٧٣
- يكاتب الرجل ممالك أولاده الأطفال ٥٠ ٤٢٧٤
- المكاتب يعتقه سيده عند الموت ٥٠ ٤٢٧٥
- أجمع أهل العلم على أن السيد إذا كاتب عبده فقال: إذا أديت فأنت حر فهو حر ٥٠ ٤٢٧٦
- واختلفوا فيما إذا لم يقل: إن أديت فأنت حر ٥٠ ٤٢٧٧
- يكاتب أمته ويستثنى ما في بطنها ٥٠ ٤٢٧٨

٨٠. كتاب المدبر

- أجمع أهل العلم على أن من دبر عبده ، فالمدبر يخرج من ثلث ماله ٥٢ ٤٢٧٩
- إذا قال : أنت مدبر ، أو أنت حر إذا مت ، فهو مدبر ٥٢ ٤٢٨٠
- باب إيجاب الحرية للمملوك بعد الموت بيوم أو شهر ٥٢ ١
- قال : أنت حر بعد موتي بعشر سنين ٥٢ ٤٢٨١
- أنت حر إن مت من مرضي هذا ٥٣ ٤٢٨٢
- وإن مات من مرضه أو في سفره ٥٣ ٤٢٨٣
- له أن يبيع المدبر في مرضه ٥٣ ٤٢٨٤

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- قال لجاريته : أنت حرة إن لم أضربك		٤٢٨٥	٥٣
- قال : غلامي حر إلى رأس السنة		٤٢٨٦	٥٤
- باب المدبر يخرج من الثلث أو من رأس المال	٢	٤٢٧٨	٥٤
- أجمع أهل العلم على أن المدبر لا يعتق إلا بعد موت السيد		٤٢٨٨	٥٥
- باب بيع المدبر	٣	٤٢٨٩	٥٥
- باب بيع خدمة المدبر	٤	٤٢٩٠	٥٦
- باب العبد يكون بين الرجلين يدبر أحدهما حصته	٥	٤٢٩١	٥٧
- باب إذا أدبر أحدهما حصته أعتق الآخر	٦	٤٢٩٢	٥٩
- باب حكم أولاد المدبرة	٧	٤٢٩٣	٦٠
- باب تدبير الرجل جماعة رقيق بعضهم قبل بعض	٨	٤٢٩٤	٦١
- باب وطئ المدبرة	٩	٤٢٩٥	٦٢
- باب النصراني يدبر عبداً له نصرانياً ثم يسلم العبد	١٠	٤٢٩٦	٦٢
- باب تدبير ما في البطن وتدبير المرتد	١١	٤٢٩٧	٦٣
- باب تدبير الصبي	١٢	٤٢٩٨	٦٤
- باب مسائل من كتاب المدبر	١٣		
- السيد يأخذ ما مدبره إلا أن تحضره الوفاة		٤٢٩٩	٦٥
- هلك السيد ولا مالك للمدبر غيره ، وللعبد مال		٤٣٠٠	٦٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- يدبر غلامه ثم يموت وعليه دين ٤٣٠١ ٦٥
- قال الرجل لعبد غيره : أنت حر بعد موتي ٤٣٠٢ ٦٦
- قال : إن ملكتك فأنت حر بعد موتي ٤٣٠٣ ٦٦
- دبر عبده ثم كاتبه فأدى الكتابة قبل موته ٤٣٠٤ ٦٦

٨١- كتاب أحكام أمهات الأولاد

- أجمع أهل العلم على أن إذا اشترى جارية ووطئها وأولدها فهي أم الولد ٤٣٠٥ ٦٧
- واختلفوا فيما لسيدها من بيعها وهبتها ٤٣٠٦ ٦٧
- باب حكم ولد أم الولد من غير سيدها ١ ٦٨
- أجمع أهل العلم على ، ولد أم الولد من سيدها حر ٤٣٠٧ ٦٨
- واختلفوا في ولدها من غير سيدها ٤٣٠٨ ٦٨
- باب الرجل يملك الأمة بنكاح فتلد منه ثم يشتريها ٢ ٤٣٠٩ ٦٩
- باب الولد الذي يحكم لأمه إذا ولدته بحكم أمهات الأولاد ٣ ٤٣١٠ ٧٠
- باب أم ولد النصراني تسلم ٤ ٤٣١١ ٧٠
- باب جناية أم الولد ٥ ٤٣١٢ ٧٠
- واختلفوا إن جنت جناية بعد جناية ٤٣١٣ ٧١
- باب إكراه الرجل أم ولده على النكاح ٦ ٤٣١٤ ٧١

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

باب مسائل	٧		٧٢
- جرحت أم الولد خطأ فتوفى سيدها		٤٣١٥	٧٢
- إذا جلا السيد أو الولد ثم مات		٤٣١٦	٧٢
- إذا قذفت أم الولد لرجل رجلاً حر		٤٣١٧	٧٢
- وإذا قُذفت هي ، أدب قاذفها		٤٣١٨	٧٢
- ليس للنصراني ، يبيع أم ولده		٤٣١٩	٧٢
- عتق الرجل أم ولده في مرضه		٤٣٢٠	٧٢
- تعتق أم الولد من رأس المال		٤٣٢١	٧٢

٨٢- كتاب الهبات والعطايا والهدايا

- أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا وهب			
لرجل داراً ، على غير عوض ، أن الهبة تامة		٤٣٢٢	٧٣
- واختلفوا في الرجل يهب من الرجل الشقص			
في الدار		٤٣٢٣	٧٤
- باب الرجوع في الهبات	١	٤٣٢٤	٧٥
- باب الأمر بالتسوية بين الأولاد والعدل			
بينهما في العطية	٢		
- اختلفوا في الرجل ينحل بعض ولده			
دون بعض		٤٣٢٥	٧٧
- واختلفوا في التسوية بين الذكر والأنثى			
في العطية		٤٣٢٦	٧٨

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب رجوع الوالد فيما يهب ولده الكبير	٣	٤٣٢٧	٧٩
- باب الزوج والمرأة يهب كل واحد منهما لصاحبه	٤	٤٣٢٨	٨٠
- واختلفوا فيما وهبه الرجل لامرأته		٤٣٢٩	٨١
- باب إختلاف أهل العلم في الهبات التي لم تقبض	٥		٨١
- أجمع أهل العلم على أن من وهب عبداً بعينه وقبضه الموهوب له ، أن الهبة جائزة		٤٣٣٠	٨١
- واختلفوا في الهبة يهبها الرجل ويقبلها الموهوب له الشيء		٤٣٣١	٨٢
- واختلفوا في الموهوب له يقبض بغير أو الواهب		٤٣٣٢	٨٢
- باب قبض الوالد نفسه ما يهبه لولده	٦	٤٣٣٣	٨٣
- باب الوقت الذي يجوز فيه للمرأة ذات الزوج الهبة والعطية	٧	٤٣٣٤	٨٣
- باب هبة الرجل ديناً له على آخر لرجل	٨	٤٣٣٥	٨٥
- وإذا وهب على الرجل وقبله منه ، فذلك جائز		٤٣٣٦	٨٥
- باب الهبة على الثواب واختلف أهل العلم فيه	٩	٤٣٣٧	٨٥
- باب الغائب يهدي له أو يوهب له	١٠	٤٣٣٨	٨٦

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

باب مسائل من كتاب الهبات	١١		٨٧
- أجمع أهل العلم على أن حكم الهبات في المرض حكم الوصايا		٤٣٣٩	٨٧
- إذا وهب المسلم الذمي وقبض ذلك الموهوب له		٤٣٤٠	٨٨
- وإذا وهب رجل لرجلين داراً قبضاها		٤٣٤١	٨٨
- وهب الرجل لرجلين مائة درهم		٤٣٤٢	٨٨
- لا يجوز أن يهب المكاتب هبة بغير إذن مولاه		٤٣٤٣	٨٨
- وهب الرجل ما على ظهور غنمه من الصوف		٤٣٤٤	٨٨
- أمر الرجل بجز الصوف أو حلب اللبن في الهبة		٤٣٤٥	٨٩
- وهب العبد المأذون له في التجارة هبة		٤٣٤٦	٨٩
- وهب الرجل ما لم يخلق		٤٣٤٧	٨٩
- وهب الجارية واستثنى ما في بطنها		٤٣٤٨	٨٩
- وهب عبداً مأذوناً له في التجارة ، وعليه دين		٤٣٤٩	٩٠
- وهب للرجل دهن سمسه هذا قبل أن يعصر		٤٣٥٠	٩٠
- لا رجوع في هبة إلا عند القاضي		٤٣٥١	٩٠

٨٣- كتاب العمري والرقبي

- اختلف أهل العلم في العمري		٤٣٥٢	٩١
- واختلفوا في الرجل يقول : هي لك حياتك ثم لفلان		٤٣٥٣	٩٢

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب الرقي	١		٩٣
- تعريف الرقي		٤٣٥٤	٩٣
- واختلفوا في الرقي		٤٣٥٥	٩٣
- باب السكنى	٢		
- إختلف أهل العلم في الرجل يسكن الرجل منزلاً حياته		٤٣٥٦	٩٤
- الرجل يسكن الرجل الدار حياته			
فريد أن		٤٣٥٧	٩٥
- هذه الدار سكنى لك ما عشت		٤٣٥٨	٩٥
- هذه لك هبة سكنى ودفعها إليه		٤٣٥٩	٩٥
- قد جعلت هذه الدار لك فاقبضها		٤٣٦٠	٩٦
- داري لك سكنى ولعقبك من بعدك		٤٣٦١	٩٦
- وهب رجل عبداً على أن يعتقه		٤٣٦٢	٩٦
- وهب رجل عبداً مريضاً فداواه حتى برأ		٤٣٦٣	٩٦
- باب هبة المريض	٣		
- وهب الرجل المريض عبداً ولا مال له		٤٣٦٤	٩٧
- وهب الرجل المريض عبداً ولا مال له وعوض			
الموهوب له		٤٣٦٥	٩٧
- وهب الرجل لرجل داراً في مرضه ولا مال له		٤٣٦٦	٩٧
- وهب رجل لرجل مريض جارية وقبضها		٤٣٦٧	٩٨
- وهب رجل مريض لرجل مريض عبداً			
ولا مال له		٤٣٦٨	٩٩

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- وهب في مرضه عبداً وهو ثلث ماله فقتله		٤٣٦٩	٩٩
- وهب عبداً لرجل وهو ثلث ماله فعد العبد على الواهب فقتله		٤٣٧٠	١٠٠
٨٤. كتاب النذور والأيمان			
- باب صفات الأيمان التي لا يجوز الحلف بها من صفات الله تعالى	١		١٠١
- أجمع أهل العلم على أن من حلف فقال : والله فحنث ، أن عليه الكفارة		٤٣٧١	١٠٢
- من حلف باسم من أسماء الله فحنث ، فعليه الكفارة		٤٣٧٢	١٠٢
- إذا قال : وحق الله ، وجلال الله		٤٢٧٣	١٠٢
- باب اليمين بالعمر والحياة	٢	٤٣٧٤	١٠٣
- باب الحلف بالقرآن	٣		
- اختلفوا فيما على من حلف بالقرآن		٤٣٧٥	١٠٣
- من حلف بالرحمن فحنث		٤٣٧٦	١٠٤
- باب أقسام الرجل على أخيه في الأمر يأمره به	٤	٤٣٧٧	١٠٤
- باب القسم بالله عز وجل	٥	٤٣٧٨	١٠٥
- باب اليمين بصدقة المال أو يجعله في السبيل أو يهديه	٦	٤٣٧٩	١٠٦

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب اليمين بالحج والعمرة	٧	٤٣٨٠	١٠٨
- باب مسألة	٨		
- اختلفوا في الرجل يقول للرجل : أنا أهديك		٤٣٨١	١٠٩
- باب اليمين بتحريم ما أحل الله من الطعام وغيره	٩		
- اختلفوا في تأويل قوله تعالى : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك		٤٣٨٢	١١٠
- واختلفوا فيمن حرم على نفسه طعاماً أو شرباً		٤٣٨٣	١١١
- باب اليمين بالعهد	١٠	٤٣٨٤	١١١
- باب اليمين بالميثاق والكفالة	١١	٤٣٨٥	١١٢
- مسائل من كتاب الأيمان	١٢		
- إذا قال : أعزم بالله ، ليست بيمين		٤٣٨٦	١١٢
- إذا قال : أشهد الله		٤٣٨٧	١١٣
- إذا قال : أشهد فهي يمين		٤٣٨٨	١١٣
- وإذا قال ، حلفت ولم يحلف		٤٣٨٩	١١٣
- وإذا قال : لعمر الله لا أفعل كذا ثم فعل		٤٣٩٠	١١٣
- باب ما يجب على من حلف بعق رقبة ثم حنث	١٣	٤٣٩١	١١٤
- باب مسألة	١٤		١١٤

الموضوع

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب
---------------	----------------	--------------

			- واختلفوا في الرجل قال ، على عتق رقبة إن فعلت كذا ، ففعله
١١٤	٤٣٩٢		
١١٥	٤٣٩٣	١٥	- باب اليمين بالطلاق
			- باب التغليظ في اليمين الكذبة يقطع بها
١١٦	٤٣٩٤	١٦	مال المسلم
			- باب النهي عن اليمين بغير الله تعالى والتغليظ
١١٧		١٧	في اليمين بالآباء
		١٨	- باب التغليظ في الحلف بالملل سوى الإسلام
			- اختلفوا في الرجل يقول : هو يهودي
١١٩	٤٣٩٦		هو نصراني
			- واختلفوا في الرجل يدعو على نفسه
١١٩	٤٣٩٧		بالخزي والهلاك
١٢٠			- الواجب الإستثناء في الأيمان
١٢٠	٤٣٩٨	١٩	- باب الإستثناء في اليمين المسقط لكفارة
١٢١	٤٣٩٩	٢٠	- باب وقت الإستثناء
١٢٢	٤٤٠٠	٢١	- باب الإستثناء في الطلاق
١٢٣	٤٤٠١	٢٢	- باب اليمينين يستثنى الحالف في أحدهما
١٢٤	٤٤٠٢	٢٣	- باب سقوط الكفارة عن المخطئ والناس
			- وإذا حلف الرجل أن لا يفارق غريمه حتى
١٢٥	٤٤٠٣		يستوفي ماله
			- وإن أحال بمال على رجل أو أبرأه الطالب
١٢٥	٤٤٠٤		ثم فارقه

- ولو إعطاء الدراهم قبل أن يفارقه ثم وجد زيوقاً
- ١٢٥ ٤٤٠٥
- ولو وجد سيوقاً
- ١٢٥ ٤٤٠٦
- ولو إستحقها رجل فأخذها من الخالف
- ١٢٦ ٤٤٠٧
- باب اللغو في اليمين
- ١٢٦ ٤٤٠٨ ٢٤
- أبواب كفارات الأيمان
- ١٢٧ ٢٥
- أجمع أهل العلم على أن الحانث في يمينه بالخيار إن شاء أطعم
- ١٢٨ ٤٤٠٩
- واختلفوا في الحانث في يمينه يريد أن يكفر بالطعام
- ١٢٨ ٤٤١٠
- باب الأوسط من إطعام المساكين
- ٢٦
- واختلفوا في معنى قوله تعالى : من أوسط ما تطعمون
- ١٢٩ ٤٤١١
- واختلفوا في إطعام المساكين
- ١٢٩ ٤٤١٢
- لا يعطي المسكين الدقيق والسويق
- ١٢٩ ٤٤١٣
- باب مسائل
- ٢٧
- واختلفوا في إخراج قيمة الطعام في كفارة اليمين
- ١٣٠ ٤٤١٤
- واختلفوا في المعطي مسكيناً واحداً كفارة يمين
- ١٣٠ ٤٤١٥
- واختلفوا من إعطاء أهل الذمة من كفارات الأيمان
- ١٣١ ٤٤١٦

- ١٣١ ٤٤١٧ - يعطي من كفارة الأيمان من لا تلزمه نفقته
- ١٣١ ٤٤١٨ - لا يعطي من كفارة الأيمان أم ولد الرجل ومملوكه
- ١٣١ ٤٤١٩ - ولا يعطي من كفارة الأيمان المكاتب
- ١٣١ ٤٤٢٠ - ولا يعطي العبد من كفارة الأيمان
- ١٣٢ ٤٤٢١ - ولا يجزئ أن يطم خمسة وكسر خمسة
- ١٣٢ ٤٤٢٢ - ويجزئ أم أن يعطي الكفارة
- ١٣٢ ٤٤٢٣ - أعطى من يحسبه فقيراً فكان غنياً
- ١٣٢ ٢٨ - باب الكسوة
- واختلفوا فيما يجزئ أن يكسو في كفارة اليمين
- ١٣٢ ٤٤٢٤ - ولا يجزئ أن يكسو فقراء أهل الذمة
- ١٣٣ ٤٤٢٥ - أعطى ثوباً واحداً قيمته عشرة أثواب
- ١٣٣ ٤٤٢٦ - وإذا كسا واستحق ذلك ببينة
- ١٣٣ ٤٤٢٧ - أعطى دابة قيمتها عشرة أثواب
- ١٣٤ ٤٤٢٩ - أعطى مسكيناً في الكفارة ، فمات المسكين
- ١٣٤ ٤٤٣٠ - عليه يمينان فأعطى عشرة مساكين
- ١٣٤ ٤٤٣١ - أعطى داراً وخادماً في الكفارة
- ١٣٤ ٢٩ - باب الرقاب
- أجمع أهل العلم على أن من وجبت عليه الكفارة ، فأعتق رقبة مؤمنة ، أن ذلك يجزئ عنه
- ١٣٤ ٤٤٣٢

الموضوع

رقم
الطبعة

رقم
المسألة

رقم
الباب

- ١٣٤ ٤٤٣٣ - واختلفوا في عتق غير المؤمنة من الكفارة
- ١٣٥ ٤٤٣٤ - واختلفوا في عتق أم الولد عن الرقاب الواجبة
- ١٣٥ ٤٤٣٥ - واختلفوا في عتق المدبر عن الرقاب الواجبة
- ١٣٥ ٤٤٣٦ - هل يجزئ عتق المكاتب ؟
- ١٣٥ ٤٤٣٧ - هل يجزئ عتق المكاتب إن أدى بعض المكاتب
- ١٣٥ ٤٤٣٨ - واختلفوا في عتق ولد الزنا عن الواجب
- ١٣٥ ٤٤٣٨ - واختلفوا في الرجل يعتق عبداً بينه وبين آخر
عن رقبة عليه
- ١٣٦ ٤٤٣٩ - يشتري من يعتق عليه بنية الكفارة عليه
- ١٣٦ ٤٤٤٠ - واختلفوا في عتق الصغير عن الرقاب الواجبة
- ١٣٦ ٤٤٤١ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على
أن العيوب المعتبرة في الرقاب هي أن يكون
أعمى أو مقعداً
- ١٣٧ ٤٤٤٢ - هل يجزئ العرج الشديد في الرقاب ؟
- ١٣٧ ٤٤٤٣ - هل يجزئ أقطع أحد اليدين ؟
- ١٣٧ ٤٤٤٤ - هل يجزئ الأخرس في الرقاب ؟
- ١٣٧ ٤٤٤٥ - لا يجزئ المجنون المطبق
- ١٣٨ ٤٤٤٦ - هل يجزئ من أعتق إلى سنين ؟
- ١٣٨ ٤٤٤٧ - إشتري رقبة بشرط أن يعتق عن
الرقبة الواجبة
- ١٣٨ ٤٤٤٨ - هل يجزئ عتق ما في بطن الامة ؟
- ١٣٨ ٤٤٤٩

الموضوع

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب
---------------	----------------	--------------

- ١٣٨ ٤٤٥٠ - قال : أعتق عني عبدك ، وعليه الكفارة
- ١٣٨ ٤٤٥١ - أعتق عبداً بأمره على غير شيء
- ١٣٨ ٤٤٥٢ - إشتري عبداً شراءً فاسداً فأعتقه عن الواجب
- ١٣٩ ٤٤٥٣ - قال : إن إشتريت فلاناً فهو حر عن يميني
- ١٣٩ ٤٤٥٤ - أعتق عبداً على مال يأخذه من العبد
- ١٣٩ ٤٤٥٥ - كفارات الأيمان تخرج من رأس مال البيت
- ١٣٩ ٣٠ - باب الصوم
- أجمع أهل العلم على أن الحالف الوجد للإطعام أو الكسوة أو الرقبة ، لا يجزئه الصوم
- ١٣٩ ٤٤٥٦ - واختلفوا في الحال التي هي له أن يصوم فيها
- ١٣٩ ٤٤٥٧ - واختلفوا في تفريق صوم الكفارة
- ١٤١ ٤٤٥٨ - واختلفوا فيما صام بعض الأيام في كفارة اليمين
- ١٤١ ٤٤٥٩ - واختلفوا فيمن صام بعض الصوم الذي هو
- ١٤٢ ٤٤٦٠ - مقاجع ، ثم مرض
- ١٤٢ ٤٤٦١ - واختلفوا فيمن أكل في نهار الصوم ناسياً
- ١٤٢ ٤٤٦٢ - واختلفوا فيمن صام للكفارة في أيام التشريق
- ١٤٣ ٤٤٦٣ - صام رمضان ينوي عن الكفارة
- ١٤٣ ٤٤٦٤ - أحنث في يمينه وماله غائب عنه
- ١٤٣ ٤٤٦٥ - لا يجزئه أن يصام عنه بعد موته في الكفارة

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا فيمن حلف وهو موسر ، فأعسر		٤٤٦٦	١٤٣
- وإن حنث وهو معسر ثم أيسر		٤٤٦٧	١٤٣
- عليه ثلاثة أيمان مختلفة		٤٤٦٨	١٤٣
- باب كفارة العبد	٣١		١٤٤
- اختلفوا فيما يجب على العبد إذا حنث			
في عينه		٤٤٦٩	١٤٤
- واختلفوا في الغلام يكون نصفه حراً		٤٤٧٠	١٤٤
- باب الكافر يحلف ثم يحنث بعد إسلامه	٣٢	٤٤٧١	١٤٥
- باب اليمين يحلف بها المسرء إلى غير			
وقت معلوم	٣٣	٤٤٧٢	١٤٥
- باب اليمين يكررها الحالف مراراً	٣٤	٤٤٧٣	١٤٧
- باب مسألة	٣٥		
- قال : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ، ثلاث			
مرات قالها		٤٤٧٤	١٤٨
- باب المساكنة	٣٦		١٤٩
- حلف الرجل لا يساكن فلاناً ، ولا نية له		٤٤٧٥	١٤٩
- النقلة المساكنة على البدن دون الأهل		٤٤٧٦	١٤٩
- حلف الرجل ألا يساكن الرجل وهو			
ساكن معه		٤٤٧٧	١٥٠
- حلف ألا يساكن فلاناً في دار بعينها		٤٤٧٨	١٥٠
- حلف ألا يسكن دار بعينها ، فهدمت		٤٤٧٩	١٥٠
- حلف ألا يسكن دار فلان فباعه		٤٤٨٠	١٥٠

- | | | |
|-----|------|--|
| ١٥١ | ٤٤٨١ | - حلف ألا يسكن بيتاً ثم هدم ذلك البيت |
| ١٥١ | ٤٤٨٢ | - حلف ألا يأكل طعاماً لفلان ، فأكل مشتراه |
| | | - حلف أن لا يسكن داراً لفلان فسكن داراً |
| ١٥١ | ٤٤٨٣ | بينه وبين آخر |
| | | - حلف ألا يسكن داراً إشتراها فلان ، فاشتري |
| ١٥١ | ٤٤٨٤ | فلان داراً لغيره ، فسكنها |
| ١٥١ | ٤٤٨٥ | - حلف أن لا يسكن بيتاً وهو من البادية |
| ١٥٢ | ٤٤٨٦ | - حلف ألا يسكن بيتاً لفلان فسكن ضفة له |
| ١٥٢ | ٤٤٨٧ | - حلف ألا يسكن دار فلان هذه فسكن بعضها |
| | | - حلف ألا يدخل دار فلان فدخل داراً |
| ١٥٢ | ٤٤٨٨ | هو ساكنها |
| ١٥٢ | ٤٤٨٩ | - حلف ألا يدخل على فلان فدخل عليه في بيته |
| | | - حلف ألا يدخل على فلان فدخل عليه في |
| ١٥٢ | ٤٤٩٠ | دهليز باب |
| | | - حلف ألا يدخل على فلان فدخل عليه الكعبة |
| ١٥٢ | ٤٤٩١ | أو سجداً |
| | | - حلف ألا يدخل بيتاً لفلان فأنه لم يدخل وصار |
| ١٥٣ | ٤٤٩٢ | صحراء فدخل |
| | | - حلف ألا يدخل على فلان بيتاً ، فدخل |
| ١٥٣ | ٤٤٩٣ | بيتاً وفلان فيه |
| ١٥٣ | ٤٤٩٤ | ٣٧ - باب الكفارة في اليمين قبل الحنث وبعده |
| | | ٣٨ - باب مسائل |

الموضوع

رقم
الصفحة

رقم
المسألة

رقم
الباب

- حلف ألا يدخل من باب هذه الدار فدخل
من موضع آخر والباب هنا ٤٤٩٥ ١٥٥
- حلف ألا يركب دابة وهو راكبها ، أو حلف
ألا يلبس ثوباً وهو لابسها أو حلف ألا يدخل
داراً وهو فيها داخل ٤٤٩٦ ١٥٥
- حلف ألا يكلم فلانة فطلقها زوجها ثم كلمها
– حلف ألا يدخل دار فلان هذه ، فصار لشباناً
– حلف ألا يضع قدمه في دار فلان ،
فدخلها راكباً ٤٤٩٩ ١٥٦
- قام على حائط من حيطان الدار ، حتى صار
على سطح ٤٥٠٠ ١٥٦
- ٣٩ – باب الخروج في كفارة اليمين
- قال لإمرأته : إن خرجت إلا بإذني فأنت
طالق ، فخرجت ٤٥٠١ ١٥٧
- قال : أنت طالق كلما خرجت إلا بإذني ٤٥٠٢ ١٥٧
- حلف ألا تخرج من بيته ، فخرجت ٤٥٠٣ ١٥٧
- حلف ألا تخرج من الدار فاحتملها ٤٥٠٤ ١٥٨
- حلف ألا يدخل عليها فلان البيت ٤٥٠٥ ١٥٨
- حلف ألا تخرج إمرأته إلا بإذنه ، فأذن لها ٤٥٠٦ ١٥٨
- باب الأيمان في الطعام والشراب ٤٠ ١٥٨

- أجمع أهل العلم على أن من حلف ألا يأكل ولا يشرب ، فذاق شيئاً لم يدخل حلقه أنه لم يحنث
- ١٥٨ ٤٥٠٧
- حلف ألا يأكل شيئ من الطعام سماهما فأكل أحدهما
- ١٥٩ ٤٥٠٨
- حلف ألا يأكل لحماً فأكل سمكاً
- ١٥٩ ٤٥٠٩
- حلف ألا يأكل لحماً فأكل شحمًا
- ١٥٩ ٤٥١٠
- يحنث إن أكل لحوم الوحش والطير
- ١٥٩ ٤٥١١
- حلف ألا يأكل أدمًا ، فأكل اللبن والزيت
- ١٦٠ ٤٥١٢
- حلف ألا يأكل شواءً ، فأكل ما يشوى من الطعام
- ١٦٠ ٤٥١٣
- حلف ألا يأكل الرؤوس ، فأكل رؤوس الغنم
- ١٦٠ ٤٥١٤
- حلف ألا يأكل بيضاً فأكل بيض الحيتان
- ١٦١ ٤٥١٥
- حلف ألا يأكل فاكهة فأكل ما يخرج من النخل
- ١٦١ ٤٥١٦
- حلف ألا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه
- ١٦١ ٤٥١٧
- حلف ألا يأكل من هذه الحنطة فأكل منها خبزاً
- ١٦٢ ٤٥١٨
- حلف ألا يأكل من هذا اللبن ، فأكل جبناً
- ١٦٢ ٤٥١٩
- حلف ألا يشرب سويقاً ، فأكله
- ١٦٣ ٤٥٢٠

– حلف ألا يأكل من هذه الثمرة ، فسقطت في

التمر فأكل التمر كله ٤٥٢١ ١٦٣

– حلف ألا يأكل بسراً فأكل رطباً ٤٥٢٢ ١٦٣

– حلف ألا يأكل رطباً فأكل بسراً مذنباً ٤٥٢٣ ١٦٤

– حلف ألا يأكل من هذا العنب فأكل زيبياً ٤٥٢٤ ١٦٤

– حلف ألا يأكل شيئاً من الحلو فأكل عسلأ ٤٥٢٥ ١٦٤

– باب يمين المكره ٤١ ٤٥٢٦ ١٦٥

– باب مسألة ٤٢ ١٦٥

– حلف ألا يأكل ثمرأ فأكل حيسأ ٤٥٢٧ ١٦٥

– حلف ألا يأكل طعامأ فمضغه ورمى به ٤٥٢٨ ١٦٥

– حلف ألا يأكل حبأ فأكل أي حب ٤٥٢٩ ١٦٦

– باب الكفارة في الشراب ٤٣

– حلف ألا يشرب شرابأ فشرب أي شراب ٤٥٣٠ ١٦٦

– قال : أردت شرابأ دون شراب ، وكانت

يمينه بالطلاق ٤٥٣١ ١٦٦

– حلف ألا يشرب مع رجل ، فشربا في مجلس

واحد ٤٥٣٢ ١٦٦

– حلف ألا يشرب فمصّ حب الرمان ٤٥٣٣ ١٦٦

– باب الكسوة ٤٤ ١٦٦

– حلف ألا يشتري ثوبأ فاشتري طيلسانأ ٤٥٣٤ ١٦٧

– حلف ألا يشتري ثوبأ فاشتري بساطأ ٤٥٣٥ ١٦٧

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- حلف ألا يشتري ثوباً فاشترى نصف ثوب		٤٥٣٦	١٦٧
- حلف ألا يشتري ثوباً فاشترى أكثر من نصف ثوب		٤٥٣٧	١٦٧
- حلف ألا يلبس هذا الثوب فاتزر به		٤٥٣٨	١٦٧
- حلف ألا يلبس قميصاً فاتزر به		٤٥٣٩	١٦٧
- حلف ألا يعطي فلاناً ديناراً فكساه ثوباً		٤٥٤٠	١٦٧
- حلف ألا يلبس ثوب فلان فباعه فلبسه		٤٥٤١	١٦٨
- باب الكفارة في الوفاء باليمين	٤٥		
- حلف ليقضين فلاناً حقه رأس الهلال		٤٥٤٢	١٦٨
- حلف ليقضينه حقه اليوم		٤٥٤٣	١٦٨
- حلف ليقضينه حقه رأس الشهر		٤٥٤٤	١٦٨
- وإن مات الطالب فالمطلوب لم يحث		٤٥٤٥	١٦٩
- حلف ألا يعطي حتى يأذن فلان فمات فلان		٤٥٤٦	١٦٩
- حلف لقاضٍ ، لا يرى كذا فمات القاضي ، فرأى		٤٥٤٧	١٦٩
- حلف بطلاق امرأته ليأتين البصرة فمات قبل ذلك		٤٥٤٨	١٦٩
- حلف بعثق كل مملوك له ثم حث وله عبيد وإماء		٤٥٤٩	١٧٠
- حلف ألا يشتري عبداً فأحر غيره فاشترى		٤٥٥٠	١٧٠
- حلف ألا يضرب عبده فأمر غيره فضربه		٤٥٥١	١٧٠

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- حلف ألا يتزوج المرأة فأمر إنساناً فزوجه		٤٥٥٢	١٧٠
- حلف ألا يهب فلان هبة فتصدق عليه صدقة		٤٥٥٣	١٧٠
- في النحل والعمرى : إذا قبضت حنث		٤٤٥٤	١٧١
- باب اليمين في الخدمة	٤٦		١٧١
- حلف على خادمة ألا يستخدمها ، فخدمته		٤٥٥٥	١٧١
- حلف ألا تخدمني فلانة ، فخدمته		٤٥٥٦	١٧١
- باب في الركوب	٤٧		
- حلف ألا يركب دابة فركب بغلاً		٤٥٥٧	١٧١
- حلف ألا يركب دابة فلان فركب دابة عبده		٤٥٥٨	١٧٢
- حلف ألا يدخل داراً لفلان فدخل دار عبده		٤٥٥٩	١٧٢
- حلف ألا يركب مركباً ، فركب سفينة		٤٥٦٠	١٧٢
- باب في الحين والزمان		٤٥٦١	١٧٣
- باب اليمين في الضرب			
- حلف ليضربن عبده مائة ، فضربه ضرباً خفيفاً		٤٥٦٢	١٧٤
- حلف ليجلدن عبده مائة ، جمعها فضرب مرة		٤٥٦٣	١٧٤
- باب اليمين في الكلام والكتاب والرسول	٥٠		١٧٤
- حلف ألا يتكلم اليوم فتكلم بالعربية		٤٥٦٤	١٧٤
- حلف ألا يكلم فلاناً فناداه من حيث يسمع الصوت		٤٥٦٥	١٧٤
- حلف ألا يكلم فلاناً فمر بقوم فسلم عليهم وهو فيهم		٤٥٦٦	١٧٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- حلف ألا يكلم فلاناً فكتب إليه كتاباً		٤٥٦٧	١٧٥
- باب لزوم الغريم	٥١		١٧٦
- حلف ألا يفارق غريمه ففر منه غريمه		٤٥٦٨	١٧٦
- أحال بالمال على رجل ثم فارقه		٤٥٦٩	١٧٦
- أعطى الدراهم قبل أن يفارقه ثم وجد فيه زيوقاً		٤٥٧٠	١٧٦
- ولو إستحقها رجل فأخذها من الحالف فرجع الحالف على غريمه		٤٥٧١	١٧٦
- حلف أن لا يمشي على الأرض فمشى حافياً		٤٥٧٢	١٧٧
- حلف أن لا يمشي على الأرض فمشى على البساط		٤٥٧٣	١٧٧
- حلف أن لا يشتري طعاماً فاشتري الخنطة		٤٥٧٤	١٧٧
- حلفت أن لا تلبس حلياً فلبست خاتم فضة		٤٥٧٥	١٧٧
- حلفت أن لا تلبس حلياً فلبست عقد لؤلؤ		٤٥٧٦	١٧٧
- حلف أن لا يتزوج اليوم امرأة فتزوج بغير شهود		٤٥٧٧	١٧٨

٨٥- كتاب النذور

- أجمع أهل العلم على أن من قال : إن شفى الله مريضاً فعلى من الصوم ، أن عليه الوفاء بنذره	٤٥٧٨	١٨٠
--	------	-----

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- | | | | |
|-----|------|---|---|
| ١٨٠ | ٤٥٧٩ | | - واختلفوا فيمن نذر نذر معصية |
| ١٨١ | ٤٥٨٠ | | - واختلفوا فيمن نذر مشياً إلى مسجد الرسول |
| | | | - واختلفوا فيما يجب على من نذر نذراً ممن |
| ١٨١ | ٤٥٨١ | | غير تسمية |
| ١٨٢ | ٤٥٨٢ | | - واختلفوا في الرجل ينذر أن ينحر ابنه |
| ١٨٣ | | ١ | - باب النذور في البدن والهدي |
| ١٨٣ | ٤٥٨٣ | | - من نذر بدنة فمحلها بمكة |
| ١٨٤ | ٤٥٨٤ | | - نذر صوم يوم فوافق اليوم يوم عيد |
| ١٨٤ | ٤٥٨٥ | | - واختلفوا فيمن نذر صوم سنة بغير عينها |
| ١٨٥ | ٤٥٨٦ | | - يقول : علي صيام شهر لا ينوي مقطوعاً |
| ١٨٥ | | ٢ | - باب مسائل |
| ١٨٥ | ٤٥٨٧ | | - جعل عليه صوم شهر بعينه ، فمرض فيه |
| | | | - جعل عليه صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، |
| ١٨٥ | ٤٥٨٨ | | فقدم بعد الفجر |
| ١٨٦ | ٤٥٨٩ | | - واختلفوا فيه إن قدم ليلاً |

٨٦- كتاب أحكام السرقة

- | | | | |
|-----|------|---|--|
| ١٨٧ | ٤٥٩٠ | ١ | - باب ما يجب فيه قطع يد السارق |
| | | | - باب الرجلين يسرقان ما إذا سرقه الرجل |
| ١٩٠ | | ٢ | الواحد قطعت يده |

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا في الرجلين يسرقان مقدار ما تقطع فيه اليد		٤٥٩١	١٩٠
- سرق من رجلين شيئاً تقطع في اليد		٤٥٩٢	١٩٠
- قال : سرفت من رجلين ثوباً ، فقال أحدهما : عصبتنيه		٤٥٩٣	١٩٠
- كان الثوب عند رجل وديعة فسرقه سارق		٤٥٩٤	١٩١
- باب السارق يسرق منه المتاع	٣	٤٥٩٥	١٩١
- ينظر إلى قيمة السرقة يوم سرقها		٤٥٩٦	١٩١
- باب السارق يقر بالسرقة أو تثبت عليه بها بينة وصاحب المتاع غائب		٤٥٩٧	١٩٢
- باب مسألة			
- يسرق من الرجل الذي عليه دين له		٤٥٩٨	١٩٢
- باب السارق يذكر أن رب المنزل أمره بالدخول		٤٥٩٩	١٩٣
- باب القطع بعد حين من الزمان		٤٦٠٠	١٩٣
- سرق الرجل مراراً ثم أتى به في آخر مرة		٤٦٠١	١٩٤
- سرق المتاع فقطعت يده ، ثم سرق ذلك المتاع		٤٦٠٢	١٩٤
- سرق المتاع فرد المتاع ثم رفع إلى الإمام		٤٦٠٣	١٩٤
- واختلفوا فيمن أصاب حداً ثم تاب		٤٦٠٤	١٩٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب من سرق عبداً صغيراً ، أو صغيراً حراً	٨		١٩٥
- أجمع أهل العلم على أن من سرق عبداً صغيراً			
النكاح أن عليه القطع		٤٦٠٥	١٩٥
- واختلفوا في السارق يسرق صبياً حراً			
من حرزه		٤٦٠٦	١٩٦
- إن كان على الصبي المسروق مائة مثقال حلي		٤٦٠٧	١٩٦
- باب السارق يسرق من بيت المال أو			
من الخمس	٩	٤٦٠٨	١٩٦
- باب الفاكهة الرطبة تسرق	١٠	٤٦٠٩	١٩٧
- سارق الصليب من الذهب والفضة من حرز		٤٦١٠	١٩٨
- باب القطع في الثمر المعلق	١١	٤٦١١	١٩٩
- باب القطع في الطير يسرق	١٢	٤٦١٢	١٩٩
- باب سرقة المواشي من الحرز وغير الحرز	١٣	٤٦١٣	٢٠٠
- باب سارق المصحف	١٤	٤٦١٤	٢٠٠
- أبواب الحرز	١٥		
- القطع يجب على من سرق ما يجب فيه قطع			
اليد ، من حرز		٤٦١٥	٢٠١
- أخذ السارق المتاع من البيت ورمى به			
إلى السدة		٤٦١٦	٢٠٢
- أخذ السارق المتاع من البيت وناوله رجلاً		٤٦١٧	٢٠٢
- واختلفوا فيمن نقب البيت فأخرج من اليد		٤٦١٨	٢٠٢

الموضوع

رقم الباب رقم المسألة رقم الصفحة

- ٢٠٣ ٤٦١٩ - نقب البيت إثنان وأدخل اليد أحدهما
- ٢٠٣ ٤٦٢٠ - الجماعة دخلوا الدار وحملوا المتاع على أحدهم
- ٢٠٣ ٤٦٢١ - سرق باب دار أو باب مسجد
- ٢٠٣ ٤٦٢٢ - السارق يسرق من بيت الحمام
- ٢٠٤ ٤٦٢٣ - النباش يسرق الكفن
- ٢٠٤ ٤٦٢٤ - سرق من الفسطاط شيئاً قيمته ثلاثة دراهم
- ٢٠٤ ٤٦٢٥ - سرق الفسطاط من مكانه
- ٢٠٥ ٤٦٢٦ - سرق من جوالق على ظهر بعير أو دابة
- ٤٦٢٧ - سرق من الدار فيها حجر كثيرة
- ٢٠٥ ١٦ - باب ما لا تقطع منه اليد
- ٢٠٥ ٤٦٢٨ - يستعير ما يجب فيه القطع ، ثم يجرده
- ٢٠٧ ٤٦٢٩ - الطرار يطر النفقة من الكم
- ٢٠٧ ٤٦٣٠ - أجمع أهل العلم على أن لا قطع على الخائن
- ٢٠٨ ٤٦٣١ - دخل دار قوم فذبح شاتهم وأخرجها
- ٢٠٨ ٤٦٣٢ - دخل دار قوم فشق ثوبهم ثم أخرجهم
- ٢٠٩ ١٧ - باب السرقة من الآباء والأبناء والأزواج
- ٢٠٩ ٤٦٣٣ - على كل سارق ما تقطع فيه اليد القطع
- ٢٠٩ ٤٦٣٤ - واختلفوا فيمن سرق من مال والديه
- ٢٠٩ ٤٦٣٥ - سرق الأبوان من مال إبنهما
- ٢٠٩ ٤٦٣٦ - واختلفوا فيمن سرق من ذوات المحارم

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا في الزوجين يسرق أحدهما الآخر		٤٦٣٧	٢١٠
- باب الإقرار الذي يوجب القطع	١٨		٢١١
- اختلفوا في الإقرار الموجب القطع		٤٦٣٨	٢١١
- أجمع أهل العلم على أن السارق تقطع يده في آخر السرقات ويجزئ عن السرقات الأخرى		٤٦٣٩	٢١١
- قطع يد السارق ثم سرق تقطع يده		٤٦٤٠	٢١٢
- باب الشهادة على السرقة	١٩		٢١٢
- أجمع أهل العلم على أن قطع يد السارق يجب إذا شهدت		٤٦٤١	٢١٢
- فإن شهدا بذلك ثم غابا أو ماتا		٤٦٤٢	٢١٢
- وإذا اختلفا فقال أحدهما سرق ثور وقال الآخر بقرة		٤٦٤٣	٢١٣
- واختلفوا إذا قال أحدهما سرق يوم الخميس والآخر يوم الجمعة		٤٦٤٤	٢١٣
- وإذا شهدا على رجل فقطعت يده ثم قالأنا أخطأنا		٤٦٤٥	٢١٣
- باب صفة قطع يد السارق	٢٠		٢١٤
- واختلفوا فيما يجب قطعه من السارق		٤٦٤٦	٢١٤
- واختلفوا في اليد والرجل ، من أين تقطع ؟		٤٦٤٧	٢١٥
- إختلافهم في حسم اليد بعد القطع		٤٦٤٨	٢١٥
- واختلفوا في السارق تكون يمينه شلاء		٤٦٤٩	٢١٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
– السارق يحبس الحاكم فعدا عليه فقطع يده		٤٦٥٠	٢١٦
– حكم الحاكم على السارق فعدا عليه رجل فقطع يده		٤٦٥١	٢١٧
– قطع رجل يد قبل أن يبلغه السلطان		٤٦٥٢	٢١٧
– أمر الحاكم بقطع يمين السارق فقطع يساره		٤٦٥٣	٢١٨
– قال الجذاذ : أخرج يمينك ، فأخرج يساره فقطعه		٤٦٥٤	٢١٨
– باب إقامة الحد في الحر الشديد والبرد الشديد وغير ذلك	٢١		٢١٩
– اختلفوا في إقامة الحد على المريض أو الحر أو البرد		٤٦٥٥	٢١٩
– أقر بسرقة وثبت عليه أنه قتل رجلاً عمداً		٤٦٥٦	٢٢٠
– السارق يسرق ، ويقطع يمين رجل		٤٦٥٧	٢٢٠
– أبواب قطع العبيد	٢٢		٢٢١
– تقطع يد العبد المترف بالسرقه		٤٦٥٨	٢٢١
– باب سرقة العبد من مولاه	٢٣		٢٢٢
– أجمع أهل العلم على أن لا قطع على العبد إذا سرق من مولاه		٤٦٥٩	٢٢٢
– اختلافهم في قطع المكاتب إذا سرق من مولاه		٤٦٦٠	٢٢٢

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- اختلافهم في قطع المدبر وأم الولد إذا سرقا من مولاهما	٢٢٢	٤٦٦١	
- اختلفوا في عبد الرجل إذا سرق من مال زوجته	٢٢٣	٤٦٦٢	
- باب وجوب رد المتاع المسروق إلى أهله وتضمن	٢٢٣		٢٤
- أجمع أهل العلم على أن السارق إذا قطعت يده ووجد المتاع أن رد ذلك يجب	٢٢٣	٤٦٦٣	
- واختلفوا فيه إذا قطع والمتاع مستهلك	٢٢٣	٤٦٦٤	
- باب سرقة الخمر من المسلم ومن النصراني	٢٢٥		٢٥
- أجمع أهل العلم على تحريم الخمر	٢٢٥	٤٦٦٥	
- وأجمعوا على أن المسلم إذا سرق من المسلم خراً ، أنه لا قطع عليه	٢٢٥	٤٦٦٦	
- وكذلك إذا سرق من المسلم ختيراً لا قطع عليه	٢٢٥	٤٦٦٧	
- واختلفوا في المسلم يسرق من النصراني خماً	٢٢٥	٤٦٦٨	
- باب سرقة الحربي والذمي	٢٢٦	٤٦٦٩	٢٦
- باب إقامة الحدود في أرض الحرب	٢٢٦	٤٦٧٠	٢٧
- باب حد البلوغ	٢٢٧		٢٨
- أجمع أهل العلم على أن الفرائض والأحكام تجب على المحتلم والعاقل	٢٢٧	٤٦٧١	

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- وأجمعوا على أن الفرائض تجب على المرأة بظهور الحيض		٤٦٧٢	٢٢٨
- واختلفوا في خصال سوى الإحتلام		٤٦٧٣	٢٢٨
- واختلفوا في الإثبات		٤٦٧٤	٢٢٩
- لا قطع على من لم يحتلم		٤٦٧٥	٢٢٩
- ليس على من بلغ مغلوباً على عقله شيء من الفرائض		٤٦٧٦	٢٢٩
- باب تلقين السارق ما يزال به عنه القطع	٢٩	٤٦٧٧	٢٢٩
- باب الستر على المسلمين والشفاعة في الحدود	٣٠	٤٦٧٨	٢٣١
- واختلفوا في الشفاعة في الحدود		٤٦٧٩	٢٣١
- باب السارق يملك ما سرق قبل وله إلى الإمام وبعد ذلك	٣١	٤٦٨٠	٢٣٣

٨٧- كتاب المحاربين

- دعاء المؤمنين حرمة على ظاهر كتاب الله		٤٦٨١	٢٣٥
- باب إختلاف أهل العلم فيمن نزلت آية المحاربين	١	٤٦٨٢	٢٣٦
- أجمع أهل العلم على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدينا وأسلموا ، أن دمائهم تحرم		٤٦٨٣	١٣٧

الموضوع

رقم الصفحة	رقم المسألة	رقم الباب
---------------	----------------	--------------

			- باب ما يجب على قطاع الطريق عند من جعل
٢٣٨	٤٦٨٤	٢	حكم الآية في أهل الإسلام
٢٣٨	٤٦٨٥		- واختلفوا فيما يجب على من فعل ذلك
٢٤٠	٤٦٨٦	٣	- باب صلب المحارب
٢٤١	٤٦٨٧	٤	- باب نفي المحارب
			- باب عفو السلطان عن المحارب أو عفو ولي
٢٤٢	٤٦٨٨	٥	دمه دون الإمام
			- باب توبة المحارب قبل أن يقدر عليه وما يجب
٢٤٣	٤٦٨٩	٦	عليه من حقوق بني آدم
٢٤٤	٤٦٩٠	٧	- باب المحاربة في الأمصار والقرى
			- باب ما يجب على من قطع الطريق وأخذ أقل
٢٤٥	٤٦٩١	٨	مما تقطع فيه اليد في السرقة
			- باب قطع الطريق على أهل الذمة وقطع
٢٤٦	٤٦٩٢	٩	الذمي الطريق على أهل الملة
٢٤٦	٤٦٩٣		- إذا قطع أهل الذمة على المسلمين
			- الحكم على المرأة كالحكم على الرجل
٢٤٧	٤٦٩٤		في المحاربة
			- الحكم على العبيد كالحكم على الأحرار
٢٤٧	٤٦٩٥		في المحاربة
٢٤٧	٤٦٩٦		- حكم الصبيان في المحاربة

٨٨- كتاب الحدود

٢٤٩	٤٦٩٨		- أجمع أهل العلم على تحريم الزنا
٢٥٠	٤٦٩٩	١	- باب أول بدء عقوبة الزاني ونسخ ذلك
٢٥١	٤٧٠٠	٢	- باب إثبات الرجم على الثيب الزاني
			- باب وجوب الجلد مع الرجل على الثيب
٢٥٢	٤٧٠١	٣	الزاني والإختلاف فيه
٢٥٣	٤٧٠٢	٤	- باب حد البكر الزاني
			- باب الإحصان الذي يوجب الرجم على
٢٥٣		٥	المحصن الزاني
			- أجمع أهل العلم على أن الحر المسلم إذا تزوج
٢٥٣	٤٧٠٣		ودخل بالمرأة ، أنه محصن
٢٥٣	٤٧٠٤		- واختلفوا فيمن وطئها بنكاح فاسد
			- وأجمع أهل العلم على أن المرء لا يكون
٢٥٤	٤٧٠٥		محصناً حتى يدخل بها
٢٥٤	٤٧٠٦	٦	- باب الذميمة تكن تحت المسلم
٢٥٥	٤٧٠٧	٧	- باب الأمة تكون تحت الحر
٢٥٦	٤٧٠٨	٨	- باب الحرية تكون تحت العبد
٢٥٧	٤٧٠٩	٩	- باب الصبية والمعتوهة
٢٥٧	٤٧١٠		- تحصنه المقلوبة على عقلها إذا جامعها بالنكاح
٢٥٧	٤٧١١		- الصبي إذا جامع إمرأته لا يحصنها

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب إحصان العبيد الإمام	١٠	٤٧١٢	٢٥٧
- باب إحصان أهل الكتاب	١١	٤٧١٣	٢٥٨
- باب الحفر للمرجوم	١٢	٤٧١٤	٢٥٩
- أجمع أهل العلم على أن المرجوم يدام عليه الرمي حتى يموت		٤٧١٥	٢٥٩
- باب عدد الطائفة التي تحضر عذاب المرجوم	١٣	٤٧١٦	٢٥٩
- باب حضور الإمام المرجوم	١٤	٤٧١٧	٢٦١
- باب إقامة الحد على الحبلى بعد ما تضع الحمل	١٥		٢٦٢
- أجمع أهل العلم على أن الحبلى لا ترجم حتى تضع حملها		٤٧١٨	٢٦٢
- واختلفوا فيما إذا وضعت ، فمتى ترجم ؟		٤٧١٩	٢٦٢
- باب الإقرار على الزنا	١٦	٤٧٢٠	٢٦٣
- واختلفوا في الإقرار بأربع مرات		٤٧٢١	٢٦٣
- باب المعترف بالنزى يرجع عن إقراره	١٧	٤٧٢٢	٢٦٤
- باب إقامة الحد بعد حين من الزمان وبعد أن يتوب الذي أصاب الحد	١٨	٤٧٢٣	٢٦٥
- باب إقامة الحاكم الحد بعلمه بغير بينة لغيره	١٩	٤٧٢٤	٢٦٦
- باب إقرار الحر الذمي بالنزى	٢٠		٢٦٦
- أقر الذمي بالنزنا ورضى بحكمنا حكمنا عليه		٤٧٢٥	٢٦٧
- واختلفوا عي النصراني يزني ثم يسلم		٤٧٢٦	٢٦٧

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- أقر مسلم أنه زنى وهو كافر		٤٧٢٧	٢٦٧
- باب الحدود تجتمع على الرجل فيها القتل	٢١	٤٧٢٨	٢٦٨
- مسائل من باب الإقرار بالحدود	٢٢		
- الأخرس يحد إذا أقر بالزنا		٤٧٢٩	٢٦٩
- الرجل يجن ويفيق فأقر بالزنا		٤٧٣٠	٢٦٩
- أقر المجبوب أنه زنا		٤٧٣١	٢٦٩
- أقر الخصي أنه زنا		٤٧٣٢	٢٦٩
- أقر الرجل أنه زنا بهذه المرأة بعينها		٤٧٣٣	٢٧٠
- باب صفة ضرب الزاني والقاذف	٢٣		٢٧٠
- أجمع أهل العلم على أن الجلد بالسوط يجب		٤٧٣٤	٢٧١
- واختلفوا في تجريد المجلود		٤٧٣٥	٢٧١
- واختلفوا في الحال التي يضرب عليها الرجال والنساء		٤٧٣٦	٢٧١
- واختلفوا في التجريد والمد		٤٧٣٧	٢٧٢
- لا يخرق الجلد في الحد		٤٧٣٨	٢٧٢
- لا يخرج الضارب ربط المضروب		٤٧٣٩	٢٧٣
- يضرب المحدث في كل عضو		٤٧٤٠	٢٧٣
- يترك الجلاد الفرج والوجه		٤٧٤١	٢٧٣
- الذي يقيم الحدود يكون مأموناً عالماً		٤٧٤٢	٢٧٤
- التسوية بين ضرب الزنا ، والقذف ، والشرب		٤٧٤٣	٢٧٤

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- الضرب بالسوط يجب في الحدود كلها		٤٧٤٤	٢٧٥
- باب المذنوء يزني	٢٤	٤٧٤٥	٢٧٦
- باب إقامة الحدود في المساجد	٢٥	٤٧٤٦	٢٧٧
- باب مبلغ التعزير	٢٦		٢٧٨
- عدد الضرب في التعزير		٤٧٤٧	٢٧٨
- للإمام أن يعزر في بعض الأشياء		٤٧٤٨	٢٧٨
- واختلفوا في المقدار الذي يعزر الإمام		٤٧٤٩	٢٧٨
- باب النفي	٢٧		٢٨٠
- أبواب ما يوجب حد الزاني وما لا يوجب			٢٨٠
- اختلفوا في نفي الزاني		٤٧٥٠	٢٨٠
- واختلفوا في نفي العبيد والإماء		٤٧٥١	٢٨١
- واختلفوا في المسافة التي ينفي إليها الزاني		٤٧٥٢	٢٨٢
- باب الرجل يطأ جارية زوجته وما يجب عليه	٢٨	٤٧٥٣	٢٨٢
- باب وطئ الرجل جارية أبيه أو أمه أو وطئ جارية ابنه أو جارية ابنته	٢٩		٢٨٤
- أقر الرجل أنه زنى بجارية أبيه أو أمه		٤٧٥٤	٢٨٤
- إذا وطئ الرجل جارية ابنه		٤٧٥٥	٢٨٤
- إذا وطئ الرجل جارية عمته		٤٧٥٦	٢٨٥
- إذا وطئ الرجل جارية بين الشريكين		٤٧٥٧	٢٨٥
- باب حد الذي يعمل عمل قوم لوط	٣٠	٤٧٥٨	٢٨٦
- باب ما يجب على من أتى بهيمة	٣١	٤٧٥٩	٢٨٧

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب الزنى بذوات المحارم	٣٢	٤٧٦٠	٢٨٩
- باب تزوج الرجل خامسة بعد أربع عنده	٣٣	٤٧٦١	٢٩٠
- تزوجت المرأة ولها زوج		٤٧٦٢	٢٩٠
- باب درء الحد عن الجاهل الذي لا علم له	٣٤	٤٧٦٣	٢٩١
- جميع أهل العلم يرون أن الحد يدرء في الشبهة		٤٧٦٤	٢٩١
- واختلفوا في معنى درء الحد في الشبهة		٤٧٦٥	٢٩١
- باب إسقاط الحد عن المستكرهه	٣٥	٤٧٦٦	٢٩٢
- باب وجوب الصداق للمستكرهه	٣٦	٤٧٦٧	٢٩٣
- باب الرجل يوجد مع المرأة	٣٧	٤٧٦٨	٢٩٤
- شهدوا عليه بالزنا فقالوا نحن زوجان		٤٧٦٩	٢٩٤
- باب المكروه على الزنى	٣٨	٤٧٧٠	٢٩٤
- باب المسلم يزني في دار الحرب	٣٩	٤٧٧١	٢٩٥
- باب إقامة الحد على أهل البغي والمرأة			
الميتة توطأ	٤٠	٤٧٧٢	٢٩٦
- وإذا وطئ الرجل امرأة ميتة		٤٧٧٣	٢٩٦
- باب مسائل من كتاب الحدود	٤١		
- إستأجر الرجل المرأة ليزني بها وشهد الشهود		٤٧٧٤	٢٩٦
- زنى بكر شيب		٤٧٧٥	٢٩٦
- زنى من عليه الحد بمن لا حد عليه		٤٧٧٦	٢٩٧
- زنى حر بأمة وقال : اشتريتها		٤٧٧٧	٢٩٧
- زوج الرجل أمته ثم وطئها		٤٧٧٨	٢٩٧

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- طلق الرجل أمته ثم وطئها		٤٧٧٩	٢٩٧
- فجر الرجل بالمرأة ثم تزوجها		٤٧٨٠	٢٩٧
- فجر الرجل بالأمة ثم يشتريها		٤٧٨١	٢٩٧
- فجر الرجل بالأمة ثم قتلها		٤٧٨٢	٢٩٧
- فجر الرجل بالأمة واستكرهها		٤٧٨٣	٢٩٨
- أبواب حدود العبيد والإماء	٤٢	٤٧٨٤	٢٩٨
- جلد الأمة المسلمة خمسين جلدة		٤٧٨٥	٢٩٨
- باب إقامة الرجل الحد على عبده وأمته			
دون السلطان	٤٣	٤٧٨٦	٢٩٩
- باب مسائل	٤٤		٣٠٠
- أجمع أهل العلم على أن العبد إذا أقر بالزنا ،			
أن الحد يجب عليه		٤٧٨٧	٣٠٠
- إذا زنت المدبرة ، وأم الولد ، والمكاتب		٤٧٨٨	٣٠٠
- إذا زنت الأمة ثم أعتقت		٤٧٨٩	٣٠١
- إذا زنت الأمة وهي لا تعلم بالعتق		٤٧٩٠	٣٠١
- واختلفوا في عفو السيد عن عبده إذا زنى		٤٧٩١	٣٠١
- أبواب الشهادات على الزنى	٤٥		٣٠١
- أجمع أهل العلم على أن الشهادة على			
الزنا أربعة		٤٧٩٢	٣٠١
- واختلفوا إذا جاء شهود الزنا متفرقين		٤٧٩٣	٣٠٢
- باب صفة الشهادة على الزنى	٤٦		٣٠٢
- باب حد الشهود إذا لم يتموا أربعة	٤٧	٤٧٩٤	٣٠٣

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب الشهود على الزنى يتم عددهم أربعة ولم يعدلوا	٤٨	٤٧٩٥	٣٠٣
- أربعة عميان شهدوا على المرأة بالزنا		٤٧٩٦	٣٠٤
- باب أربعة يشهدون على رجل بالزنى فصرح ثم رجع أحدهم	٤٩	٤٧٩٧	٣٠٤
- باب إختلاف الشهود في الشهادة على الزنى	٥٠	٤٧٩٨	٣٠٥
- باب ما يجب على الرجل والمرأة يوجدان في ثوب	٥١	٤٧٩٩	٣٠٥
- مسائل من أبواب الشهادات على الزنى	٥٢		٣٠٦
- شهدوا على الزنا فإذا هم عبيد		٤٨٠٠	٣٠٦
- رجع الرجل ، فإذا أحد الشهود عبد		٤٨٠١	٣٠٧
- شهدوا على الرجل بالزنا فحبس ، فقتله رجل		٤٨٠٢	٣٠٧
- شهد أربعة ثم رجع اثنان		٤٨٠٣	٣٠٨
- شهد أربعة على الزنا فصرح ثم وجد محبوبا		٤٨٠٤	٣٠٨
- شهدوا على امرأة بالزنا ثم قالوا هي عذراء		٤٨٠٥	٣٠٨
- شهد ثلاثة وامرأتان على رجل بالزنا		٤٨٠٦	٣٠٨
- أقر بالزنا مرتين وشهد اثنان		٤٨٠٧	٣٠٩
- شهد أربعة من أهل الذمة على ذمي أنه زنا بمسلمة		٤٨٠٨	٣٠٩
- يقول الرجل للرجل : أنت لست ابن فلان		٤٨٠٩	٣٠٩

الموضوع

رقم
الصفحة

رقم
المسألة

رقم
الباب

- شهد أحد أن فلانا قذف رجلا يوم الخميس
وشهد آخر أنه قذف يوم الجمعة
- ٣١٠ ٤٨١٠
- أبواب القذف وما يجب على القاذف
- ٣١١ ٥٣
- رمي المحصنات قذف يوجب الحد
- ٣١١ ٤٨١١
- واختلفوا في رجل قذف رجل من أهل
الكتاب
- ٣١١ ٤٨١٢
- قذف النصراني المسلم الحر
- ٣١٢ ٤٨١٣
- باب العبد يقذف الحر
- ٣١٢ ٤٨١٤ ٥٤
- باب الحر يقذف العبد
- ٣١٣ ٤٨١٥ ٥٥
- لا حد على قاذف المدبر والمكاتب
- ٣١٤ ٤٨١٦
- قذف من يحسبه عبداً فإذا هو حر
- ٣١٤ ٤٨١٧
- قذف أم ولد لرجل
- ٣١٤ ٤٨١٨
- باب نفي الرجل من أبيه أو من قبيلته
- ٥٦
- يقول للرجل من العرب : يا نبطي
- ٣١٤ ٤٨١٩
- نفي الرجل الرجل من أبيه
- ٣١٥ ٤٨٢٠
- قال الرجل للرجل وأبوه عبد وأمه حرة وقد
ماتا : لست لأبيك
- ٣١٦ ٤٨٢١
- قال الرجل للكافر وأبواه مسلمان
وماتا : لست لأبيك
- ٣١٦ ٤٨٢٢
- قال الرجل لعبده : كنت لأبويك ، وأبواه
مسلمان
- ٣١٦ ٤٨٢٣
- يقول للرجل : يا ابن ماء السماء
- ٣١٦ ٤٨٢٤

- ٣١٦ ٤٨٢٥ - يقول للرجل : يا ابن الزانيين
- ٣١٧ ٤٨٢٦ - قال الرجل للرجل : لست لأملك
- ٣١٧ ٥٧ - باب قذف الرجل والده ، أو جده ، أو
أجداده ، أو ولده ، أو ولد ولده
- ٣١٧ - أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قذف
أباه ، أن عليه الحد
- ٣١٧ ٤٨٢٧ - واختلفوا في الرجل يقذف ابنه
- ٣١٧ ٤٨٢٨ - إذا قذف الرجل مملوك فلا حد عليه
- ٣١٨ ٤٨٢٩ - مسائل من أبواب القذف
- ٣١٨ ٥٨ - قال الرجل لرجل : يا ابن الأقطع
- ٣١٨ ٤٨٣٠ - قال الرجل لإمرأته : يا بنية يا أخية
- ٣١٨ ٤٨٣١ - قال الرجل للرجل : يا بني ، يا عبي
- ٣١٨ ٤٨٣٢ - قال الرجل للعربي : يا دهقان
- ٣١٨ ٤٨٣٣ - قال الرجل للعربي : يا ابن النبطي
- ٣١٨ ٤٨٣٤ - أجمع أهل العلم : إذا قال للمسلم : يا
يهودي ، لا حد عليه
- ٣١٩ ٤٨٣٥ - باب إذا قال الرجل للرجل : زنأت في الجبل
- ٣١٩ ٥٩ - قال الرجل للرجل : زنأت في الجبل
- ٣١٩ ٤٨٣٦ - قال الرجل للرجل : زنيت في الجبل
- ٣١٩ ٤٨٣٧ - تزوج المجوس أمة ثم اسلما
- ٣١٩ ٤٨٣٨ - شهد أربعة على عبد أنه أعتقه مولاة ،
وأنه زنى
- ٣٢٠ ٤٥٣٩

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- شهد إثنان على العتق ثم شهد إثنان أنه زنى		٤٨٤٠	٣٢٠
- شهد أربعة على عبد أنه أعتقه مولاه وأنه زنى			
ثم رجعوا		٤٨٤١	٣٢٠
- شهدا على عبد أمة أعتقه مولاه ، ثم شهدا			
وهذا العبد وآخر على رجل بالزنا		٤٨٤٢	٣٢٠
- إذا قال : أنت أزنى من فلان		٤٨٤٣	٣٢١
- شهد أربعة على رجل أنه زنى بمجنونة		٤٨٤٤	٣٢١
- أقر الرجل بالزنا أربع مرات		٤٨٤٥	٣٢١
- باب قذف الرجل الجماعة بكلمة واحدة	٦٠	٤٨٤٦	٣٢١
- باب الرجل يقول للرجل : يا لوطي	٦١	٤٨٤٧	٣٢٣
- باب إذا قال الرجل للمرأة : زنى وأنت			
مستكرهة أو صغيرة	٦٢		٣٢٤
- قال : زنى وأنت صغيرة أو مستكرهة		٤٨٤٨	٣٢٤
- قال : زنى وأنت أمة ، ثم أعتقت		٤٨٤٩	٣٢٤
- وإذا قال : زنى في الشرك		٤٨٥٠	٣٢٤
- الجارية التي لم تبلغ الحيض تقذف أو تقذف		٤٨٥١	٣٢٤
- باب قاذف الخصي	٦٣		٣٢٥
- ليس على قاذف الخصي حد		٤٨٥٢	٣٢٥
- لا حد على قاذف الرتقاء		٤٨٥٣	٣٢٥
- وإذا كان القاذف خصياً أو امرأة رتقاء		٤٨٥٤	٣٢٥
- فيمن قذف الخصي يطبق الجماع		٤٨٥٥	٣٢٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- القوم في دار حرب ، فقذف بعضهم بعضاً		٤٨٥٦	٣٢٥
- باب إذا قال الرجل للرجل : يا فاعل أمة	٦٤		٣٢٦
- قال الرجل للرجل : يا نائك أمة		٤٨٥٧	٣٢٦
- وإذا قال : فعلت بأملك		٤٨٥٨	٣٢٦
- باب من قذف محدوداً			٣٢٦
- إذا قذف الرجل رجلاً محدوداً في الزنا		٤٨٥٩	٣٢٦
- وإذا قذف الرجل إمرأته وقد كانت وطئت حراماً		٤٨٦٠	٣٢٦
- وإذا قذف إمرأته ، ثم تزني بعد القذف		٤٨٦١	٣٢٧
- باب إذا قال الرجل من رماني فهو بن الفاعلة	٦٦	٤٨٦٢	٣٢٧
- باب من يقوم من الورثة بحق من قد مات إذا قذف الميت			٣٢٧
- أجمع أهل العلم على أن للمقذوف طلب ما يجب له من الحد على القاذف		٤٨٦٣	٣٢٧
- واختلفوا في رجل قذف رجلاً فمات المقذوف		٤٨٦٤	٣٢٨
- واختلفوا فيمن قذف ميتاً		٤٨٦٥	٣٢٨
- وإذا كانوا أخوة ، فوقف بعضهم عن المطالبة في القذف		٤٨٦٦	٣٢٨
- وأجمعوا على أن المقذوف إذا كان غائباً ، فليس لأبيه أن يطلب		٤٨٦٧	٣٢٩
- وإذا أوصى المقذوف بذلك إلى من يقوم ، فله ذلك		٤٨٦٨	٣٢٩

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- وإن وكل المذدوف من يطلب بحقه		٤٨٦٩	٣٢٩
- وإذا ضرب بعض الحد ثم مات		٤٨٧٠	٣٢٩
- باب مسائل	٦٨		٣٢٩
- قذف رجلاً بزنا كان في شركه		٤٨٧١	٣٢٩
- قال الرجل للرجل : أخبرت أنك زان		٤٨٧٢	٣٣٠
- باب العفو عن الحدود	٦٩	٤٨٧٣	٣٣٠
- باب الإستحلاف في الحدود	٧٠	٤٨٧٤	٣٣١
- باب الكفالة في الحدود	٧١		٣٣١
- أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز الكفالة في الحدود		٤٨٧٥	٣٣٢
- وأجمعوا على أن الحد لا يجب بيمين وشاهد		٤٨٧٦	٣٣٢
- إذا حد المذدوف بعض الحد ثم هرب		٤٨٧٧	٣٣٢
- شهد بشهادة قبل أن يتم الحد		٤٨٧٨	٣٣٢
- باب ما يوجب الأدب	٧٢		٣٣٢
- كان عمر يحد في التعريض بالفاحشة الحد تماماً		٤٨٧٩	٣٣٢
- أجمع أهل العلم على أن قول الرجل للرجل : يا فاسق ، يا فاجر ، لا يوجب الحد		٤٨٨٠	٣٣٣
- وكذلك لا يوصون حداً على من قال : يا سارق		٤٨٨١	٣٣٤
- لا حد على من قال : يا خنزير يا حمار		٤٨٨٢	٣٣٤
- اختلفوا فيما يجب على من قال : يا خنزير		٤٨٨٣	٣٣٤
- قال الرجل للرجل : يا مخنث		٤٤٨٤	٣٣٤

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب مسألة	٧٣		٣٣٤
- اختلفوا في الإمام يعزر فيموت المضروب		٤٨٨٥	٣٣٤
- باب الستر على المسلمين	٧٤	٤٨٨٦	٣٣٥
- جماع أبواب حد الخمر	٧٥		٣٣٦
- باب الحد الذي يجب أن يجلد شارب الخمر			
من العنب وغير العنب	٧٦	٤٨٨٧	٣٣٧
- اختلف أهل العلم فيما يجب على شارب			
الخمر من الجلد		٤٨٨٨	٣٣٨
- واختلفوا في وجوب الحد على من شرب			
قليل ما يسكر كثيرة		٤٨٨٩	٣٣٨
- باب حد الشارب يوج منه رائحة الشراب			
الذي يسكر كثيرة	٧٧	٤٨٩٠	٣٣٩
- باب إقامة الحد على السكران في حال سكره	٧٨	٤٨٩١	٣٤١
- باب حد السكر	٧٩	٤٨٩٢	٣٤١

٨٩- كتاب الجرام والدماء

- باب تحريم سفك الدماء بغير الحق من كتاب			
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم	١		٣٤٣
- باب تعظيم سفك الدماء المحرمة بغير الحق			
والتغليظ فيها	٢		٣٤٤
- جماع أبواب القصاص في النفس وفيما دون			
النفس			٣٤٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب التسوية بين دماء المسلمين	٣		٣٤٥
- أجمع أهل العلم على أن الحر يقاد به الحر		٤٨٩٣	٢٤٦
- وأجمعوا على أن بين الرجل والمرأة القصاص		٤٨٩٤	٣٤٦
- باب القصاص بين الرجال والنساء			
فيما دون النفس	٤	٤٨٩٥	٣٤٧
- باب القصاص بين الأحرار والعبيد في النفس	٥	٤٨٩٦	٣٤٨
- لا قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس		٤٨٩٧	٣٤٩
- باب الحر والعبد يقتلان الحر	٦	٤٨٩٨	٣٥٠
- باب قتل المؤمن بالكافر	٧	٤٨٩٩	٣٥٠
- باب قتل الوالد بالولد	٨	٤٩٠٠	٣٥١
- إذا قتل الابن الأب قتل به		٤٩٠١	٣٥٢
- باب قتل الرجل بعبد	٩	٤٩٠٢	٣٥٢
- باب القصاص بين العبيد في النفس وفيما دون النفس	١٠	٤٩٠٣	٣٥٣
- باب مسألة	١١		٣٥٣
- إذا قتل الرجل الخنثى المشكل		٤٩٠٤	٣٥٣
- باب القصاص بين الرجل وامرأته	١٢	٤٩٠٥	٣٥٣
- باب النفر يقتلون الرجل	١٣	٤٩٠٦	٣٥٤
- باب النفر يجتمعون على قطع يد الرجل	١٤	٤٩٠٧	٣٥٥
- باب البالغ العاقل والمجنون والصبي يشتركون في قبل الخطأ يشارك العمد	١٥	٤٩٠٨	٣٥٦

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- مسألة			٣٥٧
- ضرب الرجل الرجل وضربه معه أسد		٤٩٠٩	٣٥٧
- ضرب الرجل الرجل ونهشته حية فمات		٤٩١٠	٣٥٧
- إشتراك رجلان في قتل رجل أحدهم أبو المقتول		٤٩١١	٣٥٧
- واختلفوا في المخطئ يشارك العامد في القتل		٤٩١٢	٣٥٧
- قتل أحدهما بحديدة والآخر بخشبة		٤٩١٣	٣٥٨
- باب وجوه القتل	١٦		٣٥٨
- أجمع أهل العلم على القول بقتل العمد والخطأ		٤٩١٤	٣٥٨
- وأجمعوا على أن من ضرب عمداً بحديد محدد ، أن عليه القود		٤٩١٥	٣٥٩
- واختلفوا في الرجل يضرب الرجل بالعصا الأغلب منه أن يقتل		٤٩١٦	٣٥٩
- وأجمعوا على أن قتل الخطأ أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره		٤٩١٧	٣٦٠
- باب الوجه الثالث المختلف فيه وهو شبه العمد	١٧	٤٩١٨	٣٦٠
- باب ما يجب على الخائف وعلى الرجل يسقي آخر السم	١٨	٤٩١٩	٣٦١
- جعل السم في طعام رجل فأطعمه إياه		٤٩٢٠	٣٦٢
- هدم رجل على قوم بيتاً فماتوا		٤٩٢١	٣٦٣

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- من جنى على رجل حيث أنه يقبض مكانه			
فضربه بحديدة فمات		٤٩٢٢	٣٦٤
- باب قتل الغيلة	١٩	٤٩٢٣	٣٦٤
- باب الرجل يحبس الرجل على الرجل			
حتى يقتله	٢٠	٤٩٢٤	٣٦٥
- باب السيد يأمر عبده أن يقتل رجلاً فيقتله	٢١	٤٩٢٥	٣٦٦
- باب الرجل يأمر الرجل بقتل الرجل	٢٢	٤٩٢٦	٣٦٧
- أمر السلطان بقتل رجل فقتله		٤٩٢٧	٣٦٨
- باب القصاص من الأمراء والعمال	٢٣	٤٩٢٨	٣٦٨
- باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله	٢٤	٤٩٢٩	٣٦٩
- باب ما يكون به القصاص	٢٥	٤٩٣٠	٣٦٩
- باب المقتص منه يتلف في القصاص فيما			
دون النفس	٢٦	٤٩٣١	٣٧٠
- باب الرجل يقطع من رجلين من كل واحد			
منهما يمينه	٢٧	٤٩٣٢	٣٧٢
- قطع رجل يد رجل يسرى ويد آخر يميني		٤٩٣٣	٣٧٢
- باب المقتول يكون له ورثة صغار	٢٨	٤٩٣٤	٣٧٢
- باب مسألة	٢٩		٣٧٤
- ضرب الرجل رجلاً فمات منها فجاء الولي			
فقطع يده		٤٩٣٥	٣٧٤
- فإن قطع يده ثم عفا عنه		٤٩٣٦	٣٧٤
- وإذا قتل الرجل الرجل عمداً ولا ولي له		٤٩٣٧	٣٧٤

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب القاتل يقتله غير ولي المقتول	٣٠	٤٩٣٨	٣٧٥
- كان القاتل الأول عامداً والثاني مخطئاً		٤٩٣٩	٣٧٦
- باب إصابة الحدود في الحرم	٣١	٤٩٤٠	٣٧٦
- باب الإنتظار بالقصاص من الجرح حتى يبرأ	٣٢	٤٩٤١	٣٧٧
- أبواب العفو عن القصاص	٣٣		٣٧٨
- كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية		٤٩٤٢	٣٧٨
- إختلاف العلماء في الأولياء الذين لهم القصاص		٤٩٤٣	٣٧٨
- إختلافهم في عفو المرأة		٤٩٤٤	٣٧٩
- يستأنى بالصغير حتى يبلغ		٤٩٤٥	٣٧٩
- باب الخيار الذي جعل لأولياء الدم والإختلاف فيه	٣٤	٤٩٤٦	٣٧٩
- باب عفو المجني عليه عن الجناية وما يحدث منها إذا كانت الجناية عمداً	٣٥	٤٩٤٧	٣٨١
- وإن كان القتل خطأ ، فالعفو جائز من الثلث		٤٩٤٨	٣٨٢
- باب الولي يقتل بعد العفو أو أخذ الدية	٣٦		٣٨٢
- لا يجوز القتل من بعد قبل الدية		٤٩٤٩	٣٨٢
- واختلفوا فيمن قتل قاتل وليه بعد عفوه عنه		٤٩٥٠	٣٨٢
- باب الوليين يعفو أحدهما ويقتل الآخر	٣٧	٤٩٥١	٣٨٣
- باب وجوب الأدب على من غفى عنه ولي الدم	٣٨	٤٩٥٢	٣٨٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
---------	-----------	-------------	------------

- ٣٨٥ ٤٩٥٣ ٣٩ - باب الجراحات التي لا توجب عقلاً ولا قوداً
- ٣٨٦ ٤٩٥٤ ٤٠ - باب إسقاط العقول فيما تصيب البهائم من بني آدم من جراح وغيره وإسقاط الغرم عن مالها
- ٣٨٦ ٤٩٥٥ ٤١ - باب هدر عين من إطلع في بيت قوم بغير إذنه إذا أصابوه بشيء
- ٣٨٧ ٤٩٥٦ ٤٢ - باب المؤمن الذي يقتل ببلاد العدو خطأ

٩٠- كتاب الديات

- ٣٨٨ ١ - باب مبلغ دية الحر المسلم من الإبل
- ٣٨٨ ٤٩٥٧ - أجمع أهل العلم على أن على أهل الإبل مائة من الإبل في الدية
- ٣٨٨ ٤٨٥٨ - واختلفوا فيما يجب على غير أهل الإبل
- ٣٨٩ ٤٩٥٩ - والدية على أهل الذهب ألف دينار
- ٣٨٩ ٤٩٦٠ - واختلفوا فيما يجب على أهل الفضة
- ٣٨٩ ٤٩٦١ ٢ - باب الديات من البقر والغنم والحلل
- ٣٩٠ ٤٩٦٢ ٣ - باب أسنان الإبل في دية العمد
- ٣٩١ ٤٩٦٣ ٤ - باب أسنان الإبل في شبه العمد
- ٣٩٢ ٤٩٦٤ ٥ - باب أسنان الإبل في دية الخطأ
- ٣٩٤ ٤٩٦٥ ٦ - باب تغليظ الدية على من قتل في الحرم أو في الشهر الحرام أو قتل محرماً
- ٣٩٥ ٤٩٦٦ - اختلفوا في الذي يقتل في الشهر الحرام

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- واختلفوا فيمن قتل وهو محرم		٤٩٦٧	٣٩٥
- باب دية المرأة	٧	٤٩٦٨	٣٩٥
- واختلفوا فيما يجب في جراحات النساء		٤٩٦٩	٣٩٦
- باب اختلاف أهل العلم في ديات			
أهل الكتاب	٨	٤٩٧٠	٣٩٦
- باب دية المجوسي	٩	٤٩٧١	٣٩٧
- ديات نساء أهل الكتاب		٤٩٧٢	٣٩٨
- باب أبواب الديات	١٠	٤٩٧٣	٣٩٨
- باب الشجاج اللواتي هن دون الموضحة	١١		٣٩٨
- أجمع أهل العلم على أن فيما دون الموضحة أرشاً		٤٩٧٤	٣٩٩
- واختلفوا في ذلك الأرش		٤٩٧٥	٣٩٩
- وقد اختلفوا في الدامية		٤٩٧٦	٤٠٠
- وقد اختلفوا في الدامغة		٤٩٧٧	٤٠٠
- وقد اختلفوا في الباضعة		٤٩٧٨	٤٠٠
- وقد اختلفوا في المتلاحة		٤٩٧٩	٤٠٠
- وقد اختلفوا في السحاق		٤٩٨٠	٤٠١
- باب القصاص فيما دون الموضحة	١٢	٤٩٨١	٤٠١
- أبواب المواضع			٤٠٢
- باب الموضحة	١٣		٤٠٢
- أجمع أهل العلم على أن في الموضحة خمس			
من الإبل		٤٩٨٢	٤٠٢

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- أجمعوا على أن الموضحة تكون في الوجه والرأس		٤٩٨٣	٤٠٢
- واختلفوا في تفضيل موضحة الوجه على موضحة الرأس		٤٩٨٤	٤٠٣
- الموضحة من اللحي الأعلى فما فوقه		٤٩٨٥	٤٠٣
- واختلفوا في الموضحة في غير الرأس والوجه		٤٩٨٦	٤٠٣
- باب الهاشمة	١٤	٤٩٨٧	٤٠٤
- باب المنقلة	١٥		٤٠٥
- أجمع أهل العلم على أن في المنقلة خمس عشرة من الإبل		٤٩٨٨	٤٠٥
- المنقلة هي التي تنقل منها العظام		٤٩٨٩	٤٠٥
- المنقلة لا قود فيها		٤٩٩٠	٤٠٥
- باب المأمومة	١٦		٤٠٦
- أجمع أهل العلم على أن في المأمومة ثلث الدية		٤٩٩١	٤٠٦
- واختلفوا في القود في الدية		٤٩٩٢	٤٠٦
- باب العقل والأذنين والسمع والحاجبين والشعر	١٧		٤٠٧
- أجمع أهل العلم على أن في العقل الدية		٤٩٩٣	٤٠٧
- واختلفوا في دية الأذنين		٤٩٩٤	٤٠٧
- وأجمعوا على أن في السمع الدية		٤٩٩٥	٤٠٧
- ضرب رجل وجلا فادعى المضروف أن سمعه ذهب		٤٩٩٦	٤٠٨

الموضوع	رقم الباب	رقم الرسالة	رقم الصفحة
- واختلفوا في الحاجبين يصابان		٤٩٩٧	٤٠٨
- واختلفوا في الشعر يجنى عليه فلا ينبت		٤٩٩٨	٤٠٩
- باب الجنايات على العيون	١٨		٤٠٩
- أجمع أهل العلم على أن في العينين الدية		٤٩٩٩	٤٠٩
- واختلفوا في عين الأعور		٥٠٠٠	٤٠٩
- واختلفوا في الأعور يفقأ عين الصحيح		٥٠٠١	٤١٠
- واختلفوا في عين الأعور التي لا يبصر بها		٥٠٠٢	٤١٠
- واختلفوا في جفون العينين		٥٠٠٣	٤١١
- واختلفوا في الأهداب إذا نتفت فلم تنبت		٥٠٠٤	٤١٢
- واختلفوا في قرآءة قوله تعالى { والعين بالعين }		٥٠٠٥	٤١٢
- واختلفوا في القصاص في العين		٥٠٠٦	٤١٢
- صفة الإقتصاص من البصر		٥٠٠٧	٤١٢
- أجمع أهل العلم على أن لا قود من بعض البصر		٥٠٠٨	٤١٣
- إذا ضرب الرجل الرجل فذهب بعض بصره		٥٠٠٩	٤١٣
- باب الجنايات على الأنف	١٩		٤١٣
- أجمع أهل العلم على أن الأنف إذا أوعب جدعه الدية		٥٠١٠	٤١٤
- واختلفوا في كسر الأنف		٥٠١١	٤١٤
- واختلفوا فيما قطع من الأنف		٥٠١٢	٤١٤
- باب الشفتين	٢٠	٥٠١٣	٤١٥

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب ديات الأسنان	٢١	٥٠١٤	٤١٦
- واختلفوا في السن يجني عليه فتسود		٥٠١٥	٤١٧
- واختلفوا في سن الصبي تقلع قبل أن يشغر		٥٠١٦	٤١٨
- واختلفوا في سن الصبي تقلع قبل أن يشغر ثم نبتت ناقصة		٥٠١٧	٤١٨
- وإذا قلع سن الكبير وأخذ ديتها ثم نبتت		٥٠١٨	٤١٨
- واختلفوا في السن تقلع قوداً ثم ترد مكانها فتثبت		٥٠١٩	٤١٩
- واختلفوا في السن تقلع قوداً ثم تعالج وتثبت		٥٠٢٠	٤١٩
- واختلفوا في السن الزائدة		٥٠٢١	٤١٩
- واختلفوا في السن إذا كسر بعضها		٥٠٢٢	٤١٩
- باب اللسان والكلام	٢٢		٤٢٠
- أجمع أهل العلم على أن في اللسان الدية		٥٠٢٣	٤٢٠
- واختلفوا في الرجل يجني فيقطع من اللسان شيئاً		٥٠٢٤	٤٢٠
- واختلفوا في اللسان إذا قطع وذهب الكلام		٥٠٢٥	٤٢٠
- واختلفوا في لسان الأخرس		٥٠٢٦	٤٢٠
- باب ذهاب الصوت واللحي يجني عليها	٢٣	٥٠٢٧	٤٢١
- كل ما في الإنسان منه فرد ففيه الدية كاملاً		٥٠٢٨	٤٢١
- باب اللحية والذقن	٢٤	٥٠٢٩	٤٢٢
- في الذقن ثلث الدية		٥٠٣٠	٤٢٣

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب الترقوة	٢٥	٥٠٣١	٤٢٣
- أبواب دية اليد	٢٦		٤٢٤
- أجمع أهل العلم على أن في اليد نصف الدية		٥٠٣٢	٤٢٥
- واختلفوا في الأصابع		٥٠٣٣	٤٢٥
- باب الأنامل واليد الشلاء	٢٧		٤٢٦
- أجمع أهل العلم على أن الأنامل سواء وفي			
كل أغملة ثلث الدية		٥٠٣٤	٤٢٦
- وقالوا : للإبهام أغملتان ، وفي كل أغملة			
نصف الدية		٥٠٣٥	٤٢٧
- واختلفوا في اليد الشلاء تقطع		٥٠٣٦	٤٢٧
- وإن ضربت اليد الصحيحة فشلت		٥٠٣٧	٤٢٧
- باب كسر اليد والرجل	٢٨	٥٠٣٨	٤٢٨
- باب الظفر يجني عليه فيسود أو يعور	٢٩	٥٠٣٩	٤٢٨
- مسائل من هذا الباب	٣٠		٤٢٩
- واختلفوا في الإصبع الزائدة تقطع		٥٠٤٠	٤٢٩
- وإذا قطعت من أشل يده الصحيحة		٥٠٤١	٤٢٩
- وإذا قطعت الأصابع دون اليد		٥٠٤٢	٤٢٩
- ولا تقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى			
باليمنى		٥٠٤٣	٤٢٩
- وفي اليد تقطع من شطر الزراع خمسون		٥٠٤٤	٤٢٩
- باب ثدي المرأة والرجل	٣١		٤٣٠

- أجمع أهل العلم على أن في ثدي المرأة

نصف الدية ٤٣٠ ٥٠٤٥

- في حلقة المرأة نصف الدية ٤٣٠ ٥٠٤٦

- واختلفوا في ثدي الرجل ٤٣٠ ٥٠٤٧

- باب الصلب يكسر ٤٣١ ٥٠٤٨ ٣٢

- باب الضلع ٤٣٢ ٥٠٤٩ ٣٣

- باب الجائفة ٤٣٢ ٣٤

- أجمع أهل العلم على أن في الجائفة ثلث الدية ٤٣٣ ٥٠٥٠

- وأجمعوا على أن في الجائفة النافذة ثلث الدية ٤٣٣ ٥٠٥١

- لا قصاص في الجائفة ٤٣٣ ٥٠٥٢

- باب الذكر ٤٣٣ ٣٥

- أجمع أهل العلم على أن في الذكر الدية ٤٣٤ ٥٠٥٣

- في الحشفة وحدها إذا قطعت الدية ٤٣٤ ٥٠٥٤

- لا فرق بين ذكر الصغير والشيخ الكبير ٤٣٤ ٥٠٥٥

- واختلفوا في ذكر الخصي ٤٣٤ ٥٠٥٦

- باب الأنثيين ٤٣٥ ٥٠٥٧ ٣٦

- باب ركب المرأة وشفرها ٤٣٦ ٥٠٥٨ ٣٧

- باب الإفضاء واقتضاض الرجل المرأة بالإصبع ٤٣٦ ٥٠٥٩ ٣٨

- وإذا أفتضت المرأة بإصبعها ٤٣٧ ٥٠٦٠

- باب الآليتين ٤٣٧ ٥٠٦١ ٣٩

- باب الرجل ٤٣٨ ٥٠٦٢ ٤٠

- الرجل تقطع من الساق أو الفخذ ٤٣٨ ٥٠٦٣

الموضوع	رقم الباب	رقم المسألة	رقم الصفحة
- باب القصاص من العظم	٤١	٥٠٦٤	٤٣٨
- باب القصاص في اللطمة ما أشبه ذلك	٤٢	٥٠٦٥	٤٤٠
- باب معنى قولهم عليه حكومة	٤٣	٥٠٦٦	٤٤١
- ويقبل في الحكومة رجلان ثقتان		٥٠٦٧	٤٤١
- أبواب الجنايات التي توجب العقل ولا توجب القود			٤٤٢
- اختلف أهل العلم في الفارسين اصطداً فماتا		٥٠٦٨	٤٤٢
- وإن مات الفرسان		٥٠٦٩	٤٤٢
- واختلفوا في الحر والمملوك يصطدمان ويموتان		٥٠٧٠	٤٤٢
- باب اصطدام الفارسين	٤٤		٤٤٢
- باب اصطدام السفينتين	٤٥	٥٠٧١	٤٤٣
- باب جنابة الصبي والمجنون عمداً أو خطأ	٤٦	٥٠٧٢	٤٤٤
- جنابة المجنون على العاقلة		٥٠٧٣	٤٤٤
- باب خطأ الطبيب	٤٧	٥٠٧٤	٤٤٥
- وإذا ختن الختان فأخطأ		٥٠٧٥	٤٤٦
- باب الرجل يسقط على آخر فيموت أحدهما	٤٨	٥٠٧٦	٤٤٦
- باب حافر بئر وواضع الحجر في غير حقه	٤٩	٥٠٧٧	٤٤٧
- الرجل يرش الماء أمام دكانه فيمر الإنسان فيعنت		٥٠٧٨	٤٤٧
- حفروا في بادية بئراً فسقط شخص في الليل		٥٠٧٩	٤٤٨
- إستأجر الرجل أجيراً فحفر بئراً فسقط عليه الجدار		٥٠٨٠	٤٤٨

- | | | | |
|-----|------|----|---|
| ٤٤٨ | ٥٠٨١ | | - إستأجر عبداً بغير إذن مولاه |
| ٤٤٨ | ٥٠٨٢ | ٥٠ | - باب إشتراك النفر في قتل بعضهم خطأ |
| | | | - باب تضمين القائد والراكب والسائق ما |
| ٤٤٨ | ٥٠٨٣ | ٥١ | أصابته الدابة |
| | | | - إذا كان واقفاً على دابة فضربت برجلها |
| ٤٥٠ | ٥٠٨٤ | | لا يضمن |
| ٤٥٠ | ٥٠٨٥ | | - واختلفوا في تضمين الرديفين |
| | | | - واختلفوا في الفلو يتبع الدابة التي |
| ٤٥١ | ٥٠٨٦ | | عليها صاحبها |
| | | | - باب الحائط المائل يشهد على صاحبه فيسقط |
| ٤٥١ | ٥٠٨٧ | ٥٢ | ويتلف نفساً أو مالا |
| | | | - باب تضمين من إستعان صبيّاً حراً لم يبلغ أو |
| | | | مملوكاً بغير إذن مواليه فأصابته جناية أو يؤذى |
| ٤٥٢ | ٥٠٨٨ | ٥٣ | أو غير ذلك |
| | | | - إستعان حراً بالغاً على عمل فأصابه شيء فلا |
| ٤٥٢ | ٥٠٨٩ | | ضمان عليه |
| | | | - باب ما يضمن المرء من عقر الكلب وما لا |
| ٤٥٣ | ٥٠٩٠ | ٥٤ | يضمن منه |
| ٤٥٤ | | ٥٥ | - باب مسألة |
| ٤٥٤ | ٥٠٩١ | | - اختلفوا في الرجل يضر الرجل حتى يحدث |



إذني وزارة الإعلام والثقافة للطباعة رقم
١٨٦٨ - ٢/٤/٢٠٠٥م

طبع بمطبعة



هاتف : ٠٠٩٧١-٧-٢٣٦٢٨٣٥

فاكس : ٠٠٩٧١-٧-٢٣٦٢٨٣٦

متحرك : ٥٧٩٠٨٣٤ - ٤٩٠٢٣٢٦ (٩٧١-٥٠)

ص.ب. ٤٢٣٤

رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة